



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة الحاج لخضر - باتنة 1-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

دراسة حالة الجزائر وسنغافورة خلال الفترة 1990 - 2018 الريشة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية

تخصص: السياسات التجارية والمالية الدولية

تحت إشراف:

د. جمال بلخباط

إعداد الطالب:

بشير هارون

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د. / علاوة خلوط	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	رئيسا
د/ جمال بلخباط	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة باتنة 1	مقرا
أ.د./ عمار عماري	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف 1	عضوا
د/ ميلود بوعبيد	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة باتنة 1	عضوا
د/ سعيدة مرزوق	أستاذة محاضرة قسم "أ"	جامعة باتنة 1	عضوا
د/ محمد بن البار	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة المسيلة	عضوا

السنة الجامعية: 2022/2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿أَفْرَأَ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴿٢﴾﴾ أَفْرَأَ وَرَبُّكَ

الْأَكْرَمُ ﴿٣﴾ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ﴿٤﴾ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴿٥﴾﴾

صدق الله العظيم

الآيات ﴿١، ٢، ٣، ٤، ٥﴾ من سورة العلق

الإهداء

إلى... والدي الكريمين حفظهما الله وأطال في عمريهما

إلى... زوجتي وابني عبد الرحمن

إلى... إخوتي حفظهم الله

إلى... كل من مد لي يد المساعدة في مسيرتي العلمية

أهدي لهم هذا العمل المتواضع

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تنتزل الخيرات والبركات ويتوفيقه تتحقق المقاصد والغايات، الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذه الأطروحة، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا وحبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أتقدم بجزيل الشكر وفائق العرفان والتقدير لأستاذي الفاضل الدكتور جمال بلخباط لما قدمه لي طوال فترة انجاز هذا العمل من أفكار وآراء وتوجيهات قيمة وملاحظات مفيدة، فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما لا يفوتني أن أشكر كل من قدم لي يد المساعدة والعون من قريب أو بعيد، وهنا أتوجه بالشكر والتقدير لأستاذي الفاضل عبد السلام هلال الذي ساعدني كثيرا في الجانب القياسي من الأطروحة.

وختاما أتوجه بخالص الشكر والتقدير للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم تقييم ومناقشة هذه الأطروحة.

فهرس المحتويات

الصفحة	الفهرس
...	الإهداء
...	شكر وتقدير
أ - ت	فهرس المحتويات
ث - خ	قائمة الجداول
خ - د	قائمة الأشكال
ذ	قائمة الملاحق
9 - 1	المقدمة
10	الفصل الأول: المدخل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر
11	تمهيد
12	المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر، المفهوم والأشكال والمحددات
12	المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر
16	المطلب الثاني : أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر ودوافعه
24	المطلب الثالث : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وأهدافه
32	المبحث الثاني : النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر وإطاره القانوني
32	المطلب الأول : النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر
39	المطلب الثاني : الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر
46	المطلب الثالث : الضمانات الدولية للاستثمارات الاجنبية
49	المبحث الثالث : المناخ الاستثماري ودوره في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر
49	المطلب الأول: مفهوم مناخ الاستثمار ومكونات البيئة المشكلة له
53	المطلب الثاني: مؤشرات قياس مناخ الاستثمار
60	المطلب الثالث : عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر
62	المطلب الرابع : الاستثمار الأجنبي المباشر بين المزايا والعيوب
66	خلاصة الفصل
67	الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر

68	تمهيد
69	المبحث الأول: الدراسة النظرية للنمو الاقتصادي
69	المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي ، أنواعه وخصائصه
74	المطلب الثاني : مؤشرات قياس النمو الاقتصادي ومحدداته
84	المطلب الثالث : التفرقة بين النمو والتنمية الاقتصادية
87	المبحث الثاني: النماذج المفسرة للنمو الاقتصادي
87	المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية في النمو الاقتصادي
93	المطلب الثاني: نظرية Schumpeter و نموذج Harrod-Domar للنمو الاقتصادي
96	المطلب الثالث : نموذج سولو-سوان للنمو الاقتصادي
101	المطلب الرابع : نظريات النمو الداخلي
106	المبحث الثالث: علاقة النمو الاقتصادي بالاستثمار الأجنبي المباشر
106	المطلب الأول: جدلية العلاقة الرابطة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي
110	المطلب الثاني: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي
113	المطلب الثالث: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية
115	خلاصة الفصل
116	الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
117	تمهيد
118	المبحث الأول: أهم مراحل تطور الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2019
118	المطلب الأول: فترة التعديل الهيكلي والاصلاح الاقتصادي 1990-2000
128	المطلب الثاني: فترة الطفرة المالية 2001-2014
133	المطلب الثالث: مرحلة الانكماش الاقتصادي 2015-2019
135	المبحث الثاني: تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر
135	المطلب الأول: الاطار القانوني والمؤسساتي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
143	المطلب الثاني: مقومات وعوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
150	المطلب الثالث: قراءة أبرز المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري
160	المبحث الثالث : تقييم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
161	المطلب الأول: وضعية الجزائر في مؤشرات الاستثمار الدولية
168	المطلب الثاني: تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

175	المبحث الرابع: الدراسة القياسية لأثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في الجزائر
176	المطلب الأول: منهجية الدراسة القياسية المتبعة
177	المطلب الثاني: الدراسة القياسية لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة
189	خلاصة الفصل
191	الفصل الرابع: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة
192	تمهيد
193	المبحث الأول: أهم السياسات والبرامج الاقتصادية التي تبنتها دولة سنغافورة
193	المطلب الأول: الهيئات والمؤسسات المرافقة في تنفيذ الخطط والبرامج التنموية
199	المطلب الثاني استراتيجية التنمية في سنغافورة
204	المطلب الثالث: السياسة الاجتماعية في دولة سنغافورة
213	المبحث الثاني: نظرة تحليلية لهيكل الاقتصاد السنغافوري وللمؤشرات الاقتصادية الكلية
213	المطلب الأول: هيكل الاقتصاد السنغافوري
226	المطلب الثاني: قراءة للمؤشرات الاقتصادية الكلية في سنغافورة
239	المبحث الثالث: تقييم تدفقات الاستثمار الأجنبي في سنغافورة
240	المطلب الأول: مكانة الاقتصاد السنغافوري في مؤشرات الاستثمار الدولية
245	المطلب الثاني: تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة
252	المبحث الرابع: الدراسة القياسية لأثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في سنغافورة:
253	المطلب الأول: منهجية الدراسة القياسية المتبعة
254	المطلب الثاني: الدراسة القياسية لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة
264	خلاصة الفصل
270-265	الخاتمة
284-271	قائمة المراجع
288-285	قائمة الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
23	قيمة مشاريع الاندماج والاستحواذ المعلنة لسنتي 2017-2018 حسب القطاعات	1
24	القيم المعلنة للاستثمار التأسيسي خلال الفترة 2010-2018	2
54	ترتيب الدول العشر الأولى في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2020	3
56	ترتيب الدول العشر الأولى عالميا في مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2020	4
58	تقسيمات المؤشر المركب للمخاطر القطرية بحسب درجة المخاطر	5
59	محددات امكانيات الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر	6
73	حقائق كازنوت " Kuznut facts "	7
78	ترتيب الدول العشر الأولى من حيث مؤشر الناتج المحلي الاجمالي وفق مقياس تعادل القدرة الشرائية	8
129	التوزيع القطاعي لبرنامج الثلاثي الأول 2001-2004	9
131	التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009	10
132	التوزيع القطاعي لبرنامج توظيف النمو الاقتصادي 2010-2014	11
140	الاتفاقيات والمعاهدات الثنائية التي أبرمتها الجزائر مع الشركاء الأجانب	12
146	المطارات المعبدة في الجزائر	13
147	الحضيرة الاجمالية لمشاركي أنترنات الهاتف الثابت لسنة 2019	14
148	معوقات الاستثمار في الجزائر	15
152	الميزانية العامة للدولة خلال 1990-1999	16
153	تطور ميزانية الدولة خلال الفترة (2000-2011)	17
155	تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990-2018	18
158	تطور الدينار مقابل الدولار خلال الفترة 1990-2018	19
159	تطور احتياطات الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990-2018	20
161	ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة الأعمال خلال الفترة 2014-2018	21

163	ترتيب الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة 2014-2018	22
164	ترتيب الجزائر في تقرير التنافسية العالمي للفترة 2016-2017 و 2017-2018	23
166	ترتيب الجزائر ضمن مؤشر تصورات الفساد خلال المدة 2012-2018	24
169	الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للجزائر خلال الفترة 1990-2018	25
171	مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر خلال الفترة 1990-2018	26
172	المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة الواردة إلى بعض دول شمال افريقيا خلال الفترة 2003-2018	27
173	ملخص المشاريع الاستثمارية خلال الفترة 2002-2017	28
173	المشاريع الاستثمارية الأجنبية حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2002-2017	29
174	التوزيع الجغرافي للمشاريع الاستثمارية المنجزة في الجزائر خلال الفترة 2002-2017	30
178	اختبار جذر الوحدة بواسطة اختباري (Augmented Dickey Fuller) و (Philips Perron)	31
181	معايير اختيار فترة الابطاء المثلى	32
182	اختيار نموذج ARDL الأمثل	33
183	تقدير نتائج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة	34
184	نتائج اختبار الحدود (Bound Test)	35
185	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ	36
186	نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل	37
187	نتائج الاختبارات التشخيصية Diagnostic Tests	38
205	النفقات الحكومية على قطاع التعليم	39
209	نفقات الصحة في سنغافورة خلال الفترة 2007-2017	40
211	معدل المساهمة في صندوق المركزي للدخار أبتداء من الفاتح من جانفي 2016	41

212	مؤشرات قطاع السكن في سنغافورة خلال الفترة 2012-2018	42
214	قيمة ناتج التصنيع حسب أبرز المجالات الصناعية خلال الفترة 1990-2018	43
219	أبرز الأنشطة المتعلقة بقطاع خدمات الأعمال	44
223	مجموع أصول البنوك الناشطة في سنغافورة خلال الفترة 1990-2018	45
225	تطور نشاط التأمينات لسنوات مختارة خلال الفترة (1990-2018)	46
234	نسبة مساهمة أهم المنتجات المصدرة في صادرات سنغافورة خلال الفترة الممتدة من 2015-2018	47
235	نسبة مساهمة أهم المنتجات المستوردة في واردات سنغافورة خلال الفترة الممتدة من 2015-2018	48
238	تطور احتياطات النقد الأجنبي خلال الفترة 1990-2018	49
240	ترتيب سنغافورة في مؤشر سهولة الأعمال خلال الفترة 2014-2018	50
242	ترتيب سنغافورة في مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة 2014-2018	51
243	ترتيب سنغافورة في تقرير التنافسية العالمي للفترة 2016-2017 و 2017-2018	52
244	ترتيب سنغافورة ضمن مؤشر تصورات الفساد خلال المدة 2012-2018	53
245	الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لسنغافورة خلال الفترة 1990-2018	54
248	مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لسنغافورة خلال الفترة 1990-2018	55
248	مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى سنغافورة حسب القطاعات خلال الفترة 1998-2018	56
250	الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى سنغافورة حسب المصدر خلال الفترة 1998-2018	57
254	اختبار جذر الوحدة بواسطة اختياري (Augmented Dickey Fuller) و (Philips Perron)	58
256	معايير اختيار فترة الإبطاء المثلى	59
258	تقدير نتائج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة	60

258	نتائج اختبار الحدود (Bound Test)	61
259	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ	62
260	نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل	63
261	نتائج الاختبارات التشخيصية Diagnostic Tests	64

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
17	مصادر التمويل الخارجي في الدول النامية من الفترة 2009-2018	1
18	هيكل تدفقات رأس المال الدولي	2
20	إطار دوافع الاستثمار حسب (Dunning) و (Lundan)	3
27	محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة	4
29	العوامل المؤثرة في قرار الاستثمار	5
38	دورة حياة المنتج الدولي (International Product Life Cycle)	6
52	أبرز المعوقات المؤثرة على مناخ الاستثمار بالنسبة للشركات	7
64	الأثار الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة	8
78	العلاقة بين الدخل الوطني الاجمالي والناج الوطني الاجمالي	9
82	تأثير التغيير التكنولوجي على قطاعي الزراعة والصناعة	10
89	مراحل النمو عند آدم سميث	11
90	حالة استقرارية الدولة حسب نموذج ريكاردو	12
99	نموذج سولو	13
107	الأثر الامتدادي للتكنولوجيا في ظل الرابطة العمودية	14
109	أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي	15
151	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018	16
157	تطور معدلات التضخم خلال الفترة 1990-2018	17

168	أداء المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2019	18
182	درجات التأخير المثلى	19
188	المجموع التراكمي للبواقي المتابع ولمربعات البواقي المتابعة	20
217	تكوين قطاع تجارة الجملة	21
218	تطور مؤشر تجارة الجملة محليا وخارجيا	22
220	تغيرات حصة الانشطة غير العقارية	23
222	تطور عدد البنوك الناشطة في سنغافورة خلال الفترة 1990-2018	24
227	تطور نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 1990-2018	25
229	أداء الميزانية العامة في سنغافورة خلال الفترة 1997-2018	26
231	معدل التضخم خلال الفترة 1990-2018	27
232	تطور التجارة الخارجية ورصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1990-2018	28
237	تحركات سعر صرف الدولار السنغافوري خلال الفترة 1990-2018	29
246	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة خلال الفترة 1990-2018	30
257	درجات التأخير المثلى	31
262	المجموع التراكمي للبواقي المتابع ولمربعات البواقي المتابعة	32

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
285	انتقاء فترة الابطاء المثلى للنموذج المتعلق بحالة الجزائر	1
285	نتائج تقدير نموذج $ARDL(1,1,1,1)$ المختار بواسطة فترة الابطاء المثلى	2
286	نتائج اختبار الحدود	3
286	نتائج القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة المشككة للنموذج	4
287	انتقاء فترة الابطاء المثلى للنموذج المتعلق بحالة سنغافورة	5
287	نتائج تقدير نموذج $ARDL(1,2,0,1,1)$ المختار بواسطة فترة الابطاء المثلى	6
288	نتائج اختبار الحدود	7
288	نتائج القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة المشككة للنموذج	8

المقدمة

لقد شهد العالم في العقود الأخيرة ثورة حقيقية في طبيعة العلاقات الاقتصادية والتجارية والتي أصبحت أكثر ترابط وتشابك بين الدول وهو ما خلف أثار وانعكاسات بالغة الأهمية على المجال الاقتصادي الذي شهد تحولات كبيرة تمثلت في بروز ظاهرة العولمة والتي صاحبها موجة تحرير التجارة الدولية وعوامل الانتاج ، حيث أضحت هذه الظاهرة منتشرة بشكل كبير وبدرجات متفاوتة من الصعب تجاهلها أو التقليل من شأنها نظرا لتحولات الاقتصاد العالمي إلى سوق كبيرة تتنافس فيه الدول والمنظمات الاقتصادية والشركات المتعددة الجنسيات أين يحاول الكل الاستفادة من الفرص والمزايا المتاحة التي ترافق هذه الظاهرة.

نتيجة للعولمة الاقتصادية أصبحت حركة عوامل الانتاج ومرونة انتقال السلع والخدمات من بين السمات البارزة والهامة التي تميز العلاقات الاقتصادية الدولية، فلقد أصبح التنافس شديدا بين الدول النامية لجذب واستقطاب رؤوس الأموال والتكنولوجيا الحديثة أملا منها في تقليص الهوة مع الدول المتقدمة وتحسين بنية وأداء اقتصادها، ومن بين مظاهر العولمة الاقتصادية نجد تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو غير المباشرة والتي تعتبر علامة مميزة تظهر درجة ذلك الارتباط الاقتصادي بين الدول في اطار التحرير والانفتاح الاقتصادي.

لقد أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر من بين المتغيرات الاقتصادية التي تكتسي أهمية كبيرة لدى صناعات القرار الاقتصادي ما جعل عديد الدول تحاول توفير البيئة والمناخ الملائم وكذا تشريع القوانين واللوائح التنظيمية المناسبة أملا منها في استقطاب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستفادة من مزاياها المتنوعة والتي يمكن لها أن تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي. وفي خيطي هذا التحول الاقتصادي المتسارع شهد العالم خلال العقود الثلاث الأخيرة زيادة هائلة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وهو ما ترصده تقارير وبيانات الهيئات والمنظمات الدولية، غير أن غالبية تدفقات الاستثمارات الأجنبية تبقى محصورة بصفة كبيرة بين الدول المتقدمة وهوما يعكس حجم الفجوة الاقتصادية بينها وبين الدول النامية، التي تعاني من قلة مواردها المالية وعدم كفاية الادخار اللازم لتمويل التنمية الاقتصادية، مما اضطرها للبحث عن مصادر تمويل بديلة يمكن أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر أفضلها.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من الركائز والدعائم الأساسية التي تساهم في الحصول على رؤوس الأموال والخبرات التقنية والادارية والتكنولوجية وتوفير فرص العمل للدول المضيفة، كما يعتبر من

بين أهم المتغيرات المساهمة في تحسين وتطوير الأداء الاقتصادي وتعزيز مستوى النمو الاقتصادي سواء للدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وهو ما جعل من علاقته بالنمو الاقتصادي محل بحث متجدد ومستمر من طرف الباحثين الاقتصاديين على الصعيد الوطني أو على المستوى الدولي، الشيء الذي أدى لتنوع الدراسات النظرية والتجريبية التي تهدف لتفسير العلاقة الثنائية المتبادلة بين هذه المتغيرين وتأثيرهما على اقتصاد الدول المستقطبة أو المصدرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

مشكلة الدراسة:

يحظى موضوع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعلاقته بالنمو الاقتصادي باهتمام كبير، الأمر الذي جعله محل بحث واسع من قبل المختصين على الصعيد الوطني أو الدولي على حد سواء، فبالنسبة للاقتصاد الوطني شكل ذلك الانتقال من الاقتصاد الموجه لاقتصاد السوق تحديا صعبا على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، الأمر الذي دفع بصناع القرار لمحاولة الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر وجعله من أولويات البرامج الاقتصادية، لكونه أحد الوسائل الهامة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام يسهم في تحسين وتطوير أداء الاقتصاد، كما أن جذب التدفقات الاستثمارية اليوم أصبح من بين العوامل التي تتنافس عليها عديد الدول من أجل زيادة إيراداتها وتحسين مركزها التنافسي في السوق الدولية، وهو ما دفع بدولة سنغافورة بأن تبني استراتيجيات وخطط اقتصادية مدروسة جعلت منها واحدة من الدول الرائدة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فلقد حاولت الحكومات المتعاقبة هناك على اعطاء أولوية كبيرة للإصلاحات والبرامج الاقتصادية والتي تهدف لإحداث تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة من خلال تهيئة الأرضية المناسبة والتي تجعل من الاقتصاد السنغافوري قطبا ومركزا ماليا دوليا يسمح لها ببناء سمعة اقتصادية جيدة تستطيع جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتحقيق نمو وتنمية اقتصادية مستدامة ، وهو الأمر الذي يجعل من طبيعة العلاقة التي تربط الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي محل بحث لدى عديد الباحثين والاكاديميين. وانطلاقا مما سبق ذكره يظهر لنا أهمية تلك العلاقة التي تربط بين كلا المتغيرين وهو ما يدفعنا إلى تقييمها وتحليلها في الجزائر وسنغافورة خلال الفترة الممتدة من 1990-2018 وهذا عبر صياغة الاشكالية التالية :

ما هو أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي بالجزائر وسنغافورة خلال الفترة

؟ 2018-1990

ومن أجل الاجابة على الاشكالية السابقة تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر وسنغافورة ؟

- هل ساهمت الاجراءات والآليات المتبعة في كل من الجزائر وسنغافورة في جذب رؤوس الأموال الأجنبية بالحجم الكافي؟

فرضيات الدراسة:

من أجل الإجابة على الأسئلة الفرعية السابقة لابد من صياغة فرضية أو أكثر والتي تحاول هذه الدراسة اختبارها وتمثل فيما يلي:

- تؤثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة ايجابا على النمو الاقتصادي في الجزائر؛
 - تؤثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة ايجابا على النمو الاقتصادي في سنغافورة؛
 - مناخ الاستثمار في الجزائر وسنغافورة محفز على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- أهمية الدراسة:

تحاول غالبية الدول من خلال تطبيق برامجها وخططها تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في الحفاظ على صلابة المؤشرات الاقتصادية الكلية وهذا عبر تهيئة المناخ والبيئة المناسبة لتعبئة المزيد من الموارد المالية والتخصيص الكفء لها، وفي هذا الصدد تحاول الكثير من الدول وضع القوانين والتشريعات الملائمة التي تساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة كونها وسيلة مهمة لاستقطاب رؤوس الأموال وتوفير فرص العمل و اكتساب المهارات الإدارية والفنية والحصول على التكنولوجيا الحديثة الأمر الذي يساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية. لقد قامت كل من الجزائر ودولة سنغافورة بإرساء حزمة من القوانين والتشريعات المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك إنشاء عديد الهيئات والمؤسسات التي تسهر على تقديم الدعم والمساندة للمستثمرين الأجانب لتوفير المناخ الاستثماري الملائم، وهذا من أجل مواكبة التطورات الاقتصادية على الصعيد الدولي وإدراكا للدور الهام الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز عجلة الاقتصاد.

انطلاقا من ما سبق تبرز تلك المكانة والأهمية الكبيرة التي يمتاز بها الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد المتغيرات المساهمة في النمو والتنمية الاقتصادية للبلدان المضيفة، وهو الشيء الذي يدفعنا لتحليل وقياس العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي في كل من الجزائر وسنغافورة .

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة لتحقيق مجموعة من الأهداف والمتمثلة في الآتي:

- إلقاء الضوء على الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد أهم الأدوات الاقتصادية التي تحاول غالبية الدول وبالأخص النامية جذبه والاستفادة منه؛

- التعرف على بنية أهم القطاعات المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي في الجزائر وسنغافورة؛
- تحديد العلاقة التفاعلية بين الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير مستقل والنمو الاقتصادي كمتغير تابع ودرجة تأثيرهما على المتغيرات الاقتصادية الكلية؛
- إدراك وفهم طبيعة العلاقة التي تربط الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي؛
- قياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في الجزائر وسنغافورة؛
- تحديد العراقيل والصعوبات التي تواجه الاقتصاد الجزائري في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر وكيفية الاستفادة من تجربة دولة سنغافورة في تهيئة المناخ والبيئة الاستثمارية؛
- تحديد أهم السياسات التي تمكن صانعي القرار من تقيادي المشاكل المعرقة لاستقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

أسباب اختيار الموضوع:

- توجد عدة أسباب أدت لاختيار هذا الموضوع و تتمثل فيما يلي:
- الأهمية المتزايدة التي يحظى بها الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الحكومات والاقتصاديين على حد سواء وبالخصوص لدى الدول النامية التي تسعى جاهدة محاولة توفير البيئة والمناخ الملائم لجذبه واستقطابه لترقية وتطوير اقتصاداتها ولتدارك الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة؛
 - التعمق في دراسة طبيعة العلاقة النظرية والتحليلية التي تربط الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي؛
 - المساهمة في اثراء الأبحاث والدراسات الأكاديمية وخصوصا من الجانب القياسي و المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، وجعلها مرتكزا لمزيد من البحث والتعمق في هذا الموضوع .

منهجية الدراسة:

من أجل انجاز هذه الدراسة سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي بغية تحليل معالم وواقع الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في كل من الجزائر وسنغافورة خلال فترة الدراسة، وهذا عبر التطرق للمفاهيم العامة والخصائص والاشكال والعوامل المؤثرة وكذلك النظريات والنماذج المفسرة لمتغيرات الدراسة الأساسية وكذلك العلاقة التشابكية الرابطة بينها، أما بالنسبة للجانب التطبيقي سيتم الاعتماد على التحليل القياسي والإحصائي لدراسة العلاقة بين المتغيرين التابع والمستقل وهذا

بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة لقياس أثر العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي من خلال القيام بالاختبارات والأساليب القياسية ذات الصلة بالنموذج المعتمد والمتوافقة مع المراحل المنتهجة في القياس الاقتصادي.

تقسيم الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة لأربعة فصول، حيث يتناول الفصل الأول الجانب النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وأهم أشكاله ومحدداته وكذلك النظريات المفسرة له واطارها القانوني ودور المناخ الاستثماري في جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أما الفصل الثاني فتطرق لاطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر، بينما تتناول الفصل الثالث تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وهذا عبر استعراض أهم المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة وكذلك التطرق لاطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك تحليل واقع التدفقات الاستثمارية ووضعيات الجزائر في مؤشرات الاستثمار الدولية، أما من الناحية التطبيقية فقد تناولت الجانب القياسي والتحليلي لأثر المتغير التابع على المستقل خلال الفترة الزمنية للدراسة، أما بالنسبة للفصل الرابع والآخر فتطرق لتحليل واقع الاستثمار الأجنبي في دولة سنغافورة من خلال الإشارة لأهم السياسات والبرامج الاقتصادية التي تبنتها دولة سنغافورة وكذلك تحليل هيكل الاقتصاد السنغافوري والمؤشرات الاقتصادية الكلية وتقييم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة كما تم كذلك التطرق للجانب القياسي والتحليلي لأثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في دولة سنغافورة خلال الفترة الممتدة من 1990-2018.

الدراسات السابقة :

- دراسة (رفيق نزاري، 2017) و المعنونة بـ: " أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة من 1980-2012"، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة باتنة 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017.

تهدف هذه الدراسة لقياس أثر كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2012)، عبر تطبيق مقارنة متجه الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة (ARDL)، وتوصلت إلى أنه توجد علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي على المدى القصير، أما على المدى الطويل فهناك علاقة موجبة ولكن بنسبة محدودة بين المتغيرين، كما توصلت لوجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الواردات و النمو الاقتصادي.

- دراسة (هند سعدي، 2017) تحت عنوان: " أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية دراسة اقتصادية قياسية خلال الفترة (1980-2014)", أطروحة دكتوراه علوم، جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017.

هدفت هذه الدراسة لقياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية خلال الفترة (1980-2014)، وهذا من خلال تطبيق نماذج بيانات البانل، وتوصلت إلى وجود أثر إيجابي لتدفقات الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي في البلدان العربية مجتمعة، أو بالنسبة للدول العربية النفطية وغير نفطية كلا على حدة، غير أن واقع هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة يبقى ذو تدفقات متواضعة مقارنة نظرا لعدم ارتفاع المناخ والبيئة الاستثمارية لمستوى طموحات المستثمرين الأجانب ونظرا للمخاطر الكثيرة التي ماتزال عديد الاقتصاديات العربية تعاني منها.

- دراسة (شوقي جباري، 2015) والموسومة بـ: " أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015.

استهدفت هذه الدراسة قياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013) من خلال استعمال طريقة المربعات الصغرى العادية، و توصلت لوجود أثر سلبي للاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي وهذا نتيجة معدلات النمو السالبة التي سجلها قطاع المحروقات، كما توصلت إلى أنه هناك أثر إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على كل من الاستثمار المحلي والصادرات إلا أنه يبقى غير كافي لتحويل الأثر الإيجابي للنمو الاقتصادي .

- دراسة (جمال بلخباط، 2015) والموسومة بـ: " جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب"، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة باتنة1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015.

سعت هذه الدراسة لمعرفة أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في كلا البلدين خلال الفترة الممتدة من 1990-2012، وهذا من خلال تطبيق نموذج التكامل المشترك وفق مقاربة (Johanson-Juslius)، وتوصلت الدراسة إلى تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تبقى ضئيلة ومحدودة وضعيفة التأثير على القطاعات الاقتصادية لتمرکزها في قطاعات معينة، وهو ما يعزى كذلك لطبيعة الاختلالات التي يعاني منها مناخ الاستثمار في البلدين.

– Norsilawati et al., "The effect of FDI towards GDP growth in Malaysia.", e-Proceedings of International Conference on Language, Education, Humanities & Social Sciences, (2021).

حاولت هذه الدراسة البحث عن مدى تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في دولة ماليزيا وهذا خلال الفترة الممتدة من 1989 إلى 2018 عبر مقارنة طريقة المربعات الصغرى العادية، من خلال استخدام البيانات السنوية التي توفرها قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي حيث أظهرت الدراسة التجريبية للنموذج القياسي المستعمل أن المتغيرات المستقلة المستخدمة والمتغير التابع مستقرة عند الفرق الأول، كما أن للاستثمارات الأجنبية المباشرة تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، غير أن السلطات الماليزية تبقى مطالبة بتنفيذ سياسة دعم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع القطاعات لتعزيز النمو بشكل أكبر.

– Bilas Vlatka, "FDI and Economic Growth in EU13 Countries: Cointegration and Causality Tests", Journal of Competitiveness 12, no.3, (2020).

حاولت هذه الدراسة معرفة العلاقة الرابطة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنتائج المحلي الإجمالي في ثلاث عشر دولة تنتمي للاتحاد الأوروبي، وهذا من خلال التركيز على دراسة قياسية تحليلية تشمل سلاسل زمنية سنوية خلال الفترة الممتدة من 2002 لغاية وهذا باستخدام مقارنة ARDL و سببية غرانجر، حيث توصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد سوى دليل ضعيف على أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان له تأثير هام إحصائياً على الناتج المحلي الإجمالي، كما بينت إلى أنه هناك توازن طويل الأجل بين المتغيرات المستخدمة في نموذج الدراسة والتي أظهر اختبار السببية وجود علاقة غير مباشرة تربط بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر.

– Linh et al., "The Effect of FDI on Economic Growth in Vietnam.", *Socio-Economic and Environmental Issues in Development*, 57 (2019).

هدفت هذه الدراسة لإيجاد علاقة تربط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في دولة فيتنام خلال الفترة 1990-2017 وهذا باستخدام نموذج ARDL، وتوصلت النتائج التجريبية لها إلى أن هناك علاقة قوية تربط الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو حيث أن المتغير الأول يعتبر كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي في دولة فيتنام.

– Nilofer, Nilofer, and Abdul Qayyum. "Impact of foreign direct investment on growth in Pakistan: the ARDL approach.", University Library of Munich, (2018).

سعت هذه الدراسة لقياس تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في دولة باكستان خلال الفترة الممتدة من 1970-2015 وهذا باستخدام نموذج ARDL وتوصلت لوجود آثار موجبة لكل من الاستثمار العمومي والخاص على النمو الاقتصادي ، بينما توصلت أيضا لوجود تأثير سلبي لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر والاستهلاك العام على النمو الاقتصادي في باكستان حيث يعزى هذا الأثر كون تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المنخفضة نسبيا ولعدة عقود مقارنة بدول نامية أخرى وكذلك لكون هذه التدفقات على شكل قروض والتي تكلفتها أكبر من عوائد الاستثمار الأجنبي المباشر.

– Ali, Najaf, and Ye Mingque. "Does foreign direct investment lead to economic growth? Evidences from Asian developing countries.", *International Journal of Economics and Finance* 10, no. 3, (2018).

حاولت الكشف عن العلاقة التبادلية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في أربع بلدان آسيوية وهي: إندونيسيا، الهند، ماليزيا وبنغلادش خلال الفترة 1990-2014 وهذا عبر مقارنة (VECM)، وتوصلت أنه خلال الفترة القصيرة لا توجد علاقة سببية مباشرة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، بينما في الفترة الطويلة هناك علاقة تبادلية موجبة بين المتغيرين.

– Siddique et al., "Impact of FDI on economic growth: Evidence from Pakistan.", *Bulletin of Business and Economics* 6, no. 3 (2017).

سعت هذه الدراسة لتحديد العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في دولة باكستان خلال الفترة (1980-2016) وهذا عبر مقارنة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، و توصلت لوجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال المادي والبشري، كما أظهرت وجود علاقة سببية تربط رأس المال البشري والقوى العاملة ، وكذلك وجود علاقة سببية في الاتجاهين تربط رأس المال المادي والاستثمار الأجنبي المباشر، وبين رأس المال المادي ورأس المال البشري.

أما عن الإضافة التي جاءت بها هذه الدراسة فهي محاولة دراسة حالة اقتصاديين مختلفين من ناحية الهيكل والفلسفة الاقتصادية المنتهجة، فالاقتصاد الجزائري ورغم المقومات والثروات الطبيعية التي يزخر بها بقي متعثرا وغير قادر على تحقيق اقلاع اقتصادي حقيقي، أما سنغافورة ورغم امكانياتها وثروتها

الطبيعية المحدودة جدا استطاعت بناء اقتصاد حقيقي نواته الأساسية تتمثل في كفاءة وتكوين العنصر البشري، بينما الفترة الزمنية للدراسة تختلف عن الدراسات السابقة من حيث حجم العينة فالإطار الزمني للدراسة محدد بالفترة (1990-2018)، وكذلك مكانيا فدراسة الاقتصاد السنغافوري يبقى من الدراسات الغير شائعة من الناحية الأكاديمية وخصوصا على مستوى الجامعات الوطنية.

الفصل الأول

المدخل النظري للاستثمار

الأجنبي المباشر

تمهيد

في ظل التغيرات التي شهدتها الاقتصاد العالمي بالتوجه نحو اقتصاد السوق، وتحرير حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال، ومع بروز العولمة الاقتصادية على الصعيد الدولي وتعاضد دور الشركات العابرة للقارات وهو الأمر الذي نتج عنه تنامي دور الاستثمار الأجنبي المباشر كظاهرة اقتصادية ما تزال تلقى الاهتمام الواسع من قبل الاقتصاديين والحكومات في الدول النامية والمتقدمة على السواء، لما له من تأثير على كفاءة العنصر البشري والتطور التقني والتكنولوجي ومساهمته في التنمية والنمو الاقتصادي لهذه الدول.

لقد شهدت دول العالم تغيرات هيكلية كان من بينها الانتقال من اقتصاد الاستدانة إلى اقتصاد الأسواق المالية تماشياً مع التطورات الدولية، حيث كان تمويل المشاريع الاقتصادية يتم مباشرة عن طريق الاستدانة من المؤسسات المالية أو الخزينة العمومية، أو اللجوء إلى الاستدانة الخارجية عن طريق المؤسسات المالية الدولية، غير أن هذا الخيار أصبح غير مرغوب من قبل العديد من الدول نظراً لآثاره السلبية كارتفاع نسبة المديونية، أو فقدان القرار السياسي والمساومة عليه من قبل الجهات الدائنة، وهو ما أدى إلى اللجوء إلى نمط آخر من التمويل وهو التمويل غير المباشر عن طريق الأسواق المالية لتلبية الحاجة وسد النقص في الموارد المالية اللازمة للنشاط الاقتصادي.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر وباعتباره مصدراً من مصادر التمويل الدولي ولمساهماته في النمو الاقتصادي والتكامل الدولي، ما يزال يلقي قدر كبير من الأهمية لدى صناع القرار، وهذا لفهم العوامل المساعدة على جذب الآليات الكفيلة لجعل بلدانهم بيئة ملائمة ومشجعة على استقطابه للاستفادة من مزاياه وهو الأمر الذي سينعكس إيجاباً على اقتصاديات هذه الدول.

وعلى ضوء ما سبق سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى العناصر التالية:

- الاستثمار الأجنبي المباشر: مفهومه وأشكاله ومحدداته
- النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر وإطاره القانوني
- المناخ الاستثماري ودوره في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر، المفهوم والأشكال والمحددات

يعتبر الاستثمار الأجنبي بشكل عام من بين أهم أدوات التمويل الخارجي التي تحاول الدول النامية والمتقدمة الاستفادة منها على حد سواء، فالدول النامية تحاول الرفع من مستوى التنمية والنمو الاقتصادي لديها بينما الدول المتقدمة تحاول الحفاظ على مستوى تطورها الاقتصادي عبر التوسع في انشطتها الاقتصادية. لقد أصبحت ظاهرة تحركات وتدفقات رؤوس الأموال والأصول بين الدول تلقى الكثير من الاهتمام من قبل الحكومات لما لها من عديد المميزات الايجابية على المستثمرين والدول المضيفة، كما يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر من بين أهم مكونات الاستثمار الاجنبي بالإضافة للاستثمارات المحظية، غير أن هذه الدراسة ستركز بشكل كبير على النوع الاول والذي قبل التطرق له لابد من الاشارة لمصطلح الاستثمار بشكل عام وأهم انواعه.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

إن موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر من بين المواضيع التي تطرق لها الباحثون بشكل مستفيض نظرا لأهميتها الكبيرة على الجانب الاقتصادي والاجتماعي للدول والافراد وخصوصا في العقود الأخيرة التي شهدت نموا واتساعا كبير لحركة هذه الاستثمارات على الصعيد الدولي، لكن قبل البدء بتحديد مفهومه لابد من تحديد مفهوم الاستثمار وانواعه بشكل عام.

أولاً- مفهوم الاستثمار:

لقد تنوع مفهوم الاستثمار بحسب توجهات وافكار الباحثين، غير أنها تشترك دائما في مضمونها فالفعل استثمر من الناحية اللغوية مشتق من الفعل ثمر، والذي يدور معناه حول النتيجة المرجوة والغاية المنتظرة، فيقال ثمر الشجر أي ظهر ثمره، وثمر الشيء أذ نضج وكمل، وأثمر ماله أي كثر.¹ أما اصطلاحا فهو "توظيف الاموال في مشاريع اقتصادية واجتماعية وثقافية بهدف تحقيق تراكم رأسمال جديد ورفع القدرة الانتاجية او تعويض الرأسمال القديم."² كما يقصد به " تلك التضحية بالموارد في الوقت الحاضر، على أمل الحصول على منافع مستقبلية خلال فترات زمنية معينة، حيث يكون العائد المستقبلي

¹ - نزيه حماد، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، ط1، (دمشق: دار القلم، 2007)، ص.50.
² - قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، ط2، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012)، ص.29.

الفصل الأول: المدخل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

أكبر من النفقات الأولية التي تم توظيفها.¹ بينما يعرفه الدكتور محمد مطر بأنه " تلك التضحية برغبة استهلاكية وليس تأجيلها فقط، للحصول على أكبر اشباع مستقبلا."²

أما المؤسسة العربية لضمان الاستثمار تعرفه على أنه " شراء أصول تمويلية بواسطة أفراد أو مؤسسات لاستخدامها في إنتاج عائد يتناسب مع حجم المخاطرة والتي قد يتعرض لها في فترة زمنية لاحقة."³ من خلال التعاريف السابقة نلاحظ انها اتفقت على أن الاستثمار يتميز باحتوائه على مكونات اساسية تتمثل في العائد المتوقع الحصول عليه نظير توظيف تلك الاموال او الاصول ، الفترة الزمنية التي يستغرقها هذا الاستثمار والتي تتحدد من خلال طبيعة المشروع والبيئة المحيطة به وكذلك عنصر المخاطرة التي تتطوي عليها عملية الاستثمار، من خلال التعاريف السابقة الذكر يمكننا ان نعطي تعريفا للاستثمار بشكل عام على أنه "ذلك التوظيف لرؤوس الاموال أو الاصول التي يمتلكها المستثمر أو يحوز على حق إدارتها والتحكم فيها لفترة زمنية محددة بغية الحصول على مكاسب في المستقبل لتعظيم ثروته أو لتجنيبه مخاطر يمكنها أن تؤثر على ملامته المالية".

لقد تعددت أسس ومعايير تصنيف الاستثمارات غير أننا سنقتصر على ذكر أهم التصنيفات والتي تقسم كالآتي :

أ- حسب نوع الملكية:

تصنف الاستثمارات حسب نوع الملكية إلى:⁴

1- **الاستثمار العام:** وهو ذلك النوع من الاستثمار الذي تقوم به الدولة بغيت تنفيذ خططها التنموية والاجتماعية ، وهذا عن طريق استثمار رؤوس الأموال التي يكون مصدرها اما إيرادات الدولة او القروض الداخلية او الخارجية.

2- **الاستثمار الخاص:** وهو ذلك النوع الذي يقوم به الخواص سواء كانوا افرادا او شركات بغية تحقيق مكاسب مستقبليه نظير توظيف اموالهم في نشاطات اقتصادية معينة.

¹ - جميل محمد خالد ، أساسيات الاقتصاد الدولي ، ط1، (عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014)، ص.307.
² - محمد مطر ، ادارة الاستثمارات: الاطار النظري والتطبيقات العملية،(عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2003)، ص.9.
³ - نورية عيد محمد، أثر الاستثمار الاجنبي المباشر في مستقبل الاستثمار المحلي العربي دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي للمدة 1990-2010، أطروحة دكتوراه في بحوث العمليات،(جامعة سانت كليمنتس، 2012)، ص.29.
⁴ - ماجد أحمد عطا الله ، إدارة الاستثمار، ط1،(عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2011)، ص ص. 22-23.

الفصل الأول: المدخل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

ب- حسب الأصل محل الاستثمار:

يصنف الاستثمار حسب الأصل محل الاستثمار إلى:¹

1- الاستثمار الحقيقي: وهو ذلك النوع من الاستثمار الذي يحوز فيه المستثمر على أصول حقيقية تتمتع بقيمة اقتصادية وذات درجة عالية من الأمان ينتج من استعمالها منافع اقتصادية تظهر في شكل سلع أو خدمات كما ينتج عن توظيف هذه الأصول قيمة مضافة في الاقتصاد تساهم في الرفع من ثروة المستثمر والمجتمع وتؤدي لزيادة الناتج القومي.

2- الاستثمار المالي: وهو استثمار في الأصول المالية الغير حقيقية والتي تتمثل في الادوات المالية كالأسهم والسندات وشهادات الايداع والتي تمنح لصاحبها أو حاملها الحق في الحصول على ارباح او فوائد، كما يتميز هذا النوع من الاستثمار بتطوره المتسارع وخصوصا من اتساع رقعة اسواق الاورو دولار غير انه يبقى عرضة للاثمات المالية.

ج- حسب الجنسية:

تصنف الاستثمارات حسب معيار الجنسية إلى:²

1- الاستثمارات المحلية: وتتمثل في الاستثمارات التي لا يتم فيها اي عبور للموارد المادية او المعنوية لحدود البلاد الام، حيث يقوم مستثمر وطني بإنشاء مشروع استثماري وبموارد وطنية داخل حدود الوطن.

2- الاستثمارات الأجنبية: إن الاستثمار الأجنبي وهو ذلك الاستثمار الذي يقوم به أفراد أو شركات أو أي هيئات تتمتع بجنسية اجنبية عبر بتوظيف رؤوس اموال أو موارد مادية أخرى في حدود جغرافية تقع خارج حدود الدولة الأم، إن عملية الاستثمار الأجنبي يمكن أن تكون في حد ذاتها غير مباشرة أي استثمارات مالية عن طريق المحافظ الاستثمارية من أسهم وسندات ومشتقات مالية، أو استثمارات مباشرة تتم عن طريق أصول حقيقية وذات أجل طويل تمنح المستثمر حق السيطرة وإدارة المشروع.

¹ - محمد مطر، مرجع سابق، ص ص. 77-79.

² - عبد الله عبد الكريم عبد الله، ضمانات الاستثمار في الدول العربية، ط1، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2010)، ص ص. 19-20.

الفصل الأول: المدخل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

ثانيا - مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وفق المنظمات والهيئات الدولية :

يختلف مفهوم الاستثمار الأجنبي من بلد لآخر، لكن وبشكل عام تعتبر المفاهيم المعطاة من قبل المنظمات والهيئات الدولية كصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وكذلك مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأكثر استعمالاً.

حسب صندوق النقد الدولي (IMF) يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: " تلك العلاقة طويلة الأجل التي تنشأ من حيازة مستثمر أجنبي على 10 % أو أكثر من الأسهم العادية أو قوة التصويت داخل مؤسسة معينة خارج بلده ،وهذا بغية الحصول على فوائد دائمة في هذه المؤسسة وامتلاك القدرة الفعلية على اتخاذ القرار والتسيير فيها".¹ بينما لا يختلف تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) كثيراً عن التعريف السابق الذكر حيث عرف على أنه : " هو كل استثمار يمتلك فيه المستثمر على الأقل 10 % من حقوق التصويت داخل مؤسسة الاستثمار".² أما بالنسبة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) فقد عرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه " ذلك النوع من الاستثمار الذي يقوم فيه مقيم ما بفرض قوة التأثير والإدارة في مشروع معين في دول أخرى و عن طريق امتلاك نسبة محددة من الاسهم في رأس مال المشروع أو من قوة التصويت".³

من خلال التعاريف السابقة للمنظمات والهيئات الدولية نلاحظ أنها تشترك في أغلبها على أن الاستثمار الأجنبي المباشر فيها لا بد أن ينطوي على علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الاجنبي والمؤسسة المعنية بالاستثمار ، وكذلك يجب أن يكون للمستثمر الأجنبي ما نسبته 10% أو أكثر من حق التملك في رأس مال المشروع أو الاستفادة من حق اتخاذ القرار والتأثير فيه. وفيما يتعلق بالمستثمر الأجنبي فهو صاحب المشروع الاستثماري والذي يشترط فيه أن لا يكون متمتعاً بجنسية الدولة المضيفة للاستثمار فهو اجنبي عن الدولة التي يقيم فيها مشروعه وقد يكون شخصاً طبيعياً أو معنوياً.⁴ بينما المشروع الاستثماري هو كل مؤسسة مقيمة في اقتصاد محدد يمتلك فيها المستثمر الاجنبي (غير المقيم) ما نسبته على الأقل 10 % من القوة التصويتية.⁵

¹ - بثينة محمد علي المحتسب ، "أثر الاستثمار الاجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في الأردن"، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 36، العدد 2، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، (2009)، ص 316-331.

² - OCED, Benchmark Definition of Foreign Direct Investment, Fourth Edition, Paris, (2008), p.48.

³ - Unctad, World Investment Report: Transnational Corporations, Extractive Industries and Development New York and Geneva, (2007), p.245.

⁴ - عائشة عينوش، " الطبيعة القانونية لعقد الاستثمار الأجنبي"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 5، العدد 1، جامعة عباس لغزور، خنشلة، الجزائر، (2018)، ص 441-457.

⁵ - OCED, Benchmark Definition of Foreign Direct Investment, Fourth Edition, Paris, (2008), p. 234.

الفصل الأول: المدخل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

ثالثا - مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر الاقتصاديين :

يرى الباحث جينغان (M.L.Jhingan) أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتعلق بممارسة السيطرة الفعلية او القانونية على الأصول التي تم انشاؤها في البلد المستضيف لرأس المال؛¹ بينما يعتبر دومينيك سلفادور (Dominique Salvador) أن الاستثمار الاجنبي المباشر هو استثمار حقيقي في المصانع والسلع الرأسمالية ، والأراضي والمخزونات ، حيث يكون إما على شكل انشاء فرع جديد أو السيطرة على مؤسسة قائمة،² أما الاقتصادي (John Dunning) فيعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر على أنه: " الاداة التي يتم بموجبها ليس فقط تصدير رأس المال الخاص وإنما ايضا ينجم عنها صفقة كاملة تتضمن إنشاء وتنظيم المشروعات، توريد الخبرات التنظيمية والادارية وتأهيل الرأس المال البشري".³ أما الباحث عماد أحمد موسى فيرى ان الاستثمار الأجنبي المباشر هو " العملية التي يقوم بموجبها كيان مقيم بحيازة ملكية اصول لغرض السيطرة و الانتاج والتوزيع و مختلف الانشطة الاخرى"،⁴ بينما يرى الباحث محمد غني أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة "هي ذلك السلوك الذي يقوم به الأفراد أو الشركات من خلال توسيع موارد الأصول من بلد لبلد آخر عن طريق الامتثال لتشريعات وقوانين البلد المضيف".⁵ من خلال المفاهيم السابقة يمكن أن نعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على انه ذلك النوع من الاستثمار الوارد من الخارج والذي يقوم به اما افراد أو شركات حكومية او خاصة في بلد أجنبي عن طريق توظيف الموارد والاصول التي يملكونها من أجل تحسين القدرة الانتاجية وللحصول على عوائد مستقبلية تعكس مصلحة طويلة الاجل تربط المستثمر بالدولة المضيفة .

المطلب الثاني : أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر ودوافعه

إن المتأمل للواقع الاقتصادي اليوم سيلاحظ في ظل التحرير والعولمة الاقتصادية الحركة السريعة للموارد بين الدول وهذا بحثا عن الاستفادة من الميزة النسبية التي تمتلكها بعض البلدان، لقد عرفت تدفقات الاستثمار تزايدا مستمرا مقارنة بالأشكال الأخرى من مصادر التمويل الخارجي وخصوصا لدى الدول التي تحتاج مصادر تمويل مناسبة لإقامة مشاريعها الاقتصادية والاجتماعية وهو ما يظهره الشكل التالي :

¹ - Jhingan M. L, "The economics of development and planning" , Fourty Edition, Delhy: Vrinda Publications,(2011),p.576.

² - Salvatore Dominick,"International economics",Eleventh Edition,New Jersey: Wiley,(2013),p.368.

³ - شوقي جباري ، "أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر" ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم البواقي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، (2015)،ص.13.

⁴ - Moosa I. A, " Foreign direct investment: Theory, evidence and practice" , London: Palgrave,(2002),p1.

⁵ - Dass, M. G, & Jamal, A, " Multinational Corporation and Foreign Direct Investment: An Implication for Third World States" .Arts Social Sci J, Vol 9,No 5,(2018),pp.1-2.

الفصل الأول: المدخل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

الشكل رقم 01: مصادر التمويل الخارجي في الدول النامية من الفترة 2009-2018



Source: Unctad, *World Investment Report: Special Economic Zones*, New York and Geneva, (2019), p.12.

إن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تلعب دوراً محورياً في الاقتصاد المعاصر والتي يمكن تقسيمها لعدة أشكال على حسب المعايير المتبعة في التقسيم فنجد أنها تقسم حسب اتجاه تدفقها لاستثمارات واردة وصادرة، حسب وجهة نظر الدولة المضيفة، حسب وجهة نظر المستثمر، وكذلك طريقة دخولها وغيرها من التصنيفات الأخرى، لكن قبل البدء باستعراض أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر لابد من الإشارة إلى قضية التمييز بين تدفق الاستثمار ومخزون الاستثمار، فنقصد بتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر قيمة هذا الأخير عبر فترة زمنية محددة، بينما نقصد بمخزون الاستثمار الأجنبي المباشر المجموع التراكمي لقيمة الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة زمنية معينة، كما أن الاستثمار حسب معيار الاتجاه يصنف لصنفين أساسيين وهما: الاستثمار الوارد والاستثمار الصادر، فالصنف الأول نقصد به ذلك الاستثمار الذي يقوم به مستثمر خارج بلده الأم بالنسبة للدولة المضيفة، أما الاستثمار الصادر فهو الاستثمار الذي يقوم به مستثمر خارج بلده ومن وجهة نظر الدولة الأم.¹

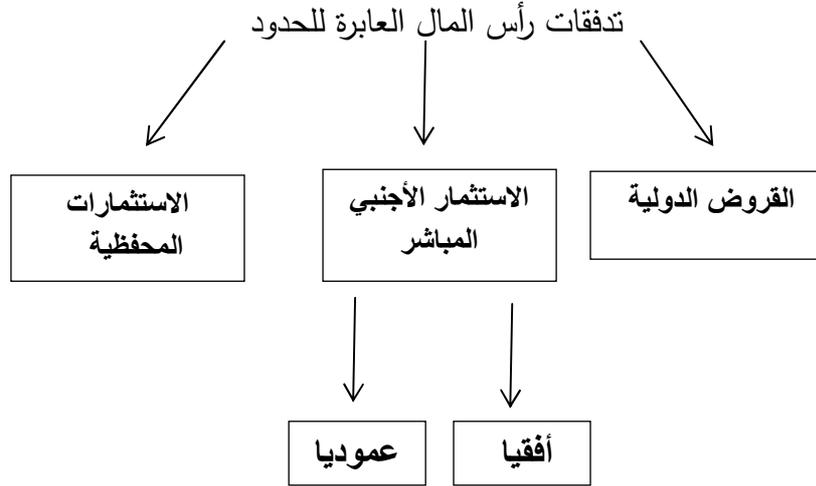
إن تدفقات رأس المال العابرة للدول يمكن أن تكون رؤوس أموال عامة أو خاصة حيث الأخيرة تقسم إلى استثمارات مباشرة وأخرى غير مباشرة " استثمارات محفظية " حيث نجد في وقتنا الحالي حركة الاستثمار

¹ -Hanna Makhavikov , "Determinants of foreign direct investment in Central and Eastern Europe-the effects of integration with the European Union" Phd Thessis, University of Magdurg, (2017), p p.11-12.

الفصل الأول: المدخل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

الأجنبي المباشر تعتبر من أبرز أشكال التمويل الدولي وأحد العناصر المشكلة لتدفقات رأس المال الدولي والتي تنقسم الى ثلاث عناصر رئيسية وهو ما يوضحه الشكل التالي :

الشكل 02 : هيكلية تدفقات رأس المال الدولي



Source: Alexander Protsenko, "Vertical and Horizontal Foreign Direct Investment In Transition Countries", Phd thesis, University of Munich, (2004), p.4.

إن الأسباب التي تدفع الشركات للقيام بالاستثمار الأجنبي المباشر تعتبر من بين النقاط التي لقيت اهتمام الكثير من الباحثين و الاكاديميين ،حيث في هذا الصدد يرى (Dunning) أنه توجد أربع مجموعات من الدوافع والتي قسمها كالتالي:¹

الاستثمار الباحث عن الموارد؛

الاستثمار الباحث عن الأسواق؛

الاستثمار الباحث عن الكفاءة؛

الاستثمار الباحث عن الأصول الاستراتيجية.

¹ - John H.Dunnig and Sarianna M.Lundan, "Multinational Enterprises And The Global Economy", Second Edition, Cheltenham: Edward Elgar, (2008), pp.67-68.

الفصل الأول: المدخل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

توجد العديد من التقسيمات وهذا بحسب المعيار المتبع في التصنيف، فبحسب الدافع والغرض نجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينقسم إلى الأشكال التالية :

الاستثمار الباحث عن الموارد: يظهر هذا الدافع عندما تقوم الشركات باستثمار خارج موطنها الأم من أجل الحصول على موارد تكون غير متوفرة في البلد الأم، لقد قسم (Dunning) هذا الدافع لثلاث أقسام وهي:¹

أ- الباحثين عن الموارد المادية كالمواد الخام والمواد الزراعية.

ب- الباحثين عن اليد العاملة غير المكلفة بغض النظر عن مستوى المهارة التي تتمتع بها.

ج- الباحثين عن القدرة التكنولوجية و الادارية والخبرة التسويقية والمهارات التنظيمية .

ان هذا الدافع يجعل الشركات الراغبة في الاستثمار تحاول الاستفادة من بعض المحددات التي تتمتع بها الدول المضيفة كوفرة المواد الأولية الخام، انخفاض تكلفة اليد العاملة، وجود بنية تحتية ملائمة، وكذلك توفر التكنولوجيا الملائمة والابتكارات والعوامل الاخرى المساعدة.²

الاستثمار الباحث عن الأسواق : يحاول هذا النوع الحفاظ على الأسواق القائمة أو استغلال الأسواق الجديدة كما يحاول تقديم خدمة أفضل للسوق المحلية عن طريق طرح منتجات جديدة و الاستفادة من حجم ونمو سوق الدولة المضيفة وكذلك الوصول عبرها الى أسواق اقليمية ودولية.³

الاستثمار الباحث عن الكفاءة : إن الدافع وراء الاستثمار الساعي للكفاءة هو ترشيد هيكل الشركات القائمة على الموارد أو الاستثمار في السوق بطريقة تجعل الشركة المستثمرة تستفيد من الحوكمة المشتركة للأنشطة المشتتة جغرافيا،⁴ كما يمكنها أيضا الاستفادة من كفاءة اسواق الدول المضيفة والتي غالبا ما تكون أعضاء في تكامل اقليمي مما يساعد في زيادة فرص التصدير.⁵

الاستثمار الباحث عن الأصول الاستراتيجية: تهدف الشركات من خلال هذا الدافع الحصول على اصول استراتيجية سواء كانت ملموسة أو غير ملموسة والتي يمكن ان تكون حاسمة في خطط الاستراتيجية طويلة الأجل، هذه الاصول الاستراتيجية يمكن أن تكون علامات تجارية، رأس المال البشري، شبكات

¹ - Gorynia Marian, et al., "Motives and modes of FDI in Poland: An exploratory qualitative study", *Journal for East European Management Studies*, Vol12, No2, (2007), p.135.

² - Unctad, *World Investment Report: Trends and Determinants*, New York and Geneva, (1998), p91.

³ - Hanna Makhavikov, "Determinants of foreign direct investment in Central and Eastern Europe-the effects of integration with the European Union" Phd Thessis, University of Magdurg, (2017), p.15.

⁴ - John H. Dunning and Sarianna M. Lundan, "Multinational Enterprises And The Global Economy", Second Edition, Cheltenham: Edward Elgar, (2008), p.72.

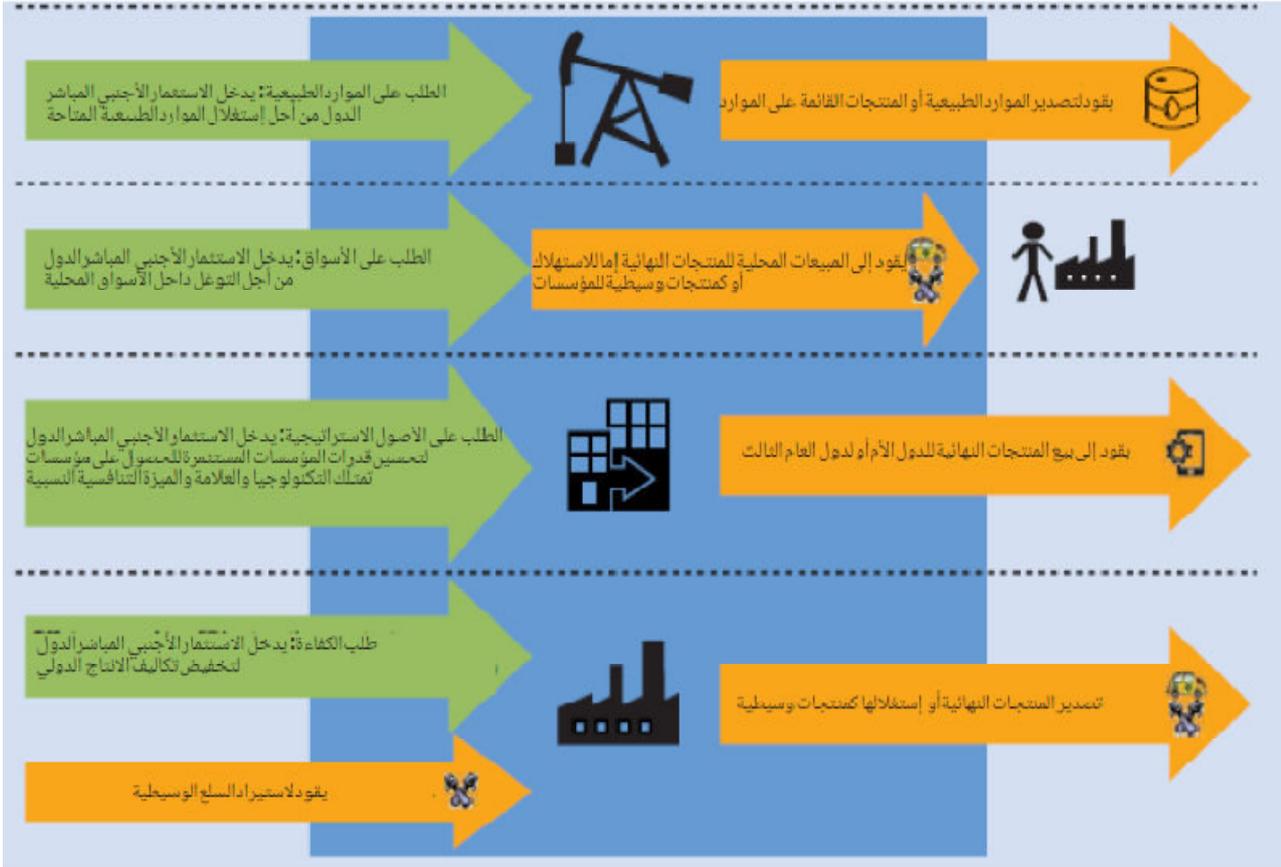
⁵ - بثينة محمد علي المحتسب، مرجع سابق ، ص.318.

الفصل الأول: المدخل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

توزيع وغيرها من الأصول التي تمكن الشركة من تعزيز موقفها التنافسي مما يمكنها من المنافسة في الأسواق الخارجية وأسواق الدول المضيفة.⁶

يمكن أن نوجز جميع هذه الدوافع في الشكل التالي :

الشكل رقم 03: إطار دوافع الاستثمار حسب (Dunning) و (Lundan)



Source: World Bank, *Global Investment Competitiveness Report 2017/2018: Foreign Investor Perspectives and Policy Implications*, Washington, DC, (2018), p.22.

إن دوافع الطرف المحلي في الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن نحصرها في: رغبة الحصول على الربح، تمويل المشاريع، تطبيق تكنولوجيات جديدة، استعمال معارف ادارية وفنية جديدة، توسيع الصادرات، الحصول على حصص سوقية اضافية، استعمال قنوات التوزيع وهو الشيء الذي يوفره الشريك الأجنبي، أما بالنسبة لدوافع الطرف الاجنبي فتكمن في: الربح، استغلال رخص اليد العاملة، استغلال الموارد الخام والطاقة والبنية التحتية ذات الاسعار المناسبة، سهولة التغلغل في أسواق البلد المضيف، خلق روابط جيدة مع الحكومة المحلية والشريك المحلي.¹

⁶ -Hanna Makhavikov, Op.Cit, p.16.

¹ - Kukaj, H., & Ahmeti, F. B., "The Importance Of Foreign Direct Investments On Economic Development In Transitional Countries: A Case Study Of Kosovo", *European Scientific Journal*, Vol.12, No.7, (2016), p.294.

الفصل الأول: المدخل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

إن جميع هذه الدوافع وغيرها تلعب دوراً مهماً في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجيهه نحو البلدان المضيفة وهو ما يحتم على الحكومات أن تحاول معرفة ما يتطلع له كل طرف من أطراف الاستثمار وتوفير الظروف الملائمة والمناسبة لتجسيد هذه المشاريع لخدمة الاقتصاد المحلي .

كما يصنف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عدة أشكال حسب نشاطها وهو التقسيم الذي اعتمده الباحث **تيودور موران**، حيث أنه قسم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية إلى أربعة أنواع وهي:¹

- الاستثمار الأجنبي المباشر المتعلق بالصناعات الاستخراجية ؛
- الاستثمار الأجنبي المباشر المتعلق بالبنية التحتية؛
- الاستثمار الأجنبي المباشر المتعلق بالتصنيع والتجميع ؛
- الاستثمار الأجنبي المباشر المتعلق بالخدمات.

بينما من وجهة نظر المستثمر (الدولة المصدرة) فإن هذا النوع من الاستثمارات يقسم إلى نوعين وهما: الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي والرأسي، فالأول يهدف لمحاولة التوسع في إنتاج نفس المنتجات أو أخرى مماثلة كتلك الموجودة في البلد الأم، كما تلجأ الشركات لهذا النوع من الاستثمارات بهدف تقوية المركز المالي وتعزيز المركز التنافسي لها، بينما الثاني يحاول استغلال الموارد الخام في البلد المضيف وكذلك التقرب لأكبر شريحة من المستهلكين عبر الاستحواذ على منافذ توزيع جديدة، وكذلك تأمين متطلبات الإنتاج وضمان انتظامها.²

أما من وجه نظر الدولة المضيفة فيقسم إلى ثلاث أنواع وهي: الاستثمار الأجنبي المباشر الهادف لإحلال الواردات والاستثمارات الهادفة لزيادة الصادرات والاستثمارات الأجنبية المباشرة بمبادرة حكومية، فالنوع الأول يحاول إنتاج سلع كانت تستورد سابقاً من البلد المضيف وهذا النوع من الاستثمارات يحدد بحجم سوق البلد المضيف وكذلك تكلفة النقل والحوافز التجارية، أما النوع الثاني فيحفز من خلال الرغبة في الحصول على مصادر مدخلات جديدة كالمواد الخام والسلع الوسيطة التي يقوم البلد المضيف بتصديرها للبلد المصدر للاستثمار أو بلدان أخرى، بينما النوع الأخير يحدث عندما تقوم الدولة المضيفة بمنح تحفيزات وامتيازات للمستثمر الأجنبي بهدف محاولة الحد من عجز ميزان المدفوعات.³

¹ - Moran, T. H, "Foreign Direct Investment and Development" ,*The Wiley-Blackwell Encyclopedia of Globalization*,(2012),p.1.

² - Moosa I. A, *Op. Cit*,p.4.

³ -Ibid,p.5.

الفصل الأول: المدخل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

بينما يوجد تصنيف آخر يأخذ بعين الاعتبار طريقة دخول المستثمر الأجنبي للدولة المضيفة وينقسم إلى أربعة أنواع وهي: الاستثمار المشترك، الاستثمار المملوك بالكامل للطرف الأجنبي، عمليات التجميع وعمليات الاندماج أو التملك.

أ- **الاستثمار المشترك**: وهو ذلك النوع من الاستثمار الذي يتم من خلال الشراكة التي تربط جهة أجنبية بجهة محلية لإقامة مشاريع اقتصادية بصفة دائمة ويتم بين طرفين أو أكثر، وهو ما يسمح للطرف المحلي بالحصول على خبرات فنية وإدارية وكذلك الاستفادة من التكنولوجيا التي يملكها الطرف الأجنبي، كما يتميز هذا النوع بكون الإدارة وملكية المشروع مشتركة بين أطرافه الأمر الذي يمنح نوعاً من المرونة لكلا طرفي الاستثمار.¹

ب- **الاستثمار المملوك بالكامل للطرف الأجنبي**: في هذا النوع من الاستثمار تعود ملكية المشروع وإدارته للمستثمر الأجنبي وهذا عبر قيام الشركات الأجنبية بممارسة الأنشطة الاقتصادية دون مشاركة الطرف المحلي الأمر الذي يمنحها حرية أكبر وتحقيق أرباح أكثر.²

ج- **عمليات التجميع**: هذا النوع من الاستثمار يحدث بين مستثمر أجنبي ومستثمر وطني عبر اتفاق يلتزم فيه الطرف الأجنبي بتقديم مكونات منتج معين لتجميعه في الدولة المضيفة للحصول على منتج نهائي، كما يلتزم كذلك الطرف الأجنبي بتقديم الخبرة والمعرفة الخاصة واللازمة بتصميم المصنع وكذلك عمليات التشغيل والتخزين والصيانة.³

د- **عمليات الاندماج والاستحواذ**: يظهر هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم شركة أجنبية بشراء أسهم أو الشركة بأكملها في البلد المضيف، وهو ما ينتج عنه زوال الشركة التي تم تملكها وانتقال نشاطها وأصولها والتزاماتها للشركة المشتريه.⁴ لقد أصبح هذا النوع من السمات البارزة للاستثمار الأجنبي المباشر وخصوصاً مع تغول الشركات المتعددة الجنسيات واتساع نشاطها على الصعيد الدولي، حيث يتم الاندماج عبر تأسيس كيان اقتصادي جديد من خلال اتحاد شركتين أو أكثر عبر سيطرة الكيان الجديد على كل أصول الشركات المندمجة، ويحدث هذا النوع عادة بين شركات من نفس الحجم والقيمة الاقتصادية.

¹ - فليح حسن خلف، التمويل الدولي، ط1، (عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2004)، ص. 187.

² - بلال مرابط، "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة قياسية للفترة 1986-2018"، مجلة العلوم التجارية، المجلد 18، العدد 1، المدرسة العليا للتجارة، القليعة، الجزائر، (2019)، ص. 186.

³ - رفيق نزار، "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1980-2012"، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، (2017)، ص. 28.

⁴ - محمد أبو نصار، المحاسبة المالية المتقدمة، ط1، (عمان: دائرة المكتبة الوطنية، 2005)، ص. 1.

الفصل الأول: المدخل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

أما الاستحواذ فهو يمثل قيام شركة بشراء غالبية أسهم شركة أخرى وهو ما يمنح الشركة المشتريه قدرة كبيرة للسيطرة على قرارات وإدارة الشركة المستحوذ عليها وتسيير أعمالها. ويختلف الاستحواذ على الاندماج في بقاء الشركتين قائمتين وكذلك الأمر بالنسبة للصفة القانونية والسجلات المحاسبية مستقلة، وهو لا يحتاج الى شراء كامل أسهم الشركة المستحوذ عليها ، فيكفي فقط أن تملك الشركة المستحوذة على أكثر من 50% من اسهم الشركة المستحوذ عليها.⁵

وقد بلغت قيمة مشاريع الاندماج والاستحواذ خلال سنة 2018 816 مليار دولار مقارنة بسنة 2017 اين قدرة ب 694 مليار دولار وهو ما يمثل ارتفاع بنسبة 18% عام 2018 بين السنتين، إن هذا الزيادة توضح أهمية هذا النوع من الاستثمارات في الخطط الاستراتيجية للشركات الكبرى ، حيث أستحوذ القطاع الاولي ب 60% من اجمالي هذه المشاريع يليه قطاع الخدمات ب 37% من اجمالي المشاريع وهو ما يظهره الجدول التالي :

الجدول رقم 01: قيمة مشاريع الاندماج والاستحواذ المعلنة لسنتي 2017-2018 حسب القطاعات (ملايير الدولارات)

القطاع /الصناعة	القيمة (مليار دولار أمريكي)		معدل النمو (%)
	2017	2018	
المجموع	694	816	18
الأولي	24	39	60
التصنيع	327	307	-6
الخدمات	343	469	37

Source: Unctad, *World Investment Report: Special Economic Zones, New York and Geneva, (2019), p.9.*

هـ- الاستثمار التأسيسي : وهو ذلك النوع من الاستثمار الذي يسمح بإنشاء فرع جديد للشركة الأم في بلد المضيف أو انشاء شركة جديدة كلياً تكون مملوكة للمستثمر الاجنبي ، هذا النوع يعتبر من الانواع المحبذة للمستثمر الاجنبي نظراً لأنه يمنحه الادارة الكاملة لمشروعه وكذلك تحكمه بالإتقان التكنولوجي في حدود كيانه الاقتصادي فقط وهو ما يحد من انتقالها بشكل موسع للدولة المضييفة ، كما ان هذا النوع يساعد على تحقيق بعض الأهداف التي تتبناها الدول المضييفة من خلال استقطابها هذا النوع من

⁵- نفس المرجع السابق، ص 1-2.

الفصل الأول: المدخل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

الاستثمارات والتي شهدت توسعا كبيرا على الصعيد الدولي واصبحت من الانواع المحبذة للدول المضيفة.¹

في سنة 2010 بلغ حجم هذه الاستثمارات على المستوى العالمي 829 مليار دولار لتصل الى 980 مليار دولار سنة 2018، وقد انتقلت قيمة هذه الاستثمارات على مستوى الدول النامية من 205 مليار دولار عام 2010 ليبلغ 343 مليار دولار سنة 2018، في حين تحضى الدول المتقدمة بنصيب الأسد من هذه الاستثمارات بحجم 616 مليار عام 2018 اما الدول ذات الاقتصاديات الانتقالية فقد استطاعت استقطاب استثمارات قدرها 21 مليار خلال سنة 2018، وهو ما يظهره الجدول التالي :

الجدول رقم 02 : القيم المعلنة للاستثمار التأسيسي خلال الفترة 2010-2018 (ملايين الدولارات)

المنطقة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
العالم	829 836	875 999	630 011	798 901	711 819	757 881	806 779	697 734	980 669
الدول المتقدمة	605 822	618 153	432 266	522 596	485 591	482 626	480 994	461 950	616 137
الدول النامية	205 505	244 280	198 525	245 292	220 574	259 186	316 215	193 307	343 529
الاقتصاديات الانتقالية	18 509	13 566	8 220	31 013	5 654	16 069	9 571	42 478	21003

Source: <https://unctad.org/en/Pages/DIAE/World%20Investment%20Report/Annex-Tables.aspx>

المطلب الثالث : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وأهدافه

الفرع الأول : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل عنصرا بالغ الأهمية في التنمية والنمو الاقتصادي لعديد الدول وكذلك اندماجها في الاقتصاد العالمي وهو الامر الذي دفع الكثير من الباحثين والاكاديميين للبحث عن الاسباب والمحددات التي تجعل من الاستثمار الاجنبي المباشر يتوجه نحو دول معينة وبأحجام معتبرة مقارنة بدول أخرى، كما أن مدى توافر هذه العوامل يحدد طبيعة هذه الاستثمارات من حيث الشكل والقطاعات المستهدفة، وفي هذا الصدد حدد تقرير الانكاد الصادر سنة 1998 و2003 ثلاث أصناف لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر وهي : المحددات الاقتصادية ، المحددات السياسية و محددات ادارة الأعمال .

¹ - Tcham Farouk, "les investissements directs étranger dans le sécteur des hydrocarbures et son rôle dans le développement économique cas d'Algérie", thèses doctorat en sciences économiques, université d'oran 2, faculté des sciences économiques et commerciales et sciences de gestion, (2016), p.17.

الفصل الأول: المدخل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

أ- **المحددات الاقتصادية** : يلعب هذا النوع من المحددات الاقتصادية للدول المضيفة دورا بارزا في توجيه الاستثمارات حيث نجد أنه في الغالب يتكون من ثلاث عناصر رئيسية وهي :

1- **حجم واتساع السوق** : ان اتساع سوق الدول المضيفة يرتبط بشدة مع تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر بسبب امكانية وجود طلب متنامي لوجود مستهلكين كثر و كذلك تكلفة أجور منخفضة بسبب تأثير اقتصاديات الحجم.¹

2- **وفرة الموارد** : يشتمل هذا العامل على مدى وجود المواد الخام وكذلك اليد العاملة ذات التكلفة المنخفضة وتوفر التكنولوجيا هي كلها عناصر يمكن أن تحفز وجهة الاستثمارات الأجنبية المباشر.²

3- **عنصر الكفاءة** : ويتكون من البنية التحتية والموصلات وشبكة الاتصالات حيث أن مدى تطورها وتغطيتها للدولة المضيفة يساهم في استقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.³

كما توجد عدة عناصر أخرى والتي تصنف ضمن المحددات الاقتصادية والتي لها تأثير كبير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وهي: معدلات النمو الاقتصادي، درجة الانفتاح الاقتصادي، مستوى التضخم، سعر الصرف، الحرية الاقتصادية، معدل سعر الفائدة، التراكم الإجمالي لرأس المال، حجم وكفاءة السوق المالي، وهي العناصر التي أكدت عدة دراسات تجريبية علاقتها الوطيدة وتأثيرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ب- **سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر والعوامل السياسية**: تتكون سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر من القواعد و اللوائح الحكومية التي تحكم دخول وعمليات المستثمرين الاجانب ومعايير المعاملة الممنوحة لهم ،كما أن هذه السياسات يمكن أن تتراوح بين الحظر الصريح لدخول هذه الاستثمارات والى عدم التمييز بين الشركات الأجنبية والمحلية وكذلك المعاملة التفضيلية للشركات الأجنبية وهو ما يؤدي للتأثير على حجم الاستثمارات وتكوينها القطاعي في الدول المضيفة.⁴ وبالنسبة للعوامل السياسية يلعب الاستقرار السياسي وطبيعة نظام الحكم دورا مهما في استقطاب الاستثمارات الأجنبية وكذلك الامر لمدى

¹ - Yu, Jiangyan, and James P. Walsh, "Determinants of foreign direct investment: A sectoral and institutional approach", **International Monetary Fund**, No.10-187, (2010),p.5.

² - ÇEviŞ İSmail, and Burak Camurdan, "The economic determinants of foreign direct investment in developing countries and transition economies" ,**The Pakistan Development Review**, Vol.46,N.3, (2007),p.288.

³ - Moosa, Imad A., and Buly A. Cardak. "The determinants of foreign direct investment: An extreme bounds analysis" , **Journal of Multinational Financial Management** ,Vol.16,N.2 (2006),p.27.

⁴ - unctad,(1998), Op.Cit,p.92.

الفصل الأول: المدخل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

توفر سياسات ضريبية وجبائية وتجارية مستقرة ومرنة وهو نفس الأمر للتشريعات والقوانين المتعلقة بالاستثمار التي يجب ان تساير المتغيرات والظروف الداخلية والخارجية بما يخدم مصلحة البلد المضيف ويجعله وجهة مشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر .

ج- ادارة الأعمال: تشمل تدابير تسيير الاعمال على جهود الترويج وتوفير الحوافز والامتيازات للمستثمرين الاجانب وتخفيض تكاليف ممارسة الاعمال كما يشمل مدى توفر بيئة وكفاءة ادارية تجذب الاستثمار و تؤمن المرافقة العامة له وتحد من انتشار الفساد المالي والاداري.¹

في نفس السياق يرى الباحث (Ewe-Ghee Lim) أن هناك عوامل أخرى مهمة يمكنها التأثير على جميع أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر أو على نوع محدد بعينه ولقد حددها في العناصر التالية:²

- **تكاليف المسافة والنقل** : تعمل المسافة المتزايدة بين الأسواق المحلية والأسواق المضيفة إلى زيادة تكاليف النقل وهو ما يؤدي بالاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي لاستبدال الصادرات بسبب التكلفة المرتفعة للوصول للأسواق الخارجية، وهو نفس الأمر الذي ينطبق على الاستثمار الأجنبي المباشر العمودي الموجه للتصدير والذي قد يثبط بسبب ارتفاع تكاليف النقل والحاجة لشحن كميات كبيرة من الواردات وصادرات المكونات والسلع النهائية .

- **حجم السوق المضيفة**: إن تميز الأسواق الكبيرة بوفرات الحجم وانخفاض التكلفة الثابتة لكل وحدة انتاج يساهم في الحد من تقليل تكلفة امداد السوق وهو ما يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر الافقي، على عكس الاستثمار الأجنبي المباشر العمودي الذي يكون غير مبالي بحجم سوق البلد المضيف .

- **تأثيرات التكتل**: تشمل العوامل التي تساهم في تأثير التكتل: حالة البنية التحتية للبلد المضيف، درجة التصنيع، حجم مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الحالي وهي العوامل التي يكون تأثيرها إيجابيا على الاستثمار الأجنبي المباشر الافقي والعمودي .

¹- نزار رفيق ، مرجع سابق ،ص.31.

² - Lim Ewe-Ghee. "Determinants of, and the relation between, foreign direct investment and growth: a summary of the recent literature", *International Monetary Fund*, No. 1-175, (2001),p p.12-13.

الفصل الأول: المدخل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

- **تكلفة عوامل الانتاج:** إن تقليل تكاليف الانتاج يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر العمودي والأفقي على حد سواء وهو ما يجعل من التأثير الصافي لانخفاض تكلفة عوامل الانتاج تأثير إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر .

- **الحوافز الجبائية:** إن زيادة هذه الحوافز في البلد المضيف مقارنة مع البلدان المنافسة يمكن ان يمنحها ميزة وفضلية اكبر ما يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لأن هذا النوع من الحوافز يساهم هو الآخر في تخفيض تكاليف الانتاج، وهو ما يجعل من التأثير الصافي للحوافز الجبائية أثر ايجابي على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر .

- **مناخ وبيئة الأعمال:** يلعب مناخ الاعمال الودي على تقليل عبء التكاليف الاضافية لممارسة الاعمال في البلدان المضيضة، حيث ترتبط هذه التكاليف بعوامل كالأعباء التنظيمية والبيروقراطية والقضائية، قضايا حقوق الملكية ولوائح العمل والاستقرار السياسي والاقتصادي الكلي، حيث ان توفير المناخ الملائم لمزاولة الاعمال يشجع بشكل ايجابي على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر .

إن جميع المحددات السابقة تعتبر من أبرز العوامل التي يقوم المستثمر بمراعاتها ودراستها بشكل دقيق عند إقدامه على قرار الاستثمار والتي يمكن توضيحها في الشكل التالي:

الشكل رقم 04: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيضة

المحددات الاقتصادية		
عوامل السوق :	عوامل الموارد:	عوامل الكفاءة:
- حجم السوق ومعدل الدخل الفردي - معدل نمو السوق - قدرة الوصول الى الاسواق العالمية - تفرز التكنولوجيا والابتكارات	- توفر الموارد الخام. - عمالة رخيصة غير كفوّة . - عمالة كفوّة . - التكنولوجيا والابتكارات - البنية التحتية (موانئ ، طرق	- كلفة الموارد والأصول - كلفة المدخلات الاخرى مثل النقل والاتصالات والمواد الوسيطة. - العضوية في تكامل إقليمي
إطار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر	تسيير الأعمال	
- الاستقرار السياسي والاجتماعي - القوانين المتعلقة بالدخول والعمل - معايير معاملة فروع الشركات - سياسات العمل وهيكّل الأسواق (بالأخص المنافسة وسياسة الدمج والتملك) - الاتفاقيات الدولية حول الاستثمار الاجنبي المباشر - سياسات وبرامج الخصخصة - السياسات التجارية (التعريفية الجمركية، سياسة الحماية اله طئنة/	- دعم وتعزيز الاستثمار وتتضمن تحسن المناخ الاستثماري وسمعة الدول وتيسير الخدمات اللازمة للاستثمار - الحوافز الاستثمارية - التكلفة المنخفضة فيما يتعلق بالفساد وسوء الإدارة - الراحة الاجتماعية كتوافر المدارس ثنائية اللغة و نوعية الحياة وغيرها - خدمات ما بعد الاستثمار .	

Source: Unctad , World Investment Report: Trends and Determinants , New York and

الفصل الأول: المدخل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

إن وجود مميزات خاصة في البلدان المضيفة كالسيطرة على التكنولوجيا، حماية الملكية الفكرية للعلامات التجارية، وفرة الحجم وعديد الاصول الغير ملموسة المتعلقة بالتجربة التنظيمية والادارية داخل شركات البلد المضيف، تعتبر من المميزات الخاصة التي تقف وراء قرار الشركات المتعددة الجنسيات على الاستثمار في الخارج، حيث أنه من دون هذه المميزات ستكون تكلفة الاتصال والتنسيق بين الشركات الام والفروع مكلف للغاية، كما ان المنافسة مع الشركات المحلية في البلدان المضيفة سيكون صعبا للغاية وهو ما سيعيق هذه الشركات على الاستثمار إن لم تتوفر هذه المميزات.¹

إضافة لهذا تلعب الشفافية في البلدان المضيفة عاملا مهما في التأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر حيث توجد عديد الاسباب التي تجعل منها عاملا مهما، فوجود سياسات اقتصادية شفافة يساعد على تسهيل عمليات دخول الاستثمار بغض النظر عن طبيعته ونوعه، كما أن شفافية حماية حقوق الملكية تعتبر أمر مهم للمستثمرين ، كما أن للشفافية تأثير إيجابي لمواقف العمل حيث يفضل المستثمرون التوجه للبلدان التي لديها سياسات واضحة ويمكن التنبؤ بها.²

وزيادة على العوامل السابقة الذكر توجد دراسات أكدت على دور حقوق الملكية الفكرية في تأثيرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أن الشركات المتعددة الجنسيات تفضل التوجه للدول التي تمتلك قوانين صارمة في حقوق حماية الملكية الفكرية وهذا لضمان حماية استثماراتها وخصوصا في الصناعات كثيفة التكنولوجيا.³ وفي هذا الاطار تضمن تقرير تنافسية الاستثمار الدولي 2017-2018 الصادر عن البنك الدولي مسألة العوامل المؤثرة في قرارات المستثمرين، حيث تم أخذ آراء 754 مدير تنفيذي لشركات دولية تنشط في عديد القطاعات حيث كانت النتائج ممثلة كالتالي:

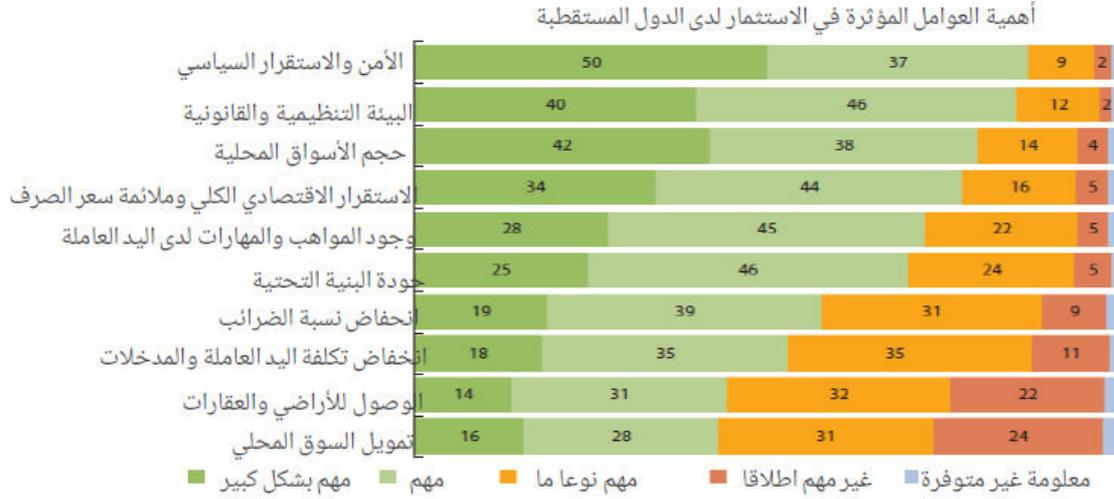
¹ - Theodor H. Moran, " **Foreign Direct Investment and Development**", Washington DC:INSTITUTE FOR INTERNATIONAL ECONOMICS,(1998),pp.20-21.

² - Mohamed AL Sewilem, " **The legal framework for foreign direct investment in the Kingdom of Saudi Arabia: theory and practice**",PhD Thesis,Univesity of London,(2012),p.51.

³ - Theodor H. Moran,et.al.,"**DOES FOREIGN DIRECT INVESTMENT PROMOTE DEVELOPMENT ?**", Washington DC:INSTITUTE FOR INTERNATIONAL ECONOMICS,(2005),p.51.

الفصل الأول: المدخل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

الشكل رقم 05 : العوامل المؤثرة في قرار الاستثمار



source: World Bank, Global Investment Competitiveness Report 2017/2018: Foreign Investor Perspectives and Policy Implications, Washington, DC, (2018), p.6.

من خلال الشكل رقم (05) نلاحظ أن الاستقرار السياسي والأمن يعتبر العامل الأول الذي يضعه المستجوبين في الحساب عند القيام بالاستثمار حيث نال تصويت 87 % من المستجوبين، بينما بيئة القوانين والتشريعات يعتبر العامل الثاني في اتخاذ قرار الاستثمار ونال تصويت 86 % من المستجوبين، كما يعتبر 80 % من المستجوبين أن حجم السوق المحلية من بين العوامل المهمة في اتخاذ القرار الاستثماري ثم تلتها العوامل الأخرى والتي تعتبر أيضاً من العوامل المتحكمة في قرار المستثمرين .

إن التنافس الشرس الذي نراه اليوم بين الحكومات في جميع أنحاء العالم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر للاستفادة من المزايا الإيجابية التي يجلبها من تقنيات جديدة ومهارات إدارية، يحتم على هذه الحكومات أن تفهم جيداً هذه العوامل ومحددات استقطاب تدفقات الاستثمارات الأجنبية حتى تستطيع خلق بيئة ومناخ ملائم لها .

الفرع الثاني: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر المستثمر والدولة المضيفة

إن أي مستثمر يرغب في الاستثمار خارج حدود بلده الأم يسعى لتحقيق جملة من الأهداف وهو نفس الأمر بالنسبة للدول المضيفة التي تحاول ما في وسعها لتكييف تشريعاتها وقوانينها وتقديم عديد التحفيزات

الفصل الأول: المدخل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

والتسهيلات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر نحوها لتحقيق عدة أهداف، حيث يمكن أن نعدد أهداف المستثمر الاجنبي في النقاط التالية:¹

- محاولة الاستفادة من التشريعات والقوانين وكذلك التسهيلات والحوافز التي تقدمها البلدان المضيضة للمستثمرين الاجانب بغية استقطاب تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر ؛

- ايجاد أسواق ومنافذ جديدة لترويج المنتجات والسلع لبيعها للمستهلكين في هذه الاسواق على شكل منتجات نهائية او وسيطة لشركات أخرى ؛

- الحصول على الموارد الخام التي تتوفر عليها الدول المضيضة ولاستعمالها في نشاطها الاقتصادي ؛

- الاستفادة من ميزة تدني اجور العمالة في البلدان المضيضة مقارنة بالدول المتقدمة ؛

- تحقيق أرباح أكبر بكثير من تلك التي يمكن تحقيقها في البلدان الام ؛

- القدرة الكبيرة على منافسة الشركات المحلية من حيث الجودة والسعر بسبب امتلاكها للتكنولوجيا والمهارات الفنية والادارية ؛

- تقليل عامل المخاطرة وخصوصا مع تنويع وتوسيع الاستثمارات في عديد الدول المضيضة .

أما بالنسبة للدول المضيضة فهي من خلال جذبها للاستثمارات الاجنبية المباشرة تحاول تحقيق جملة من الاهداف والتي نذكرها في ما يلي:²

- محاولة التخفيف من حدة البطالة وهذا بتوظيف عدد كبير من اليد العاملة في المشاريع الاستثمارية التي يتم تجسيدها؛

- تحسين وضعية ميزان المدفوعات وزيادة نسبة الصادرات من خلال قيام المشروعات الاستثمارية بتصدير منتجاتها للخارج ؛

- الاستفادة من التقدم التكنولوجي والخبرات الادارية والفنية الذي تتميز به البلدان المتقدمة ؛

¹ - أميرة بحري، "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات ودوره في النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 2000-2014، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، (2017)، ص ص. 40-42.
² - نزارى رفيق ، مرجع سابق ،ص.36.

الفصل الأول: المدخل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

- تأهيل وتدريب اليد العاملة المحلية لمواكبة التطور الحاصل في إدارة الانتاج والعمليات ؛
 - التقليل من الواردات وهذا بالرفع من الانتاج المحلي لتعويض السلع المستوردة بالمحلية ؛
 - تحسين التبادل التجاري مع العالم الخارجي من خلال النفاذ لأسواق خارجية جديدة.
- إن كل من المستثمر والبلد المضيف يسعيان لتحقيق عديد الأهداف التي تخدم كل منهما وهو ما يعكس المصلحة المشتركة التي تربط كل طرف من اطراف الاستثمار الاجنبي المباشر والتي يجب أن تتكامل فيما بينها حتى يحقق كل طرف غايته دون الاضرار بمصالح الطرف الآخر .
- لقد أصبح الوقت الراهن يشكل تحديا حقيقيا للدول النامية والمتقدمة على حد سواء نتيجة التنافس الكبير لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا للأهمية التي يتميز بها عن بقية أشكال تدفقات رؤوس الأموال الدولية والتي تظهر في النقاط التالية:¹
- يسمح الاستثمار بنقل التكنولوجيا وخاصة في شكل أنواع جديدة من مدخلات رأس المال وهو الشيء الذي لا يمكن أن يتحقق من خلال الاستثمارات المالية والتجارة في السلع والخدمات، كما أنه يلعب دورا مهما في تعزيز المنافسة في سوق المدخلات للدول المضيفة؛
 - تنمية وتطوير رأس المال البشري في الدول المضيفة من خلال تدريب الموظفين في مسار تشغيل الشركات الجديدة؛
 - الأرباح الناتجة عن الاستثمار الاجنبي المباشر تسهم في ضرائب الشركات والتي بدورها ترفع من إيرادات البلد المضيف؛
 - يتميز الاستثمار الاجنبي المباشر بأنه لا يمكنه الانسحاب بسرعة من البلد المضيف عند بؤادر ظهور اضطرابات وهذا عكس القروض قصيرة الاجل كما انه يمتاز بإعادة التقييم عند حدوث أي أزمة تعصف بالبلد المضيف.

¹ - Prakash Loungani and Assaf Razin, " How Beneficial Is Foreign Direct Investment for Developing Countries?", *FINNCE AND DEVLOPMENT*, Vol.38,N.2,(2001),p.7.

الفصل الأول: المدخل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر وإطاره القانوني

إن التنامي الكبير والسريع لحركة رؤوس الأموال والاستثمارات الدولية التي شهدها العالم مع بروز دور الشركات المتعددة الجنسيات حفز العديد من الباحثين لاستكشاف عديد النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر ولدوافع هذه الشركات بالقيام بمثل هذه الأنشطة الاقتصادية الدولية في البلدان المضيفة، هذه الأخيرة ولاستقطاب هذا النوع من الأنشطة الدولية تقوم بوضع عديد التشريعات والقوانين المنظمة له وهذا بالتوازي مع التشريعات واللوائح ذات البعد الدولي أو الإقليمي أو تلك الثنائية بين أطراف الاستثمار الأجنبي. وفيما يلي سيتم التطرق للنظريات المفسرة والاطار القانوني للاستثمار في المطلبين التاليين:

المطلب الأول : النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

إن الاهتمام المتزايد بدراسة أسباب ونتائج الاستثمار الأجنبي المباشر ساهم في ظهور العديد من النظريات المفسرة والتي تناولت هذا الموضوع من خلال فلسفتها وقناعاتها الاقتصادية، حيث أسهم عديد الباحثين الكبار في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر وهو ما أثرى كثيرا الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بهذا الموضوع .

لقد حاول العديد من الاقتصاديين وعبر فترات زمنية محاولة ايجاد تفسير واجابة شافية عن تلك الاسباب والدوافع التي تقف وراء القرارات التي يتخذها المستثمر الأجنبي (شخصية طبيعية، أو معنوية) للاستثمار في الخارج، حيث ترجع الجذور الأولى لتلك المحاولات للاقتصادي **دافيد ريكاردو** عبر نظرية الميزة النسبية التي طرحها في كتابه الشهير " مبادئ الاقتصاد السياسي" حيث انطلقت من الافتراضات التالية:¹

- سيادة حالة المنافسة الكاملة؛
 - كل عوامل الانتاج موظفة توظيفاً كاملاً؛
 - حرية حركة راس المال والعمل داخل البلد فقط وليس خارجه؛
 - الميزان التجاري دائماً في حالة توازن واسعار السوق تعكس التكلفة الحقيقية للمنتجات.
- لقد ركزت في مضمونها على عنصر انتاج واحد وهو العمل وكذلك وجود بلدين ومنتوجين، غير أن هذه النظرية تفسر بصفة أكثر دافع قيام التجارة الدولية بين الدول أكثر منها تفسير حركة الاستثمار الأجنبي

¹ - Siddiqui Kalim, "David Ricardo's comparative advantage and developing countries: Myth and Reality." *International Critical Thought*, Vol.8.N.3,(2018),pp.4-5.

الفصل الأول: المدخل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

المباشر،¹ غير أن أبرز المحاولات الرئيسية التي تناولت الاستثمار الاجنبي المباشر كانت من طرف (J.Dunning) و (S.Hymer) و (R.Vernon).

أ - النظريات الكلاسيكية القائمة على افتراض كفاءة الأسواق :

يندرج تحت هذه النظرية ثلاث فرضيات اساسية تتمثل في:² فرضية اختلاف معدلات اسعار الفائدة ، فرضية التنوع ، فرضية المدخلات وحجم السوق .

ترى الفرضية الأولى أن العامل الوحيد المؤدي لتدفقات رؤوس الأموال الدولية هو اختلاف معدلات الفائدة ، حيث ينتقل رأس المال من الدولة ذات معدلات الفائدة المنخفضة إلى الدولة ذات معدلات الفائدة المرتفعة ، للاستفادة من فروق اسعار الفائدة، كما ترى هذه النظرية بأن معدل العائد هو المتغير الوحيد الذي يتحكم في قرار المستثمرين وكذلك تفترض حيادية المخاطر لدى المستثمرين خلال اتخاذهم لقرارات الاستثمار. لقد اثبت هذه النظرية عجزها عن اعطاء تفسير منطقي لتحركات الاستثمارات الدولية فتبعتها فرضية اخرى تأخذ بعين الاعتبار أوجه قصور الفرضية الأولى فلقد اعتبرت بأن المفاضلة بين المشاريع لا تتم فقط عبر معدل العائد المتوقع بل تأخذ بعين الاعتبار تقليص المخاطر وهذا عبر تنوع الاستثمارات والتي لها صلة ايضا بتنوع المحافظ الاستثمارية ، تعود الجذور الاولى لهذه الفرضية للباحثين (1958) Tobin و (1959) Markowitz، إلا أنها هي الاخرى فشلت في تقديم تفسيرات مقنعة لتوجه الشركات المتعددة الجنسيات للاستثمار الاجنبي المباشر اكثر من الاستثمارات المحفظية ولماذا تفضل هذه الشركات التوجه لبلدان بعينها اكثر من بلدان أخرى ؟ وهي الاسئلة التي لم تقدم اجابات شافية عليها. بينما ترى فرضية حجم السوق ان حجم الاستثمار الأجنبي المباشر يعتمد على حجم سوق الدولة المضيفة والذي يقاس بحجم مبيعات الشركات المتعددة الجنسيات أو قيمة الناتج المحلي الاجمالي لذلك البلد، كما أن تنامي حجم سوق البلد المضيف وبلوغه درجة ضمان استغلال وفرات الحجم يجعل منه وجهة محتملة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وهو ما ينعكس على تخصيص عوامل الانتاج الأمر الذي يمكن من بلوغ الحد الذي يسمح بتخفيض تكاليف الإنتاج، إلا أن هذه الفرضية لم تلق القبول الواسع

¹ - Isachi Silvia-Elena. "Factors Determining The Foreign Direct Investments-Theoretical Approaches" ,*The Journal Contemporary Economy*, Vol.2,N.3 ,(2017),p.67.

² - Moosa I. A,Op.Cit,pp.23-29.

الفصل الأول: المدخل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

لأن عدد الدراسات التجريبية أثبتت أن حجم السوق ليس المحدد الوحيد لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

ب- النظريات القائمة على عدم كمال الأسواق :

ترى هذه النظرية أن الشركات التي تتجه للاستثمار خارج بلدها الام تتمتع بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن شركات البلد المضيف وكذلك تعتقد أن هناك عوائق تمنع الشركات المحلية من الاستفادة من الخصائص التي تتمتع بها الشركات الدولية، كما تقوم هذه النظرية على افتراض أن عوامل الانتاج لا تتمتع بحرية الحركة بين الدول، كما ترى انه توجد تكاليف وقيود ترتبط بانتقال عنصر العمل والموارد الاخرى المستخدمة في الانتاج، وكذلك وجود قيود على حركة رؤوس الاموال بين الدول وهذا لكون أسواق الموارد المختلفة المستخدمة في الانتاج "غير كاملة" ، وهو ما يشكل حوافز للشركات المتعددة الجنسيات وفرص حقيقية للاستفادة من موارد البلد الأجنبي،¹ وفي هذا الاطار كان لـ (Kindleberger) مساهمات واضحة في هذا السياق حيث أنه اقترح نموذج لعدم كمال الأسواق كسبب لوجود الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي حددها في العوامل التالية:²

- عدم كمال سوق السلع: والذي يعزى لاختلاف المنتجات واختلاف تقنيات التسويق؛
 - عدم كمال سوق عوامل الانتاج: لاختلاف طرق الدخول لسوق رأس المال والملكية المتعلقة بالتكنولوجيا وكذلك للاختلافات المتعلقة بالخبرة الادارية؛
 - التدخل الحكومي عبر عديد السياسات ومنها (الحوافز الجمركية وغير الجمركية، الضرائب، مراقبة وضبط الأسعار والأرباح، لوائح مكافحة الاحتكار وغيرها) الأمر الذي يساهم في زيادة كفاءة الانتاج .
- كما يؤكد (Kindleberger) على أن هناك عدة محددات مهمة للاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة كتأثير التدخل الحكومي وتمايز المنتجات واستعمال التقنيات الحديثة في الانتاج . إن نظرية عدم كمال الأسواق تفترض أن الشركات المتوجهة للاستثمار خارج بلدها الام تمتلك دراية كافية وعميقة عن فرص الاستثمار في البلدان المضيفة وهو أمر صعب المنال من الناحية العملية .

¹ - Jeff Madura, "International Financial Management", Abridged 10th Edition, Ohio: South-Western Cengage Learning, (2010), p.8.

² - Popovici Oana Cristina and Adrian Cantemir Călin, "FDI theories. A location-based approach", *Romanian Economic Journal*, Vol.17, N.53, (2014), p.7.

ب-1/ نظرية تدويل الانتاج :

طورت هذه النظرية على يد كل من (Buckley) و (Casson) سنة (1976) وهذا بناء على الأعمال الرائدة لـ (Caose) (1937) حيث توضح هذه النظرية كيف تتفاعل أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات مع بعضها البعض، و القرارات التي تحكم دخول هذا النوع من الشركات لأسواق جديدة،¹ فهي ترى أن حركة هذه الأخيرة ناجمة عن ظاهرة عدم كمال الأسواق الدولية كما ترى أنه من الأفضل لهذه الشركات انشاء فروع جديدة لها بالخارج وبالتالي فهي تترجم علاقة عدم كمال السوق الدولية مع الاستثمار الأجنبي المباشر.²

ب-2/ نظرية الموقع :

توضح هذه النظرية أن أسباب نجاح الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتوجهة لبلدان بعينها يرتكز على أساس ثروة البلد من موارد طبيعية، وتوافر العمالة وحجم السوق ووجود البنية التحتية الملائمة والسياسات الحكومية المتبعة فيما يتعلق بهذه الموارد، كما ينظر لهذه النظرية بأنها تتدرج ضمن مقاربات الجاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر أي أن التدفقات التي تتم بين بلدين تكون مرتفعة إذا كانا متشابهين من الناحية الاقتصادية والثقافية والجغرافية والتي تؤثر فيها متغيرات عديدة كاللغة المشتركة والجوانب المؤسساتية، حجم السوق ومستوى التنمية والانفتاح التجاري وغيرها من المتغيرات التي تعتبر من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر،³ أن هذه النظرية ركزت على المزايا التي تتوفر عليها الدول المضيفة كدافع لتحركات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بينما لم تشر الى المزايا التي تتوفر عليها الشركات المتعددة الجنسيات كعنصر مؤثر في تحركات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد الدولي .

ب-3/ نظرية عدم كمال أسواق رأس المال :

يعتبر (Aliber) من أبرز مؤسسي هذه النظرية والتي فسر من خلالها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عبر الاختلاف في قوة العملات لدى الدولة الأم والدولة المضيفة، افترض (Aliber) أن العملات الأضعف مقارنة مع عملات البلدان المستثمرة الأقوى كان لديها القدرة على جذب مزيد من الاستثمارات

¹ - Peter J Buckley and Mark C Casson, "The internalisation theory of the multinational enterprise: A review of the progress of a research agenda after 30 years", *Journal of International Business studies*, Vol.40,N.9,(2009),pp.1563-1566.

² - داودي محمد، " السياسة المالية وأثرها على استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر حالة الجزائر"، أطوحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، (2012)، ص.106.

³ - Makoni Patricia Lindelwa, "An extensive exploration of theories of foreign direct investment." *Risk Governance & Control: Financial markets and institutions* ,Vol.5,N.2, (2015),p.80.

الفصل الأول: المدخل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

الأجنبية المباشرة من أجل الاستفادة من الاختلاف في معدل رسملة السوق،¹ فالشركات التي تتمتع دولها بعملات قوية تصبح لها القدرة أكثر على تعظيم عوائدها وهذا لمقدرتها على الاقتراض بسعر أقل من أسواق رأس المال الدولية، الأمر الذي يمكن أن يفسر الاستثمارات الأمريكية في الخارج خلال منتصف القرن الماضي عندما كان الدولار العملة المهيمنة على الاقتصاد الدولي، وهو نفس الشيء للشركات اليابانية والالمانية عندما كانت عمليتي البلدين قويتين، غير أن هذه النظرية لم تعط تفسيراً مقنعاً للاستثمارات التي تحدث في المناطق النقدية الواحدة كالاتحاد الأوروبي وكذلك في الدول النامية التي لا تمتلك أسواق رأس مال متطورة ومنظمة كما في الدول المتقدمة.²

ب-4/ نظرية احتكار القلة :

يعتبر (Hymer) من أبرز الباحثين في نظريات الشركات المتعددة الجنسيات والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث إن هذه المقاربة جاءت بمثابة انتقاد للنظرية النيوكلاسيكية للمنظمات التي عاصرت وقته حيث يرى أنه من أبرز محددات الاستثمار الأجنبي المباشر عاملين وهما: قلة المنافسة، وامتلاك بعض المميزات الخاصة لدى بعض الشركات في نشاطات محددة.³

فحسبه دائماً قرار الاستثمار الأجنبي يأخذ مجراه إذا كانت الأرباح التي ستحققها هذه الشركات أعلى من التكاليف النسبية لعملياتها التشغيلية بالخارج، كما أنه يرى أيضاً إن عدم كمال الأسواق سبب مباشر في تفضيل الشركات المتعددة الجنسيات للاستثمار بالخارج.⁴

ب-5/ نظرية دورة المنتج:

جاءت هذه النظرية لتشرح سبب وجود وتعدد أنماط مختلفة في التجارة الدولية، حيث لاحظ أن المنتجات تنتج بداية في الدول المتقدمة أولاً ثم تصدر بعدها للدول الأقل تقدماً، وبعد أن تصبح طرق الإنتاج متقاربة نوعاً ما بين الدول المتقدمة والأقل تقدماً ينتقل الإنتاج لهذه الأخيرة للاستفادة من تكلفة العمالة المنخفضة وبعدها هذا تصدر نفس المنتجات مجدداً للدول المتقدمة. يقسم **Vernon** دورة الإنتاج

¹ - Nayak Dinkar and Rahul N. Choudhury. "A selective review of foreign direct investment theories.", **ARTNeT Working Paper Series**, N.143, (2014),p.11.

² - رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، (القاهرة: دار الإسلام للطباعة والنشر، 2002)، ص 54-55.

³ - Dunning John H and Christos N. Pitelis. "Stephen Hymer's contribution to international business scholarship: an assessment and extension." , **Journal of international business studies** ,Vol.39,N.1,(2008),pp.167-168.

⁴ - Denisia Vintila , "Foreign direct investment theories: An overview of the main FDI theories.", **European journal of interdisciplinary studies**,Vol.2,N.2, (2010),p56.

الفصل الأول: المدخل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

لأربعة مراحل وهي: التقديم، النمو، النضج، الانحدار ومسار المنتج من مرحلة لأخرى بدورة حياة المنتج.¹

أ- **مرحلة التقديم:** يوجه المنتج الجديد بالأساس الى السوق المحلي أين يتميز بالتكلفة العالية والسعر المرتفع الذي لا يكون في متناول أغلب المستهلكين، وفي هذه المرحلة تحاول الشركات جس نبض المستهلكين وردود أفعالهم، بعدها تحاول الشركة التغلب على المشاكل المتعلقة بالتكلفة والسعر المرتفع، ثم بعدما يبدأ ارتفاع الطلب على المنتج من قبل المستهلكين في السوق المحلي تبدأ الشركة في توسيع حجم الانتاج بما يفوق قدرة السوق المحلي وهذا من خلال البحث عن اليد العاملة المؤهلة وتوسيع خطوط الانتاج بالآلات الكبيرة والمتخصصة.²

ب- **مرحلة النمو:** تتميز هذه المرحلة بالنمو المتسارع للطلب على المنتج داخليا وخارجيا وهو ما يتيح للشركة الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم وانخفاض التكاليف الى ادنى حد ممكن، كما تعد زيادة التحديات التكنولوجية الانتاجية وحجم التعامل ومقدار الارياح المحققة من ابرز ملامح هذه المرحلة أين تحاول الشركة الاستفادة من ميزة امتلاك المنتج قبل أن تفقد قدرتها على المنافسة.³

ج- **مرحلة النضج:** خلال هذه المرحلة تبدأ عملية التوسع والانتشار الى الدول ذات مستوى الدخل وهيكال الطلب المماثل للدولة الام فالاستثمارات الأجنبية المباشرة تتوجه للدول المتقدمة كثيفة رأس المال، كما أن هناك دافع آخر لقيام مثل هذه الاستثمارات في الخارج يتعلق بحماية السوق المحلي وهذا بالسيطرة على سوق البلد المضيف والاستحواد عليه، وهذا من خلال الاستفادة من انخفاض التكاليف في هذه الدول.⁴

د- **مرحلة الانحدار :** خلال هذه المرحلة يفقد المنتج ميزته التنافسية سواء في السوق المحلي أو الأجنبي، كما ان العرض يفوق الطلب ما يجعل السعر ينخفض أكثر نتيجة المنافسة التي يتعرض لها وهو الأمر الذي يجعل الشركات تبحث عن ميزة التكلفة المنخفضة مما يجبرها على البحث عن دول أخرى لفتح فروع جديدة لها،⁵ حيث تحاول جاهدة تجديد دورة حياة المنتج في هذه الدول التي لم تصلها هذه المنتجات أملا للبقاء في السوق وفي نفس الوقت تكون قد جهزت لطرح منتج جديد كليا لغزو الأسواق،⁶ وحاولت هذه

¹ - Chen S. (2019) , "The Product Life Cycle and Product Design. In: The Design Imperative", Palgrave Macmillan, Cham,(2019),pp.123-142.

² - علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، ط1، (عمان : دار حامد للنشر والتوزيع، 2003)، صص.165-166.

⁵ - هند سعدي، "اثر الاستثمارات الاجنبية على النمو الاقتصادي في البلدان العربية دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980-2014)"، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية ، جامع المسيلة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، (2017)، ص.30.

⁴ - عبد السلام أبو قحف ، نظرية التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2001)، ص.63.

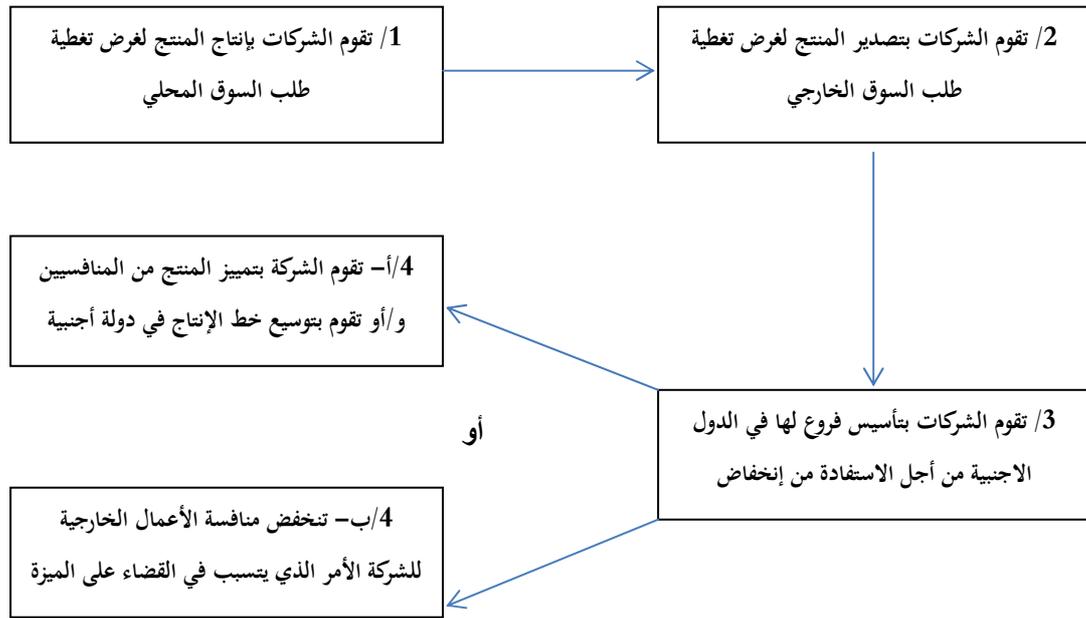
⁵ - فليح حسن خلف ، مرجع سابق ، ص.185.

⁶ - علي عباس ، مرجع سابق ، ص.167.

الفصل الأول: المدخل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

النظرية شرح بعض أنواع الاستثمارات في دول أوروبا الغربية من طرف الشركات الأمريكية، وتوصلت إلى أن هذه الأخيرة فقدت جزءا كبيرا من تفوقها التكنولوجي وبالتالي تراجع ميزتها التنافسية على الصعيد العالمي وهو ما أدى لتقلص هذه الفجوة وتراجع مكانة الشركات الأمريكية على الصعيد الدولي الأمر الذي دفعها لإيجاد حل تنافسي جديد تمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر عبر إنشاء فروع في دول أوروبا الغربية يتم مراقبتها وتسييرها من طرف الشركة الأم.¹

الشكل رقم 06 : دورة حياة المنتج الدولي (International Product Life Cycle)



Source: Jeff Madura, "International Financial Management ", Abridged 10th Edition, Ohio: South-Western Cengage Learning, (2010), p.9

ب-6 / النظرية الانتقائية:

تعتبر هذه النظرية من أبرز النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر فهي تمثل الأساس الفكري والإطار النظري للعديد من النظريات الأخرى، فلقد طور (Dunning) هذه النظرية عبر سلسلة من المنشورات خلال السنوات (1980، 1981، 1988، 1992)، فهو يرى أن هناك ثلاثة عوامل محددة للأنشطة الدولية للشركات المتعددة الجنسيات وهي: مميزات الملكية (Ownership advantages)، مميزات المكان (Location advantages)، مميزات التدويل (Internalization advantages) وهو ما يعرف بنموذج OLI.²

¹ - داودي محمد، مرجع سابق، ص ص 108-109.

² - Rugman Alan M, "Reconciling internalization theory and the eclectic paradigm.", *Multinational Business Review*, Vol.18,N.2 (2010), pp. 1-12.

الفصل الأول: المدخل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

إن الفرضية الأساسية للنظرية الانتقائية هي أن الشركات المتعددة الجنسيات حتى يمكنها القيام بأنشطة الانتاج الدولي يجب ان تمتلك بعض المزايا المتعلقة بالملكية والتي تأخذ شكل أصول غير ملموسة كالتيكنولوجيا والمعرفة المستعملة في الانتاج وكذلك المهارة والكفاءة الادارية.¹ بينما تتعلق المزايا المكانية بالدولة المضيفة والتي تتضمن حجم السوق، الموارد الطبيعية، البنية التحتية والنظام التعليمي وكذلك بعض الخصائص المتعلقة بالنظام السياسي والنشاط الحكومي. أما المزايا المتعلقة بالتدويل فهي تركز على تكاليف المعاملات كتخفيض تكلفة البحث والتفاوض وتجنب تكاليف حقوق الملكية وكذلك حماية المنتج وتجنب الرسوم الجمركية.

المطلب الثاني: الاطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر

إن الاهتمام المتزايد والاهمية الكبيرة التي يحظى بها الاستثمار الأجنبي المباشر حتم على الدول المضيفة او الدول المصدرة له ارساء مجموعة القوانين والتشريعات والمؤسسات المناسبة حتى تبني اطار قانوني يكون بمثابة الضمان والحماية لمصالح جميع الاطراف المتعاقدة، حيث تعددت القوانين والتشريعات وهذا بدأ بالقوانين والتشريعات الوطنية ثم الثنائية والمتعددة الاطراف والقوانين الدولية كل هذا لإعطاء الضمانة القانونية للاستثمار الاجنبي المباشر مما يعطي نوعا من الارحية والثقة في تعاملات الاطراف المعنية بهذه العملية.

أ- القوانين والتشريعات الوطنية:

تعتبر القوانين والتشريعات الوطنية من أهم المصادر المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تولي الدول المتقدمة والنامية على حد سواء أهمية بالغة لهذه القوانين والتشريعات وهذا حتى تهيئ الارضية والاطار القانوني المناسب لغرض جذب أكبر قدر من تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، كما أن أصحاب القرار السياسي والاقتصادي يواجهون في هذا الصدد ثلاث أسئلة جوهرية وهي:²

- كيفية جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة دون تكبد اية اضرار تؤثر على موارد الدولة المضيفة ؟

- كيفية حماية حقوق المستثمر الاجنبي والدولة المضيفة على حد سواء ؟

¹ - Udeh Sergius Nwannebuike and John Onyemaechi Odo. "IMPACT OF FOREIGN DIRECT INVESTMENT ON THE ECONOMIC GROWTH OF NIGERIA.", *Journal of Global Accounting*, Vol. 5,N.2, (2017),pp.10-17.

² - Seid Sherif H, "Global regulation of foreign direct investment", London & New York: Routledge Revivals, (2018),pp.33-34.

الفصل الأول: المدخل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

- كيفية تصميم القوانين والانظمة الضريبية بطريقة متزامنة لتعزيز النمو الاقتصادي وجذب الاستثمار الاجنبي المباشر في نفس الوقت ؟

إن المقصد من القوانين والتشريعات المنظمة للاستثمار يمكن ان يختلف بحسب الهدف والنتيجة المرجوة من قبل البلد المضيف والأم، حيث يهدف البلد المضيف من خلال تصميمه وارسائه لمنظومة قانونية الى الاستفادة من رأس المال الأجنبي القادم من الخارج، الاستفادة من التكنولوجيا والمهارات الفنية والادارية، حماية العمالة المحلية، وغيرها من العناصر الايجابية التي تساهم في دفع التنمية والنمو في البلد المضيف، بينما تحاول الدولة المصدرة للاستثمار تحقيق جملة من المقاصد كحماية التكنولوجيا المصدرة للدول المضيفة، الاستفادة من الموارد الخام وحماية الاستثمارات المنجزة من الاخطار التجارية وغيرها من الاهداف.

وتجب الإشارة إلى أن حق تنظيم الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو حق ينبثق من سيادتها ويستند الى تنظيم دخول او انشاء هذه الاستثمارات وتحديد الدور الذي تلعبه في اطار السياسة التنموية للبلد، وتندرج اللوائح والقوانين المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة تندرج في فئات وهي¹

- متطلبات الدخول والأداء؛

- الحوافز؛

- المعالجة و الحماية المتعلقة بـ (الاستثمارات/ المستثمر).

1/ متطلبات الدخول والأداء :

لقد كان قبول الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السابق مشروط بعدة أهداف حكومية محددة، كاستثمار في قطاع معين ذو أولوية عالية، أو تحديد موقع ومنطقة الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث كانت الدول تفرض قيود الدخول بشكل غير مباشر من خلال الترخيص ومتطلبات الجنسية والقطاعات ذات الأهمية لأمن القومي، أما فيما يخص متطلبات الاداء أو القيود التشغيلية فتشمل متطلبات موازنة التجارة ، متطلبات أداء التصدير، القيود على الواردات وتحويل العملة الصعبة ومتطلبات نقل التكنولوجيا ومتطلبات التوظيف وترخيص المنتج وكلها تهدف إلى زيادة فوائد الاستثمار الاجنبي المباشر الى الحد الاقصى في

¹ - Ibid,p.35.

الفصل الأول: المدخل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

الاقتصاد، كما أصبحت عديد البلدان في السنوات الاخيرة تفرض دراسات الجدوى على المستثمرين لتقييم أثر الاستثمار على البيئة قبل الحصول على إذن لدخول الدولة المضيضة، كما أنها تتمتع بالحق السيادي قبول او رفض المشاريع الاستثمارية وخصوصا اذا كانت تسبب اضرارا على البيئة،¹ إن متطلبات الدخول والاداء التي تفرضها الدول المضيضة تندرج في اطار جملة الشروط والقوانين التي تحاول ان تراعي مصلحة البلد المضيف بدرجة اولى لأنه صاحب السيادة والحق المطلق في قبول ما يراه يتماشى مع خطته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وكذلك يخدم الطرف المستثمر بتحديد ما عليه من التزامات تجاه البلد المضيف حتى تتكامل المصالح المشتركة لكل طرف .

2/ الحوافز أو التشريعات التفضيلية :

نتيجة للتنافس الحاصل بين الدول لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ولدورها الكبير في التنمية الاقتصادية لهذه البلدان، أدى إلى قيام عديد الدول بتوفير مزيد من الحوافز في محاولة منها لزيادة جاذبيتها للاستثمارات الأجنبية المباشرة، عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) الحوافز الممنوحة للاستثمار بأنها:² " أي تدابير حكومية مصممة للتأثير على قرار الاستثمار أو زيادة التأثير على الأرباح المرتبطة بهذه الاستثمارات المحتملة أو تغيير المخاطر المتعلقة به "، أي أن هذه التدابير تتضمن مجموعة من الاجراءات والسياسات التشجيعية والمحفزة كترتيبات ضرائب الأعمال والترتيبات المتعلقة بالبنية التحتية، إصلاحات سوق العمل، تدابير سياسة المنافسة وغيرها من الإجراءات والسياسات. إن الهدف الأساسي لاتخاذ مثل هذه التدابير والتشريعات التفضيلية هو محاولة جعل البلد المضيف بيئة ملائمة وجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر وخصوصا في خضم المنافسة الشرسة بين دول العالم لاستقطاب هذه التدفقات التي تعد محركا للنمو والتنمية الاقتصادية للدول.

3/ المعالجة والحماية:

تعتبر المعالجة والحماية التي تقع بين طرفي الاستثمار من أهم نظم معاهدات الاستثمار التي تقرها الدول المتعاقدة في قوانينها وتشريعاتها، حيث تحاول كل دولة متعاقدة تقديم معاملة عادلة ومنصفة للمستثمر الأجنبي بحيث أن هذه الأخيرة تعتبر جوهر الحماية التي تقدمها تشريعات الدولة المضيضة والضمان الذي

¹ - Mohamed AL Sewilem, Op.Cit,pp.65-67.

² - Seid Sherif H,Op.Cit,p.40.

الفصل الأول: المدخل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبره المستثمر معيار لمدى شفافية تشريعات وقوانين الدولة المضيفة لتنظيم العلاقة بينها وبين المستثمر الأجنبي، ويتكون معيار المعاملة العادلة والمنصفة من ثلاثة أبعاد رئيسية وهي:¹

- البعد الأول يشمل المتطلبات العادلة في الاجراءات الادارية والقضائية؛
- البعد الثاني يشمل حظر جميع السلوكات التعسفية والغير معقولة التي تؤثر سلبا على المستثمر الأجنبي؛
- البعد الثالث يشمل حماية التوقعات المشروعة للمستثمرين والتي تكون على أساس التزام تعهدت به الدولة المضيفة للمستثمر.

إن الحماية والمعالجة التي تقدمها الدولة المضيفة للمستثمر تعتبر من بين العناصر والبنود القانونية الهامة في تشريعات وقوانين الاستثمار، فالمستثمر الأجنبي يرى فيها تعهد والالتزام على عاتق الدولة المضيفة وبمثابة ضمان وحصانة قانونية للمستثمر من أي أخطار يمكن أن تهدد مشروعه الاستثماري.

ب- معاهدات الاستثمار الثنائية:

تعتبر معاهدات الاستثمار الثنائية (**Bilateral Investent Treaties**) بمثابة الترتيبات القانونية والادارية التي تعقد بين الدولة المصدرة لرأس المال والدولة المضيفة لحماية المستثمرين المنخرطين في النشاطات الاقتصادية في البلد المضيف من كل التجاوزات الادارية والقانونية وكذلك لاستفادتهم من كل الحقوق والامتيازات مع الحفاظ على حقوق الطرف المضيف. لقد أصبحت هذه المعاهدات ذات أهمية كبيرة في تنظيم تدفقات الاستثمار الأجنبي على الدول المضيفة، فمنذ أول معاهدة ثنائية الجانب التي وقعت بين ألمانيا وباكستان عام 1959، أصبح عدد معاهدات الاستثمار الثنائية في حدود 2901 اتفاقية،² وهو الأمر الذي يشير لأهمية مثل هذه المعاهدات. إن التركيز الأساسي لهذه المعاهدات ينصب على حقوق المستثمرين الأجانب والتزامات البلد المضيف وكذلك معايير دخول هذه الاستثمارات وطبيعة الحماية المقدمة لها بما في ذلك الحق في إعادة توزيع الأرباح، طبيعة التعويضات المقدمة للأجانب الناتجة عن الحروب وأعمال الشغب المدنية، مستوى التعويض في حالة مصادرة الممتلكات الأجنبية، وعلمية تسوية

¹ - Jonathan Bonnitcha, et al., "THE POLITICAL ECONOMY of the INVESTMENT TREATY REGIME", Oxford:Oxford university press,(2017),pp.109-111.

²-الموقع الإلكتروني: <https://investmentpolicy.unctad.org/international-investment-agreements1>، تاريخ الزيارة:2020/02/21.

الفصل الأول: المدخل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

المنازعات التي سيتم استخدامها في حالة وجود نزاع بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة . ان هيكل معاهدات الاستثمار الثنائية متشابهة الى حد ما حيث انها تحاول البث في القضايا الأساسية التالية:¹

- بيان الغرض من المعاهدة؛

- الحماية والتعويض من مصادرة الممتلكات؛

- نطاق ومجال تطبيق هذه المعاهدة؛

- شروط دخول الاستثمارات الاجنبية؛

- معايير المعالجة والتحويل النقدي؛

- تسوية المنازعات.

لقد أصبحت معاهدات الاستثمار الثنائية تلعب دورا بارزا في علاقة الدول المتعاقدة، حيث وجدت البلدان المصدرة لرؤوس الأموال الأجنبية في الاتفاقيات الثنائية مصدر حماية وضمانة قانونية لمستثمريها في علاقتهم مع الدول المضيفة التي تعتبر هذه الاتفاقيات حماية لمصالحها من أي خطر يهدد سلامتها. ويبدو جليا تزايد الاهتمام بهذا النمط من المعاهدات من خلال الارتفاع المتسارع لهذه الاتفاقيات التي تصمم بالدرجة الاولى لحماية طرفي الاستثمار من أي نزاعات قد تحصل مستقبلا، غير أن هذه الاتفاقيات تبقى محدودة النطاق وهو ما استدعى وجود اتفاقات ذات نطاق واسع ومتعددة الاطراف وهو ما يتجلى في الاتفاقيات الدولية.

ج- معاهدات الاستثمار الاقليمية :

إن اتفاقيات ومعاهدات الاستثمار لا تنحصر فقط على البعد المحلي والثنائي بل تتسع لتشمل أيضا تلك التكتلات الاقليمية والقارية التي تجمع عديد الدول ومن مختلف القارات، فحاليا هناك العديد من معاهدات الاقليمية التي تحاول تنظيم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر فنجد من أبرز هذه المعاهدات والاتفاقيات:²

¹ - Seid Sherif H, Op.Cit, pp.51-52.

² - Ibid, p.55.

الفصل الأول: المدخل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

- مدونات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لتحرير المعاملات الغير المرئية ورؤوس الأموال؛

- مبادئ الاستثمار الغير ملزمة لدول آسيا والمحيط الهادئ؛

- اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية.

بالنسبة لمدونات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لتحرير المعاملات الغير مرئية ورؤوس الأموال تعتبر قراراتها ملزمة قانونا لدول هذه المنظمة ، حيث تغطي أحكام هذه القرارات إنشاء مشاريع جديدة وتوسيع تلك القائمة ، عمليات الاندماج والاستحواذ والمشاركة في المشاريع المحلية من قبل غير المقيمين والتي اشترط فيها ان يطبق مبدئ المعاملة بالمثل من قبل الدول الاعضاء خلال النظر في طلب الحصول على التراخيص اللازمة لممارسة الأعمال التجارية في البلد المعني ، كما ان الهدف الأساسي لهذه المدونة هو التحرير التدريجي لجميع العمليات التي تتدرج في اختصاص هذه الاتفاقية وهو الامر الذي يمكن من توفير اطار للتشاور والتنسيق المستمر الذي يضمن مصالح الدول الأعضاء، إن القرارات التي تحتويها المدونة المتعلقة بهذه المعاملات تستهدف تحقيق جملة من المقاصد ومنها:¹

- إضفاء الشفافية على اللوائح و القرارات؛

- آلية للتشاور والتعامل مع الشكاوي؛

- إعادة تقسيم الارباح والربوع والايجات وعائدات التصفية الاستثمارات؛

- دعامة وركيزة للاتفاقيات الوطنية للدول الاعضاء وهذا قبل وبعد تأسيس المشروع الاستثماري؛

تعتبر مبادئ الاستثمار غير ملزمة لدول آسيا والمحيط الهادئ من الاتفاقيات المنبثقة من مجموعة خبراء الاستثمار التابعة للجنة التجارة والاستثمار لدول التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ (APEC) وهذا عام 1994 بجاكرتا، وهذا دون اغفال الهدف النهائي والذي يتمحور حول في التنمية الاقتصادية وازدهار شعوب منطقة (APEC)، كما يمكن حصر أبرز أهداف مجموعة خبراء الاستثمار في ما يلي:²

¹ - Ibid,p.56.

²-الموقع الإلكتروني: <https://www.apec.org/Groups/Committee-on-Trade-and-Investment/Investment-Experts-Group> تاريخ الزيارة : 2020/03/04.

الفصل الأول: المدخل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

- القيام بالعمل المتعلق بالاستثمار وتقديم تقريرها للجنة التجارة والاستثمار؛
- معالجة كل القضايا المتعلقة بالاستثمار وتعزيز تحرير وتيسير الاستثمار في منطقة (APEC)؛
- تعزيز بناء قدرات الاستثمار من خلال التعاون الاقتصادي والتقني بين اقتصاديات الدول الاعضاء في منطقة (APEC)؛

- دعم أنشطة تشجيع الاستثمار في اقتصاديات الدول الأعضاء لتسهيل تدفق الاستثمار في المنطقة. كما أن مجموعة خبراء الاستثمار تركز في عملها على ركيزتين أساسيتين في عملها وهما على النحو التالي:

أ- المبادئ وممارسات نظام الاستثمار الدولي: تبحث هذه الركيزة في مختلف قضايا وتحديات الاستثمار من منظور المواثيق الدولية كالاتفاقيات الاستثمار الدولية؛

ب- تشجيع الاستثمار وتيسيره والاحتفاظ به: وهذا عبر مواصلة العمل على خطة تيسير الاستثمار ، وحوار سياسة الاستثمار، ووكالة تشجيع الاستثمار .

إن هذه المبادئ تعتبر بمثابة الالتزام الذي أخذته الدول الأعضاء على عاتقها من أجل محاولة الترويج للاستثمار والرفع من تدفقاته في مواجهة التحديات المتسارعة التي تتميز بها بيئة الأعمال الدولية.

- إن اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية والمعروفة اختصاراً بـ (NAFTA) والتي دخلت حيز التنفيذ عام 1994 بالرغم من أنها اتفاقية لتعزيز وترقية التجارة بين البلدان الثلاث (الولايات المتحدة الأمريكية، المكسيك، كندا) إلا أنها عالجت الحواجز الاستثمارية كما الحواجز التجارية لتحقيق فوائد التحرير الاقتصادي المنشودة من قبل الدول الأعضاء، حيث أنه تم تخصيص فصل كامل يتناول الاستثمار والقوانين المتحكمة فيه بين الدول الثلاثة وهو الفصل الحادي عشر والذي له ثلاث أهداف رئيسية وهي:¹

أ- إنشاء بيئة استثمار آمنة من خلال وضع قواعد واضحة لمعاملة عادلة للاستثمار الاجنبي والمستثمرين؛

¹ - Price Daniel M, "An overview of the NAFTA investment chapter: substantive rules and investor-state dispute settlement.", *The International Lawyer*, (1993), p.727.

الفصل الأول: المدخل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

ب- إزالة الحواجز أمام الاستثمار من خلال القضاء أو تحرير القيود القائمة؛

ج- توفير آليات فعالة لحل النزاعات بين المستثمر والدولة المضيفة .

إن اتفاق الاستثمار الذي حدده الفصل الحادي عشر من اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية يعتبر من بين أهم الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الاطراف حيث تزايد حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بسبب سلاسة الاجراءات والمعاملات وكذلك القوانين المتعلقة بتنظيم الاستثمارات الاجنبية بين دول هذا التكتل الاقتصادي.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم القضايا المطروحة على الصعيد الدولي وهذا نظرا لتلك الفوائد التي يقدمها للدول المضيفة وللمستثمرين على حد سواء، إلا أن وجود اطار قانوني محدد للالتزامات وواجبات كل طرف أمر غاية في الاهمية، وهو ما نتج عنه تعدد للاتفاقيات الاستثمار سواء على الصعيد المحلي أو الثنائي أو بين أطراف متعددة والتي هدفها حماية مصالح كل طرف وضمان عدم الاضرار بحقوق جميع الاطراف المتعاقدة.

المطلب الثالث: الضمانات الدولية للاستثمارات الأجنبية

تحاول الدول عبر توقيعها على الاتفاقيات الدولية المنظمة لحركة الاستثمار الدولي تبني سياسات واجراءات اكثر مرونة وسلاسة وهو ما يجعل منها وجهة ومقصد لتدفقات الاستثمارات الدولية كونها توفر الحماية والضمان القانوني لهذه التدفقات، حيث انشئت عديد الوكالات الدولية المتخصصة في هذا الشأن ومن بينها:

أ- ضمانات البنك الدولي :

أنشأ البنك العالمي بموجب اتفاقية برينتون وودز وهذا لغرض إعادة تعمير ما خربته الحرب العالمية الثانية في اوروبا، حيث استطاع التوسع في أهدافه التقليدية التي شملت الاستثمارات الأجنبية الخاصة من خلال تقديمه للضمانات وأدوات التأمين ضد المخاطر السياسية، في إطار جهوده لدعم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية في شكل قروض للمشروعات الخاصة، مع تقديم المساعدات الفنية لهذه الدول

الفصل الأول: المدخل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

سواء في شكل استشارات أو توفير التأمينات للمستثمرين الأجانب ضد مخاطر تغير السياسات والجراءات المتعلقة بالاستثمارات في الدول المضيفة وهذا لتحفيزهم للاستمرار في مشروعاتهم.¹

ب- وكالة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف (MIGA):

تعتبر هذه الوكالة عضوا من مجموعة البنك الدولي وتهدف بدرجة اولى لتشجيع الاستثمار في البلدان النامية من خلال توفير ضمانات التأمين ضد المخاطر السياسية و تعزيز الائتمان للمستثمرين والمقرضين، وحماية الاستثمارات من المخاطر غير التجارية ومساعدة المستثمرين في الوصول إلى مصادر التمويل بشروط وأحكام مالية ميسرة. إن هذه الوكالة تستمد قوتها من مجموعة البنك الدولي وهيكلها الذي يضم مساهمين من العديد من دول العالم، وهو ما يوفر لها قوة الردع ضد الإجراءات الحكومية التي قد تعطل مشاريع الاستثمار، كما تساعد أيضا في حل النزاعات بين المستثمرين والحكومات، وتقدم خدمات تزويد العملاء بمعرفة واسعة بالأسواق الناشئة وافضل الممارسات الدولية في الادارة البيئية والاجتماعية.²

توفر هذه الوكالة أربعة أنواع أساسية من التغطية ضد المخاطر والتي تتمثل في:³

- تحويل النقد: والذي يمنح الحماية اللازمة من عدم قدرة تحويل الارباح بالعملة المحلية للعملة الأجنبية لتحويلها خارج البلد المضيف.

- نزع الملكية: ويساهم في الحماية من الخسائر المترتبة عن تلك الإجراءات التي تتخذها الحكومات المضيفة والتي تقلل أو تلغي ملكية الاستثمار المؤمن عليه أو السيطرة عليه.

- الحروب والاضطرابات الاهلية: وتهدف لحماية المشاريع الاستثمارية من اي ضرر يلحق بها نتيجة اضطرابات اهلية او اية اعمال عسكرية تؤدي لتدمير الاصول المادية لهذه المشروعات.

-الاخلال بشروط العقد: وتحمي من عدم قدرة المستثمر على الحصول على حكم أو قرار تحكيم ، و/أو تنفيذ ضد البلد المضيف الذي تتصل من عقد استثماري اخل به.

¹ - دحماني سمير ، " الضمانات الدولية والمحلية للمستثمر الأجنبي في الجزائر "، مجلة دراسات قانونية وسياسية، المجلد.3، العدد.2، جامعة بومرداس،(2018)،صص.145-146.

² - <https://www.miga.org/about-us>، تاريخ الزيارة : 2020/03/08.

³ - جمال بلخياط ، جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب ، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، (2015)، ص.27.

الفصل الأول: المدخل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

كما أن هناك شروط معينة يجب توفرها في الاستثمارات حتى يمكن ضمانها من قبل وكالة ضمان الاستثمار المتعددة الاطراف والتي تتمثل في ما يلي:¹

- أن يكون الاستثمار جديداً، وذلك بعد ان يبدأ تنفيذه بعد تسجيل الوكالة لطلب الضمان، إلا أن هذا لا يمنع من تغطية الاستثمارات التي تستهدف تطوير استثمار قائم، كما لا يمنع من تغطية اعادة استثمار العوائد التي تحققها استثمارات قائمة إذا كانت تلك العوائد ممكنة التحويل للخارج؛

- كما تقتصر الضمانات على تلك الاستثمارات التي تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والأهداف الانمائية للدولة المضيفة والتي تتماشى ايضا مع التشريعات واللوائح التي تضعها .

ج- ضمانات المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار (ICID) :

تم إنشاء هذا المركز من خلال اتفاقية واشنطن عام 1965، حيث أن الهدف الأساسي لهذا المركز إيجاد حلول لتلك النزاعات التي تنشأ بين اطراف الاستثمار وفي نفس الوقت ضمان مصالح هذه الاطراف ، كما أنه يحاول تحقيق ثلاث أهداف تتمثل في: تحقيق التنمية الاقتصادية، تشجيع الاستثمارات، خلق توازن وتوافق المصالح بين الدولة المضيفة والمستثمر. يعتبر المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار هيئة تابعة للبنك الدولي حيث أن العضوية فيه مفتوحة لجميع الدول دون استثناء وهو ما يجعل منه هيئة عالمية متخصصة لأن السبب الاساسي لإنشائه يتمثل بتسوية جميع المنازعات المتعلقة بمجال الاستثمار ، وهذا أيضا دون اغفال الطابع التعاوني الذي يتميز به لأنه يهدف على تحقيق التعاون بين الدول الأعضاء عن طريق القرارات واللوائح الصادرة عن محاكم المركز الدولي وتلك التوصيات التي توصلت لها لجان التوفيق التابعة له والتي يلتزم بها الدول الأعضاء. إن المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار يتميز بثلاث مميزات وهي:²

- **ميزة الارادية:** وهو ما يظهر من خلال توفر عدة وسائل لتسوية النزاعات الاستثمارية متى ما أرادت الاطراف المتعاقدة طرح مشكل خلافاتها، كما أن اختصاص المركز يحوز على الموافقة المسبقة من قبل الدول الأعضاء، طبقا لاتفاقية واشنطن المؤسسة له؛

¹ - نفس المرجع ، ص.27.

² - نايف أحمد ضاحي ، " أثر انضمام العراق لاتفاقية واشنطن لتسوية منازعات الاستثمار بين دول ومواطني دول في نشاط قطاعه الخاص "، مجلة جامعة تكريت للحقوق، المجلد 3 ، (سبتمبر 2016)، ص ص. 188-189.

الفصل الأول: المدخل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

- **ميزة الفاعلية:** عند قبول الاطراف المتنازعة القبول بتحكيم المركز لا يمكنهما التوصل والتهرب من اتفاق التحكيم ولا فسخه بإرادة منفردة؛

- **ميزة المرونة:** إن القواعد الاجرائية المتبعة من قبل المركز الدولي تتميز بالمرونة وهو ما يمنح المحكمين امكانية استبعاد بعض القواعد والاتفاق على ما يخالفها أثناء الفصل في النزاع .

إن وجود ضمانات ذات بعد دولي تتمتع بالحيادية اللازمة والوقوف على مسافة واحد من جميع الاطراف يعتبر من الاليات والاجراءات الضرورية التي تشجع الاستثمارات الاجنبية ، فالمستثمر الاجنبي يعلم انه ان حدث اي خلاف مع الدولة المضيفة، توجد أنظمة متخصصة في هذا الشأن تقوم تسوية اي نزاع كان للحفاظ على مصالح الجميع ودون الاضرار باي طرف كان وهو الشيء الذي تكفله الاتفاقيات الدولية ثم المنظمات والوكالات المتخصصة في تسوية مثل هذه النزاعات والخلافات والتي اصبحت تتمتع بثقة ومصداقية الدول وجميع الاطراف المتدخلة في عملية الاستثمار الأجنبي المباشر .

المبحث الثالث: المناخ الاستثماري ودوره في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر

إن قرار الاستثمار الذي يتخذه المستثمر والشركات الأجنبية يرتبط بعدد العوامل والمحددات المتعلقة أساسا بالدولة المضيفة، حيث كلما كان هذا الاخير ملائما زاد من تشجيع وتحفيز الشركات الاجنبية على الاقبال على الدولة المعنية، فمن منطلق أن رأس المال جبان تتطلب عملية توظيف رؤوس الاموال وجود عوامل مطمئنة للمستثمر والذي لن يرضى إلا بوجود المناخ الاستثماري المناسب والذي يضمن له عدم الحاق اي ضرر بمشاريه ولا بالفوائد والارباح التي تدرها هذه الاستثمارات، ومن هذا المنطلق أصبح لمناخ الاستثمار أهمية بالغة واولوية مستعجلة لدى الدول المضيفة في استراتيجياتها الاقتصادية حتى تستطيع في خضم شدة المنافسة أن تستقطب معدلات مقبولة من الاستثمارات الاجنبية المباشرة .

المطلب الأول: مفهوم مناخ الاستثمار ومكونات البيئة المشكلة له

يعرف البنك العالمي مناخ الاستثمار بأنه : " مجموعة العوامل الخاصة بالموقع التي تشكل الفرص والحوافز للشركات للاستثمار بشكل منتج يستطيع خلق فرص العمل ويتيح امكانية التوسع"¹، بينما يرى

¹ - Lauren Phillips, " Growth and the Investment Climate: Progress and Challenges for Asian Economies", working paper, (March 2006).

الفصل الأول: المدخل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

الاقتصادي البريطاني (Nicholas Stern) أن مناخ الاستثمار يتمثل في: "السياسات والمؤسسات والبيئة السلوكية الحالية والمتوقعة والتي تؤثر على العائدات والمخاطر المرتبطة بالاستثمار"¹، أما المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات فتعرف مناخ الاستثمار على أنه: "تلك البيئة المحيطة بالعملية الاستثمارية والمشكلة من مختلف الظروف والأوضاع التي تؤثر سلبا أو ايجابا على فرص نجاح المشاريع الاستثمارية، والتي تشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية وايضا الاوضاع القانونية والتنظيمات الادارية"². من خلال التعاريف السابقة يمكن ان نعرف مناخ الاستثمار على أنه: "مجموعة السياسات والاجراءات التي تهدف لتعزيز ودعم حوافز الاستثمار وتجنب كل المعوقات والحوجز التي تحول دون استقطابه"، إن مناخ الاستثمار يلعب دورا هاما في جذب الاستثمارات الأجنبية ففي ظل التنافس المتنامي بين عديد الدول لتوفير البيئة والمناخ الملائم، أصبح من الضروري اعطاء أهمية وأولوية كبيرة لمناخ الاستثمار لأن أي مستثمر أو شركة أجنبية ستقوم بدراسة وضعية ومؤشرات البلد المتعلقة بالبيئة الاستثمارية وسهولة أداء الأعمال وغيرها من المؤشرات التي لها أهمية كبيرة في تحديد وجهة تدفقات رؤوس الأموال على الصعيد الدولي.

إن المناخ الاستثماري الملائم والمشجع يلعب دورا هاما في قرار المستثمر الذي يعتبر بمثابة التزام وتعهد بالتعامل مع اقتصاد معين ولفترة زمنية مستقبلية قد تصل لسنوات أو عقود، ومن هذا المنطلق تلعب البيئة المناسبة دورا حاسما في اتخاذ أي قرار استثماري مصيري يتحدد على إثره مستقبل المشروع ككل، لقد حددت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات أهم العناصر المشجعة والمحفزة على الاستثمار والتي لها تأثير كبير على قرار المستثمر والتي تمثل أهم المقومات التي يبني عليها المستثمر قراره الاستثماري، حيث قسمتها لثلاث مجموعات وكانت كالآتي:³

المجموعة الاولى :

- تمتع القطر المضيف بالاستقرار السياسي والاقتصادي؛

¹ - World Bank, Investment Climate Reforms: An Independent Evaluation of World Bank Group Support to Reforms of Business Regulations Independent Evaluation Group Studies, November 2015,p.23.

² - فايد كمال و قاسي ياسين، " مناخ الاستثمار في الدول العربية وأهميته في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة حالة الجزائر"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، المجلد 2، العدد 2، جامعة أم البواقي، (2015)، ص.62

³ - ناجي بن حسين، "دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر"، اطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، (2007)، ص.56.

الفصل الأول: المدخل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

- حرية تحويل الأرباح والاستثمار بالخارج؛

- استقرار سعر العملة المحلية؛

- سهولة إجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية.

المجموعة الثانية :

- إمكانية تحقيق عائد مرتفع من الاستثمار؛

- الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية؛

- وضوح القوانين المنظمة للاستثمار واستقرارها.

المجموعة الثالثة :

- توفر شريك محلي من القطر المضيف ؛

- حرية التنقل؛

- حرية التصدير؛

- توفر فرص استثمارية.

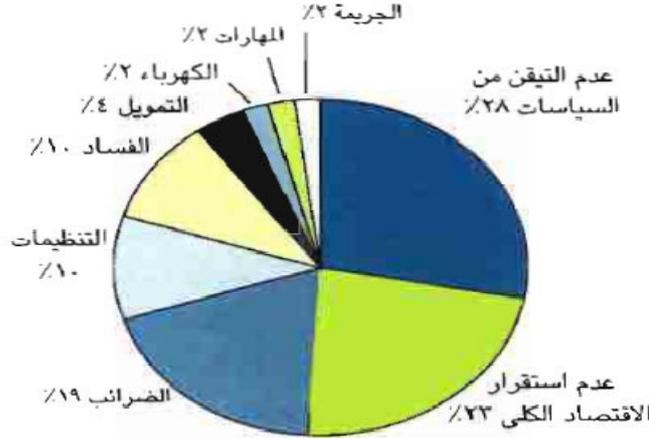
إن البيئة التي تحدث فيها عمليات الاستثمار يتم تشكيلها من مجموعة مترابطة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتشريعية والتي تتفاعل مع بعضها البعض لتحديد شروط النشاط الاستثماري كما أنها تشكل الأرضية الملائمة والمناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فمن أهم العوامل الضرورية المطلوب توفرها في البلد المضيف يعتبر وجود الاستقرار الاقتصادي الكلي والسياسي والأمني من العناصر الأساسية المكونة للمناخ الاستثماري وهو ما تؤكدته الدراسات المسحية لمناخ الاستثمار التي أجراها البنك الدولي، حيث أن عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي والسياسي يشكل ما نسبته 51% من المعوقات التي تؤثر في مناخ الاستثمار¹، وهو ما أظهرته الدراسة المسحية المنجزة من قبل

¹ – World Bank, *World development report 2005 : a better investment climate for everyone*, p.46.

الفصل الأول: المدخل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

فرع مسوحات مناخ الاستثمار التابع للبنك الدولي عام 2005 والتي شملت 48 دولة نامية والموضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم 07: أبرز المعوقات المؤثرة على مناخ الاستثمار بالنسبة للشركات



Source: World Bank, *World development report 2005 : a better investment climate for everyone*, p.46.

إن قرار الاستثمار يعتمد أيضا على مدى توفر استقرار قانوني يكون واضح المعالم ويتيح الفعالية والسرعة في التنفيذ ويحدد مختلف العلاقات التي تربط بين مختلف الأطراف، والذي يعتبر شرط أساسي للقيام بأي نشاط اقتصادي وخاصة الاستثمار. إن القرار الاستثماري يعتبر قرار تعامل بالقيم النقدية ببيعاً و شراءً، وإقراضاً في الحاضر والمستقبل وهو ما يجعله بمثابة مقارنة بين العائد والتكلفة وهو ما يتأتى بوجود استقرار نقدي يساهم في تحسين اتخاذ أي قرارات اقتصادية، فهذه الأخيرة تفقد جدواها بعدم وجود استقرار نقدي، وهو الشيء نفسه بالنسبة لوجود استقرار مالي، فالمستثمر لا يرغب أن يكون عرضة لأي تغيرات جديدة تمس الضرائب والرسوم الأمر الذي ينعكس سلباً على التوقعات التي أعدها لمشروعه .

تشير دراسة البنك الدولي الصادرة سنة 2005 والموسومة تحت عنوان: تحسين مناخ الاستثمار من أجل الجميع، أن للسياسات والسلوكيات المنتهجة من طرف الحكومات تأثير كبير على قرار الاستثمار وعلى الشكل العام لمناخ الاستثمار، حيث حددتها في ثلاث عناصر أساسية وهي:¹

- **عصر التكاليف** : يحاول كل مستثمر أن يتحكم في تكلفة المشروع، لأن القرار الاستثماري هو قرار موازنة بين التكاليف والعوائد، ومن هذا الأساس يقوم أي مستثمر عند تصميم مشروعه بضبط

¹ - ناجي بن حسين، مرجع سابق، ص ص. 59-61 .

الفصل الأول: المدخل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

التكاليف وتوفير عنصر الأمان واختيار التكنولوجيا الملائمة وأفضل الأجهزة اللازمة للإنتاج، أما على صعيد علاقة المشروع بالعالم الخارجي ومعاملاته الدائمة مع مختلف الإدارات يحاول المستثمر أن يتحكم في تكاليف المعاملات والتي تعتبر عنصرا مهما من مكونات التكاليف التي يتحملها المشروع حتى يتمكن من تحقيق العائد المتوقع الذي يضمن استمرارية المشروع .

- **عنصر المخاطر:** تعتبر المخاطر جزءا ملازما للاستثمار ينبغي تحمله رغم درجة عدم اليقين التي تعترى العلاقة مع العملاء والمنافسين. فالشركات تقوم بتقديرات مستقبلية مبنية على عملية الاستشراف رغبة في تقليل عنصر المخاطرة للحفاظ على المشروع الاستثماري في أي تقلبات قد تحدث مستقبلا، وهو ما تؤكد في هذا الصدد دراسات البنك الدولي التي ترى أن المخاطر المرتبطة بالسياسات تهيمن على المخاوف من مناخ الاستثمار في البلدان النامية.

- **العوائق أمام المنافسة:** قد تحصل شركات معينة على فوائد من عوائق المنافسة وهو ما يحرم أخرى من استغلال هذه الفرص، الأمر الذي يؤدي لتقليل تلك الحوافز الممنوحة للشركات التي تتمتع بالحماية على الابتكار وزيادة معدلات انتاجيتها التي تعتبر عاملا أساسيا في تحقيق النمو القابل للاستمرار. وتنتج بعض العوائق من سمات طبيعية كاعتبارات المسافة و وفرة الحجم المرتبطة بتكنولوجيات معينة، كما تؤثر الحكومات بشكل مباشر على العوائق وذلك عن طريق تنظيمها لدخول الشركات الى السوق او الخروج منه، وموقفها من الاقتصاد الغير رسمي ومن السلوكات المناهضة للمنافسة.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس مناخ الاستثمار

إن اتخاذ اي قرار استثماري يبنى على أساس تقييم وفحص أوضاع البلد المضيف وهو ما تعكسه عديد مؤشرات القياس التي تصدرها عديد الهيئات والمنظمات الدولية والتي تعطي صورة دقيقة ومفصلة عن مناخ الاستثمار في بلدان العالم، والتي نجد من أهمها ما يلي:

الفصل الأول: المدخل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

أ- مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال (Doing Business):

يصدر هذا المؤشر عن البنك الدولي وفيه يتم بترتيب اقتصاديات الدول من 1 إلى 190 حسب البيئة التنظيمية الأكثر سهولة وملائمة لممارسة أنشطة الأعمال والتي تقسم إلى الركائز الأساسية التالية:¹

- بدأ النشاط التجاري: ويحتوي الوقت والتكلفة والحد الأدنى لرأس المال المدفوع لفتح المشروع الجديد؛

- الحصول على الوعاء العقاري: ويشمل الوقت والتكلفة اللازمة للحصول على تراخيص البناء وتوصيل المرافق العامة وتسجيل الملكية وتكلفة تسجيل نقل العقارات التجارية؛

- سهولة الحصول على التمويل: وتشمل الحصول على الائتمان من خلال عمق مؤشرات المعلومات الائتمانية، وأيضاً من خلال حماية المستثمرين عبر مؤشرات الإفصاح ومدى مسؤولية المدير وسهولة دعاوي المساهمين؛

- العمل في بيئة أعمال آمنة: وتشمل تلك الإجراءات والوقت والتكلفة لحل نزاع تجاري في المحكمة وكذلك تسوية حالات الاعسار .

يتم قياس مناخ سهولة أداء الأعمال عبر جمع كل المؤشرات المكونة للركائز الأساسية للحصول على المقياس العام الذي يبدأ من 0 إلى 100 حيث يمثل 0 أسوأ أداء تنظيمي ، بينما 100 أفضل أداء تنظيمي.² وفيما يلي ترتيب العشر دول الأولى عالمياً حسب مؤشر سهولة الأعمال لسنة 2020 :

الجدول رقم 03 : ترتيب الدول العشر الأولى في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2020

الترتيب	الاقتصاد	التنقيط
1	نيوزيلاندا	86.8
2	سنغافورة	86.2
3	هونكونغ	85.3
4	الدنمارك	85.3

¹ – Sumedh Rao, "Indicators for investment and business climate", **Governance and Social Development Resource center**, August 2012, pp.2-3.

² – World Bank, **Doing Business 2020: Comparing Business Regulation in 190 Economies**, Washington, DC: World Bank, 2020, p.81.

الفصل الأول: المدخل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

84.0	كوريا الجنوبية	5
84.0	الولايات المتحدة الأمريكية	6
83.7	جورجيا	7
83.5	المملكة المتحدة	8
82.6	النرويج	9
82.0	السويد	10

المصدر : تقرير البنك الدولي، سهولة أنشطة الأعمال لسنة 2020، ص.4.

من خلال الجدول نلاحظ أن الدول الثلاث الأولى في الترتيب ليست من الدول الاقتصادية الكبرى وهو ما يعكس توجه وسياسة هذه الدول لتسهيل مناخ الأعمال للاستفادة بالدرجة الأولى من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، تتربع نيوزلاندا على الترتيب العالمي بـ 86.8 نقطة ثم تليها دولة سنغافورة بـ 86.2 نقطة ثم هونكونغ بـ 85.3، بينما الملفت للانتباه في هذا الترتيب هو تواجد كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة في الترتيب 6 والثامن على التوالي بـ 84.0 نقطة و 83.5 نقطة وهو ما يظهر أن مناخ الأعمال فيهما رغم وزنهما الاقتصادي إلا أنه ما يزال لم يصل لتلك الدرجة من المرونة وسهولة الإجراءات التي تمكنهما من افتكاك المراتب الأولى عالمياً .

ب- مؤشر التنافسية العالمية (Global Competitiveness Index):

هذا المؤشر يصدر عن المنتدى الاقتصادي الدولي في دافوس السويسرية ظهر عام 1979 ويقاس قدرة الدولة على النمو والمنافسة ويتكون من مؤشرين أساسيين وهما : مؤشر النمو والمنافسة ومؤشر تنافسية الأعمال، فالأول يقاس قدرة البلد على النمو الاقتصادي لفترات تتراوح بين 5 الى 8 سنوات عبر ثلاث مقاييس أساسية. يختص المقياس الأول بقياس الأهمية النسبية للقطاع التكنولوجي ويمنح له أهمية نسبية قدرها 50%، و الثاني بقياس أداء المؤسسات العامة بوزن نسبي قدره 25%، والمقياس الثالث يختص بقياس أداء الاقتصاد الكلي بوزن نسبي قدره 25%، بينما المؤشر الثاني يقاس تنافسية بيئة الأعمال وينقسم إلى شقين وهما : درجة تطور قطاع الأعمال والمناخ الاستثماري، ويتكون من ثمانية عوامل وفق النحو التالي: درجة الانفتاح الاقتصادي، أداء القطاع المالي، البنية الأساسية، الإطار المؤسسي، البيئة المعلوماتية، مدى تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي، مؤشرات الموارد البشرية، تطور نظم الإدارة،

الفصل الأول: المدخل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

حيث يمنح لها أوزان نسبية متساوية تقاس على اثرها تنافسية بيئة الأعمال للدولة وفق نموذج احصائي يتم تطويره باستمرار.¹

ج- مؤشر الحرية الاقتصادي (Economic Freedom Index):

يصدر هذا المؤشر عن معهد Heritage Foundation و يقيس الحرية الاقتصادية لما يقارب 180 بلد عبر العالم، من خلال قياس مدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتأثيرها على جوانب الحرية الاقتصادية والسياسية وأداء الأعمال وعلاقتها الخارجية، بناء على 12 عامل كمي ونوعي والتي تصنف في أربعة ركائز أساسية كالآتي:²

- القواعد القانونية (Rule of Law): وتشمل (حقوق الملكية، النزاهة الحكومية، الفعالية القضائية)؛
 - حجم الحكومة (Government Size): وتشمل (الانفاق الحكومي، الاعباء الضريبية، الصحة الجبائية)؛
 - الكفاءة التنظيمية (Regulatory Efficiency): وتشمل (حرية الأعمال، حرية العمل، حرية النظام النقدي)؛
 - انفتاح الاسواق (Open Markets): وتشمل (حرية التجارة، حرية الاستثمار ، الحرية المالية).
- يتم تصنيف عوامل الحرية الاقتصادية الاثني عشر كل على حدى والتي يمنح لها مقياس من 0 إلى 100 ثم يقاس مجموع متوسطها الحسابي للحصول على النتيجة الاجمالية لقيمة هذا المؤشر. وفيما يلي ترتيب الدول العشر الأولى عالميا لسنة 2020:

الجدول رقم 04: ترتيب الدول العشر الأولى عالميا في مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2020

الترتيب	الاقتصاد	التنقيط
1	سنغافورة	89.4
2	هونكونغ	89.1
3	نيوزيلاند	84.1
4	أستراليا	82.6

¹- مروان عبد الملك ذنون و محمد وحيد حسن، " دور مؤشرات مناخ الاستثمار في تحفيز النمو الاقتصادي دراسة قياسية عن ماليزيا 1990-2016"، مجلة الاقتصاد والعلوم الادارية، المجلد.25، العدد.110، (2019)، صص.261-262.
²-الموقع الإلكتروني: <https://www.heritage.org/index/about> ، تاريخ الزيارة: 2020/03/13.

الفصل الأول: المدخل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

82.0	سويسرا	5
80.9	ايرلندا	6
79.3	المملكة المتحدة	7
78.3	الدنمارك	8
78.2	كندا	9
77.7	إستونيا	10

Source: World Bank. 2020. Doing Business 2020. Washington, DC: World Bank.p.4.

د- مؤشر المخاطر القطرية :

يصدر هذا المؤشر عن مؤسسة Political Risk Services والتي تقوم بترتيب الدول حسب درجة المخاطر من خلال اعطاء قيم عددية لمجموع المخاطر القطرية من 0 الى 100 ، وهذا بعد عملية جمع قيم مؤشرات المخاطر الفرعية والتي تتكون من ¹:

- **مؤشر تقييم المخاطر السياسية:** يمثل نسبة 50% من وزن المؤشر الكلي، ويركز على درجة استقرار الحكومات وطبيعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وكذلك مدى انتشار النزاعات الداخلية والخارجية و ايضا الفساد؛

- **مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية:** يمثل نسبة 25% من وزن المؤشر الكلي، يركز على نسبة النمو الاقتصادي الحقيقي ومعدل التضخم ونسبة رصيد الحساب الجاري و الميزانية الحكومية من الناتج المحلي الاجمالي؛

- **مؤشر تقييم المخاطر المالية:** يمثل نسبة 25% من وزن المؤشر الكلي، يركز على استقرار معدلات الصرف ونسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي الاجمالي و نسبة تغطية احتياطي الصرف للواردات ، نسبة ميزان الحساب الجاري الى اجمالي صادرات السلع والخدمات؛

يقسم المؤشر الدول إلى خمس مجموعات حسب درجة المخاطر، فكلما ارتفعت قيمة المؤشر كلما انخفضت درجات المخاطر في حين ترتفع درجة المخاطر كلما انخفضت قيمة المؤشر، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

¹- جمال بلخباط، مرجع سابق، ص.65.

الفصل الأول: المدخل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

الجدول رقم 05: تقسيمات المؤشر المركب للمخاطر القطرية بحسب درجة المخاطر

التوصيف	درجة المؤشر (نسبة مئوية)
درجة مخاطر منخفضة جدا.	100-80
درجة مخاطر منخفضة.	79.50-70
درجة مخاطر معتدلة.	69.50-60
درجة مخاطر مرتفعة.	59.50-50
درجة مخاطر مرتفعة جدا.	49.50-00

المصدر : جمال بلخباط ، جدوى الاستثمارات الاجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، (2015)، ص.65.

هـ - مؤشرا الأداء وامكانيات للاستثمار الأجنبي المباشر (Inward FDI Performance & Potential index):

يصدر هذان المؤشران عن منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD، يقوم مؤشر الأداء بتصنيف البلدان حسب حجم الاستثمار الأجنبي المباشر التي تتلقاه مقارنة بحجم اقتصادها ، وهو نسبة حصة الدولة من الاستثمار الأجنبي المباشر من الاستثمار الاجنبي المباشر على الصعيد الدولي الى حصتها من الناتج المحلي الاجمالي بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي عالميا وهذا حسب المعادلة التالية:¹

حيث أن زيادة قيمة المؤشر تشير الى التطور الايجابي في أداء الاستثمار الأجنبي المباشر .

أما بالنسبة لمؤشر امكانيات الاستثمار الأجنبي المباشر فهو يستند الى أربعة محددات رئيسة لها دور أساسي في جاذبية الاستثمار الاجنبي المباشر وهي: جاذبية السوق، توافر العمالة الرخيصة والمهارات، توافر الموارد الطبيعية، تمكين البنية التحتية وهو ما يوضحه أكثر الجدول رقم 06

¹- نزاري رفيق، مرجع سابق ، ص.33.

الفصل الأول: المدخل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

الجدول رقم 06: محددات امكانيات الدولة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر

<ul style="list-style-type: none"> - حجم السوق : الناتج المحلي الاجمالي. - قدرات الانفاق : متوسط الدخل الفردي الاسمي. - امكانيات نمو السوق : معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي. 	جاذبية السوق
<ul style="list-style-type: none"> - تكلفة العامل الواحد : أجرة الساع مقابل انتاجية العامل. - حجم القوى العاملة الصناعية : المهارات المتوفرة. 	توافر العاملة الرخيصة والمهارات
<ul style="list-style-type: none"> - استغلال الموارد : قيمة الصادرات من الوقود و الخامات. - الامكانية الزراعية : توافر الاراضي الصالحة للزراعية . 	توافر الموارد الطبيعية
<ul style="list-style-type: none"> - البنية التحتية للطرق : <ul style="list-style-type: none"> • كثافة الطرق : نسبة أطول الطرق بالكيلو لكل 100 كيلو متر مربع. • نسبة الطرق المعبدة من اجمالي الطرق . • طول شبكة السكك الحديدية بالكيلومتر. • مؤشر الارتباط بشبكة النقل البحري. - البنية التحتية للطاقة : <ul style="list-style-type: none"> • استهلاك الطاقة الكهربائية . - البنية التحتية للاتصالات : <ul style="list-style-type: none"> • عدد خطوط الهاتف لكل 100 نسمة. • عدد اشتراكات الهواتف النقالة لكل 100 نسمة. • عدد اشتراكات الإنترنت لكل 100 نسمة . 	تمكين البنية التحتية

المصدر : المؤسسة العربية لصمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، العدد الفصلي الثالث ، سبتمبر 2012 ، ص. 16.

من خلال مقارنة كلا المؤشرين لأي بلد ينتج لدينا أربعة حالات من ضمن المجموعات التالية:¹

- مجموعة الدول السبّاقة: وهي التي تحظى بمؤشر أداء مرتفع ومؤشر امكانيات مرتفع ؛
- مجموعة الدول المتجاوزة امكانياتها: هي التي تحظى بمؤشر أداء مرتفع ومؤشر امكانيات منخفض ؛
- مجموعة الدول ما دون امكانياتها: وهي التي تحظى بمؤشر أداء منخفض ومؤشر امكانيات مرتفع ؛
- مجموعة الدول متدنية الأداء: وهي التي تحظى بمؤشر أداء ومؤشر امكانيات منخفضين .

¹ - جمال بلخباط ، مرجع سابق ، ص ص. 69-70.

الفصل الأول: المدخل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

لقد أصبحت مؤشرات قياس مناخ الاستثمار احدى أهم الوسائل التي يعتمد عليها المستثمرون في تحديد وجهاتهم الاستثمارية وهو ما يجعل من الدول المضيفة تراعي جيدا ترتيبها ضمن هذه المؤشرات وكذلك محاولة توفير البيئة الاستثمارية الملائمة والمناسبة حتى تستطيع جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المطلب الثالث : عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر

إن وجود تدفقات معتبرة للاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط بمدى وجود المناخ والبيئة المناسبة التي توفرها وتتمتع بها الدول المضيفة، غير أنه ثمت عدة عوامل من شأنها أن تعيق الاستثمار الأجنبي المباشر وتحول دون الاستفادة منه وهو ما يعني وجود عديد النقائص والاختلالات التي يجب تصحيحها وتجنبها مستقبلا حتى يمكن توفير البيئة المناسبة والملائمة للاستثمار الاجنبي المباشر، ومن جملة هذه العوائق نجد ذلك التصنيف الذي قامت به المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والذي قسمت فيه معوقات الاستثمار الى خمس مجموعات على النحو التالي:¹

أ- المجموعة الأولى:

وتتكون من العناصر التالية:

- عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي؛
- البيروقراطية الادارية وصعوبة التسجيل والترخيص؛
- عدم وضوح واستقرار قوانين الاستثمار؛
- عدم ثبات وتدهور سعر صرف العملة المحلية؛
- القيود المفروضة على تحويل الأرباح وأصل الاستثمار من الخارج؛
- عدم توفر الكفاءات الانتاجية لتشجيع الاستثمار.

ب- المجموعة الثانية:

وتشمل العوامل التالية:

¹ - عبد القادر بابا ، " سياسات الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، 2004 ، ص ص.72-74.

الفصل الأول: المدخل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

- عدم توفر مناخ استثماري ملائم؛
- عدم توافر النقد الاجنبي ؛
- صعوبة التعامل مع الاجهزة المعنية بالاستثمار؛
- صعوبة التنقل والحصول على تأشيرات الدخول ؛
- عدم توفر الأيدي العاملة المدربة؛
- عدم وجود جهة واحدة ترعى مصالح الاستثمار؛
- صعوبة تحقيق عائد مرتفع من الاستثمار؛
- عدم وجود شريك محلي من القطر المضيف.

ج- المجموعة الثالثة:

وتحتوي على العناصر التالية :

- عدم توفر البنى الهيكلية و عناصر الانتاج ؛
- عدم توفر الاستقرار الأمني ؛
- ازدواجية الضرائب وارتفاع معدلها ؛
- ارتفاع معدلات التضخم؛
- عدم توفر خرائط استثمارية ؛

د - المجموعة الرابعة:

وتتكون من المعوقات التالية:

- غياب الدعم المادي والمعنوي من قبل القطر المضيف؛
- محدودية السوق المحلية وعدم توافر فرص استثمارية؛
- احتكار القطاع العام لمعظم الأنشطة الاستثمارية؛

الفصل الأول: المدخل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

- عدم توفر أنظمة مصرفية متطورة؛
- نقشي الرشاوي والعمولات ؛
- غياب التكامل الاقتصادي ؛
- القيود المفروضة على رأس المال .

هـ - المجموعة الخامسة:

وتشمل المعوقات التالية:

- عدم توافر التنسيق بين الدوائر الرسمية المعنية بالاستثمار؛
- عدم وجود أسواق مالية متطورة؛
- عدم تنفيذ التزامات القطر المضيف للاستثمار؛
- عدم ثبات السياسة الاستثمارية؛
- ارتفاع معدلات الفائدة على التسهيلات الائتمانية؛
- عدم كفاية الحوافز للاستثمارات الوافدة.

المطلب الرابع : الاستثمار الأجنبي المباشر بين المزايا والعيوب

تحاول أغلب الدول جاهدة توفير المناخ والبيئة المناسبة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة فالمنافسة المحتدمة التي يشهدها العالم اليوم لم تأتي من فراغ ، فهدفها الاساس هو الاستفادة من المزايا الايجابية التي يمنحها الاستثمار الاجنبي المباشر لهذه الدول والتي يمكن ان نعددها في النقاط التالية:

- نتيجة لمحدودية الأنشطة الاقتصادية وعجزها عن امتصاص اليد العاملة ، يتيح الاستثمار الاجنبي المباشر توفير فرص العمل والتخفيف من حدة البطالة في عديد الدول وبالأخص النامية منها؛¹
- زيادة وتعزيز القدرة الانتاجية في الاقتصاد عبر الاستفادة من العوائد الرأسمالية التي تحققها الشركات المستثمرة عن طريق التوسيع في أنشطتها أو اقامة مشاريع جديدة كليا؛²

¹ - فليح حسن خلف ، مرجع سابق، ص ص.175-176.

² - نفس المرجع ، ص ص.175-176.

الفصل الأول: المدخل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

- تعاني الدول النامية من شروط قاسية فيما يتعلق بعملية الاقتراض الخارجي وبالتالي يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من بين انجع الوسائل لتقليص فجوة الادخار والاستثمار وهو ما يساهم في الرفع من القيمة المضافة وبالتالي الرفع من مستوى المعيشة ورفاهية الفرد في هذه الدول؛¹

- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة تدفق رؤوس الاموال الاجنبية والرفع من المستوى التكنولوجي وبالتالي تحسين حالة ميزان المدفوعات عن طريق الرفع من فرص التصدير والتخفيف من الواردات، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة عامة والاستثمار المشترك بصفة خاصة يعتبر من الانواع المفضلة للدول النامية لعدد الاسباب وخاصة محاولة عدم اقحام الطرف الاجنبي في التحكم في القرار السياسي و الاقتصادي لهذه الدول ؛

- تعزيز وتنمية مهارات اليد العاملة وتطوير القدرات الفنية و الكفاءة الإدارية والتنظيمية للشركات المحلية ما يؤدي الى زيادة مستوى الانتاجية الكلية لعناصر الانتاج والاستفادة من عديد الاصول المختلفة الشيء الذي ينعكس ايجابا على النمو الاقتصادي ؛

- تساهم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة معدلات الاستثمار المحلي من خلال جذب المدخرات المحلية للأنشطة الأساسية أو المكملة وهو ما يرفع من عوائد الملكية وبالتالي زيادة المدخرات مرة اخرى.²

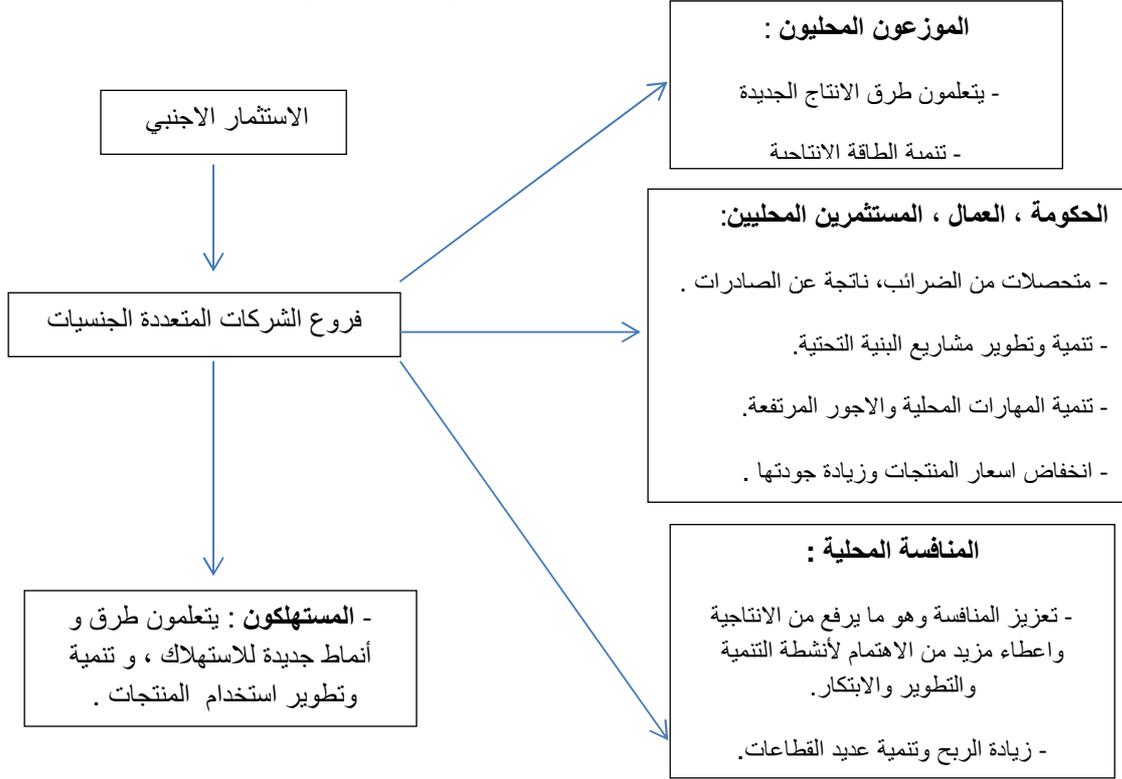
و يمكن تمثيل الاثار الايجابية والمنافع التي تستفيد منها الدول المضيفة في الشكل التالي :

¹- عبد السلام ابو قحف، اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي ، (الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة،2003)، ص.483.

²- بحري أميرة ، مرجع سابق ، ص.46.

الفصل الأول: المدخل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

الشكل رقم 08 : الآثار الايجابية للاستثمار الاجنبي المباشر في الدول المضيفة



المصدر: أبو قحف عبد السلام، اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي، (الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة،2003)، ص. 425.

أما بالنسبة للمزايا التي يحققها الاستثمار الأجنبي المباشر للمستثمر الاجنبي فتتمثل في النقاط التالية:¹

- تعظيم حجم الأرباح المتوقعة والناجمة عن انخفاض تكلفة عوامل الانتاج في الدول المضيفة ؛

- منح الطرف الأجنبي حق ادارة المشروع الاستثماري والرقابة والتوجيه بما يحقق مصلحته؛

- تسهيل حصول الطرف الاجنبي على القروض والمواد الخام الضرورية للشركة الام ؛

- يعتبر وسيلة للتغلب على القيود الجمركية التي تفرضها الدول المضيفة ؛

- التخفيف من حدة التلوث والمشاكل البيئية في البلد الأم ؛

- عودة رؤوس الاموال على المدى المتوسط أو الطويل في شكل عوائد وأرباح .

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن ان يساهم في تطوير الاقتصاديات المضيفة من خلال تلك الحركية

التي يحدثها وخصوصا في دفع العملية الانتاجية والتي ترافقها عديد المميزات والمنافع التي يمكنها أن

¹ - أميرة بحري ، مرجع سابق ، ص ص.46-47.

الفصل الأول: المدخل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

تساعد في تحريك عجلة التنمية والنمو بهذه البلدان. رغم كل تلك المنافع الكبيرة التي يمكن أن تستفيد منها الدول المضيفة غير ان هذا لا ينفى وجود عيوب وجوانب سلبية للاستثمار الاجنبي المباشر والتي يمكن ان نذكرها في ما يلي:¹

- مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر قد لا تساهم بشكل ملموس في توفير فرص العمل الكافية التي يمكن لها ان تحد من تفشي ظاهرة البطالة وهذا نظرا لاستعمالها وسائل انتاج تعتمد على كثافة راس المال وعلى اليد العاملة ذات المستوى عالي من التأهيل والتي لا تتوفر بشكل كبير داخل الدولة المضيفة في كثير من الاحيان؛

- قد تلجأ بعض الشركات المستثمرة في بعض الاحيان الى عمليات التحايل الضريبي وهذا بتخفيض قيمة الارباح او برفع تكاليف براءات الاختراع، أو براءات البحث والتطوير، أو العلامات التجارية في السجلات المحاسبية وهي ممارسات يصعب الكشف عنها ما يؤثر على الإيرادات الضريبية للدولة؛

- الاستثمار في بعض القطاعات الملوثة للبيئة كالقطاع الصناعات الكيماوية و قطاع الحديد والصلب ومواد البناء وغيرها وهو ما يشكل تهديدا للدولة المضيفة التي تتحمل فيما بعد تكاليف كبيرة من اجل الحفاظ على البيئة؛

- تقوم الشركات الاجنبية بعملية تحويل الارباح بقيم اكبر من حجم رؤوس الاموال المستثمرة وهو ما يؤدي بالدول المضيفة الى التوسع في الاقتراض وبالتالي ارتفاع حجم المديونية .

أما بالنسبة للعيوب التي يمكن ان يتعرض لها المستثمر الأجنبي فتتمثل فيما يلي :

- قد يقوم المستثمر المحلي في بعض الاحيان إلى إقصاء المستثمر الأجنبي من المشروع ما يؤدي الى زيادة المخاطر غير تجارية، كما يلحق عدم وجود اتفاقيات وشروط مسبقة متعلقة بالتأمين خسائر بالمستثمر الأجنبي؛

- يمكن أن تضع الدولة المضيفة بعض الشروط الصارمة على التصدير والتوظيف وتحويل الأرباح الخاصة بالطرف الأجنبي، كما يسبب عدم استقرار السياسات والتشريعات المتعلقة بالاستثمار تجريد اموال المستثمر الأجنبي؛

¹ - نزارى رفيق، مرجع سابق ، ص.38.

الفصل الأول: المدخل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

- يسبب انخفاض اسعار الصرف في الدولة المضيفة تعرض المستثمر لخسائر مالية عند قيامه بتحويل العملة المحلية للعملة الصعبة او عملة البلد الأم ؛

خلاصة الفصل:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من بين الظواهر الاقتصادية التي لاقت اهتماما واسعا في الادبيات الاقتصادية حيث تعددت أفكار وأراء الاقتصاديين في تفسيرهم له بحسب مدارسهم وتوجهاتهم، غير أنها تتفق على الأهمية والدور الكبير للاستثمارات في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية للبلدان المضيفة والمصدرة على حد سواء، وفي ظل العولمة الاقتصادية والمالية التي يعرفها العالم اليوم أصبح لحركة تدفقات رؤوس الأموال والاصول العينية والمعنوية من بلد إلى آخر عبر عدة أشكال ولفترات مختلفة وزن كبير في العلاقات الاقتصادية بين الدول، ما جعل من الاستثمار الأجنبي المباشر يحتل أهمية كبيرة بالنسبة للدول النامية والمتقدمة ومن بين الاولويات الاقتصادية للدول ولصناع القرار، ما جعل العديد منها تحاول توفير المناخ الملائم والمناسب عبر تحسين القوانين والتشريعات أو بمنح مزيد من التحفيزات والمزايا للمستثمرين ادراكا منها لأهمية الاستثمارات الأجنبية ودورها الحيوي في المساهمة في التنمية الاقتصادية لهذه الدول، غير أنها تبقى مطالبة بالتوظيف الامثل لهذه الاستثمارات والاستفادة من تلك الآثار الامتدادية التي يجلبها لاقتصاداتها المحلية، كما ان هذه الاستثمارات تمثل من وجهة نظر الدول المصدرة وسيلة لتوسيع نشاطها وتحقيق عديد الأهداف الاستراتيجية. غير أن كل هذا لا ينكر وجود آثار سلبية على الدول المضيفة والمصدرة، كما تبقى السياسات والاستراتيجيات التي تضعها الدول المضيفة هي من تحدد درجة الاستفادة منه في تحريك التنمية الاقتصادية.

الفصل الثاني

الاطار النظري للنمو

الاقتصادي وعلاقته بالاستثمار

الأجنبي المباشر

تمهيد

يعتبر النمو الاقتصادي من بين أهم المواضيع التي يتناولها علم الاقتصاد نظرا لكونه من أبرز المؤشرات الدالة على صحة وصلابة الوضعية الاقتصادية لأي بلد، وهو ما جعله يحظى باهتمام كبير من طرف الاقتصاديين وصناع القرار على حد سواء، كما يعتبر من بين الأهداف التي تحاول الدول إدراكها من خلال برامجها وخططها، فالوصول إلى معدلات نمو مقبولة وإيجابية خلال الفترات الزمنية المتلاحقة أمر ينعكس إيجابا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفرد والمجتمع ككل. مع التوسع الكبير للأنشطة التجارية والاقتصادية وازدياد حجم المعاملات بين الدول في إطار العولمة الاقتصادية والمالية وحرية التجارة العالمية، برز الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد أهم مظاهر العولمة، وهو الأمر الذي جعل من طبيعة العلاقة التي تربطه بالنمو الاقتصادي واحدة من العلاقات التي تحظى باهتمام كبير من قبل الاقتصاديين، حيث تعددت النظريات والنماذج المفسرة لها بدأ من النظريات الكلاسيكية إلى غاية النظريات الحديثة والتي كان لها جميعا إسهامات كبيرة في تفسير وشرح طبيعة ونوعية الصلة التي تربط بين هذين المتغيرين.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول: الدراسة النظرية للنمو الاقتصادي

يحتل موضوع النمو الاقتصادي أولوية كبيرة لمختلف الدول، حيث يعتبر أحد أهم معايير تصنيف الدول ومن بين أهم الأهداف الإستراتيجية التي تحاول الدول تحقيقها من خلال سياساتها وبرامجها الاقتصادية، فتحقيق معدلات نمو موجبة سينعكس على أداها الاقتصادي و يساهم في تحسين المستوى المعيشي للأفراد، من هذا الأساس سيتم التطرق من خلال هذا المبحث لمفهوم هذا المصطلح وأنواعه وتحديد محدداته وطرق قياسه وإبراز الصلة بينه وبين التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وأنواعه

يعتبر النمو الاقتصادي من بين المواضيع ذات الانتشار الواسع في الأدبيات الاقتصادية، وهو ما جعله ينال الكثير من الأهمية ويأخذ حيزا كبيرا من أبحاث الاقتصاديين الشيء الذي جعله محل دراسة متجدد ومستمر من خلال النظريات الاقتصادية المتلاحقة عبر الحقب الزمنية المختلفة.

أولاً- مفهوم النمو الاقتصادي:

تعددت مفاهيم النمو الاقتصادي باختلاف وجهات نظر الاقتصاديين والباحثين، فهناك من يرى بأن النمو الاقتصادي يتمثل في "تلك الزيادة في إنتاج السلع والخدمات في المجتمع"¹، ويقصد به على أنه: " حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي، بما يحقق زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، وهذا لا يعني حدوث زيادة في إجمالي الناتج القومي فقط، بل لا بد أن يترتب عليه زيادة في الدخل الحقيقي، بمعنى أن النمو لا بد وأن يفوق معدل نمو السكان، وعلى ذلك فقط يزيد الناتج المحلي وعلى ذلك فقد يزيد الناتج المحلي دون أن يحقق نموا اقتصاديا وذلك لارتفاع معدل الزيادة السكانية عن معدل نمو الناتج"².

بينما يعتبر **Simon Kuznut** النمو الاقتصادي بأنه " الارتفاع طويل الأجل في القدرة على عرض سلع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، وهذه القدرة المتزايدة تركز على أساس التقدم التكنولوجي

¹ - Rick Szostak, " **The Causes of Economic Growth** ", Berlin Heidelberg: Springer,(2009),p.24.

² - رحمن حسن علي و مروان شاكر عبيد، " تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2017 "، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد12، العدد35، جامعة واسط، العراق، (2020)، ص.188.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر

والتعديلات المؤسساتية والايديولوجية التي تطلبها¹، أما **Paul Krugman** فيرى بأن النمو الاقتصادي هو "ذلك الانتقال الذي يحدث لمنحى إمكانيات الإنتاج لدولة معينة خارج نقطة الأصل، ويكون النمو أما بزيادة موارد هذه الدولة أو بتحسين كفاءة استعمال هذه الموارد"²، بينما ينظر **Joseph Schumpeter** للنمو الاقتصادي على أنه "تغير تدريجي منتظم يحدث في الفترة الطويلة نتيجة الزيادة العامة في الموارد"³. بينما يعرف الاقتصادي البولندي **Leszek Balcerowicz** النمو الاقتصادي بأنه "عملية كمية ونوعية مقترنة بتغيرات هيكلية، مع حدوث أثر إيجابي على الاقتصاد ومستوى حياة السكان عبر مسار تصاعدي مستمر"⁴، من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نعطي مفهوم شامل للنمو الاقتصادي بأنه: "كل زيادة تراكمية مستمرة للنتاج المحلي الإجمالي لفترات زمنية طويلة نسبياً تتميز بخصائص كمية ونوعية تؤدي لزيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد".

بالرغم من تنوع مفاهيم هذا المصطلح وتعدد وجهات النظر حوله، إلا أن أغلب الآراء تتفق على أن النمو الاقتصادي يتميز بكونه:

- عبارة عن الزيادة المستمرة في الناتج المحلي الإجمالي أو أجمالي الدخل الوطني بالقيمة الحقيقية بعد استبعاد اثر التضخم خلال فترة زمنية محددة والتي تقاس عادة بسنة واحدة، وهو ما يعكس الجانب الكمي من النمو والذي يقصد به التحسين المستمر في القدرة على تلبية الطلب المتزايد للسلع والخدمات في اقتصاد معين ؛

- النمو الاقتصادي يتميز أيضا بأنه زيادة نوعية مستمرة، الأمر الذي ينعكس على المستوى المعيشي للأفراد من خلال ارتفاع نصيب متوسط الناتج الإجمالي للفرد بالقيمة الحقيقية. إن صحة وسلامة أي اقتصاد تعتمد بالمقام الأول على مدى ديناميكية النمو الاقتصادي وهذا لآثاره الايجابية على الناتج المحلي الإجمالي للبلد، الأمر الذي سينعكس تدريجياً على المستوى المعيشي ومستوى التوظيف يساهم في تراكم الثروة والحد من مستوى الفقر، غير أن هذه الآثار الإيجابية لا بد أن تحدث بالتوازن مع عملية التنمية الاقتصادية.

¹ Edward A. Hudson, "ECONOMIC GROWTH How it works and how it transformed the world", Delaware: Vernon Press, (2015), p.440.

² - Paul Krugman ,et al., (2012), "International Economics: Theory and Policy", Ninth Edition , Boston: Addison-Wesley.

³ - شوقي جباري، مرجع سابق، ص.112.

⁴ - Haller Alina-Petronela, "Concepts of economic growth and development challenges of crisis and of knowledge.", *Economy Transdisciplinarity Cognition*, Vol. 15, N.1, (2012), p.67.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر

ثانيا - أنواع النمو الاقتصادي:

هناك العديد من المعايير المتبعة لتحديد أنواع النمو الاقتصادي ومن ضمنها يوجد معيارين مهمين

وهما:

أ- حسب درجة التخطيط من عدمه

ويقسم النمو الاقتصادي وفق هذا المعيار إلى:

1- النمو الطبيعي أو التلقائي: وهو ذلك النوع الذي يحدث تلقائيا ويحتاج إلى مرونة كبيرة في الهيكل الاقتصادي حتى تتفاعل جميع المتغيرات الاقتصادية في الدولة وهذا بشكل عفوي دون الاعتماد على الخطط الاقتصادية، وهو النوع الذي سارت عليه الدول الرأسمالية المتقدمة منذ الثروة الصناعية بحيث أن شرارة النمو تنتقل بسرعة كبيرة من قطاع إلى آخر من خلال أثر المضاعف أو المعجل.¹

2- النمو الطارئ: هذا النوع من النمو غير مستقر لا يمتلك صفة الاستمرارية ويحدث نتيجة ظروف عابرة مؤقتة عادة ما تكون عوامل خارجية، ويحدث في إطار بنى اجتماعية وثقافية جامدة كما أنه غير قادر على خلق الكثير من اثر المضاعف، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تكريس ظاهرة النمو بلا تنمية وهو الشيء الذي يميز الدول النامية على وجه الخصوص.²

3- النمو المخطط: يحدث هذا النوع من النمو نتيجة عملية تخطيط شاملة للموارد ومتطلبات المجتمع وترتبط بقوة وفاعلية هذا النوع ارتباطا وثيقا بقدرات المخططين وواقعية الخطط المرسومة، كما ترتبط أيضا بفعالية التنفيذ والمتابعة والمشاركة في عملية التخطيط على كافة مستوياته.³

ب- حسب درجة حدة النمو

يصنف النمو الاقتصادي حسب هذا المعيار إلى نوعين وهما:⁴

1- النمو الموسع: يتميز هذا النوع من النمو بزيادة كمية في عامل أو أكثر من عوامل الإنتاج للرفع من الناتج المحلي الإجمالي دون الأخذ بعين الاعتبار استغلال التكنولوجيا الحديثة و الاعتماد على اليد العاملة الأكثر مهارة في عملية الإنتاج ؛

¹ - رحمن حسن علي و مروان شاكر عبيد، مرجع سابق، ص.191.

² - عادل بلجبل، التجارب التنموية للاقتصادات الناشئة في بلدان جنوب شرق آسيا وامكانية الاستفادة منها في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017، ص.16.

³ - شوقي جباري، مرجع سابق، ص.93.

⁴ - المرجع نفسه.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر

2- النمو المكثف: وهو النوع الذي يهتم بدرجة كبيرة بالجانب النوعي في عوامل الإنتاج عبر استعمال المعدات الحديثة فائقة الدقة وأساليب وتقنيات فعالة للتحكم في تكلفة الإنتاج وغيرها من العوامل المساهمة في تحسين عوامل الإنتاج.

ثالثاً - خصائص النمو الاقتصادي:

يرى الباحث **Simon Kuznut** الحاصل على جائزة نوبل سنة 1971 أن هناك ستة خصائص أساسية يتميز بها النمو الاقتصادي والتي تطرق لها في مقال تحت عنوان: نتائج و انعكاسات النمو الاقتصادي الحديث، والمنشور في جوان 1973 في المجلة الأمريكية للاقتصاد، والتي تركز على المقاييس التقليدية للنتائج ومكوناته، السكان و القوى العاملة، وتتمثل هذه الخصائص في ما يلي:

أ/ المعدلات المرتفعة من نصيب الفرد من الناتج والنمو السكاني في الدول المتقدمة

تحقق الدول المتقدمة معدلات مرتفعة في معدل نصيب الفرد من الناتج الإجمالي وفي معدل النمو السكاني مقارنة بغيرها من الدول، فغالبا ما كان معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الإجمالي 2% و 1% لمعدل النمو السكاني، 3% لمعدل نمو الناتج الإجمالي، حيث أن هذه المعدلات ارتفعت بشكل كبير في هذه الدول مقارنة بالفترة التي سبقت الثورة الصناعية فعلى سبيل المثال تضاعف نصيب الفرد من الناتج الإجمالي بحوالي 10 مرات بينما تضاعف النمو السكاني من 4 إلى 5 مرات، أما معدل نمو الناتج الإجمالي فتضاعف من 40 إلى 50 مرة.¹

ب/ ارتفاع معدلات الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج

توضح الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج الكفاءة في استخدام هذه المدخلات في دالة الإنتاج، وفي هذا الإطار الدراسات السابقة للبنك الدولي إن إجمالي الإنتاجية لعوامل الإنتاج هي المحدد الأساسي لنمو الدول وبالخصوص النامية منها، كما أن دراسات أخرى تظهر أن زيادة معدلات الإنتاجية الكلية المحسوبة في بعض الدول من 50% إلى 75% للنمو التاريخي لنمو نصيب الفرد من الناتج الإجمالي في الدول المتقدمة.²

¹ - Simon Kuznut, "Modern Economic Growth :Findings and Reflections" , **The American Economic Review**, Vol.63,N.3,(Jun.,1973),p.248.

² - هند سعدي، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980-2014)، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية غير منشورة، جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017، ص.53.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر

ج/ ارتفاع معدل التغير الهيكلي في الاقتصاد

بدأت تظهر خصائص التغير الهيكلي مع الانتقال والتحول من الأنشطة الزراعية إلى الأنشطة الغير زراعية، حيث شهدت العقود الماضية التحول التدريجي من الصناعة للخدمات وهو ما أدى إلى تغيرات في حجم الإنتاجية الوحدوية وهذا من خلال الانتقال من المؤسسات الشخصية إلى المؤسسات غير الشخصية، وهو ما سمح بتغير كبير في الوضع المهني للعمل ما أدى لظهور أنماط اقتصادية جديدة وخصوصا المتعلقة بعملية الاستهلاك، فمثلا كانت الولايات المتحدة عام 1870 تحصي ما نسبته 53.5% من القوى العاملة في القطاع الزراعي والذي تراجع إلى ما نسبته 7% عام 1960، بينما في دول أوروبا الغربية كبلجيكا كانت نسبة مساهمة القوى العاملة في القطاع الزراعي 51% ثم انتقلت إلى 7.5% عام 1961¹، وهو الشيء الذي يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم 07: حقائق كازنوت "Kuznut facts"

جزء من إجمالي القوى العاملة	جزء من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي النهائي
انخفاض	انخفاض
يبقى ثابت	يبقى ثابت
ارتفاع	ارتفاع

Source: Karl Farmer, Matthias Shelnast , "Growth and international Trade An Introduction to the Overlapping Generation Approach" , New York :Springer ,2013, p14.

د- المعدلات المرتفعة للتحويلات الاجتماعية والإيديولوجية

وهي تلك التغيرات والتحويلات التي تشمل عملية التحضر (التمدن) وتبني الأفكار والمواقف والتي تصاحبها عدة مظاهر والتي وضحها العالم السويدي Gunnar Myrdal وهي:²

1- الرشادة: والتي عادة ما تتطوي على استبدال الأساليب الحديثة في التفكير والتصرف والإنتاج والتوزيع والاستهلاك للممارسات التقليدية القديمة، كما يجب أن تكون هذه الأساليب السياسات متجذرة منطقياً قدر الإمكان حتى تساعد على بروز نمط تفكير حديث؛

¹ - Simon Kuznut, Op.Cit.,p.248.

² - <http://kokminglee.125mb.com/economics/charofgrowth.html>, consulté le 14/08/2020. a 15.00.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر

2- التخطيط الاقتصادي: ويشمل البحث عن طرق منسقة لتخصيص الموارد النادرة لتسريع النمو الاقتصادي فقد يشمل ذلك ترويج الصادرات والاعتمادات أو الإعانات الموجهة والترويج الانتقائي وبالتالي فإن تحديد عملية الأهداف والتخطيط الجيد لها يساهم في بلوغ التنمية والنمو الاقتصادي؛

3- المساواة الاجتماعية والاقتصادية: إن تعزيز المساواة الاجتماعية والاقتصادية في المكانة والفرص والثروة والدخل ومستويات المعيشة من خلال تعزيز التعليم الشامل و الحصول على الرعاية الصحية، وضمان تكافؤ الفرص لجميع المواطنين يساهم في تراكم رأس المال البشري والذي يعتبر من أهم الموارد المساهمة النمو الاقتصادي ؛

4- المؤسسات والمواقف المحسنة: وهذا عبر زيادة كفاءة العمل والاجتهاد من خلال التدريب واستخدام التكنولوجيا و حافز المكافآت ما يعزز المنافسة الفعالة للأفراد ويقدم لهم دافع أفضل للمساهمة بشكل منتج في الأنشطة الاقتصادية، غير أن تعديلات المواقف هذه في حد ذاتها لا تؤدي إلى النمو ولكنها ستسهل وتهيئ الظروف المسبقة للنمو الاقتصادي.

هـ- الهيمنة الدولية: وهذا من خلال الميل التاريخي للمجتمعات المتقدمة للسيطرة على المواد الأولية والعمالة الرخيصة وفتح الأسواق أمام منتجاتها الصناعية في مستعمراتها السابقة، هذه الأنشطة الاستعمارية تجدد في الوقت الحالي عبر احتكار التكنولوجيا الحديثة وخاصة في قطاع الاتصال والمواصلات وهو ما يجعل الدول النامية والفقيرة تبقى تحت سيطرة الدول المتقدمة.¹

و- الانتشار المحدود للنمو الاقتصادي: على الرغم من الزيادة الهائلة للنتائج العالمي خلال 200 عام الماضية، إلا أن انتشار النمو الاقتصادي يبقى غير متكافئ بين الدول المتقدمة والبلدان النامية، وهو الأمر الذي يجعل الفجوة في تزايد مستمر بين هذه الدول.²

المطلب الثاني: مؤشرات قياس وعوامل النمو الاقتصادي

ان النمو الاقتصادي وباعتباره يمثل الزيادة المستمرة في توفير السلع والخدمات لفترات زمنية محددة يتميز بكونه من المؤشرات التي تخضع للقياس الدوري المستمر لمعرفة حجم ونشاط القطاع الاقتصادي، كما ان عملية النمو في حد ذاتها تخضع لعديد العوامل التي تؤثر فيها والتي تعرف بعوامل النمو الاقتصادي وهو ما سنتطرق له خلال هذا المطلب .

¹ - أميرة بحري، مرجع سابق، ص.56.

² - <http://kokminglee.125mb.com/economics/charofgrowth.html>, Accessed 14/08/2020.

الفصل الثاني: الاطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر

أولاً- مؤشرات قياس النمو الاقتصادي

تتوقف سرعة نمو الاقتصاد على مدى توافر الامكانيات المادية والبشرية والطاقات الانتاجية فيه، حيث يتميز هذا الأخير بتغير قيمته من سنة لأخرى وهو ما أدى إلى ايجاد مؤشرات لقياسه، والتي يعتبر من أبرزها دون شك " الناتج المحلي الخام GDP " والذي يشير إلى: " القيمة النهائية للسلع والخدمات المنتجة داخل رقعة جغرافية محددة من قبل المقيمين وغير المقيمين"¹. إن النمو الاقتصادي يمثل بشكل

$$\Delta Y = Y_{t+1} - Y_t \text{ : الفرق بين قيمة الناتج المحلي الاجمالي لسنتين متتاليتين اي}$$

أما معدل النمو الاقتصادي فهو يمثل تلك النسبة بين الفرق في الناتج المحلي الاجمالي لسنتين متتاليتين ($Y_{t-1}-Y_t$) على الناتج المحلي الاجمالي في السنة t (Y_t) والذي توضحه العلاقة التالية:²

$$g_t^y = \frac{Y_{t+1} - Y_t}{Y_t}$$

بالنسبة لقياس النمو الاقتصادي بين فترات زمنية متباعدة فيستعمل معدل النمو المركب والذي يعطى بالعلاقة التالية:³

$$g^y = \sqrt[T]{\frac{Y_T}{Y_0}} - 1$$

g^y : معدل النمو المركب

T: عدد السنوات بين سنة الأساس وسنة القياس (آخر سنة)

Y_T : الناتج المحلي الاجمالي للفترة الاخيرة (سنة القياس)

Y_0 : الناتج المحلي الاجمالي للفترة الابتدائية (سنة الاساس)

توجد عدة مؤشرات لقياس النمو الاقتصادي غير أننا سنركز عن ابرز وأهم هذه المؤشرات:

¹- Todaro, Michael P., Smith, Stephen C., *Economic Development*, (Ed. 12th), Harlow: Pearson, (2015), p.17.

²- Karl Farmer and Matthias Shelnast , Op.Cit., p.4.

³- Ibid,p.4.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر

أ- الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product

يعتبر الناتج المحلي الخام من أهم المؤشرات الاقتصادية الدالة على حجم النشاط الاقتصادي وقوته، يمثل الناتج المحلي الإجمالي: " القيمة السوقية للسلع والخدمات المنتجة داخل رقعة جغرافية معينة ولفترة زمنية محددة عادة سنة واحدة"¹، هذا المؤشر أصبح من بين المعايير الدالة على صحة وأداء الاقتصاد والذي بدوره يتألف من عدة مؤشرات فرعية فنجد: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الناتج المحلي الإجمالي وفق تعادل القوة الشرائية.

- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي Real GDP: يعتبر كمقياس مصحح ومعدل لأثر التضخم، ويتم التعبير عنه استنادا إلى سنة الأساس، وغالبا ما يشار إليه باسم "السعر الثابت" أو "الناتج المحلي الخام المصحح للتضخم"، هذا المؤشر على عكس الناتج المحلي الخام الاسمي يمثل كذلك التغيرات في مستويات الأسعار ويوفر أرقاما أكثر دقة للنمو الاقتصادي.²

- الناتج المحلي الإجمالي الاسمي Nominal GDP: هو القيمة السوقية بالأسعار الحالية للسلع والخدمات التي أنتجت داخل الحدود الجغرافية للدولة ما، وهذا دون الأخذ بعين الاعتبار معدل التضخم . إن كلا المؤشرين يعتبران من ابرز المعايير الإحصائية في الاقتصاد الكلي فهما يستخدمان كمقاييس لتحليل النمو الاقتصادي ويتمثل الفرق بينهما في كون الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يأخذ بعين الاعتبار بمقدار التضخم بينما الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لا يأخذ بعين الاعتبار التصحيح بالنسبة لمعدل التضخم والعلاقة التي تربط بينهما تكون كالتالي:

$$GDP deflator = \frac{Nominal GDP}{Real GDP}$$

حيث:

GDP deflator: يمثل معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي والذي يعتبر مقياس للتضخم لأسعار السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد .

¹ - Edward E. Leamer, " Macroeconomic Patterns and Stories: A Guide for MBAs.", Berlin Heidelberg: Springer,(2009),p.19.

² - Jim Chappelow, " Real Gross Domestic Product (GDP) Definition", Investopedia, 8 Nov 2019, <https://www.investopedia.com/terms/r/realgdp.asp>, Accessed 17 August 2020.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر

- الناتج الوطني الإجمالي للفرد **GDP Per capita**: يعتبر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقياس اقتصادي يستخدمه الاقتصاديون إلى جانب الناتج المحلي الإجمالي لتحليل رخاء الدول ونموها الاقتصادي، كما يظهر قيمة المنتج الاقتصادي للبلد بالنسبة للشخص الواحد، يسمح هذا المقياس بتقديم رؤية تحليلية قبالة للمقارنة فيما يخص الازدهار والتطور الاقتصادي بين مختلف الدول ويتم حسابه من خلال قسمة الناتج المحلي الإجمالي (الاسمي أو الحقيقي) على عدد السكان لدولة ما حسب العلاقة التالية:¹

$$\text{GDP Per capita} = \frac{\text{GDP}}{\text{population}}$$

- الناتج المحلي الخام وفق مقياس تعادل القوة الشرائية **GDP,PPP**:

من بين المشاكل التي يتعرض لها الاقتصاديين أثناء عملية المقارنة بين الدول هو اختلاف العملات وتباين أسعار السلع والخدمات وتكاليف المعيشة وكذلك البنية والهيكل الاقتصادي من دولة لأخرى، وهو ما أدى بعدد المنظمات الاقتصادية إلى تبني هذا المقياس والذي يتم من خلال تحويل الناتج المحلي الإجمالي أو المؤشرات الأخرى إلى عملة موحدة وهي الدولار الأمريكي من خلال مقياس تعادل القوة الشرائية²، والجدول الموالي يظهر ترتيب الدول العشر الأولى خلال 2018:

¹ - Jim Chappelow , Op.Cit.,

² - Paul Schreyer and Francette Koechlin, "Purchasing power parities – measurement and uses", Paris: OECD,(March 2002),p.1.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر

الجدول رقم 08: ترتيب الدول العشر الأولى من حيث مؤشر الناتج المحلي الإجمالي وفق مقياس تعادل القدرة الشرائية لسنة 2018

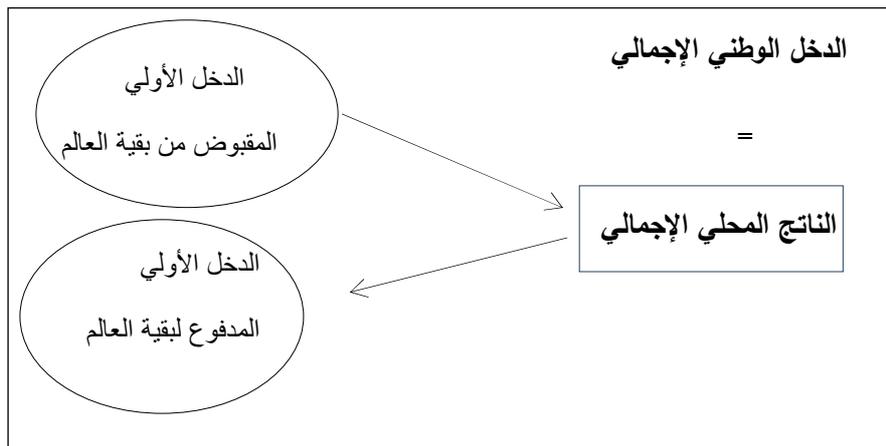
الترتيب	الاقتصاد	الوحدة: مليون دولار أمريكي
1	الصين	25,398,678
2	الولايات المتحدة الأمريكية	20,544,343
3	الهند	10,500,208
4	اليابان	5,415,124
5	ألمانيا	4,401,361
6	روسيا الفدرالية	4,050,786
7	أندونيسيا	3,500,836
8	البرازيل	3,371,702
9	المملكة المتحدة	3,056,737
10	فرنسا	3,037,362

Source: http://databank.worldbank.org/data/download/GDP_PPP.pdf, télécharger le :19/08/2020

ب- الدخل الوطني الإجمالي Gross National Income

يعتبر من بين المؤشرات الدالة على ثروة ونمو الاقتصاد فهو يمثل: " تجميع دخل الأمة الذي تولد عن إنتاجها وعن ملكيتها لعوامل الإنتاج ناقصا الدخول التي دفعت نظير استخدام عوامل الإنتاج المملوكة لبقية العالم".¹ يرتبط هذا المؤشر من الناحية التشغيلية مع الناتج المحلي الإجمالي وفق الشكل التالي:

الشكل رقم 09: العلاقة بين الدخل الوطني الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي



المصدر: دليل الحسابات القومية، "الحسابات القومية: مقدمة عملية"، نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: A.04.XVII.4، (2005)، ص.39.

¹ - دليل الحسابات القومية، "الحسابات القومية: مقدمة عملية"، نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: A.04.XVII.4، (2005)، ص.39.

الفصل الثاني: الاطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر

أما علاقته فهي بالصيغة التالية:

الدخل الوطني الاجمالي GNI = الناتج المحلي الاجمالي GDP + الدخل الاولي المستحق من بقية العالم - الدخل الاولي مستحق الدفع لبقية العالم .

- الدخل الوطني الاجمالي للفرد GNI per capita:

يوفر هذا المؤشر مقياس تقريبي للدخل الوطني السنوي بالنسبة للفرد لمختلف الدول، حيث يتم قسمة الدخل الوطني الاجمالي (بالقيمة الاسمية، أو القيمة الحقيقية، أو حسب مقياس تعادل القدرة الشرائية) على العدد الاجمالي للسكان .

- الدخل الوطني الاجمالي وفق مقياس القدرة الشرائية PPP , GNI:

وهو عبارة عن الدخل الوطني الاجمالي تم تحويله إلى عملة دولية وهي الدولار الامريكى وفق مقياس القدرة الشرائية، والذي يشير إلى حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد مقابل تنازله عن وحدة واحدة من عملته المحلية مقابل القدرة الشرائية للعملات في البلدان الاخرى¹، ويستعمل هذا المؤشر حتى تسهل عملية المقارنة بين الدول من حيث الدخل ولتجنب الاختلاف والتباين الذي ينجم عن اختلاف العملات المحلية والفرق في أسعار السلع والخدمات وتكاليف المعيشة بين الدول .

ج- مؤشر الرفاه الاقتصادي المستدام Index of Sustainable Economic Welfare

اقترح هذا المؤشر من قبل العالمين الأمريكيين "John Boswell Cobb Jr" و " Herman Daly " لغرض استبدال مؤشر الناتج المحلي الاجمالي الذي يعتبر المؤشر الرئيسي لقياس الأداء و النشاط الاقتصادي، حيث يوفر مزيد من الواقعية في تمثيله لرفاهية المجتمع وهذا لاحتوائه على متغيرات إضافية لا توجد في الناتج المحلي الاجمالي كالقضايا الاجتماعية والبيئية، وتعطى المعادلة الاجمالية لهذا المؤشر على النحو التالي:²

$$ISEW = C + G + I + W - D - E - N$$

¹ - رفيق نزاري، مرجع سابق، ص.139.

² - Chelli Francesco Maria, Mariateresa Ciommi and Chiara Gigliarano, "The index of sustainable economic welfare: a comparison of two Italian regions.", *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, Volume 81, (2013), p.445.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر

حيث :

C : الاستهلاك الشخصي

G : النفقات العمومية الغير دفاعية

I : التراكم الاجمالي لرأس المال

W : المساهمات الغير سوقية في الرفاهية (مثل العمالة المنزلية)

D : النفقات الدفاعية الخاصة (المرتبطة بالقضايا الاجتماعية)

E : تكاليف التدهور البيئي

N : الانخفاض في قيمة رأس المال الطبيعي.

هذا المؤشر يأخذ بعين الاعتبار عديد المتغيرات التي لها تأثير كبير على الرفاه الاقتصادي فهو بالإضافة لتلك التي يتضمنها الناتج المحلي الإجمالي يراعي المتغيرات البيئية والاجتماعية والتفاوت في توزيع الدخل وهو ما يعطي صورة أوضح عن وضعية الاقتصاد لصانعي القرار السياسي .

ثانيا- محددات النمو الاقتصادي

إن التقدم الذي يطرأ على النمو الاقتصادي لأي دولة يحدد بوجود عاملين أساسيين: عوامل اقتصادية واخرى غير اقتصادية.

أ- **العوامل الاقتصادية**: يعتبر العديد من الاقتصاديين ان هذه العوامل هي التي تحدد بصفة كبيرة طبيعة النمو الاقتصادي، والذي يتميز بمعدلات ارتفاع وانخفاض بحسب تلك التغيرات التي تحدث لهذه العوامل، والتي نحددها في الآتي:

1- **الموارد الطبيعية**: تعتبر وفرة الموارد من بين أهم العوامل التي تساهم في التنمية الاقتصادية للدول، وتتكون الموارد الطبيعية أو الأرض، حيث أن هذا الأخير الموارد الطبيعية مثل (الثروات الباطنية، خصوبة الأراضي، الثروة الغابية، المعادن، المناخ، الثروة المائية والبحرية....والخ) فنقص هذه الموارد لا يساعد الدول على إحداث التنمية والنمو الاقتصادي بتلك السرعة المطلوبة وإنما يتعلق الأمر بمدى كفاءة

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر

وحسن استغلال هذه الموارد ومدى توافر التكنولوجيا والمعرفة الملائمة للاستغلال الأمثل لها، فعدم الاستخدام الناجع وإساعته جعل عديد الدول النامية وخصوصاً تلك الغنية بالموارد الطبيعية تعاني من ما يطلق عليه بلعنة الموارد وهو ما أبقاها عاجزة عن تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية المنشودة.¹

2- تراكم رأس المال: يحدث تراكم رأس المال عندما تخصص نسبة من الدخل الحالي واستثمارها من أجل زيادة الإنتاج والدخل المستقبلي، فوجود السلع الرأسمالية الجديدة من آلات ومعدات تسام في الرفع من مخزون رأس المال المادي للدول، وهو ما يجعل من التوسع في بلوغ مستويات إنتاج جديدة أمر ممكن، كما تستكمل هذه الاستثمارات الإنتاجية المباشرة في الاستثمار في البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية (الطرق، الكهرباء، شبكة المياه، الصرف الصحي، الاتصالات) تسهل من درجة تكامل الأنشطة الاقتصادية، وبالمثل يمكن للاستثمار في الموارد البشرية عبر تحسين نوعيتها وجعلها أكثر فعالية وزيادة عدد الأفراد في التعليم الرسمي والمهني واتبحت فرص وبرامج التدريب يمكن لها ان تحت فرقا كبيرا في الجودة ما يعزز من الإنتاجية بشكل ملحوظ، وهو الشيء الذي يؤدي إلى تراكم رأس المال.²

3- التقدم التكنولوجي: يعتبر التقدم التكنولوجي بالنسبة للكثير من الاقتصاديين أهم مصدر للنمو الاقتصادي، حيث ينتج في أبسط صوره من خلال تطبيق المعارف العلمية الجديدة لتحسين انجاز المهام التقليدية مثل زراعة المحاصيل، صناعة الملابس، بناء المنازل... إلخ، كما توجد ثلاث تصنيفات أساسية للتقدم التكنولوجي والتي تتمثل فيما يلي:³

- التكنولوجيا المحايدة: يحدث هذا النوع عند ارتفاع مستويات الإنتاج بنفس الكميات وتوليفات المدخلات ومثال ذلك تلك الابتكارات البسيطة التي تنشأ من تقسيم العمل والذي ينتج عنها ارتفاع إجمالي مستويات الإنتاج وزيادة أكبر في استهلاك الأفراد .

- التكنولوجيا الموفرة للعمالة: تتمثل في ارتفاع مستويات الإنتاج عبر بقاء حجم العمالة وكمية المدخلات ثابتة وهذا من خلال الاستخدام الأمثل للاختراعات والابتكارات والآلات والمعدات الحديثة في الإنتاج.

¹ -Jhingan , M. L, *The economics of development and planning*, (Fourty Edition),Delhy: Vrinda Publications, (2011),p.90.

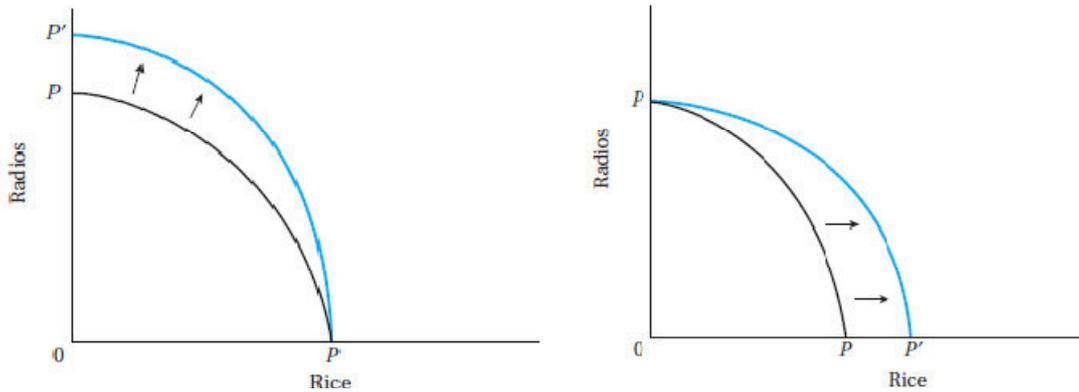
² - Todaro, Michael P., Smith, Stephen C., Op.Cit., pp.149-150.

³ - Ibid,p.152.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر

- التكنولوجيا الموفرة لرأس المال: ينتج هذا النوع من التكنولوجيا عبر استخدام أساليب أكثر كفاءة وفعالية وأقل تكاليف، غير أنه يبقى من الظواهر الأكثر ندرة كون أغلب الأبحاث العلمية والتكنولوجية تتم في البلدان المتقدمة والتي تهدف إلى توفير العمل وليس رأس المال. والشكل الموالي يوضح تأثير التغيير التكنولوجي على قطاعي الزراعة و الصناعة:

الشكل رقم 10: تأثير التغيير التكنولوجي على قطاعي الزراعة والصناعة



source: Todaro, Michael P., Smith, Stephen C., *Economic Development*, (Ed. 12th), Harlow: Pearson, (2015), pp.153-154

في الشكل السابق اقتصاد افتراضي ينتج سلعتين وهما: الأرز، وأجهزة الراديو، يستعمل في إنتاج الأرز بذور معدلة وراثيا تمنح المزارعين الحصول على الغلة عدة مرات في العام وهو ما يوفره التقدم التكنولوجي الذي يتجسد في التكنولوجيا الحيوية أو البيو تكنولوجيا، ونتيجة استعمال هذا النوع من البذور تم انتقال منحني إمكانيات الإنتاج بالنسبة لمنتج الأرز لمستوى أعلى بينما لا تؤثر هذه التكنولوجيا الحيوية على إنتاج أجهزة الراديو وتبقى في نفس مستواها السابق، بينما كان لاختراع الترونزستور تأثير كبير على قطاع الاتصالات ككل مثلما هو الحال بالنسبة للمحركات البخارية في قطاع النقل، فلقد جعل هذا الاختراع عملية الإنتاج أقل تعقيدا ما جعل الإنتاجية تزداد بشكل ملحوظ وهو ما يفسر انتقال منحني إمكانيات الإنتاج خارج نقطة الأصل بالنسبة لمنتج الراديو، مع بقاء منتج الأرز دون أي تغيير لأن هذا الاختراع لا يؤثر على إنتاجه.

4- النمو السكاني: يعتبر الكثير من الاقتصاديين ان النمو السكاني احد العوامل المساهمة في النمو الاقتصادي، من خلال زيادة القوى العاملة في الاقتصاد والتي بدورها تنعكس على تحفيز وتنشيط الاستهلاك والطلب النهائي وبالتالي اتساع حجم السوق، غير ان الآثار الايجابية أو السلبية للنمو

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر

السكاني تتوقف على درجة وقدرة توظيف واستيعاب النظام الاقتصادي للعمال الجديدة التي يحدثها النمو السكاني¹.

5- التنظيم: يلعب التنظيم دورا مهما في النمو الاقتصادي حيث يرتبط بالاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج في النشاط الاقتصادي ويكمل كل من رأس المال والعمل ويساعدهما على زيادة الإنتاجية، ففي النمو الاقتصادي الحديث يقوم المقاول بأداء دور المنظم ويتعهد يتحمل المخاطر وعدم التأكد، حيث يعتبر بمثابة القائد الاقتصادي الذي يملك القدرات للتعرف على الفرص عبر إدخال تقنيات ومصادر عرض جديدة وتجميع الخطط والتجهيزات وإدارة القوى العاملة وتوجيهها لتحقيق الهدف المنشود.²

6- تقسيم العمل: يقود التخصص وتقسيم العمل إلى زيادة الإنتاجية ويسمح للاقتصاد بالانتقال إلى الانتاج ذو النطاق الواسع (large-scale production) الشيء الذي يساعد التنمية لصناعية مما يرفع من معدلات النمو الاقتصادي، فلقد أولى " آدام سميث" أهمية كبيرة لتقسيم العمل ودره في التنمية الاقتصادية حيث انه يحسن من القدرة الإنتاجية للعمل، ويجعل العمال أكثر فعالية من ذي قبل، كما يساعده في توفير الوقت، ابتكار آلات جديدة للعملية الإنتاجية وهو ما يجعل من المحصلة النهائية لهذه العوامل مجتمعة ترفع من حجم الإنتاج وهو ما يساعد على إحداث نمو اقتصادي سريع.³

ب- العوامل الغير الاقتصادية: تؤثر هذه العوامل على النمو الاقتصادي مثل العوامل السابقة حيث أنها تتضمن العوامل التالية:⁴

1- العوامل الاجتماعية: تتضمن المواقف والقيم الاجتماعية، فمصطلح "المواقف" يقصد به المعتقدات الكلية المسببة للسلوك الإنساني ليكون على ما هو عليه، أما مصطلح "القيم" يشير لمحفزات هذا السلوك لتحقيق أهداف معينة، فلقد كان لهذا العامل دور كبير في غرس روح المغامرة والتحدي للاكتشاف والاختراع وترسيخه لعادات الادخار والاستثمار والإقدام على المخاطر للحصول على الربح وهو ما يطلق عليه آرثر لويس بـ "الرغبة في الاقتصاد" وهو الأمر الذي ساهم في ما بعد الشعوب الأوروبية على أحداث الثورة الصناعية خلال القرنين الثامن والتاسع عشر والتي كانت من بين مقومات التنمية والنمو الاقتصادي لتلك الدول.

¹ -Todaro, Michael P., Smith, Stephen C., Op.Cit,p.171 .

² - Jhingan , M. L, Op.Cit,p.92.

³ - Ibid,p.93.

⁴ - Ibid,pp.95-100.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر

- **العوامل الإنسانية:** إن النمو الاقتصادي في طبيعته لا يعتمد على حجم الموارد البشرية فقط وإنما في مدى الكفاءة والإنتاجية التي تتميز بها القوى العاملة وهو ما ينتج عن تراكم رأس المال البشري من خلال زيادة درجة المعارف والمهارات والقدرات الخاصة بهذا المورد، وهو الأمر الذي يكون نتيجة اعطاء الأولوية والاهتمام الكبير من خلال رصد الموازنات الملائمة لقطاعات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية والتي تساهم في تنمية وتطوير رأس المال البشري.

- **العوامل السياسية والإدارية:** إن النمو الاقتصادي الذي شهدته بريطانيا، ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا واليابان كان من بين مسبباته الاستقرار السياسي وقوة الإدارة خلال القرن التاسع عشر فبالرغم من انخراط هذه الدول باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب العالمية الثانية وبرغم الخراب الذي حل بهذه الدول إلا أنهم استمروا في التقدم شيئاً فشيئاً بسبب امتلاكه التقاليد السياسية والإدارية، على النقيض من لم تستطع دولة إيطاليا في تلك الحقبة تحقيق النمو الاقتصادي المأمول بسبب عدم الاستقرار السياسي والفساد وضعف الإدارة .

المطلب الثالث: التفرقة بين النمو والتنمية الاقتصادية

إن التنمية والنمو الاقتصادي يعتبران من بين المواضيع ذات الأهمية القصوى في الخطط والاستراتيجيات الاقتصادية للدول، فتحقيق الرفاهية وتحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي للشعوب يعد أولوية الأولويات لكل حكومات العالم، الأمر الذي جعلها محل بحث مستمر ونقاش مستفيض، فلقد شهدت الأدبيات الاقتصادية العديد من الآراء والنظريات المفسرة لكلا المصطلحين كما كان للمنظرين الاقتصاديين إسهامات واضحة في كيفية تحقيق هذين الهدفين، وهو ما يقودنا للبدأ أولاً بتحديد مفهوم التنمية الاقتصادية ثم الانتقال لاستعراض الفرق بينهما .

أولاً - مفهوم التنمية الاقتصادية

يحظى موضوع التنمية بشكل عام بأهمية سياسية واجتماعية واقتصادية، حيث ارتبط بشكل كبير بالدول النامية والتي تحاول جاهدة تقليص الفجوة بينهما وبين الدول المتقدمة وكذلك امتلاك الاستقلال الاقتصادي والذي لن يحدث حتماً إلا إذا استطاعت تحقيق تنمية شاملة على جميع الأصعدة، فنتيجة لتشعب مجالات التنمية سنحاول التركيز خلال هذا المطلب على التنمية الاقتصادية.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر

يعرف المفكران "Meier" و "Baldwin" التنمية الاقتصادية بأنها: " تلك العملية التي يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي خلال فترة زمنية طويلة، فإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل زيادة السكان فإن الدخل الفردي الحقيقي يزداد في هذه الحالة، ويقصد بكلمة "عملية التنمية" ذلك التفاعل القوي الذي يحدث في فترة طويلة داخل الكيان الاقتصادي للدولة ويشتمل على تحولات في الأشياء وفي الكميات أيضا وتفاصيل هذه العملية تختلف في ظروف متباينة من الزمان والمكان، حيث تكون النتيجة العامة لهذه العملية زيادة الإنتاج الوطني للنظام الاقتصادي وهي في حد ذاتها تغير معين طويل الأمد".¹

بينما يرى الأستاذ "Wayne Nafziger" أن التنمية الاقتصادية عبارة عن: تلك التغيرات التي تطرأ على توزيع الناتج والهيكل الاقتصادي والتي تؤدي إلى تحسين الرفاه المادي للشرائح الأكثر فقرا من السكان".² يقصد بالتنمية الاقتصادية "هي تلك العملية التي تهدف لتحسين نوعية و جودة الحياة للناس وتطوير قدراتهم من خلال الرفع من مستويات المعيشة واحترام الذات والحرية".³

كما تعرف على أنها: "عملية التغيير الممنهج للهيكل الاقتصادي والاجتماعية والثقافية المستمرة في المجتمعات المتخلفة لبلوغ مستويات أعلى من حيث الكم والنوع، لإشباع الحاجات الإنسانية لغالبية أفراد المجتمع".⁴

ويوجد من يعرفها على أنها: " تلك الجهود المبذولة وفق خطط مدروسة لمحاولة التنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في مجتمع معين لأجل تحقيق مستويات مرتفعة من المعيشة والحياة الاجتماعية، وهو ما يجعل منها ظاهرة شاملة تتكامل فيها الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية لتشمل كل مظاهر الحياة في المجتمع".⁵

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن القول بأن التنمية الاقتصادية هي عبارة عن مجموعة التحولات النوعية التي تصاحب النمو الاقتصادي وتهدف لتحسين المستوى المعيشي للسكان والرفع من رفايتهم وهو ما يتم عبر تطوير دائم للهيكل الاقتصادي والاجتماعي للدولة.

¹ - قادري محمد الطاهر السائحي، جعيد البشير عبد المؤمن، التنمية المستدامة وآلية الحكم الراشد، ديوان المطبوعات الجامعية، (الجزائر، 2018)، ص.11.

² - E. Wayne Nafziger, **Economic Development**, (Fourty Edition), Cambridge: Cambridge university press,(2005),p.15.

³ - Todaro, Michael P., Smith, Stephen C., Op.Cit., p.7.

⁴ - حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد: التحليل الكلي، ط1، (الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2006)، ص.256.

⁵ - صبري فارس الهيتي، التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي، ط1، (الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2007)، ص.12.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر

ثانيا- التفرقة بين النمو و التنمية الاقتصادية:

لقد جذب موضوع النمو والتنمية الاقتصادية انتباه عديد الاقتصاديين لما له من أهمية سواء على صعيد الدولة أو الفرد، فمصطلحان يرتبطان مع بعضهما البعض من خلال علاقتهما الوثيقة، غير أنه هناك عدة فروقات بينهما والتي نذكرها فيما يلي:

- بشكل عام ينظر للتنمية الاقتصادية بأنها تهتم بمشاكل البلدان النامية والمتخلفة والتي لم تتجح في استغلال مواردها، بينما النمو الاقتصادي فينطبق على البلدان المتقدمة والتي نجحت في استغلال مواردها المتاحة استغلالاً أمثلاً؛¹

- النمو الاقتصادي يشير لتلك الزيادة الكمية المستدامة في متوسط الناتج الإجمالي الفردي وللدخل المصاحب بالتوسع في القوى العاملة، الاستهلاك، رأس المال، حجم التجارة . ومن ناحية أخرى التنمية الاقتصادية تعتبر مفهوم أوسع من النمو الاقتصادي حيث أنها تتضمن النمو بالإضافة للتغيرات الهيكلية كما تشير لتلك التغيرات النوعية في الرغبات الاقتصادية، السلع، الحوافز والمؤسسات، الإنتاجية، المعرفة أي أنها تهتم برفع حركة كامل النظام الاجتماعي؛²

- من الممكن أن يحدث نمو اقتصادي دون أن تصاحبه تنمية اقتصادية وبالأخص إذا كان هذا النمو مصحوباً بزيادة الاعتماد على الخارج مما يكرس من التبعية الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية في إطار النظام العالمي والعلاقات الدولية المرتبطة به؛³

- التنمية هي مشروع شامل ومتكامل يمس جميع جوانب الحياة (اقتصادية، سياسية، ثقافية، اجتماعية) بينما يهتم النمو الاقتصادي فقط بالزيادة الكمية في الناتج المحلي الإجمالي والدخل الإجمالي ؛
- تعتبر التنمية الاقتصادية عملية إرادية مقصودة من قبل الدولة تتم عبر خطط واستراتيجيات مدروسة تتطلب مدة زمنية طويلة بينما يكون النمو الاقتصادي عملية تلقائية غير مقصودة ولا تتطلب فترة زمنية طويلة ؛

¹ - Jhingan , M. L, Op.Cit,p.32.

² -Ibid,pp.32-33.

³ - جمال حلاوة و علي صالح، مدخل إلى علم التنمية، ط1، (الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2009)، ص.32.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر

- تتطلب التنمية الاقتصادية عديد التغيرات الهيكلية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بينما النمو الاقتصادي لا يتطلب جميع هذه التغيرات وإنما يحتاج لزيادة وتراكم عوامل الإنتاج وتحسين المستوى التكنولوجي ؛

- يعتبر مفهوم التنمية أوسع وأشمل فهو يتضمن النمو الاقتصادي بالإضافة إلى تلبية الحاجات الأساسية للأفراد وتقليص الفوارق والرفع من معايير وجودة الحياة .

المبحث الثاني: أبرز نماذج النمو الاقتصادي

إن موضوع النمو الاقتصادي وباعتباره من بين القضايا الكبرى التي يتناولها علم الاقتصاد نال الكثير من الأهمية وأخذ حيزا كبيرا من أعمال الاقتصاديين الشيء الذي جعله يبقى محل بحث متجدد ومستمر من خلال النظريات والنماذج الاقتصادية المتلاحقة عبر مختلف الحقب الزمنية، حيث ساهمت هذه الأخيرة في تقديم تصورات ورؤى شاملة تساعد الدول على تحسين وتطوير أداءها الاقتصادي لبلوغ المستويات المأمولة.

المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية في النمو الاقتصادي

لقد كان لبدايات ظهور الثورة الصناعية في مختلف دول أوروبا الغربية ولتلك الظروف السائدة آنذاك دور كبير في صياغة نظريات النمو الكلاسيكية، حيث قدم الاقتصاديون الكلاسيك الكثير من التحليل والتفسير للعوامل المحفزة والمساعدة على النمو والآليات المساعدة في تعزيزه، والتي ارتكزت على مجموعة من الفرضيات الأساسية كافتراض حالة التشغيل الكامل ووقوع الاقتصاد في حالة التوازن.

أولاً- نظرية "آدم سميث" في النمو الاقتصادي:

ترجع البدايات الأولى لنظريات النمو الاقتصادي إلى الاقتصاديين الكلاسيك وعلى رأسهم آدم سميث الذي أنه ومن خلال كتابه الشهير "ثروة الأمم" قاوم آراء التجار والطبعيين وانتقد فكرة أن تكون التجارة أو الموارد الطبيعية بمثابة لبنات أحادية لبناء الاقتصاد والنمو الاقتصادي، حيث يرى أن إنتاجية العمل البشري هي مصدر الثروة الحقيقية.¹ لقد ركز بشكل خاص على تأثير تراكم رأس المال في إنتاجية

¹- Zsolt Krajcsik, "A Review Of The Economic Growth And Development Theories," **Enterprise Theory and Practice Doctoral School (ETPDS) Working Papers 13**, Faculty of Economics, University of Miskolc,(2015),p.122.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر

العمل، فحسبه لا يوجد حد أعلى لإنتاجية العامل وهو ما دفعه في البحث عن تلك الأسباب التي تؤدي إلى تحسين القوى المنتجة للعمل والنظم أو العوامل التي بموجبها يتم توزيع المنتجات بشكل طبيعي بين أفراد المجتمع، كما ركز آدم سميث على العوامل التي تحدد نمو إنتاجية العمل وهي تلك العوامل التي تؤثر على حالة المهارة والبراعة للعامل وإضافة لهذا يلعب تقسيم العمل دورا جوهريا في زيادة إنتاجية العمل والذي يعتمد بدوره على حجم السوق وتراكم رأس المال،¹ كما اعتبر كذلك أن النمو السكاني يساهم في زيادة الطلب وتوسيع حجم السوق وتخفيض تكاليف الإنتاج نتيجة الوفرة الداخلية والخارجية.

إن النمو الاقتصادي من وجهة نظر آدم سميث هو ظاهرة داخلية، يعتمد فيها معدل النمو على تلك القرارات والإجراءات التي يأخذها الأعوان الاقتصاديين وبالخصوص على المدخرات والسلوك الاستثماري وكذلك درجة الإبداع والابتكار والمعارف التقنية الجديدة التي توصلوا لها.²

لقد حدد آدم سميث نموذج النمو الاقتصادي والذي يعتمد على ثلاث عناصر أساسية على النحو التالي:³

$$Y = F(K, L, N)$$

حيث:

Y : الإنتاج، K : رأس المال، L : العمل، N : الأرض

إن عملية النمو الاقتصادي حسب آدم سميث تتكون من زيادة الإنتاجية والتي تحدث نتيجة تقسيم العمل وزيادة العمل المنتج عن طريق تراكم رأس المال وهو ما يؤدي للتوسع في الإنتاج و زيادة الفائض والمدخرات، الشيء الذي ينعكس على توسع حجم السوق وتحقق ظاهرة وفرة الحجم وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

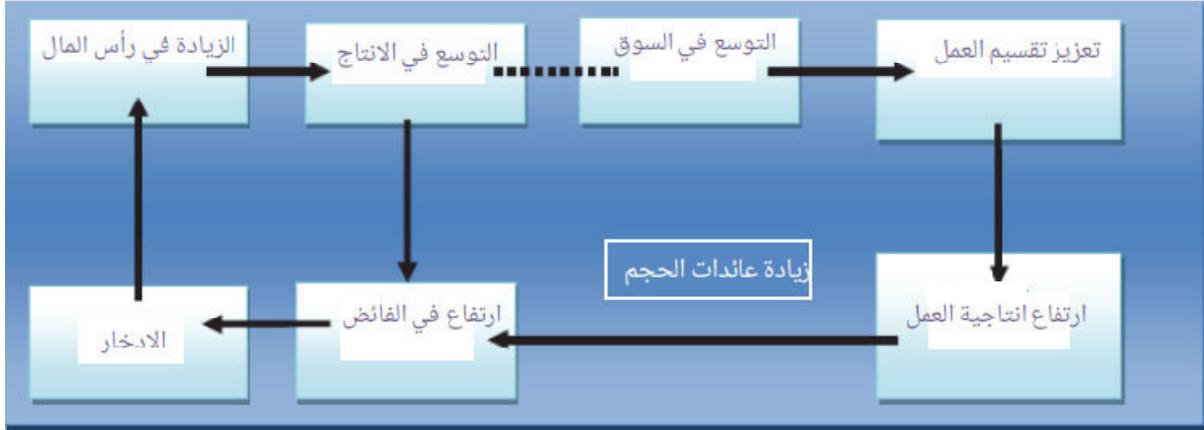
¹-Neri Salvadore, " The Theory of Economic Growth: a 'Classical' Perspective", Cheltenham ,UK: Edward Elgar,(2003),pp.3-4.

² - Ibid, p.6.

³ - Ucak Ayhan, "Adam Smith: The inspirer of modern growth theories", **Procedia-Social and Behavioral Sciences**, Vol.195,(2015),p.666.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر

الشكل رقم 11: مراحل النمو عند آدم سميث



Source: Ucak Ayhan "Adam Smith: The inspirer of modern growth theories", *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, Vol. 195, (2015), p.668.

إن نظرية آدم سميث في النمو الاقتصادي والأفكار التي تضمنتها تأتي كمحاولة لشرح وتفسير كيف تحقق الأمم النمو والرفاه الاقتصادي وتعتبر بمثابة النظرية الملهمة التي بنى عليها الاقتصاديين الكلاسيك نظرياتهم وأراءهم .

ثانياً - نظرية "دافيد ريكاردو" في النمو الاقتصادي:

يعتبر دافيد ريكاردو من بين الاقتصاديين الكلاسيك الذين كانت لهم بصمة واضحة في الفكر الاقتصادي حيث أنطلق في نظريته من مجموعه من الفرضيات، فهو يعتبر أن قانون تناقص الغلة يسرى على عنصر الأرض فقط، كما أن القوى العاملة في الزراعة هي من تحدد توزيع العمالة في النشاط الصناعي وأن تراكم رأس المال ينتج على الأرباح، كما يرى أن هناك ثلاث مجموعات رئيسية وهي: ملاك الأراضي والرأسماليين والعمال، فعلى أساس علاقاتها المتبادلة يحدث النمو الاقتصادي من خلال توزيع الناتج الوطني بينهم على شكل ريع وأرباح وأجور.¹

يرى دافيد ريكاردو أن الرأسماليين يلعبون دوراً أساسياً في النمو الاقتصادي من خلال توفيرهم لعنصر رأس المال والذي يعتبر محرك النشاط الاقتصادي، فمن خلال سعيهم لتعظيم أرباحهم يساهمون في عملية تراكم رأس المال الشيء الذي يحقق النمو الاقتصادي، بينما ملاك الأراضي تزداد مداخيلهم مقابل الطلب

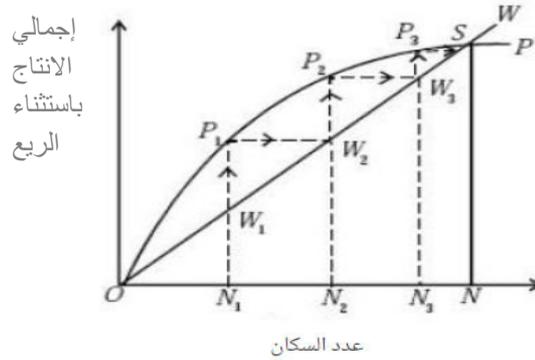
¹ - Jhingan , M. L, Op.Cit,pp.124-125.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر

عليها من قبل الرأسماليين، أما العمال فيعتمد عددهم على مستوى الأجور التي يتلقونها مقابل عملهم والتي تتناسب تدريجياً مع الزيادة السكانية.¹

لقد قدم ريكاردو تفسيراته لكل من العوائد التي تتحصل عليها كل مجموعة وطريقة توزيعها، غير أنه يرى أن الأرباح التي يحققها أصحاب رؤوس الأموال تتناقص بشكل تدريجي بسبب ارتفاع معدل الأجور، فحسبه تصل الأرباح لمستوى معين يسبب انخفاض تراكم رأس المال وهو ما يؤدي إلى ثبات النمو الاقتصادي والذي أشار إليه بمصطلح "ثبات الدولة stationary state" وهو ما يمثله الشكل الموالي :

الشكل رقم 12: حالة استقرارية الدولة حسب نموذج ريكاردو



Source: Jhingan , M. L, "The economics of development and planning" , Fourty Edition, Delhy: Vrinda Publications,(2011),p.127.

يمثل المحور الأفقي الزيادة السكانية، بينما المحور العمودي فهو يمثل المجموع الكلي للإنتاج باستثناء الربح، المنحى (OW) يمثل منحى معدل الأجور، أما المنحى (OP) يمثل منحى دالة الإنتاج، والذي يبدأ بالميل حسب قانون الغلة المتناقصة مع كل مستوى من مستويات الزيادة السكانية والتي تمثلها النقاط (ON_3, ON_2, ON_1) ، أما النقاط (N_1W_1, N_2W_2, N_3W_3) تمثل مستويات الأجور المرافقة لها، بينما النقاط (W_1P_1, W_2P_2, W_3P_3) تمثل مستويات الأرباح المحققة والتي تتناقص تدريجياً إلى غاية النقطة S والتي يتقاطع فيها منحى دالة الإنتاج والأجور، ما يجعل من عملية تراكم رأس المال غير قادرة على تحقيق مزيد من النمو وهو ما يعني دخول الاقتصاد حالة الركود.

¹ - محمد صالح تركي القرشي، "علم اقتصاد التنمية"، ط1، (عمان: إثراء للنشر والتوزيع، 2010)، صص. 79-81.

ثالثا - نظرية "توماس مالتوس" في النمو الاقتصادي

يرى "مالتوس" أن الفجوة الموجودة بين الحاجات الإنسانية وبين قدرة الاقتصاد القومي على تلبيتها هي التي تشكل جوهر مشكل النمو الاقتصادي، هذا الأخير هو الذي يقلل هذه الهوة عبر الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، كما قسم الاقتصاد إلى قطاعين: القطاع الزراعي والصناعي، حيث يرى أن هذا الأخير له دور بارز في عملية النمو الاقتصادي لتمتعه بزيادة الغلة ونتيجة وجود فرص مريحة من توفر رؤوس الأموال وسهولة الاستخدام التقني، وهذا على عكس القطاع الزراعي الذي يتميز بحسبه بتناقص الغلة لمحدودية الأراضي واختلاف خصوبتها ولعدم إمكانية الاستغلال الأمثل للتقدم التقني، وعلى هذا الأساس أعطى نوع من الأفضلية للقطاع الصناعي وهذا لتفادي تباطؤ معدل تراكم رأس المال ولتحقيق نمو اقتصادي أحسن.¹ بالمقابل يرى أنه لا بد لأي اقتصاد أن يحاول تعظيم الإنتاج في الزراعة والصناعة وهو ما يتطلب وجود تقدم تقني وكذلك توزيع عادل للثروة والأرض، وتوسع في حجم التجارة داخليا وخارجيا، وزيادة فرص العمل وهذا إلى جانب عوامل أخرى كتحسين الإدارة والقوانين الفعالة التي تساعد على زيادة الإنتاج في الاقتصاد.²

غير أن أفكاره وتحليله في النمو الاقتصادي سيطرت عليها نظريته الشهيرة في السكان، فهو يرى أن النمو لا يدوم طويلا نتيجة الزيادة السكانية وتقلص مساحة الأراضي الخصبة ما يؤدي إلى انخفاض إنتاجية العمل وأجور العمال ووصولها لحد الكفاف وهو الحد الأدنى للمعيشة، كما أن الزيادة السكانية المتواصلة تؤدي إلى تدهور الوضع الصحي للسكان نتيجة سوء التغذية و لانتشار الأمراض وارتفاع معدل الوفيات وهو ما يؤدي في النهاية لحالة الركود.³

رابعا - نظرية "جون ستيوارت ميل" في النمو الاقتصادي

مثل أغلب الاقتصاديين الكلاسيك يرى ميل أن هناك ثلاث عناصر أساسية في النمو الاقتصادي وهي: الأرض، العمل، رأس المال، فحسبه لا يمكن زيادة الثروة إلا إذا كانت إنتاجية الأرض ورأس المال أسرع من إنتاجية العمل، بينما يرى أن الثروة هي تلك الأدوات والآلات والمهارات التي تتمتع بها القوى العاملة، هذه الأخيرة التي تكون ذات عمل منتج إلا إذا نجحت في زيادة الثروة وتراكم رأس المال هذا

¹ - هند سعدي، مرجع سابق، ص.65.

² - Jhingan , M. L, Op.Cit,p.134.

³ - هند سعدي، مرجع سابق، ص.65.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر

الأخير الذي يحدده مقدار وحجم الادخار وقوة التصرف فيه التي تعتمد على معدل الربح والرغبة الفعالة في التراكم، كما وافق فكرة التحكم وضبط الزيادة السكانية وهذا من أجل تحسين ظروف الطبقة العاملة حتى تستفيد من التقدم التكنولوجي وتراكم رأس المال.

ووفقا لميل يتمتع عرض العمل بمرونة عالية جدا وهذا ما يجعله يستجيب بسرعة لتلك التغيرات في مستوى الأجور والتي بشكل عام تتجاوز حد الكفاف، حيث يتم الوصول إلى معدل الاجر لكل عامل بقسمة اجمالي رأس المال المتداول على عدد السكان العاملين، غير أن الارتفاع المستمر في الأجور سيؤدي إلى زيادة المعروض من القوى العاملة وزيادة المنافسة بين العمال وبالتالي بقاء فئة منهم خارج دائرة العمل، وتستند فلسفته حول العمل والأجر إلى فكرة أن " الطلب على السلع ليس طلبا على العمالة" وفحواها ان الدخل المستثمر كسلف من الأجور للعمالة يخلق فرص عمل وليس دخلا ينفق على استهلاك السلع، وهو ما يوضح دور الاستثمار في زيادة صندوق الأجور (wage fund) والتقدم الاقتصادي¹.

لقد شكلت النظريات الكلاسيكية في النمو الاقتصادي الإطار النظري والقاعدة الصلبة والأفكار الملهمة التي انطلق منها العديد من الاقتصاديين الذين تعاقبوا خلال تاريخ الفكر الاقتصادي، غير أن كل عمل يبقى بنظر المتخصصين محل مراجعة وتمحيص مستمر وهو ما يظهر في بعض الانتقادات التي وجهت لها والتي نذكر منها ما يلي:²

- ركز الكلاسيك في تحليلهم على عدة أفكار أساسية ومنها: أن تطور كل نشاط اقتصادي يؤول إلى الركود، وكذلك فكرة تناقص الغلة للأرض ونظرية السكان لمالتوس وهو ما يعتبره الكثير من الاقتصاديين بمثابة نظرة غير تفاؤلية للمستقبل الاقتصادي؛

- أهملت تأثير القطاع العام على تراكم رأس المال وخصوصا في الدول النامية التي لا يزال قطاعها الخاص غير مؤثر كما في الدول المتقدمة؛

- تفترض النظرية الكلاسيكية ثبات المعرفة والتكنولوجيا عبر الزمن، وهو ما جعلها تهمل هذا العامل وتقلل من أهميته في دفع عجلة النمو الاقتصادي ؛

¹ - Jhingan , M. L, Op.Cit,pp.137-139.

² - مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، ط1، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2007)، ص.64.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر

- يعتقد الكلاسيك أن كل الادخار يوجه للاستثمار، وهو ما يعني أن الادخار يساوي الاستثمار وهو ما أنتقده فيما بعد عديد الاقتصاديين؛

- يعتبر الكلاسيك أن مستوى الأجور يبقى ثابت عند مستوى الكفاف، والأرباح هي مصدر الادخار الوحيد وهو ما فندته التجارب العلمية والدراسات الاقتصادية فيما بعد .

المطلب الثاني: نظرية Schumpeter و نموذج Harrod-Domar للنمو الاقتصادي

أولاً- نظرية Schumpeter في النمو الاقتصادي

إن نظرية النمو لجوزيف شومبيتر ركزت على فكرة "التدمير الإبداعي" التي تبناها ودافع عنها، حيث إن هذه الفكرة عبارة عن: "تلك العملية التي يتم من خلالها استبدال التقنيات القديمة بالابتكارات الحديثة وهو ما يحدث طفرة صناعية تؤدي فيما بعد لإحداث ثروة مستمرة في الهيكل الاقتصادي"¹، حيث تتم هذه العملية أما عبر إلقاء الضوء على عملية النمو من خلال عدة جوانب في الاقتصاد الجزئي وعلى وجه الخصوص دور المنافسة وديناميكية الشركة، أو عبر استخدام البيانات الدقيقة لتوزيع حجم الشركات وهو ما يساعد في سد الفجوة بين الاقتصاد الجزئي والكلّي.²

لقد اعتبر Schumpeter أن اتجاه النمو غير مستمر و يصل بسرعة إلى حدوده بسبب وجود بيئة غير مناسبة للاستثمار الابتكاري، كما تلعب العوامل التنظيمية والفنية دوراً مهماً في عملية النمو الاقتصادي، والذي يرى أنه يحدث مرة واحدة تبعا لظهور اختراعات وابتكارات جديدة على شكل استثمارات تؤدي فجأة لزيادة ملموسة في الدخل الوطني.

إن عملية النمو من خلال هذه النظرية ترتكز على ثلاث عناصر أساسية وهي: الابتكار والمنظم والائتمان المصرفي، يلعب الائتمان المصرفي دوراً رئيسياً في تمويل الاستثمار في الابتكار، وهو ما يزيد من عدد المنظمين ويرفع أرباحهم، كما تؤدي بهم الرغبة في الحصول على أرباح أكبر إلى تجديد

¹-Carol Kopp, " Creative Destruction ", Investopedia, 20 Nov 2019, <https://www.investopedia.com/terms/c/createdestruction.asp>, Accessed 06 May 2020.

²-Aghion Philippe, Ufuk Akcigit, and Peter Howitt, "The Schumpeterian growth paradigm", *The Annual Review of Economics*, Vol.7, (2015), p. 558.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر

الابتكارات والمنتجات وهو ما يساهم في عملية النمو، والتي تتحدد إما من خلال الابتكار والتجديد أو عبر الربح والفائدة وحجم رأس المال في النشاط الاقتصادي.¹

انتقد بعض الاقتصاديين هذه النظرية وخصوصا فيما يتعلق بالتركيز على الابتكار وحده كقوة دافعة للنمو وإغفال مجموعة المتغيرات الاقتصادية والهياكل التنظيمية والإدارية ومجموعة عوامل أخرى لها دور أساسي في عملية النمو، كما أن التركيز على الائتمان المصرفي كمصدر وحيد للاستثمارات يعتبر أمرا غير كافي لأنه يمكن الاعتماد على المصادر الأخرى كالادخارات والأسواق المالية.

ثانيا- نموذج Harrod-Domar في النمو الاقتصادي

بعد أن أحدثت النظرية الكنزوية ثورة في الفكر الاقتصادي وخصوصا بعد مساهمتها في اعطاء حلول للنهوض بالاقتصاديات المتعثرة بعد أزمة الكساد الكبير سنة 1929، تأثر الكثير من الاقتصاديين بها وجعلوها كأساس لنظرياتهم ومساهماتهم الاقتصادية ومن بين هؤلاء نجد الاقتصادي البريطاني هارود والاقتصادي الأمريكي دومار والذان كانت لهما بصمة واضحة في الفكر الاقتصادي .

يعتبر نموذج هارود- دومار من النماذج الكنزوية في النمو الاقتصادي، حيث اهتم بفهم الآلية التي يقود من خلالها الاستثمار والادخار إلى حدوث النمو الاقتصادي و انطلاقا من مجموعة فرضيات والتي نحصرها في ما يلي:²

- ثبات مستوى الأسعار وعدم وجود تأثير أي تأخر زمني في النموذج؛
- كل من الادخار والاستثمار بالقيمة الصافية وكل منهما يشير إلى الفترة نفسها؛
- لا يتم قياس الانخفاض في القيمة بالتكلفة التاريخية، بل من حيث تكلفة عدم استبدال الأصول المستهلكة من قبل أصول إنتاجية أخرى؛
- مفهوم القدرة الانتاجية للأصل أو الاقتصاد بأكمله هو مفهوم قابل للقياس.

¹- كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة لدول عربية: دراسة تحليلية وقياسية، اطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013، صص.38-39.

²- Willem Heijman , " The economic metabolism", Dordrecht: Springer Science+Business Media, (1998), p.145.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر

إن الوصول لنموذج النمو الاقتصادي يتم عبر الخطوات التالية:¹

- الادخار الصافي (S) عبارة عن النسبة s من الدخل الوطني (Y) حسب المعادلة البسيطة التالية:

$$S = sY \dots(1)$$

- الاستثمار الصافي (I) عبارة عن التغير في رصيد رأس المال K ويمكن تقديمه على أنه ΔK

$$I = \Delta K \dots(2) \quad \text{كالتالي:}$$

وبما أن رصيد رأس المال الكلي K له علاقة مباشرة بالدخل الوطني الكلي أو الناتج Y مثل ما هو

$$\text{موضح في العلاقة التالية:} \quad c = \frac{\Delta K}{\Delta Y} \quad \text{أو} \quad c = \frac{K}{Y}$$

$$\Delta K = c\Delta Y \dots(3) \quad \text{ولدينا:}$$

بينما $c/1$ تمثل مقياس كفاءة رأس المال المستعمل .

- ولأن قيمة الادخار الوطني الصافي (S) يجب أن تساوي قيمة الاستثمار الصافي يمكن أن نكتب

$$I = S \dots(4) \quad \text{المعادلة التالية:}$$

من خلال المعادلة (1) نعلم أن $S = sY$ ومن المعادلتين (2) و(3) يمكن لنا أن نعرف أن :

ومنه يترتب على ذلك كتابة المعادلة (4) على الشكل التالي:

$$S = sY = c\Delta Y = \Delta K = I \dots(5)$$

$$sY = c\Delta Y \dots(6) \quad \text{وبعد تبسيطها تصبح كالتالي:}$$

وبقسمة طرفي المعادلة على Y ثم c نحصل على المعادلة التالية :

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{s}{c} \dots(7)$$

مع ملاحظة أن الجانب الأيسر من المعادلة (7) يمثل معدل التغيير أو معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي GDP، كما تمثل المعادلة السابقة تمثيل بسيط لنموذج هارود-دومار في النمو الاقتصادي،

¹-Todaro, Michael P., Smith, Stephen C., Op.Cit., pp.121-122.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر

حيث أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي محدد بارتباط معدل صافي الادخار الوطني s و نسبة معامل رأس المال على الناتج c ، وبشكل أكثر تحديد في غياب الحكومة سيكون معدل نمو الدخل القومي مرتبطاً مباشرة مع معدل الادخار أي كلما كان الاقتصاد قادراً على الادخار والاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي المحدد، كلما زاد نمو الناتج المحلي الإجمالي وتكون مرتبطة بشكل عكسي أو سلبي بنسبة لمعامل رأس المال إلى الناتج الاقتصادي أي أنه كلما كان هذا المعامل أعلى أدى لانخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

كما يمكن تبسيط المعادلة (7) وفق شرط المدخرات الكلية s^G لتصبح المعادلة كما يلي:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{s^G}{c} - \delta \dots (8)$$

حيث δ : معامل اهتلاك رأس المال .

من خلال المعادلتين الأخيرتين (7) و(8) يتضح أن حدوث عملية النمو مرتبطة بقدرة الاقتصاديات على ادخار واستثمار نسبة معينة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث كلما زاد حجم الادخار والاستثمار كلما سرع وتيرة النمو أكثر، بينما يعتمد المعدل الفعلي الذي يحدث به النمو عند أي مستوى من مستويات الادخار والاستثمار على كمية الوحدات الاستثمارية المضافة إلى الناتج والتي تقاس بمقلوب رأس المال إلى الناتج ($c/1$) والذي يمثل مقياس كفاءة رأس المال المستعمل.

المطلب الثالث: نموذج سولو-سوان للنمو الاقتصادي

تعتبر تلك الاسهامات في نظرية النمو الاقتصادي والتي قام بها كل من Swan، Solow، Tobin، Philips وغيرهم من الاقتصاديين من المساهمات التي أعطي لها تسمية النظريات النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي لأن المقاربات التي تنطلق منها في بناء نماذجها الخاصة تعتمد على افتراضات تأثرت بالفكر الكلاسيكي التقليدي والتي نذكرها في النقاط التالية:¹

- وجود المنافسة الكاملة في السلع وعوامل السوق؛
- الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل ؛
- نسبة رأس المال للناتج قابلة للتغيير؛

¹ - Dwivedi D N, "MACROECONOMICS Theory and Policy", Third Edition, New Delhi: Tata McGraw Hill Education Private Limited,(2010),p.395.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر

كل النظريات النيوكلاسيكية تعتمد على الفرضيات السابقة الذكر في تفسير النمو الاقتصادي، غير انه من بين كل هذه الجهود يوجد نموذج تميز عن البقية وأصبح يعتبر الأكثر حضورا وهو نموذج سولو للنمو الاقتصادي والذي دائما ما يكون ملازما للنموذج سوان حيث يعتبران كنموذج واحد لتشابههما الكبير.

بشكل عام يشرح نموذج سولو-سوان كيفية زيادة الانتاج الوطني من خلال عوامل التراكم، حيث أن المفهوم الجوهرى في هذا النموذج النيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي هي دالة الانتاج، والتي تصف العلاقة التي تربط بين مدخلات عوامل الانتاج والانتاج او الدخل .

أولاً- نموذج سولو-سوان بوجود عاملين للإنتاج :

يساهم في الناتج Y_t مع مرور الزمن t عاملين من عوامل الانتاج وهما: رأس المال K_t ، والعمل L_t وهذا

$$Y_t = F(K_t, L_t) \quad \text{وفق دالة الانتاج التالية:}^1$$

مع افتراض أن الدالة F متجانسة ومن الدرجة الأولى (1) أي: $F(\lambda K_t, \lambda L_t) = \lambda F(K_t, L_t)$

و باعتبار أن الناتج الفردي يساوي $y_t = \frac{Y_t}{L_t}$ ، و رأس المال للفرد يساوي $k_t = \frac{K_t}{L_t}$

$$y_t = \frac{Y_t}{L_t} = \frac{F(K_t, L_t)}{L_t} = F\left(\frac{K_t}{L_t}, 1\right)$$

و بما أن الدالة متجانسة يمكن كتابتها على الشكل التالي: $f(k) = f(k_t, 1)$

مع كون المشتقة الأولى لها موجبة $f' > 0$ والمشتقة الثانية سالبة $f'' < 0$

كما أن الناتج الحدي لرأس المال والعمل يقترب من اللانهاية عندما يؤول رأس المال أو العمل إلى الصفر ويقترب من الصفر عندما يؤول رأس المال أو العمل إلى اللانهاية وهو ما يعرف بـ (Inada conditions):²

$$\lim_{K \rightarrow 0} \frac{\partial F}{\partial K} = \lim_{L \rightarrow 0} \frac{\partial F}{\partial L} = \infty$$

$$\lim_{K \rightarrow \infty} \frac{\partial F}{\partial K} = \lim_{L \rightarrow \infty} \frac{\partial F}{\partial L} = 0$$

¹- Jean Pascal Bénassy , "Macroeconomic Theory", OXFORD UNIVERSITY PRESS,(2011),pp.4-5.

²-Robert J. Barro and Xavier Sala-i-Martin , "Economic Growth", Second Edition, Massachusetts: The MIT Press,(2004),p.27.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر

ولدينا مخزون رأس المال عند نقطة معينة من الزمن يساوي الفرق بين الاستثمار الاجمالي والاهتلاك

$$\dot{K}_t = I_t - \delta K_t \dots(1) \text{ وفق العلاقة التالية:}$$

وبافتراض أن الاعوان الاقتصاديين يقومون بادخار واستثمار جزء ثابت s من الناتج Y_t خلال فترة زمنية t

$$I_t = sY_t = sF(K_t, L_t) \dots(2) \text{ كما يلي:}$$

وبتعويض المعادلة (2) في (1) نتحصل على: (3) $\dot{K}_t = sF(K_t, L_t) - \delta K_t \dots(3)$

$$\frac{\dot{K}_t}{L_t} = sf(k) - \delta k_t \dots (4) \text{ نجد:}$$

$$\dot{k}_t \equiv \frac{d\left(\frac{K_t}{L_t}\right)}{dt} = \frac{\dot{K}_t}{L_t} - nk \dots(5) \text{ بعد مفاضلة المعادلة رقم (4) نجد:}$$

$$\frac{\dot{L}_t}{L_t} = n \text{ حيث } n \text{ يشير للمعدل الثابت لنمو القوى العاملة:}$$

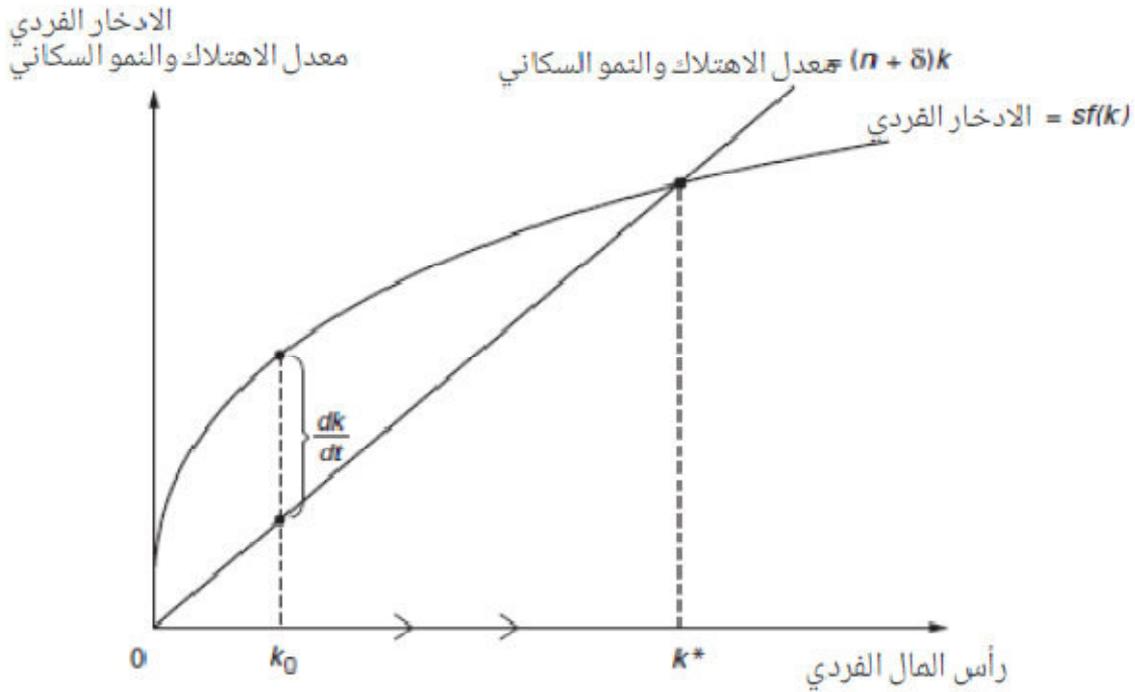
$$\dot{k} = sf(k) - (n + \delta)k_t \dots(6) \text{ وبتعويض (4) في (5) نجد:}^1$$

تمثل العلاقة الأخيرة المعادلة الأساسية للنمو في نموذج سولو-وسوان والتي تحاول ايجاد توليفة الانتاج المناسبة التي تهدف لتحقيق النمو الاقتصادي المثالي في الفترة الطويلة وهذا من خلال المزج بين العمل ورأس المال .

¹ -Ibid,p.30.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر

الشكل رقم 13: نموذج سولو



source: Philippe Aghion, Peter Howitt , " The Economics of Growth", Massachusetts: The MIT Press,(2009),p.27.

من خلال الشكل السابق يمكن أن نميز ثلاث مستويات وهي :

- عندما يكون $sf(k) > (n + \delta)k$ في هذه الحالة يكون منحنى الادخار الفردي أعلى من منحنى معدل الاهتلاك و النمو السكاني للفرد يحدث ارتفاع في رأس المال الفردي (k) وهو ما يعرف بكثافة رأس المال.

- عندما يكون $sf(k) < (n + \delta)k$ في هذه الحالة يكون منحنى الادخار الفردي أسفل منحنى معدل الاهتلاك والنمو السكاني للفرد يحدث انخفاض في رأس المال والذي يؤدي إلى انخفاض في رأس المال الفردي (k).

- الحالة الثالثة وهي حالة التوازن $sf(k) = (n + \delta)k$ وفيها يتقاطع كل من منحنى الادخار الفردي ومنحنى معدل الاهتلاك والنمو السكاني للفرد ويكون عندها مستوى رأس المال مستقر يساوي (k^*).

ثانيا- نموذج سولو مع التطور التكنولوجي

من خلال النموذج الأول تم افتراض ان مستوى التطور التكنولوجي ثابت مع مرور الوقت، وهو ما جعل من المتغيرات الفردية ثابتة على المدى الطويل وبالتالي فإن هذا النموذج غير واقعي، ففي غياب التقدم التكنولوجي ومع سريان قانون تناقص الغلة يكون من الصعب الحفاظ على نمو نصيب الفرد لفترة طويلة من خلال تراكم رأس المال لكل فرد، وهو ما أعترف به الاقتصاديون الكلاسيك لاحقا وقاموا بتعديل النموذج الأساسي لمراعات تلك التحسينات التكنولوجية مع مرور الوقت وهو ما خفف من آثار تناقص الغلة، الشيء الذي مكن الاقتصاد من النمو وبالأخص من حيث نمو نصيب الفرد على المدى الطويل¹.

تكون دالة الإنتاج مع وجود التقدم التقني من الشكل التالي:² $Y(t) = F(K(t), A(t)L(t))$

$$\frac{\dot{A}(t)}{A(t)} = g > 0 \quad \text{وباعتبار ان معدل التقدم التكنولوجي}$$

وبافتراض ثبات معدل الادخار s يكون تراكم رأس المال حسب المعادلة التفاضلية كما يلي :

$$\dot{K}(t) = sF(K(t), A(t)L(t)) - \delta K(t) \quad \dots(1)$$

ولدينا $k(t)$ نسبة كفاءة رأس المال للعمل معطاة كما يلي: $k(t) \equiv \frac{K(t)}{A(t)L(t)} \dots(2)$

$$\frac{\dot{k}(t)}{k(t)} = \frac{\dot{K}(t)}{K(t)} - g - n \quad \dots(3)$$

وبمفاضلة العبارة السابقة بالنسبة للزمن نحصل على:

كما يمكن كتابة كمية الإنتاج لكل وحدة من العمالة الفعالة كما يلي:

$$\hat{y}(t) \equiv \frac{y(t)}{A(t)L(t)}$$

$$\hat{y}(t) \equiv F\left(\frac{K(t)}{A(t)L(t)}, 1\right)$$

$$\hat{y}(t) \equiv f(k(t)) \quad \dots(4)$$

وبقسمة المعادلة (1) على $K(t)$ وبتعويض (3) في (1) نجد:

¹ - Robert J. Barro and Xavier Sala-i-Martin, Op.Cit, pp.51-52.

² - Daron Acemoglu, "Introduction to modern economic growth", New Jersey: Princeton University Press, (2009), pp.64-65.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر

$$\frac{\dot{k}(t)}{k(t)} = \frac{sF(K(t), A(t)L(t))}{K(t)} - (\delta + g + n) \dots (5)$$

وباستخدام المعادلة (4) وضرب طرفي المعادلة (5) في $\frac{(t)L(t)}{(t)L(t)}$ نجد :

$$\frac{\dot{k}(t)}{k(t)} = \frac{sf(k(t))}{k(t)} - (\delta + g + n) \dots (6)$$

المعادلة (6) تمثل المعادلة الأساسية لنموذج سولو في ظل التقدم التكنولوجي، والتي تبين أن معدل التغيير التكنولوجي يلعب دوراً أساسياً في تحفيز معدل النمو طويل الأجل .

المطلب الرابع: نظريات النمو الداخلي

ترتكز الفكرة الأساسية لنماذج النمو الداخلي في كون عملية النمو الاقتصادي تتحكم فيها تلك القوى الداخلية للنظام الاقتصادي وبالأخص معدل نمو إنتاجية عوامل الإنتاج والتي تحدد بدورها معدل التقدم التكنولوجي، حيث أن النمو المستمر في الدخل القومي الاجمالي يحدث كنتيجة طبيعية للتوازن على المدى الطويل. ومن أهم هذه النماذج نجد:

أولاً- نموذج لوكاس

استلهم نموذجه من نظرية Becker's (1964) في رأس المال البشري، حيث يعتبر أن الاقتصاد المأهول بالأفراد الذين يختارون تخصيص أوقاتهم بين الإنتاج واكتساب مهارات جديدة، يستطيع زيادة إنتاجيته في الفترات المستقبلية وهو ما يسمح باستمرار النمو الاقتصادي، وتكون معادلة لوكاس كما يلي :

$$y = k^\beta (uH)^{1-\beta} \dots (1)$$

حيث أن :

Y : دالة الإنتاج؛

H : مخزون رأس المال البشري الحالي؛

u : جزء من الوقت المخصص للإنتاج ؛

k : مخزون رأس المال المادي؛

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر

β : معدل تفضيل الوقت.

تحدد المعادلة (1) الطريقة التي يؤثر بها رأس المال البشري على الانتاج والذي يتصف بعوائد متزايدة في مدخلات انتاجها، كما يعبر عن تراكم مخزون رأس المال البشري كالاتي:

$$\dot{H} = \delta H(1 - u) \dots (2) , \delta > 0$$

حيث δ : يمثل معامل إنتاجية التعليم .

بالنسبة للمعادلة رقم (2) توضح كيفية تأثير الوقت المخصص للدراسة $(1 - u)$ على تراكم مخزون رأس المال البشري والذي ينتج بدوره معدل نمو ايجابي في الحالة المستقرة يساوي $g = \delta(1 - u^*)$ حيث u^* عبارة عن الوقت الأمثل المخصص للأفراد لغرض الانتاج والتعليم .

ثانيا - نموذج بول رومر

يعتبر الاقتصادي الأمريكي بول رومر من بين الاقتصاديين الذين ساعدوا في تطوير نظرية النمو الداخلي حيث يرى أن التغيير التكنولوجي يحدث نتيجة جهود الباحثين ورجال الأعمال الذين يستجيبون للحوافز الاقتصادية، كما تعرف مساهماته الأساسية بالخصوص في ميدان اقتصاديات الأفكار وكيفية اكتشافها والدور الذي تلعبه في التأثير على النمو الاقتصادي، إن نموذج رومر للنمو الداخلي يتكون بالأساس من ثلاث قطاعات وهي:¹ قطاع البحث والتطوير، قطاع السلع الوسيطة، قطاع إنتاج السلع النهائية.

أ - قطاع البحث والتطوير:

في هذا القطاع تكون معادلة إنتاج الأفكار الجديدة من قبل الباحثين و المخترعين كما يلي:²

$$\dot{A}_t = \theta H_{At} A_t \dots (1) , \theta > 0$$

حيث أن:

\dot{A}_t : كمية تدفق الأفكار الجديدة في الزمن t ،

H_{At} : حجم العنصر البشري المخصص للبحث في الزمن t ،

¹ - كبداني سيدي أحمد، مرجع سابق، ص.58.

² - Jones, Charles I. "Paul Romer: Ideas, nonrivalry, and endogenous growth." **The Scandinavian Journal of Economics**, Volume.121, Issue.3, (2019), pp. 868-869.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر

A_t : مخزون الأفكار في الزمن t ،

θ : المعامل الحكومي لإنتاجية الأبحاث .

إن الأفكار الجديدة التي يتم إنتاجها يكون معدل نموها من الشكل التالي: $\frac{\dot{A}}{A} = \theta H_{At}$ وهو ما يعني أن كل زيادة لوحدة من العنصر البشري المخصص للبحث يؤدي لزيادة مخزون المعرفة، كما أن الأفكار الجديدة في حد ذاتها تؤدي إلى تداعيات إيجابية على الآثار الامتدادية للمعرفة ما يرفع من إنتاجية الباحثين مستقبلا الشيء الذي يساهم في تراكم مخزون الأفكار.

ب- قطاع السلع الوسيطة:

يعتبر قطاع احتكاري يقوم بشراء براءة أو شهادة الاختراع من قطاع البحث والتطوير، حيث تقوم المؤسسات بإنتاج سلع وسيطة، كما يأخذ برنامج تعظيم الأرباح في هذا القطاع الشكل التالي:¹

$$\max \pi_j = P_j(X_j) - rX_j$$

إن المفاضلة بين الاستثمارات تعتبر من بين القرارات الهامة التي يأمل منها تحقيق الأرباح، فهناك التوجه للسوق المالي وتوضيح رأس المال بسعر فائدة معين، أو القيام بشراء براءة اختراع من الباحثين من أجل التميز بالإنتاج في الظروف الاحتكارية، مع مراعات أن يتساوى الربح أثناء التوازن، أي أن الفوائد المتحصل عليها عند التوجه للسوق المالي أو لدى البنوك (rP_A) تساوي مجموع الربح الذي يحصل عليه الباحثون (π) أو الخسارة (\dot{P}) في رأس المال بعد إعادة بيع الشهادة المستعملة خلال نفس الفترة.

$$(rP_A = \pi + \dot{P} \Rightarrow \frac{\pi}{P_A} + \frac{\dot{P}}{P_A})$$

ج- قطاع انتاج السلع النهائية:

يعرض هذا القطاع سلعا متجانسة و تنافسية، كما يتم الحصول على الإنتاج (Y) بواسطة العمل (L) وبعدها وحدات (α) من السلع الوسيطة (X_j)، حيث أن كل منها تمثل نوعا من رأس المال، وتستخدم

$$Y = L_Y^{1-\alpha} - \sum_{j=1}^A X_j^\alpha \quad ^2$$

¹ - أميرة بحري، مرجع سابق، ص. 84.
² - المرجع نفسه.

ثالثا - نموذج آرو كينيث

يعتبر الاقتصادي الأمريكي آرو أول من قدم مصطلح "التعلم بالممارسة" وهذا عام 1962، يعتبر نموذجه من النماذج الأولى في نظريات النمو الداخلي، حيث اعتمد في فرضياته على أنه في أي لحظة أن السلع الرأسمالية الجديدة تتضمن كافة المعرفة المتاحة بناء على الخبرات المتراكمة، كما ان اوجه القصور في العملية الإنتاجية لا يمكن تغييرها عبر طرق التعليم المتتابعة، ويكتب نموذج آرو بشكل

$$Y_i = A(k)F(K_i, L_i) \quad 1$$

التبسيطي التالي:

حيث أن:

Y_i : مخرجات المؤسسات الناشطة في الاقتصاد ،

K_i : مخزون رأس المال الخاص بالمؤسسات الفاعلة في الاقتصاد،

L_i : مخزون العمالة الخاص بهذه المؤسسات ،

k : المجموع الاجمالي لرأس المال في كل الاقتصاد ،

A : العامل التكنولوجي .

لقد أوضح آرو من خلال هذا النموذج أن مخزون العمالة الثابت ،يؤدي في نهاية المطاف إلى توقف عملية النمو لأنه من الناحية الاجتماعية لا يتم استثمار سوى القليل وهو ما ينعكس على الانتاج، غير أن هذا النموذج لم يوضح بشكل جيد كيف يساهم في بناء نمو داخلي مستدام .

رابعا -نموذج برونسيين وآخرون:

يفترض هذا النموذج أن التقدم التقني هو نتيجة "تعميق رأس المال" وأن الزيادة المتاحة في شكل وعدد

أصناف السلع الرأسمالية مثل تلك التي تم اعتبارها في نماذج:²

Romer(1990),Grossman and Helpman(1991), Barro and 7 Sala-i-Martin(1995)

¹ - Jhingan , M. L Op.Cit,p.407.

² - Borensztein, Eduardo, Jose De Gregorio, and Jong-Wha Lee, "How does foreign direct investment affect economic growth? ", *Journal of international Economics* ,Volume.45,No.1, (1998),pp.118-121.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر

كما يفترض هذا النموذج كذلك إنتاج الاقتصاد لسلعة استهلاكية واحدة حسب المعادلة التالية:¹

$$Y_i = AH_i^\alpha K_i^{1-\alpha}$$

حيث أن:

Y_i : الناتج الكلي من السلعة النهائية ،

A : الحالة الخارجية للبيئة ،

H : رأس المال البشري ،

i : الشركة المنتجة للسلعة النهائية ،

K : رأس المال المادي .

بينما تعطى علاقة رأس المال الآتي K كما يلي:
$$K = \left\{ \int_0^N x(j)^{1-\alpha} dj \right\}^{\frac{1}{1-\alpha}}$$

تمثل N مجموع السلع الرأسمالية المنتجة من طرف الشركات المحلية والأجنبية والتي تعطى بالعلاقة

$$N = n + n^*$$

التالية:

حيث تمثل n : مجموع السلع الرأسمالية المنتجة من قبل الشركات المحلية.

n^* : مجموع السلع الرأسمالية المنتجة من طرف الشركات الأجنبية.

اما $x(j)$ فيمثل الطلب على السلع الرأسمالية، كما أن عملية تراكم رأس المال والتي تكون مدفوعة بسلوك

الادخار تقترض هي الأخرى خلال هذا النموذج أن الأفراد يبحثون عن تعظيم منفعتهم وفق الدالة التالية :

$$U_t = \int_t^\infty \frac{C_s^{1-\sigma}}{1-\sigma} e^{-\rho(s-t)} ds$$

حيث تمثل كل من :

¹ – Ibid.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر

ρ : مقلوب مرونة الاحلال بين فترتين زمنيتين، σ : معدل التفضيل الزمني للمستهلكين، C : استهلاك السلع النهائية، t : الفترة الزمنية .

لقد توصل هذا النموذج في النهائية إلى أن معدل نمو الاستهلاك في الحالة المستقرة للاقتصاد يساوي معدل نمو الناتج وهو ما توضح المعادلة التالية :

$$g = \frac{1}{\sigma} [A^{1-\alpha} \phi F(n^*/N, N/N^*)^{-1} H - \rho]$$

يعتمد هذا النموذج في تفسيره للنمو الاقتصادي على تفضيلات المستهلكين وعلى القيمة الكبيرة لمعامل الكفاءة والذي يعتمد على الزيادة في القدرات التكنولوجية والادخار، كما نوه أن وجود الشركات الأجنبية يمكن لها ان تساعد في تحسين تكلفة وجودة السلع الرأسمالية الشيء الذي يساهم في زيادة الإنتاج والرفع من رصيد رأس المال البشري وهو ما يساهم في الرفع من معدل النمو الاقتصادي .

المبحث الثالث: علاقة النمو الاقتصادي بالاستثمار الأجنبي المباشر

إن النمو المتسارع لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتغير خريطة توزيعه على الصعيد الدولي، وعلاقته بالنمو والتنمية الاقتصادية للبلدان المصدرة والمضيفة يعتبر من بين الأسباب والدوافع التي حفزت عديد الأكاديميين عن البحث في طبيعة العلاقة التي تربط بين هذين المتغيرين، فلقد تعددت وتنوعت الدراسات والأبحاث التي تناولت هذه العلاقة وجعلت منها موضوعا يحظى ببحث دائم ومستمر .

المطلب الأول: جدلية العلاقة الرابطة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

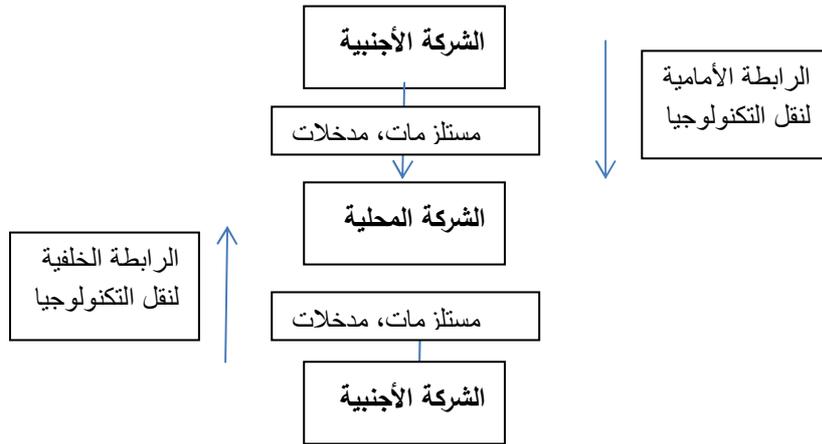
يعتبر جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من بين الأولويات في سياسة الدول التنموية وبالخصوص تلك التي تعاني من ندرة رأس المال المحلي، فغالبية الدول أصبحت تولي أهمية كبيرة لتلك الآثار المرغوبة التي يحدثها في الاقتصاد، والتي تساهم مجتمعة في عملية تحفيز ودعم النمو الاقتصادي للدول المضيفة، إلا أنه توجد وجهات نظر أخرى ترى أن للاستثمار الأجنبي المباشر آثارا سلبية على الاقتصاد.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر

أ- الأثر الامتدادي للتكنولوجيا التي يجلبها الاستثمار الأجنبي المباشر:

بشكل عام يمكن التأثير الامتدادي للاستثمار الأجنبي المباشر في تلك التكنولوجيا والمعارف والمهارات التقنية والفنية والإدارية الجديدة التي تجلبها الشركات الأجنبية للدول المضيفة، ففي هذا الإطار ترى دراسة (Li and Luo,2019) أن التأثير الذي يجلبه الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة يظهر في قناتين أساسيتين، الأولى عبر الرابطة الأفقية والتي يمكن أن تحدث بين الصناعات المتشابهة عبر دوران العمل والمحاكاة والتعلم بالملاحظة وأيضا المنافسة، أما القناة الثانية فتتم عبر الرابطة العمودية (الخلفية والأمامية) وهذا بنقل التكنولوجيا الجديدة التي تساهم في تخفيض تكلفة المدخلات والرفع من نوعيتها. والشكل الموالي يظهر نوع الرابطة العمودية التي تنشأ في نقل الأثر التكنولوجي:

الشكل رقم 14: الأثر الامتدادي للتكنولوجيا في ظل الرابطة العمودية



Source: Newman carol, et al. "Technology Transfers, Foreign Investment and Productivity Spillovers", **European Economic Review**, Vol.76,(2015),p.170.

إن تفسير هذه الرابطة على المستوى النظري يظهره نموذج النمو الخارجي فمضمونه ان للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير مباشر على النمو الاقتصادي وهذا عبر تراكم رأس المال وادراج مدخلات وتكنولوجيات جديدة في الوظيفة الإنتاجية للدول المضيفة، كما أن ترقية النمو الاقتصادي يتم عبر الرفع من كفاءة هذه الاستثمارات. بينما يظهر نموذج النمو الداخلي أن النمو الاقتصادي يتأثر بعاملين

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر

أساسيين وهما مخزون رأس المال البشري والتغير التكنولوجي الذي يحدثه الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة.¹

إن نقل التكنولوجيا وتبادل المعلومات التقنية والفنية بين الطرف الأجنبي والدولة المضيفة يتم عبر عديد الطرق ومن أهمها نجد:

- الواردات من السلع الوسيطة و الرأسمالية؛

- التراخيص باستخدام التكنولوجيا من قبل الشركات الأجنبية للشركات المحلية؛

- اتفاقيات الشراكة والتعاون بين الشركات الأجنبية والشركات المحلية، والتي تصمم التكنولوجيا المتاحة وفق الامكانيات المتوفرة محليا.²

لقد أصبحت المنافسة بين الشركات المحلية وفروع الشركات الأجنبية تساهم في توسيع وانتشار التكنولوجيا، كما أنه في عديد الأحيان لا تكون هذه التكنولوجيا الجديدة متاحة تجاريا نتيجة رفض الشركات المبتكرة لها بيعها عن طريق اتفاقيات التراخيص والتي تكون في غالبها أكثر حداثة من تلك المباعة عن طريق الاتفاقيات، كما أن شروط عملية نقل التكنولوجيا في حد ذاتها تخضع لعدة ضوابط يجب توفرها في البلد المضيف كمستوى تعليم القوى العاملة ومهارتها ومدى توفر العنصر البشري الكفاء ودرجة المنافسة، كما توجد شروط متعلقة بالأساس بخصائص هذه التكنولوجيا كالعمر ودرجة التعقيد، حيث أن توفر هذه الشروط في البلد المضيف واستقائه لها يسهل من عملية نقل التكنولوجيا من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تعتبر من بين العوامل المساهمة في الرفع من انتاجية عوامل الإنتاج،³ غير أن الدول المضيفة تبقى مطالبة بالتعامل الحذر و اختيار النوع المناسب من الاستثمارات الأجنبية بما يتلاءم مع طبيعة واقعها الاقتصادي وخصائص تلك المؤسسات المستثمرة حتى يتسنى لها الاستفادة من الأثار الامتدادية التي يجلبها هذا النوع من الاستثمارات لاقتصاداتها المحلية.

¹ - Mahembe Edmore, and N. M. Odhiambo. "Foreign direct investment and economic growth: a theoretical framework" *Journal of Governance and Regulation*, Vol.3, Issue.2, (2014), pp.63-64.

² - رفيق نزارى، مرجع سابق، ص.159.

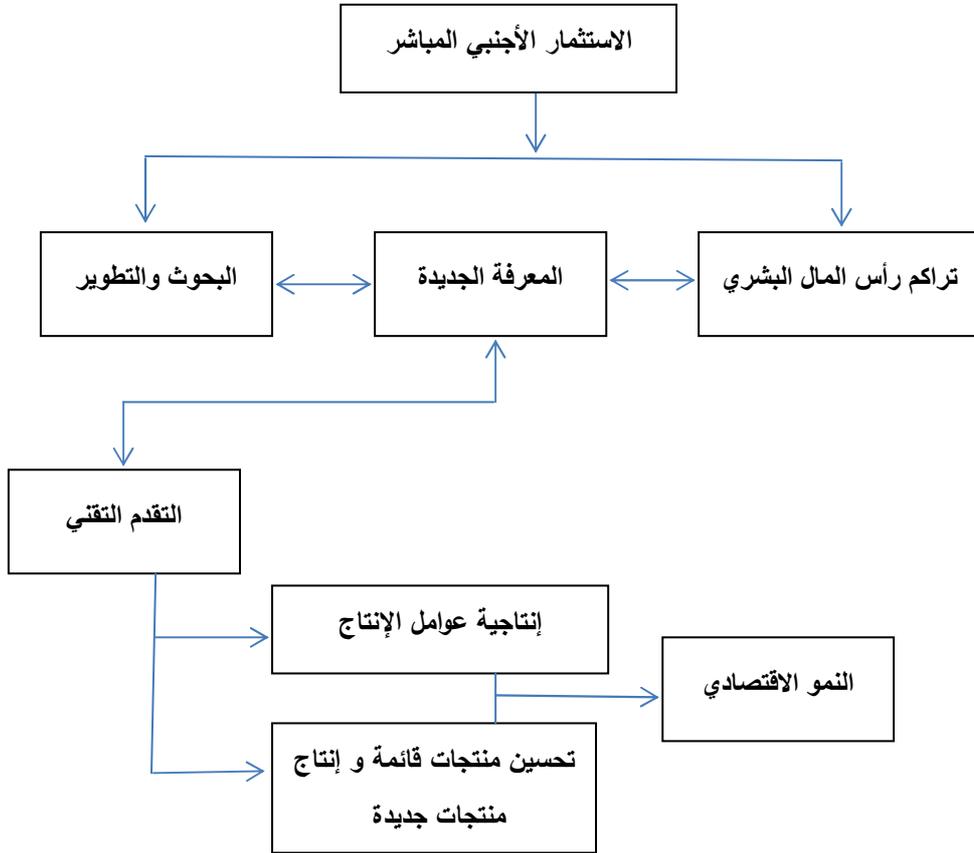
³ - شوقي جباري، مرجع سابق، ص.138.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر

ب- عوائد تكنولوجيا الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن الاستثمار الأجنبي المباشر والذي تمثله غالبا الشركات الأجنبية من خلال مشاريعها الاستثمارية المقامة في الدولة المضيفة إما بصفة فردية أو بشراكة مع الشركات المحلية، تقوم بجلب التكنولوجيا اللازمة والضرورية لعملية الإنتاجية أو الخدمية بحسب طبيعة النشاط، وهو ما ينجم عنه تحسين وتطوير أساليب الانتاج وكذلك استفادة العنصر البشري من المهارة الفنية والتقنية والتي تنتقل من الشركات الأجنبية للشركات المحلية هذه الأخيرة ترتقي شيئا فشيئا لمحاكاة نظيرتها الأجنبية، وهو ما يوضحه أكثر الشكل التالي :

الشكل رقم 15: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي



المصدر: جمال بلخباط، جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، (2015)، ص.110.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن الأثر التكنولوجي يندرج تحته كذلك كل من عمليات البحث والتطوير والمعرفة الجديدة التي تساهم بدرجة كبيرة في التقدم التقني والذي يعتبر من بين العوامل التي تساعد بشكل

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر

كبير في الرفع وتحسين إنتاجية عوامل الإنتاج وتلك المنتجات القائمة أو الجديدة والتي بدورها تؤدي لتحسين مستوى النمو الاقتصادي. بالمقابل تتطلب عملية الانتقال والاستفادة من الأثر الامتدادي للتكنولوجيا توفر مجموعة من الشروط في البلد المضيف حتى تتم الاستفادة من الآثار الايجابية لهذه التكنولوجيا، والتي تتمثل في ما يلي:¹

- مساندة مؤسسات البحث العلمي، ومحاولة الاستفادة المثلى من التبادل العلمي مع المؤسسات المماثلة من خلال الاتفاقيات وعقود تبادل الخبرات؛

- تنمية و تطوير أساليب تكوين رأس المال البشري وإعطاء أهمية كبيرة للتعليم والتدريب وهذا نظرا لدور العنصر البشري الفاعل في استيعاب وتطبيق التكنولوجيا الحديثة؛

- إرساء القوانين والتشريعات اللازمة التي تسهل نقل التكنولوجيا للدول المضيفة، و الحرص على تنفيذ الشركات الأجنبية لعقودها واتفاقياتها المبرمة دون إخلال؛

- وضع مخطط عمل محكم يعطي الأولوية لنوع التكنولوجيا المستهدفة وتحديد الأساليب المناسبة لنقلها للدول المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثاني: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي

وفقا لتصورات النظرية النيوكلاسيكية فإن النمو الاقتصادي يكون في الغالب مدعوما بتراكم رأس المال والذي من منظور الاستثمار كمحدد رئيسي للنمو الاقتصادي، تعتبر تدفقات رأس المال الدولية أساس الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتوقع منه أن يكمل عرض رأس المال المحلي وبالتالي تسهيل تمويل مشاريع الاستثمار المحلية والمساهمة في التقدم التقني والرفع من الانتاجية و نقل التكنولوجيا. إن العلاقة الموجودة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي تعتبر ذات أهمية كبيرة وهذا لما لها من تأثير على النمو الاقتصادي في الدول المضيفة.

أ- جدلية علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي (علاقة تكامل أم إحلال)

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يضيف لمخزون رأس المال الحالي للدول المستقطبة وبالتالي التأثير على هيكل رأس المال نفسه، حيث ان تفاعل المستثمرين المحليين مع دخول الاستثمار الأجنبي

¹- شوقي جباري، مرجع سابق، ص ص.141-142.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر

المباشر يتم عبر قناتين رئيسيتين وهذا حسب الأدبيات الاقتصادية، فالقناة الأولى تحدث في السوق الحقيقي والقناة الثانية تتم عبر السوق المالي. تعتمد آلية تفاعل السوق الحقيقي على فكرة تأثير دخول الاستثمار الأجنبي المباشر على الطلب الموجه للشركات المحلية، فبسبب انخفاض حجم هامش التكاليف لفروع الشركات الأجنبية تكون الشركات المحلية مجبرة على تخفيض إنتاجها وهو ما يؤدي لارتفاع متوسط تكاليفها، كما أن المنافسة المتزايدة في حد ذاتها تؤدي في النهاية إما لتخفيض المشاريع الاستثمارية أو التقليل من القدرة الانتاجية الحالية، وقد تستمر الشركات المحلية المنافسة في الاستجابة لدخول الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال زيادة وتحديث مخزون رأس المال الخاص بها، أو من خلال توجيه المشاريع إلى أنشطة أخرى أين يكون للشركات المحلية فيها ميزة نسبية تمكنها من الصمود والمنافسة أمام الشركات الأجنبية،¹ أما بالنسبة للقناة الثانية فهي تمثل آلية التفاعل في السوق المالي وهذا عبر زيادة فرص الحصول على التمويل للشركات المحلية والتي يجلبها الاستثمار الأجنبي المباشر، فتدفقات رأس المال الدولي ترفع وتحسن من مستوى السيولة المحلية وهذا عبر ارتفاع قيمة العملة وانخفاض معدل الفائدة، غير أن هذا التأثير يظهر بشكل أكبر في البلدان المتطورة التي تتميز بسوق مالي كفؤ وفعال.²

إن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي هي علاقة مثيرة للخلاف في الأدبيات الاقتصادية، هذه الأخيرة تعرف واحدة من المناقشات المحترمة حول ما إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر يكمل أو يزاحم الاستثمار المحلي .

يظهر أثر التكامل (crowding-in) عندما يكمل الاستثمار الأجنبي المباشر الاستثمار المحلي في الدولة المضيفة، حيث نجد من بين الدراسات التجريبية التي تناولت هذا التأثير دراسة (Borensztein, et al, 1998) التي قامت بقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في 69 دولة نامية والتي وجدت أن تأثير الازدحام يظهر من خلال تكامل الانتاج واستخدام كفاءة أعلى من التكنولوجيا المتقدمة. أما دراسة (Chenery, et al, 1996) فتري أن الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم بمراكمة

¹-Jude, C. (2019), Does FDI crowd out domestic investment in transition countries?, **Economics of Transition and Institutional Change**, pp.3-4.

²-Ibid,p.4.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر

رأس المال وتقليص الفجوة الموجودة مما يساعده في تحقيق الإقلاع الاقتصادي وهذا عبر تحسين مستوى الاستثمار وتوسيع الاستثمار المحلي للشركات الجديدة.¹

بينما يظهر اثر التزاحم (crowding-out) عندما يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يزاحم الاستثمار المحلي بدلا من الزيادة في تراكم رأس المال بالدولة المضيفة، حيث يحل محل المستثمرين المحليين من خلال قناة المنافسة في سوق المنتجات أو السوق المالية أو عبر استعمال التكنولوجيا المتقدمة. وتوصلت عدة دراسات تجريبية لوجود أثر المزاحمة في الاقتصاديات محل البحث، ومن بين أولى الدراسات التي تناولت هذا الأثر نجد: دراسة (Agosin and Machado, 2005) على دول امريكا اللاتينية ودراسة (De Backer and Sleuwaegen, 2003) في بلجيكا، والتي توصلت لنتائج مختلفة لا تعزز من وجهات نظر أثر الاستثمار الأجنبي المباشر وتأثيره على تراكم رأس المال في الدول المضيفة.

ب - العوامل المحفزة للاستثمار الأجنبي المباشر:

إن غالبية الدول وفي إطار استراتيجياتها التنموية تحاول الاستفادة من الاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء، غير انه توجد بعض العوامل والأسباب التي تظهر قدرة الاستثمار المحلي على تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي تتمثل في ما يلي:²

- تؤثر العوامل التي تحفز الاستثمار المحلي أيضا على الاستثمار الأجنبي المباشر (البنية التحتية الملائمة، توفر الاستثمارات العامة، تعتبر أفضل طريقة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر هي في إعطاء الأولوية لتشجيع وتحفيز الاستثمار المحلي)؛

- تقديم التحفيزات الاقتصادية للشركات المحلية، وتقاسم المعلومات عن الأسواق، وتوفير خدمات الأعمال التجارية، وتطوير البنية التحتية، والحفاظ على السلم والأمن، تحسين إمكانيات الحصول على التمويل، وخفض التكاليف التجارية، والحد من حالات عدم اليقين من السياسات ؛

¹ - Wu, G., Sun, Y., & Li, Z, The crowding-in and crowding-Out effects of FDI on domestic investment in the Yangtze delta region. *Transnational Corporations Review*, Vol. 2, No.4, (2010), pp.59-60.

² - رفیق نزاری، مرجع سابق، ص ص 161-162.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر

- تشجيع أنشطة دعم المشاريع من أجل النهوض بالاستثمار الخاص وإنشاء مشاريع أكثر ديناميكية تستطيع أن تلبى متطلبات الأسواق المحلية والدولية الشديدة التنافس، وهو ما من شأنه أن يرسل إشارات إيجابية للمستثمرين الأجانب حول حالة الاقتصاد ؛
- يتمتع المستثمر المحلي بمعرفة أوسع بمناخ الاستثمار وهو ما يحفز المستثمر الأجنبي على عقد مشاريع مشتركة تخدم مصلحة كلا الجانبين؛
- تعزز المشاريع المشتركة نقل التكنولوجيا والمهارات وتوظيف أكبر عدد من اليد العاملة وترفع من الإنتاجية أكثر من المشاريع المملوكة بالكامل للأجانب، وهو ما يعود بالفائدة على المستثمر الأجنبي والاقتصاد المضيف.

المطلب الثالث: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية

تعتبر العلاقة التي تربط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية من صميم قضايا العولمة المتعددة الأبعاد، كما أنهما يعتبران من بين جوهر عمليات تدويل التدفقات والمبادلات الاقتصادية، وهو ما جعلها تجذب اهتماما اقتصاديا وسياسيا منذ سنوات كما أنها كانت على الدوام محل بحث ونقاش مستمر وهو ما جعلها تحظى بعديد الدراسات التجريبية والنظرية .

أولاً- العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية من وجهة نظر الدولة المصدرة والمضيفة :

من وجهة نظر البلد المستثمر ينظر للاستثمار الأجنبي المباشر كبديل للتجارة مثلما يتم استبدال الصادرات بالمبيعات المحلية في الأسواق الخارجية وخاصة في شكل سلع تامة الصنع، غير أن هذه الأخير يمكن أن يكون لها أثر ضار بالصناعة المحلية والانتاج والتوظيف في البلد المستثمر. ومن جهة أخرى يمكن اعتبار التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر مكملين لبعضهما، لأن الاستثمار في الخارج يؤدي إلى الرفع من القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية والتجارة في السلع الوسيطة والمنتجات التكميلية النهائية التابعة لها وهو ما يجعل من نوعية هذه العلاقة مفيدة لصناعة وصادرات الدولة المستثمرة . لقد تزايدت خلال العقود الأخيرة الأدلة التي تقترح أن ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لها أثر إيجابي على التجارة الخارجية للبلد المستثمر وهو ما تطرقت له نظريات تدويل الشركات المتعددة

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر

الجنسيات وسلوكياتها، ليس من منظور تهديد هذه الشركات للتكامل الدولي من خلال الاستثمار الأجنبي، بل أيضا باعتبارها عامل رئيسي تقود التجارة الدولية من خلال العرض وشبكات التوزيع الدولية.¹ أما بالنسبة للدول المضيفة يمكن اعتبار العلاقة متناظرة لتلك الموجودة في البلد المستثمر، فالمبيعات والمشتريات المحلية من قبل الفروع الأجنبية ينظر لها كبديل للواردات من الدولة المستثمرة وهو ما يسمح لها بتحسين الحساب الجاري والانتاج المحلي والعمالة، حيث أنه إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد ينتج عن استيراد المدخلات فهذا يعني ضمنا ضعف الحساب الجاري للبلد المضيف.

ثانيا- الأثر المباشر والغير المباشر للاستثمار الاجنبي المباشر على التجارة الخارجية :

يظهر تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية من خلال الأثر المباشر والغير مباشر:

أ- الأثر المباشر

تمتلك الشركات المتعددة الجنسيات التكنولوجيا الحديثة والمتقدمة نتيجة تخصيصها لميزانيات معتبرة لأنشطة البحث والتطوير، وهو ما يسمح لها بإجراء عمليات التصنيع للمواد الخام وبالتالي زيادة صادراتها إلى الأسواق الخارجية من خلال قدراتها التسويقية وعقود التصدير، وهو ما يشكل تغيير إستراتيجية التصنيع لترقية الصادرات الذي يؤدي لزيادة معدل النمو الاقتصادي .

ب- التأثير الغير المباشر

يظهر التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على الواردات الخاصة بالدول المضيفة على المنتجات النهائية، إما بسبب عدم استيرادها أو تخفيض وارداتها من تلك المنتوجات، بينما يتوقع زيادة الواردات من السلع الوسيطة في حالة عدم إمكانية الحصول عليها في أسواق الدول المضيفة، وهو ما أكدته عديد الدراسات التجريبية، والتي أثبتت أن الشركات المتعددة الجنسيات تمتلك القدرة على زيادة القدرات التصديرية بالبلدان المضيفة، حيث توصلت دراسة (Menegaldo and Moustier,2002) التي تناولت علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية بين الدول الأوروبية ودول جنوب المتوسط خلال الفترة 1985-1997 على وجود علاقة طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات والواردات، أما دراسة (Mainguet and Rugruff,2003) فتطرقت لدور الاستثمار الأجنبي

¹ - Pantulu, J., & Poon, J. P., " Foreign direct investment and international trade: evidence from the US and Japan", *Journal of Economic Geography*, Vol.3, No.3(2003)p.241.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر

المباشر في المبادلات الخارجية لدولة المجر، وتوصلت إلى أن الشركات التي لها رأس مال خارجي كان لها النصيب الأكبر من الصادرات للخارج، وهو ما تطور تدريجياً ليصل عام 1998 إلى ما نسبته 85.9% من الصادرات نحو الخارج.¹

خلاصة الفصل

إن موضوع النمو الاقتصادي يعتبر من المواضيع ذات الاهتمام الكبير والأولية القصوى لصناع القرار في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء لكونه يعتبر صلب وجوهر الاقتصاد ككل، وبعد التطرق للأدبيات المتعلقة بالنمو الاقتصادي والنظريات المفسرة له والتي كان النظريات الكلاسيكية أو المحاولات والاجتهادات الاقتصادية لتفسير هذه الظاهرة وتوالت بعد ذلك النظريات النيوكلاسيكية والكنزية وصولاً لنظريات النمو الداخلي، حيث تناولت وقامت بتحليل هذه الظاهرة انطلاقاً من الفرضيات والأفكار المتعددة التي تنتمي لمدارس ومرجعيات اقتصادية مختلفة، والتي تتفق في أغلبها أن النمو الاقتصادي يحدث عندما تكون هناك زيادة مستمرة وتراكمية للناتج المحلي الإجمالي وللدخل الفردي الحقيقي عبر الزمن، إلا أن عملية النمو الاقتصادي تتطلب وجود محددات اقتصادية وغير اقتصادية والتي تتحكم في طبيعة هذا النمو ونوعية التغيرات التي تطرأ عليه.

لقد ارتبط النمو الاقتصادي كثيراً بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وهو ما جعل من هذه العلاقة محل نقاش واسع ومستفيض بين الباحثين، الشيء الذي أدى لتعدد وتنوع الدراسات النظرية والتجريبية لتحديد طبيعة هذه العلاقة وللاثار التي تحدث في البلدان المصدرة والمستضيفة، فغالبيتها تلك الدراسات التجريبية تجمع على أن لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة آثاراً امتدادية تستفيد منها البلدان المستضيفة بنسب متفاوتة على حسب صلابته هيكلها الاقتصادي، والتي تتجلى في اكتساب التكنولوجيات الجديدة والمهارات الفنية والتقنية والإدارية الموجودة لدى الشركات المتعددة الجنسيات والاستفادة من التراكم الرأسمالي والذي يشجع ويحفز في أغلبه الاستثمار المحلي، كما أن الدول المصدرة من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي للخارج تشجع عملية التجارة والمبادلات الدولية من خلال تلك الآثار الإيجابية التي تحدثها في هيكل الصادرات والواردات وتحركات رؤوس الأموال للدول المصدرة والمستضيفة، وهو ما ينعكس على معدلات النمو الاقتصادي في هذه الدول.

¹ - رفيق نزاري، مرجع سابق، ص ص. 177-178.

الفصل الثالث

تحليل واقع الاستثمار الأجنبي

المباشر في الجزائر

تمهيد

لقد كان تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية أولوية ملحة وضرورة قصوى للدولة الجزائرية بعد الاستقلال، حيث أنها ورثت بلدا منهكا ومدمرا من جميع النواحي، فكانت البداية مع محاولة بناء وتشبيد الدولة الفتية وإيجاد موقع قدم لها على الصعيد الدولي، حيث تبنت الحكومات في تلك الفترة سياسات تنموية لمحاولة النهوض بالاقتصاد، إلا أنها لم تكن تتلاءم وتنسجم مع خصوصيات المرحلة و الإمكانيات المحدودة التي توفرت للبلاد في ذلك الوقت والتي تميزت بعدم وجود الموارد المالية الكافية لتمويل البرامج والخطط التنموية، الشيء الذي انعكس على كفاءة ونجاعة هذه السياسات التي لم تساهم كثيرا في تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية. ونتيجة للتعثر الاقتصادي والاجتماعي وفشل الحكومات المتعاقبة في بناء اقتصاد منتج للثروة، وقعت الجزائر وبالخصوص في فترة ثمانينيات القرن الماضي في أزمة مديونية كبيرة جعلتها غير قادرة حتى على الالتزام والوفاء بديونها للأطراف المستحقة، ونتيجة لتوصيات الهيئات الدولية تبنت الجزائر سياسة إصلاح اقتصادي تمثلت في برامج التعديل الهيكلي تحت إشراف صندوق النقد الدولي والذي تم على عدة مراحل وكان له أثر ملموس في تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية.

مع دخول الألفية الجديدة وانتعاش سوق النفط الدولي لسنوات عديدة استفادة الجزائر كثيرا من ارتفاع أسعار النفط وهو ما جعلها تعيش طفرة مالية كبيرة، استطاعت من خلالها الخروج ولو تدريجيا من الوضعية الاقتصادية والاجتماعية الصعبة، غير أن التحدي الجوهري الذي ما يزال يواجه الاقتصاد الجزائر والمتمثل في كيفية التخلص من التبعية المفرطة لقطاع المحروقات، دفع بصناع القرار إلى محاولة تنويع الاقتصاد عبر الاستفادة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير المناخ والأرضية الملائمة لاستقطاب المستثمرين الأجانب للاستفادة من المشاريع الاستثمارية في إعطاء دفعة نوعية لتحقيق معدلات نمو اقتصادية مرضية تنعكس على مجمل الأداء الاقتصادي للجزائر.

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الأول: المراحل المهمة في تطور الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2019

لقد مر الاقتصاد الجزائري بعدة مراحل وتطورات هامة حددت الملامح العامة له، فبعد الاستقلال كانت السياسة الاقتصادية المتبعة تعتمد على الفكر الاشتراكي والسيطرة الكبيرة للدولة على مفاصل الحياة الاقتصادية، حيث شهدت السنوات الأولى للاستقلال شروع الدولة في تأميم قطاع المحروقات والمناجم والأراضي الزراعية، والتي أتبعها مراحل المخططات الرباعية والتي امتدت من عام 1970-1977 وهدفت في مجملها لإرساء دعائم الصناعات الخفيفة والثقيلة والتي عرفت بإستراتيجية الصناعات المصنعة لبناء اقتصاد وطني تكون الشركات الوطنية عصبه الأساسي. بعد هذا اتجهت الدولة إلى التركيز وإعطاء الأولوية للقطاع الفلاحي وإصلاح المؤسسات العمومية وهيكله القطاع المالي والمصرفي خلال الفترة 1979-1989 هذه الفترة شهدت أيضا مرحلتين المخططتين الخماسيين الأول والثاني لإعادة الهيكلة والتخلص من المركزية التي حدث كثيرا من روح المبادرة الفردية، كما شهدت أواخر هذه الفترة تراجع كبير في أسعار المحروقات ما أثر على ميزان المدفوعات بشكل كبير و كان له آثار سلبية على معدلات النمو الاقتصادي ونسبة التضخم ومعدل البطالة.

إن الآثار الايجابية المتوقعة من هذه الإجراءات لم تحسن من وضعية الاقتصاد ومؤشراته الكلية ما عجل بعدها بدخول فترة التعديل الهيكلي والإصلاح الاقتصادي تحت إشراف المؤسسات المالية الدولية، وهو ما سيتم تناوله خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: فترة التعديل الهيكلي والإصلاح الاقتصادي 1990-2000

مع دخول الجزائر في أزمة اقتصادية واجتماعية نهاية عقد الثمانينات، وثقل عبئ المديونية الخارجية التي أثقلت كاهل الدولة، كان لزاما التفكير في كيفية إعادة بناء الاقتصاد للخروج من هذه الأزمة، وهو ما تم بالفعل مع دخول الجزائر فترة الإصلاحات الاقتصادية والتعديل الهيكلي والاتجاه نحو اقتصاد السوق تحت إشراف المؤسسات المالية الدولية.

أولا- مفهوم سياسات التعديل (التكييف) الهيكلي

يقصد بسياسة التعديل الهيكلي: "حزمة القواعد والإجراءات والتدابير التي تتبعها حكومة ما في دولة معينة تعاني من اختلال داخلي وخارجي، نتيجة عجز ميزان المدفوعات والموازنة العامة وارتفاع حجم المديونية

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الخارجية، هذه التعديلات تكون تحت إشراف الهيئات الدولية المالية والتي تهدف لإحداث تصحيحات هيكلية لتثبيت وضعية الاقتصاد وإعادة التوازن الداخلي والخارجي له خلال فترة زمنية معينة".¹

تعرف سياسة التعديل الهيكلي على أنها: "جملة الإجراءات والترتيبات التصحيحية الواجب إدخالها على الاقتصاديات التي تعاني من أزمات هيكلية، وهذا بغيت إزالة أو التقليل من تلك التحديات الداخلية والخارجية لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي المنشود".²

كما يوجد من يعرفها على أنها: "مجموعة السياسات والإجراءات الهادفة إلى رفع الطاقة الإنتاجية ودرجة مرونة الاقتصاد، والتي تهدف إلى تحسين كفاءة تخصيص الموارد وهذا بتقليص التشوّهات التي تعيق عمل الأسواق، كما أن لها آثار مباشرة على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل: الأسعار، أسعار الفائدة، الميزان التجاري، عجز الموازنة".³

ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا أن نعرف التكيف الهيكلي بأنه: "تلك العملية المنظمة والتي تتم عبر عدة آليات وإجراءات من أجل تخفيض أو إزالة التشوّهات الهيكلية في الاقتصاد على المستوى الداخلي والخارجي من أجل تحقيق استقرار اقتصادي ينعكس بالإيجاب على أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية". إن تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي يتطلب تفاعل عديد الإجراءات والسياسات والأدوات مع بعضها البعض لتحقيق جملة من الأهداف الأساسية والتي يمكن أن نذكرها كما يلي:

- إعادة توزيع الأدوار بين القطاع العام والخاص وانسحاب الدولة تدريجيا من بعض النشاطات الاقتصادية وفتح المجال لمبادرات القطاع الخاص وهذا بتشجيع الاستثمار الخاص؛

- التخفيف من الأعباء التي تتحملها ميزانية الدولة نتيجة دعمها للشركات الاقتصادية الفاشلة وتخصيص مواردها لدعم قطاعات التعليم العالي والصحة والاهتمام بالبنية التحتية الأساسية والشركات الاقتصادية الإستراتيجية؛

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، " السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي"، مجموعة النيل العربية، ط1، (القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2003)، ص.210.

² - كربيالي بغداد، "نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر"، مجلة العلوم الانسانية(جامعة محمد خيضر بسكرة)، المجلد5، العدد8، 2005، ص.60.

³ - إيمان عبد الكاظم جبار، سحر عباس، "تحليل سياسات التكيف الهيكلي في بلدان عربية مختارة(مصر والمغرب)"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة(العراق)، المجلد.2، العدد.12، 2009، ص.129.

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

- تطوير وتنشيط الأسواق المالية وإدخال الحركية على رأس مال الشركات بقصد تطويرها وتنمية قدراتها الإنتاجية؛
- تشجيع الاستثمار المحلي من أجل جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية.¹
- تحقيق النمو الاقتصادي وإعادة التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد؛
- الوصول إلى معدلات عالية للنمو الاقتصادي، للمساهمة في رفع معدل الدخل الفردي الحقيقي السنوي؛
- الكفاءة في استخدام الموارد المالية المتاحة وتحسين الأداء الاقتصادي و من ثم زيادة قدرة البلد المستفيد على سداد مديونيته الخارجية؛
- انجاز تغييرات هيكلية تمنع وقوع مشاكل مستقبلية في ميزان المدفوعات مما يعزز من الاستقرار الاقتصادي؛
- تخفيض أو إزالة العجز في ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة؛
- علاج التشوهات الموجودة في الاقتصاد وبالخصوص تشوهات الأسعار (أسعار الفائدة وأسعار الصرف) والتحكم في معدلات التضخم.²

ثانيا - بنية برامج التكيف الهيكلي

تعتبر مؤسستا صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من أبرز المؤسسات المالية الراعية لبرامج التكيف الهيكلي، حيث يستهدف هذا البرنامج بدرجة أولى الدول النامية التي تعرف اختلالات هيكلية في بنية اقتصادها، وهو ما جعلها تعاني مشاكل كبيرة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، وتتكون برامج التكيف الهيكلي في العادة من مجموعتين أساسيتين من السياسات تتمثل في ما يلي:³

المجموعة الأولى: تتكون من الإجراءات التي تهدف لتحقيق التثبيت أو الاستقرار الاقتصادي عن طريق معالجة الاختلالات الرئيسية على صعيد الاقتصاد الكلي وبالخصوص معالجة عجز الموازنة العامة و

¹ - نصر حمود مزنان، "تقييم أثر برامج التكيف الهيكلي في المديونية الخارجية للبلدان العربية"، مجلة جامعة كربلاء، المجلد 2، العدد 10، 2005، ص 187.

² - سهاد أحمد رشيد، "سياسات الإصلاح الاقتصادي في العراق وأثارها"، مجلة الاقتصاد الخليجي، المجلد 33، العدد 31، 2017، ص 60.

³ - نفس المرجع، ص 187.

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

عجز ميزان المدفوعات، وتكون الفترة الزمنية لتنفيذ هذه الإجراءات قصيرة المدة ويتم تنفيذها تحت رعاية صندوق النقد الدولي.

تعرف برامج هذه المجموعة ببرنامج التثبيت وهي تستند أساسا على النظرية النيوكلاسيكية لميزان المدفوعات وتهدف لحل مشكلة المديونية الخارجية المتراكمة عبر مجموعة من الإجراءات ومن أهمها:¹

- **تخفيض الإنفاق العام:** يضع صندوق النقد الدولي مجموعة من الإجراءات تتراوح مدتها من 12 إلى 18 شهر وتهدف لتخفيض الإنفاق العام وهذا عبر مجموعة من الإجراءات وتتمثل في الآتي:

- التخلص من الدعم الذي تتحمله موازنة الدولة لفائدة الوحدات الإنتاجية الخاسرة في القطاع العام من خلال تصفيته أو بيعها للقطاع الخاص؛

- تخفيض بنود النفقات التحويلية سيما تلك ذات الطابع الاجتماعي التي تتعلق بدعم أسعار السلع التموينية الضرورية، ورفع أسعار المواد الطاقوية لمستوى الأسعار العالمية؛

- وضع سقف للقروض التي يمكن أن يتحصل عليها كل من القطاع العام والخاص؛

- أن تتخلى الدولة تدريجيا عن المجالات الاستثمارية التي يمكن للقطاع الخاص القيام بها.

ب- تحويل اتجاه الإنفاق: يتم تحقيق تحويل اتجاه الإنفاق عبر سياسة تخفيض قيمة العملة، حيث تزداد الصادرات بسبب انخفاض أسعارها وتتنخفض الواردات بسبب ارتفاع أسعارها، وهو ما يؤدي إلى زيادة إيرادات الدولة من العملة الأجنبية ومن ثم تخفيض العجز في ميزان المدفوعات.

المجموعة الثانية: وتشمل مجموعة الإجراءات التي تهدف لتحقيق عملية النمو المضطرد طويلة الأجل وهذا عبر إعادة هيكلة الاقتصاد باتجاه تحرير المبادلات الداخلية والخارجية من القيود والتنظيمات المفروضة عليها، وتقليص هيمنة القطاع العمومي لحدوده الدنيا ومنح الفرصة للقطاع الخاص بالانخراط في النشاط الاقتصادي، وهذه الإجراءات تكون تحت إشراف البنك الدولي .

إن حزمة الإصلاحات الهيكلية في مجملها تناقش الإجراءات التالية:²

أ- **حرية التجارة:** لقد وضع مؤتمر بريتون وودز الخطوط العريضة المتعلقة بفكرة التحرير التجاري بين الدول حيث ترى أن التعريف الجمركية تشكل ما يسمى بـ "التحيز المناهض للتصدير" وهو ما يثبط من

¹ - عبد الحميد مرغيت، "أزمات المديونية في البلدان النامية وبرامج التكيف الهيكلي المدعومة من صندوق النقد الدولي مع إشارة خاصة لحالة الجزائر"، موقع التحميل: <http://iefpedia.com>، تاريخ التحميل: 2020/06/08.

² - Michel Chossudovsky, "The Globalization of Poverty and the New World Order", second edition, Quebec: Global Research, Center for Research on Globalization, 2003, p.54-57.

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تطور اقتصاد التصدير ويؤدي إلى سوء تخصيص الموارد، إن فكرة التحرير التجاري ترى في إزالة نظام الحصص وتخفيض أو توحيد التعريفات الجمركية من بين الأهداف المهمة التي يمكن لها ان تسهل عمليات التبادل التجاري بين الدول دون عوائق وقيود، غير ان فكرة التحرير التجاري ما تزال لحد الساعة محل نقاش واسع لما لها من آثار سلبية لا تخدم بالخصوص اقتصاديات الدول النامية والفقيرة.

- **تصفية وخصخصة مؤسسات الدولة:** إن خصخصة مؤسسات الدولة ترتبط غالبا بإعادة التفاوض على الديون الخارجية للبلد وهو ما يتيح لرأس المال الأجنبي والمشاريع المشتركة في كثير من الأحيان فرصة الاستحواذ على هذه المشاريع المتعثرة مقابل الديون، غير أن ملكية الدولة للمشاريع الإستراتيجية (كقطاع النفط والغاز والاتصالات والمرافق العامة) في بعض الدول مكفولة بقوة الدستور وأي عملية خصخصة لها تتطلب تعديل الدستور، إلا أن كثير من الدول تعارض عملية الخصخصة وخصوصا عندما تكون لصالح الطرف الأجنبي لأنها تعتبر بمثابة تهديد حقيقي يهدد أمنها وسيادتها .

- **تحرير حركة رؤوس الأموال:** تعتبر حرية الحركة والشفافية للصرف الأجنبي والتحويلات الالكترونية داخل وخارج الدولة من بين النقاط التي يصر عليها صندوق النقد الدولي، حيث أن هذه العمليات تمكن الشركات الأجنبية بتحويل أرباحها للخارج بحرية تامة .

- **حرية الأسعار:** إن عملية تحرير الأسعار تعتبر من المسائل المهمة، فعملية تدخل الدولة في آليات الطلب والعرض وجهاز الأسعار يؤدي إلى تشويه الأسعار النسبية ويكبح من الحوافز اللازمة للكفاءة الإنتاجية والتخصيص الأمثل للموارد و توزيع الدخل، حيث أنه في هذا السياق تعتبر المؤسسات المالية الدولية ضد سياسية تحديد الحد الأدنى للأجور والدعم السلعي وضد دعم مستلزمات الإنتاج والقروض المدعمة بأسعار فائدة منخفضة.¹

ثالثا- أسباب لجوء الجزائر لتبني برامج التكيف الهيكلي

في إطار محاولة تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة التي تضع من بين أولوياتها تحسين المستوى المعيشي للأفراد وتأمين الحياة الكريمة لهم، ومع تعرض الاقتصاد الجزائري لعديد الصعوبات وخصوصا بعد أزمة النفط لعام 1986، اضطرت الجزائر لتبني خيار لا مفر منه يتمحور حول تبني برامج التكيف الهيكلي للمؤسسات المالية الدولية والذي دفعت باتجاهه عدة أسباب ومن بينها:

- عدم نجاح الإصلاحات الهيكلية العضوية و المالية سنة 1980، واستقلالية المؤسسات سنة 1988

¹ - شوقي جباري، مرجع سابق، ص.173.

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

والتي كانت الجزائر تهدف من وراءهما تحسين وضعية الاقتصاد وجعله يتماشى مع التغيرات الاقتصادية العالمية، غير أن سوء التسيير والتخطيط و عدم توفر العنصر البشري الكفاء وغياب عملية الرقابة حال دون الوصول لتلك الأهداف المسطرة؛¹

- الصعوبات الهيكلية التي عرفها الاقتصاد فرضتها إشكالية التنمية الجديدة في سنوات ثمانينيات القرن الماضي، حيث خلال هذه الفترة تباطئ مستوى التصنيع والإنتاجية نتيجة إعادة توجيه الاستثمارات وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية وللمحاولات الفاشلة للتخلي عن مركزية التخطيط، وهو ما أدى لإضعاف الاقتصاد الوطني؛²

- ركزت الجزائر في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل كبير على إيرادات المداخيل النفطية، حيث كان سعر البرميل يساوي 39.5 دولار عام 1981 و 27.7 دولار عام 1985 ليتهاوى لمستوى 14.8 دولار للبرميل عام 1986 وهو ما أدى لتراجع نسب عديد المؤشرات الاقتصادية الكلية والتي أثرت على صحة وأداء الاقتصاد؛³

- الخلل البنوي والهيكلية الذي يعاني منه الاقتصاد الجزائري وهذا باعتماده على مورد واحد يحدد سعره في السوق الدولي وأي تدبذب في الأسعار يؤثر بصفة مباشرة على إيرادات الدولة و على ميزان المدفوعات وهو الشيء الذي يؤثر على سيرورة المشاريع الاقتصادية والاجتماعية المبرمجة؛

- أزمة المديونية الحادة التي عرفتھا الفترة الممتدة من 1980-1990 حيث بلغت خدمات الديون التي دفعتها الجزائر لمستحقها ما قيمته 61.541 مليون دولار وهي أكبر ثلاث مرات مخزون الديون، كما شهد عام 1988 توجيه ما قيمته 76% من إيرادات الصادرات لخدمات الديون، وهو ما يوضح شدة عبئ المديونية على الاقتصاد؛⁴

- تراجع أداء عديد من مؤشرات الاقتصاد الكلي، فنسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بلغت معدلات سالبة (-1%، -1.2%، -2.1%) خلال 1988 و1991 و1993 على التوالي، بينما شهدت معدلات التضخم معدلات مرتفعة وخصوصا مع بداية فترة تسعينيات القرن الماضي فلقد سجل خلال عامي 1989 و1990 ما نسبته 9.30% و 16.65%، هذه الأخيرة شهدت ارتفاعا تدريجيا خصوصا مع النصف الأول من تسعينيات القرن الماضي.

¹- نفس المرجع، ص.175.

² R. Boudjema, "Algérie: chronique d' un ajustement structurel", *Revue d'Économie et Statistique Appliquées*, Vol.3, N.°6, 2006, p.36.

³-Ibid, p.34.

⁴- said bouamama, "Algérie Les Racines de l'intégrisme", Bruxelles: Editions EPO, 2000, p.204.

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

إن الأسباب السابقة الذكر ساهمت في توقف ديناميكية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي أثرت بشكل كبير على الدولة والأفراد على حد سواء وهو ما عجل بدخول الجزائر مرحلة جديدة لتحاول من خلالها إعادة هيكلة الاقتصاد والنهوض به من جديد .

رابعاً- برامج التكيف الهيكلي الموقعة مع المؤسسات الدولية

مع الوضعية الاقتصادية الهشة وتراكم أزمة المديونية الخانقة التي عرفتتها فترة الثمانينات ومع عدم تطبيق سياسات مالية ونقدية ملائمة وجدت الجزائر نفسها أمام معضلة تراكم الديون وعدم الوفاء بالتزاماتها أمام دائئيتها ما جعلها مجبرة نحو خيار التعامل مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لمحاولة تصحيح الاختلالات الهيكلية الموجودة و تلافي الأخطاء المرتكبة وعدم تكرارها، ومن بين أهم البرامج التي قامت الجزائر بتطبيقها نجد:

أ- برنامج التثبيت الاقتصادي الأول 1989/05/31 إلى 1990/05/30

لجأت الجزائر لصندوق النقد الدولي أملاً منها في التجاوز التدريجي للأزمة التي تمر بها، حيث اشترطت هذه الهيئة المالية على الجزائر عدة شروط للاستفادة من مساعداته ومن أبرزها:¹

- تحرير الأسعار وتجميد الأجور وتطبيق أسعار فائدة موجبة؛

- الحد من التدفق النقدي ومراقبة توسع الكتلة النقدية ؛

- تقليص حجم الموازنة العامة؛

- تخفيض قيمة الدينار والحد من التضخم؛

- إصلاح النظام الضريبي والجمركي؛

- تحرير التجارة الخارجية والسماح بتدفق رؤوس الأموال.

وقد وجدت الجزائر نفسها أمام خيار الالتزام بالشروط للاستفادة من المساعدات المالية، حيث قامت باتخاذ مجموعة من الإجراءات المتعلقة بالاتفاقية المبرمة ومنها:²

- رفع الدعم تدريجياً على المواد المدعمة وتطبيق الأسعار الحقيقية للسلع والخدمات، وهو ما تم من خلال قانون المالية لعام 1990 الذي تراجعت فيه الدولة على دعم القروض الموجهة للمؤسسات العمومية

¹ - ممدوح ماجدة و وصاف عتيقة، " أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية"، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، يومي 08-09 مارس 2005، جامعة ورقلة، ص.299.

² - مدني بن شهرة، " سياسات التعديل الهيكلي والشغل -التجربة الجزائرية-"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2007، ص.105-106.

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

وإدخال عديد التغييرات على القانون التجاري بشكل يسمح بالتحريك الجزئي للتجارة الخارجية؛ -أجراء تغييرات عميقة على السياسة النقدية وهو ما مثله قانون النقد والقرض الذي حاول التخفيف من عملية التمويل المباشر للمؤسسات العمومية وفتح المجال للمؤسسات المالية الأجنبية لمزاولة نشاطها في السوق الجزائرية والتوسع في عملية الإقراض الداخلية عبر رفع الموارد الادخارية وتجنب الإصدار النقدي، كما تضمن هذا القانون أيضا رفع سعر الفائدة الدائنة والمدينة بنسبة 20% وأيضا رفع سعر الخصم؛ - السماح بإنشاء بنوك تجارية أجنبية تنشط وفق القوانين الجزائرية .

لقد كانت مدة هذا البرنامج عام واحد فقط وهي فترة قصيرة جدا من أجل إحداث تغييرات عميقة على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية، بعد هذا وأصلت الجزائر سياسة التعديلات الاقتصادية وهو ما تجسد من خلال برنامج التعديل الهيكلي الثاني.

ب- برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني 1991/03/06 إلى 1992/03/30:

من أجل مواصلة سلسلة الإصلاحات وأصلة الجزائر تنفيذ وتطبيق وصفات صندوق النقد الدولي من أجل تحقيق توازن اقتصادي يضمن استقرار المتغيرات الاقتصادية الكلية وهو ما تم من خلال مجموعة من القوانين ومن أهمها:¹

- 1- إصدار مراسيم تتعلق بالنظام المالي وهيكل السوق المالية ؛
- 2- إصدار تشريعات تتعلق بشروط تحديد نطاق التدخل في التجارة الخارجية والداخلية من استيراد وتصدير وفتح حسابات بالعملة الصعبة وتنظيم تجارة الجملة؛
- 3- تحرير أكثر من 75% من الأسعار الخاصة بكل فروع النشاط التجاري وبالخصوص أسعار المواد الغذائية والوسيلة والكمالية وهذا لغاية جويلية 1992؛
- 4- إصلاح النظام الضريبي وتحرير القيود الجمركية عبر إدخال تعديلات تمس المراسيم المتعلقة برسوم الخدمة العامة؛

5- تشجيع الاستثمار الأجنبي وفتح المنافسة في قطاع المحروقات.
من خلال تطبيق هذه الإجراءات استطاعت الجزائر تسجيل بعض المؤشرات المشجعة نوعا ما حيث انخفض مخزون الدين الخارجي من 26.256 مليار دولار عام 1991 إلى 25.762 مليار دولار عام 1992 و25.102 مليار دولار عام 1993، بينما سجل الميزان التجاري فائضا بنسب متفاوتة فخلال

¹ - نفس المرجع السابق، ص ص.108-109.

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

عام 1991 حقق فائض مقداره 2.523 مليار دولار و 696.098 مليون دولار عام 1992، كما أن نفس الفترة سجلت بعض المؤشرات السلبية وخصوصا في ما يتعلق بمستوى تضخم مرتفع فلقد سجلت سنة 1991 مستوى تضخم قدره 25.88% وعام 1992 مستوى قدره 31.67% وهي مستويات عالية جدا أثرت على المستوى المعيشي للأفراد وقدراتهم الشرائية، أما فيما يتعلق بمستوى البطالة فلقد سجل عام 1991 معدل 20.6% و 24.38% عام 1992 وهي معدلات تعكس الوضعية الصعبة التي يعرفها سوق العمل في البلاد الذي لم يستطع استغلال هذه الطاقات ولا خلق مناصب العمل التي تمتص هذه المعدلات الكبيرة من البطالة. ان عدم تصحيح التوازنات الكلية للاقتصاد الجزائري دفعه إلى الاستمرار في سياسة الإصلاح الاقتصادي على أمل التخلص من تلك المشاكل الهيكلية وهو ما تجسد في برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث .

ج- برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث: أبريل 1994-مارس 1995

اتجهت الجزائر مجددا لصندوق النقد الدولي بعدما لم تتجح الاتفاقيتين السابقتين في إعادة التوازن الاقتصادي و مع الأوضاع السياسية والأمنية المعقدة التي كانت تمر بالجزائر كان اللجوء لهذه المؤسسة المالية أمر لا مفر منه للحصول على بعض المساعدات المالية لتخفيف شدة ووطأة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها البلاد، وكان من بين أهداف هذا الاتفاق ما يلي:¹

- الاستمرار في الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية المتعثرة؛
- كبح نمو الكتلة النقدية في حدود 14% و خفض مستويات التضخم لمعدلات معقولة؛
- الاهتمام أكثر بالقطاع الزراعي و تطوير قطاع الأشغال العمومية والبناء؛
- تحقيق معدلات نمو اقتصادي تتراوح بين 3% و 6% ومواصلة تحرير الأسعار وتعديل قيمة الدينار؛
- الرفع من معدلات الفائدة المطبقة في إعادة تمويل البنوك؛
- خفض رسوم القيمة المضافة والحقوق الجمركية.

يحرص صندوق النقد الدولي دائما على أن تنفذ الدول تعليماته وإرشاداته بأدق التفاصيل للحصول على مساعداته وهو ما التزمت الجزائر بتنفيذه، غير أن هذه الإجراءات نجم عنها عديد الآثار الاقتصادية ومن

¹ - بوخاري أمينة ويوسفي رشيد، "برامج الإصلاح الاقتصادي وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة تحليلية للفترة (1989-2015)" Revue Les Cahiers De POIDEX، المجلد 6، العدد 1، 2018، صص 90-91.

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أهمها:¹

- ارتفاع نسبة الأسعار المحررة إلى 84% من إجمالي مؤشر أسعار الاستهلاك، والرفع من أسعار الخدمات إلى نسب تتراوح بين 20% إلى 30% بالنسبة لخدمات النقل والبريد؛
 - ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة 40% والمحروقات بـ15% للحد من عجز الميزانية وتخفيف نفقاتها؛
 - تحقيق نسبة نمو سلبية في الناتج المحلي الحقيقي قدرها -0.4% وهو ما يعزى للظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية الصعبة، وكذلك بسبب انخفاض الإنتاج الزراعي و قطاع المحروقات بنسب 5% و2.5% على التوالي؛
 - تخفيض المديونية الداخلية للقطاع المصرفي بمبلغ 22 مليار دولار؛
 - تقليص العجز الإجمالي في الميزانية العامة بنسبة 4.4% مقابل 5.7% متوقعة في البرنامج الحكومي؛
 - رفع معدلات الفائدة سنة 1994 وإلغاء تسقيف الفوائد المدينة والفوائد في السوق النقدية ما بين البنوك وفرض نسبة 2.5% كاحتياطي إلزامي على جميع الودائع بالعملة الوطنية ؛
 - تمويل عجز الموارد المكتسبة من خلال إعادة جدولة الديون.
- مع عدم تحقيق الأهداف المنشودة وبقاء المشاكل والاختلالات الهيكلية لم يكن للجزائر سوى مواصلة التفاوض مع صندوق النقد الدولي حيث تم تطبيق اتفاق جديد في برنامج التعديل الهيكلي.
- ج- برنامج التعديل الهيكلي: 22 ماي 1995 إلى 21 ماي 1998**
- حاولت الجزائر من خلال تطبيق هذا البرنامج إحداث تغييرات اقتصادية واجتماعية عميقة، وعلاج جميع الاختلالات والمشاكل الهيكلية وإعادة التوازنات الكلية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وهو ما تجسد من خلال اتفاق التعديل الهيكلي الذي تم تحت إشراف صندوق النقد الدولي والذي يهدف لتحقيق جملة من الأهداف ومن بينها:²
- تحقيق نسبة نمو اقتصادي قدرها 5% من إجمالي الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات؛
 - تخفيض معدل التضخم إلى 10% و التحرير التدريجي للأسعار وإلغاء الدعم عن السلع والخدمات و تحرير التجارة الخارجية ؛

¹ - مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص ص.116-117.

² - كربالي بغداد، مرجع سابق، ص ص.63-64.

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

- البدء في عملية الخوصصة وإعداد النصوص التشريعية والقانونية؛
 - محاولة جعل احتياطي الصرف يقوم بتغطية 3 أشهر من الواردات.
- لقد حققت هذه البرامج الاقتصادية نتائج متباينة في مجملها، فما ميز هذه الفترة هو تذبذب المؤشرات الاقتصادية الكلية وهو ما يعزى لطبيعة الخلل الهيكلي العميق الذي يعاني منه الاقتصاد الوطني الذي لم يستطع تنويع مصادر إيراداته وهو ما جعل من تحقيق استقرار ونمو اقتصادي مستدام أمر صعب، ما دام لم يتم إيجاد العلاج الجذري لمشكلة الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات .

المطلب الثاني: فترة الطفرة المالية 2001-2014

لقد كان لتطبيق البرامج السابقة آثار جانبية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما لم يلي كل تلك الطموحات المشروعة التي كانت تحملها عملية التعديل الاقتصادي والانتقال لاقتصاد السوق ومع بقاء مشاكل البطالة والسكن وتعثر التنمية على الجانب الاجتماعي وعلى الشق الاقتصادي لم يتم تحقيق الاستقرار و التوازن الاقتصادي المنشود، ومع دخول الألفية الجديدة ووصول قيادة سياسية جديدة وتمكنها من تحقيق الاستقرار الأمني، كانت المؤشرات الاقتصادية تعرف نوعا من التحسن نتيجة تحسن أسعار المحروقات في السوق الدولية، وهو ما دفع بصناع القرار محاولة الاستفادة من هذا الطفرة المالية عبر تبني سياسة مالية توسعية من أجل تجسيد عديد البرامج التنموية والتي تتمثل في ما يلي:

أ- **المخطط الثلاثي الأول 2001-2004 (برنامج الإنعاش الاقتصادي PSRE):** تم تخصيص مبلغ 525 مليار دينار أي ما يقدر بـ 7 مليار دولار وقتها، قبل أن يتم رفع الغلاف النهائي للبرنامج ليناhez مبلغ 1216 مليار دينار اي ما يعادل 16 مليار دولار، وهذا بعد إضافة مشاريع جديدة له وتقييم المشاريع المبرمجة سلفا¹، أما بالنسبة لأهداف هذا البرنامج فهو يسعى لتحقيق ثلاث أهداف أساسية وهي: - الحد من البطالة وخلق مناصب عمل؛

- تحسين المستوى المعيشي والحد من الفقر؛

- إعادة تنشيط الفضاءات الريفية ودعم التوازن الجهوي؛

يتمحور هذا البرنامج بصفة خاصة على دعم وتطوير قطاعات الفلاحة والصيد البحري وكذلك الهياكل القاعدية والأشغال الكبرى ومحاولة تحقيق تنمية محلية وبشرية، وهذا استدراكا للنقائص التي لم تتجح البرامج السابقة في تحقيقها، ويوضح الجدول التالي التوزيع القطاعي لهذا البرنامج:

¹ - محمد مسعي، " سياسة الإنعاش الاقتصادي وأثرها على النمو في الجزائر"، مجلة الباحث، المجلد 10، العدد 10، 2012، ص 147.

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الجدول رقم 09: التوزيع القطاعي لبرنامج الثلاثي الأول 2001-2004

الوحدة: مليار دينار

المجموع	2004	2003	2002	2001	القطاعات
210.5	2.0	37.6	70.2	100.7	الهياكل القاعدية والأشغال الكبرى
204.2	6.5	53.1	72.8	71.8	التنمية المحلية والبشرية
65.4	12.0	22.5	20.3	10.6	دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري
45	/	/	15.0	30.0	دعم الإصلاحات
525.1	20.5	113.2	178.3	213.1	المجموع

المصدر: شوقي جباري، "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، (2015)، ص.188

يظهر الجدول السابق أن الاعتمادات المالية التي تم تخصيصها لقطاعي الهياكل القاعدية والأشغال الكبرى وكذلك التنمية المحلية والبشرية قد حازا على نصيب الأسد من هذا البرنامج حيث أنهما سوية تحصلا على ما نسبته 40.09% و 38.89% على التوالي، بينما قطاعي الفلاحة والصيد البحري ودعم الإصلاحات تحصلا على اعتمادات مالية نسبتهما 12.45% و 8.57% تواليا، وهو ما يظهر أن قطاعات الهياكل القاعدية والأشغال الكبرى التنمية المحلية والبشرية نالا اهتمام كبير وهذا لأن التركيز على تشييد وبناء البنية التحتية وتطويرها كان أولوية بالنسبة لخطط الحكومة وهذا لدورها الكبير في تحريك النشاط الاقتصادي ككل، ولا يقل أهمية عن ذلك التنمية المحلية والبشرية، فتوفير الخدمات العامة (الصحة والسكن والتعليم و الإدارات العمومية) وجميع ملاحقها يعد من صميم عملية التنمية التي تهدف بدرجة أولى لتحسين نوعية الحياة وجودتها للفرد، وهو ما ينطبق على التنمية البشرية باعتبار العنصر البشري في حد ذاته محور عملية التنمية والمساهم فيها في نفس الوقت، أما بالنسبة لقطاع الفلاحة والصيد البحري لم يرصد له اعتمادات مالية كبيرة غير أنه كان ضمن محور عملية الإنعاش الاقتصادي لما يمثله من قطاع استراتيجي يمكن له تأمين الأمن الغذائي للبلد وهو ما جعل الدولة ترصد له مبلغ 65.4 مليار دينار لتنميته وتطويره بغية محاولة تحقيق زيادة في الإنتاج لتغطية السوق المحلية وتقليص فاتورة الواردات التي تنقل كاهل الدولة، بينما بند دعم الإصلاحات يتكون من مجموعة الإجراءات والتدابير الضرورية

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

والتي يمثلها السياسات المساندة لهذا البرنامج وتتكون من:¹

- عصرنة إدارة الضرائب؛
 - دعم صندوق المساهمة والشراكة وصندوق ترقية المنافسة الصناعية؛
 - تهيئة المناطق الصناعية؛
 - وضع نماذج التنبؤ على المدى المتوسط والطويل.
- إن التدابير السابقة الذكر كلها تهدف في مجملها ضمان السير الحسن للبرنامج ولقد خصص له مبلغ 45 مليار دينار على أن يساهم في تحقيق الأهداف المرجوة من برنامج الإنعاش الاقتصادي. لقد حققت هذا البرنامج مجموعة من النتائج الهامة التي كان لها اثر واضح في تحسن بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية ومن هذه الأهداف نذكر التالي:
- تحقيق متوسط نمو اقتصادي قدره 3.8% خلال فترة البرنامج؛
 - إنجاز الآلاف من المنشآت القاعدية و بناء وتسليم الآلاف من المساكن الجاهزة ؛
 - خفض الديون العمومية من 1059 مليار دج سنة 1999 إلى 911 مليار دج سنة 2003؛²
 - زيادة احتياطي الصرف بنسبة 57.05% خلال فترة البرنامج ؛
 - تقليص المديونية الخارجية من حوالي 25.46 مليار دولار سنة 2000 إلى 22.42 مليار دولار عام 2004 ؛

- تراجع نسبة البطالة من 27.3% سنة 2001 إلى 17.65% عام 2004*
بعد هذا المخطط وأصلت الحكومة جهودها عبر سياسة دعم وإنعاش الاقتصاد من خلال الشروع في تطبيق المخطط الخماسي الأول الذي أريد له إكمال مسار الإصلاحات والنهوض بالاقتصاد الوطني للوصول إلى تنمية مستدامة فعلية تضمن حق الأجيال الحالية والمستقبلية في الاستفادة المتوازنة من الموارد والثروة واستغلالها لبناء اقتصاد قوي ومتنوع.

ب- المخطط الخماسي الأول 2005-2009 (البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي PCSC)

قدرت الاعتمادات المالية المخصصة لهذا البرنامج حوالي 8705 مليار دج ما يعادل 114 مليار دولار حيث تم وضع برنامج عمل لمنطقتي الجنوب والهضاب العليا، وكذلك البرنامج التكميلي الموجه للقضاء

¹ - كريم زرمان، "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009"، مجلة أبحاث إدارية واقتصادية، المجلد 4، العدد 1، 2010، ص 204..

² - نفس المرجع السابق، ص ص 204-205.

* - تم استقاء البيانات من قاعدة بيانات البنك العالمي: <https://data.worldbank.org/country/algeria>

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

على السكن الهش واستكمال برنامج التنمية المحلية، ولقد بلغ الغلاف المالي نهاية هذه الفترة ما يقارب 130 مليار دولار وهذا بعد عمليات تقييم المشاريع الجاري انجازها،¹ بينما خصص للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في صيغته الأولية غلاف مالي قدره 4202.7 مليار دج، يهدف هذا البرنامج لتحقيق عدة أهداف ومن أبرزها:²

- تكييف الاداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي؛
- ترقية الشراكة و الخصوصية مع تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروة وخلق مناصب الشغل؛
- استكمال إصدار القوانين والتدابير المناسبة لتحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية؛
- عصنة الخدمات العامة وتعميمها وتحسين المستوى المعيشي للأفراد؛
- رفع معدلات النمو الاقتصادي.

يتضمن هذا البرنامج التركيز على عدة محاور أساسية والتي يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم 10: التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009

المبالغ المخصصة (مليار دج)	القطاعات
1908.5	تحسين ظروف معيشة السكان
1703.1	تطوير المنشآت الأساسية
337.2	دعم التنمية الاقتصادية
203.9	تطوير الخدمات العمومية
50	تطوير تكنولوجيا الاتصال
4202.7	المجموع

المصدر: عيد الصمد سعودي وأحمد بن العاربية، "برنامج الاستثمارات العمومية كآلية للتنوع الاقتصادي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)"، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 1، العدد 4، 2017، ص 105.

يتمثل للمحور الأول في تحسين ظروف السكان وهو ما يمكن اعتباره امتداد وتكملة لما جاء في المخطط السابق في برنامج دعم النمو الاقتصادي وقد رصد له ما يقارب 45.5% من قيمة البرنامج والذي خصص ما قيمته 1908.9 مليار دينار لأجل مواصلة القضاء على أزمة السكن وتحسين ظروف التمدن للتلاميذ والطلبة وتوفير الظروف الملائمة والمرحة التي تضمن التحصيل العلمي الجيد لهذه الشريحة، أما المحور الثاني فلقد تم تخصيص غلاف مالي قدره 1703.1 مليار دينار أي ما نسبته 40.5% من النسبة الإجمالية للبرنامج ككل لغرض مواصلة بناء وتشبيد البنية التحتية والمنشآت القاعدية

¹ - محمد مسعي، مرجع سابق، ص 147.

² - عيد الصمد سعودي وأحمد بن العاربية، "برنامج الاستثمارات العمومية كآلية للتنوع الاقتصادي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)"، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 1، العدد 4، 2017، ص 104-105.

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الضرورية للنشاط الاقتصادي والحركة التجارية، حيث تم تخصيص مبالغ معتبرة لقطاعات النقل والأشغال العمومية والتهيئة العمرانية وقطاع الموارد المائية، أما بالنسبة لدعم التنمية المحلية شكل ما نسبته 08% من قيمة البرنامج أي بغلاف مالي قدره 337.2 مليار دينار والتي تم تخصيصها لدعم عديد القطاعات كالزراعة والتنمية الريفية والصيد البحري والصناعة وترقية الاستثمار، السياحة وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بينما تم منح مبلغ 203.9 مليار دينار أي ما نسبته 04.8% من أجل عصرنه وتطوير قطاعات الخدمات العمومية والتي تضم قطاع العدالة والداخلية والتجارة والمالية لغرض جعلها تواكب التطور والتقدم على المستوى الدولي، وفيما يخص تطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصال فقد خصص لها نسبة 01.2% أي ما قيمته 50 مليار دينار وهذا من أجل جعل هذا القطاع يساير التطورات الكبيرة الحاصلة على الصعيد الدولي .

ج- البرنامج الخماسي الثاني 2010-2014 (برنامج توطيد النمو الاقتصادي PCCE)

يندرج هذا البرنامج في إطار استكمال جهود البرامج السابق والرامية لإعادة تحسين وتطوير الاقتصاد وخلق حركية في التنمية المحلية يمكن لها أن تساهم في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها، رصد لهذا البرنامج غلاف مالي قدره 21214 مليار دينار أي ما يعادل 286 مليار دولار وهو غلاف مالي معتبر، والجدول التالي يوضح التوزيع القطاعي لهذا البرنامج:

الجدول رقم 11: التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014

المبالغ المخصصة (مليار دج)	القطاعات
10122	التنمية البشرية
6448	المنشآت القاعدية الأساسية
1666	تحسين وتطوير الخدمات العمومية
1566	التنمية الاقتصادية
360	الحد من البطالة
250	البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة
20412	المجموع

المصدر: زكرياء مسعودي، "تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001-2016"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 4، العدد 6، 2017، ص.221.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنه تم تخصيص ما نسبته 49.5% من القيمة الاجمالية للبرنامج وهو ما يوضح السياسة الحكومية المتبعة التي تركز بشكل كبير تنمية وتطوير عديد القطاعات الاخرى المندرجة

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تحت هذا المحور والتي خصص لها مبلغ 10122 مليار دينار لتطويرها وتحسين جودة خدماتها، بينما خصص مبلغ 6448 مليار دينار للمنشآت القاعدية الأساسية لما لها من دور كبير على الجانب الاقتصادي والاجتماعي ويندرج تحت هذا المحور جميع البنى التحتية الأساسية كشبكة الطرق والسكك الحديدية والمطارات والموانئ و مختلف الأشغال الكبرى، بينما تم تخصيص نسبة 8.16% لتحسين جودة الخدمات العامة و7.7% من القيمة الإجمالية للبرنامج للتنمية الاقتصادية وهذا لبعث تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات العمومية، أما فيما يخص محاربة البطالة فقد تم تخصيص مبلغ 360 مليار دينار لخلق مناصب عمل جديدة لامتناس البطالة ومحاولة التخفيض منها، بينما استفاد البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة من 250 مليار دينار. إن هذا البرنامج الطموح الذي سخرت له الدولة إمكانيات هامة بشرية أو مادية يهدف لتحقيق التنمية والنمو الاقتصادي والاجتماعي واستقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية، وهو ما يعتبر أولوية أساسية ومقصد كل البرامج الإصلاحية .

المطلب الثالث: مرحلة الانكماش الاقتصادي 2015-2019

إن أهم ما ميز هذه الفترة هو الصدمة البترولية التي ضربت سوق النفط العالمي وانخفاض أسعار البترول لمستوى 55 دولار للبرميل مع نهاية 2014 وهو ما كشف هشاشة الاقتصاد الجزائري الذي مازال مرتبطا بشكل كبير بقطاع المحروقات الذي يمثل في المتوسط ما يقارب 35% من الناتج المحلي الاجمالي ويمول ما يقارب 60% من موازنة الدولة، ولمواجهة هذا الوضع، سطرت الحكومة خطة عمل وبرنامج اقتصادية تكمل البرامج السابقة .

أ- المخطط الخماسي 2015-2019 (برنامج توظيف النمو الاقتصادي)

سجل هذا البرنامج تحت عنوان: " صندوق الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توظيف النمو الاقتصادي 2015-2019 " والذي تم تخصيص حساب له تحت رقم 143-302 في كتابات الخزينة العمومية¹، هذا البرنامج يهدف لتحقيق جملة من الأهداف ومنها:²

- يهدف هذا البرنامج لتحقيق متوسط معدل نمو قدره 7% مع حلول عام 2019؛
- مواصلة جهود مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار الخالق للثروة ولمنصب الشغل؛
- المحافظة على المكاسب الاجتماعية وموصلة تحسين الظروف المعيشية والخدمات العامة في مختلف

¹ - المادة 121 قانون رقم 14-10 المؤرخ في 31 ديسمبر 2014 المتعلقة بقانون المالية لسنة 2015، الجريدة الرسمية رقم 78.

² - زكرياء مسعودي، مرجع سابق، ص.221.

* للاطلاع على المضمون الكامل للمرسوم التنفيذي 17-11، يرجى الاطلاع عل الجريدة الرسمية رقم 03 لسنة 2017.

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

القطاعات ودعم ومساندة الطبقات الهشة ؛

- إعطاء الأولوية للتنوع الاقتصادي ومحاولة تعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات والاهتمام بالقطاع الفلاحي لما له من دور كبير في تحقيق الأمن الغذائي ؛

- الاهتمام بتطوير وتنمية المورد البشري من خلال تكوين وتدريب الأطر والأيدي العاملة .

لم يكتب لهذا البرنامج الاكتمال بسبب تداعيات أزمة انخفاض النفط مطلع عام 2015 ورغبة الحكومة آنذاك في إتباع سياسة ترشيد النفقات حيث تم إلغاء هذا البرنامج ونقل حسابه وتحويل المبلغ المرصود له لحساب التخصيص الخاص رقم 145-302 وهذا بناء على المرسوم التنفيذي رقم 17-11* المؤرخ في 15 جانفي 2017 والصادر في الجريدة الرسمية رقم 03.

ب- رؤية الجزائر 2030 (برنامج النموذج الجديد في النمو):

تداركا لأوجه القصور والخلل في المخططات السابقة وضعت الحكومة منتصف عام 2016 نموذج جديد لنمو الاقتصاد الوطني يتضمن رؤية طموحة في إطار إستراتيجية الجزائر 2030 أطلق عليها " النموذج الجديد في النمو" حيث يشتمل على ثلاث مراحل أساسية وهي:

1/ مرحلة الإقلاع 2016-2019: والتي تحاول من خلالها تحسين نمو القيمة المضافة لمختلف القطاعات الاقتصادية ؛

2/ المرحلة الانتقالية 2020-2025: وهدفها هو التدارك الاقتصادي ؛

3/ مرحلة الاستقرار أو الحوكمة 2026-2030: وهدفها تحقيق التوازن بين مختلف القطاعات .

تحاول هذه المراحل تحقيق جملة من الأهداف أبرزها: (تقرير وزارة المالية، 2016، ص.11)

- الرفع من معدل نمو القطاع الغير نفطي في الناتج المحلي الخام إلى 6.5 % خلال الفترة

2020-2030؛

- الرفع من نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام ب 2.3 مرة ؛

- مضاعفة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام إلى 10% في آفاق 2030؛

- تطوير القطاع الفلاحي ؛

- تنويع هيكل الصادرات لدعم تمويل النمو الاقتصادي المتسارع ؛

- تخفيض معدل النمو السنوي للاستهلاك الداخلي للطاقة لحوالي 3 % في آفاق 2030.

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

بالرغم من كل الجهود المبذولة لدعم وتحفيز النمو الاقتصادي بالجزائر إلا أن معدلاته تبقى متواضعة وهو ما يعزى لطبيعة الخلل الهيكلي الذي يعاني منه الاقتصاد الوطني، الذي يبقى لحد الساعة معتمدا على قطاع المحروقات دون جهود كافية لتنويع الهيكل الاقتصادي.

المبحث الثاني: تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر

تزرخ الجزائر بعدد المقومات والمؤهلات التي يمكن أن تجعلها من بين الوجهات المفضلة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، و باعتبار رأس المال جبان يبحث دائما على البيئة الآمنة المستقرة فأى مستثمر وقبل اتخاذ أي قرار بتوظيف أمواله يبدأ بدراسة المناخ الاستثماري بالبلد المعني ومدى ملائمة وثبات منظومته التشريعية ووجود مؤسسات تسهل وتساعد المستثمر الأجنبي في تنفيذ وتجسيد مشروعه. ومن هذا الأساس أصبح مناخ الاستثمار ومنظومة التشريعات والقوانين المتعلقة بالاستثمار من أهم المحددات التي يمكن لها أن تلعب دورا حاسما في الاستثمار وهو ما جعل الدول تحاول توفير المناخ الملائم وإرساء حزمة التشريعات المناسبة بما يخدم مصلحة البلد المضيف والمستثمر.

المطلب الأول: الإطار القانوني والمؤسسي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

إن توفر وثبات المنظومة القانونية يعتبر من بين العوامل المشجعة على الاستثمار والتي يوليها أي مستثمر أهمية بالغة، الأمر الذي جعل الجزائر تحاول إيجاد التوليفة الملائمة القادرة على توفير البيئة التشريعية المناسبة لحماية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا عبر إصدار عديد المراسيم والقوانين التي تنظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتضمن تسييرها بسلاسة دون عراقيل بيروقراطية، فلقد شهدت الجزائر بعد الاستقلال صدور عدة قوانين متعلقة بالاستثمارات الخاصة والضمانات الممنوحة لها وكذلك بالمزايا الممنوحة لرؤوس الأموال الأجنبية والوطنية ومنها القانون رقم 63-277 الصادر سنة 1963 والأمر رقم 66-284 الصادر عام 1966، وخلال فترة الثمانينيات تم إصدار عدة قوانين متعلقة بكيفية إنشاء الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية وكيفية تسييرها وهو ما حددته القانون رقم 82-11 الصادر سنة 1982 والقانون رقم 86-13 الصادر عام 1986 والقانون رقم 88-25 الصادر عام 1988، خلال فترة التسعينيات تم إصدار القانون رقم 90-10 سنة 1990 وهو قانون النقد والقرض المنظم لحركة رؤوس الأموال وسوق الصرف والمرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار الوطني والأجنبي المتعلق بأنشطة إنتاج السلع والخدمات الغير مخصصة للدولة او لفروعها، وهي كلها قوانين وتشريعات تحاول من خلالها الجزائر إرساء بيئة عمل ملائمة ومناسبة للاستثمار.

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أ- الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر خلال الفترة 2000-2018:

مع بداية الألفية الجديدة دخلت الجزائر مرحلة سياسية من تاريخها تميزت بالعودة التدريجية للاستقرار الأمني وهو ما حتم اتخاذ عديد التشريعات لمسايرة التطورات الدولية ولتوفير الأرضية الملائمة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية وهو ما تم من خلال إصدار عديد الأوامر والمراسيم التنفيذية والقوانين والتي نذكرها في الآتي:

1 - الأمر رقم 01-03 الصادر بتاريخ 20 أوت 2001: صدر هذا الأمر الرئاسي في الجريدة الرسمية رقم 47، ويتضمن النظام العام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات وكذلك الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتيازات أو الرخص، وهو ما ساهم في وضع إطار قانوني جديد فتح مجال الاستثمار في القطاعات التي كانت حكرًا على الدولة، ومن أهم ما ميز هذا الأمر ما يلي:¹

- يعتبر هذا الأمر ملغي للمرسوم التشريعي 93-12 الصادر سنة 1993؛
- إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وهي وكالة ذات شبك وحيد تضم الهيئات والإدارات المعنية بالاستثمار؛

- زيادة الامتيازات والحوافز الضريبية والشبه الضريبية والجمركية الممنوحة للاستثمارات قيد الانجاز أو بعد انطلاق الاستغلال ؛

- إنشاء مجلس وطني للاستثمار مهمته وضع إستراتيجية لتطوير الاستثمار؛
- إنشاء صندوق وطني لدعم الاستثمار للتكفل بمساهمة الدولة في تمويل كلفة المزايا الممنوحة للاستثمار؛

- ضمان المعاملة العادلة للأشخاص المعنويين والطبيعيين الأجانب كتلك التي يتمتع بها نظرائهم الجزائريين ؛

2- النظام رقم 05-03 المؤرخ في 06 جوان 2005: صدر هذا النظام في الجريدة الرسمية رقم 53 لسنة 2005، ويتعلق بتحديد الكيفيات التي يتم من خلالها تحويل إيرادات الأسهم والأرباح وصافي النواتج الحقيقية الناتجة عن التنازل أو تصفية الاستثمارات الأجنبية التي انجزت في ميدان الأنشطة الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات، وتضمن هذا النظام مجموعة من التوجيهات نذكرها في ما يلي:²

¹ - الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، الجريدة الرسمية رقم 47.
² - النظام رقم 05-03 المؤرخ في 6 جوان 2005، الجريدة الرسمية 53.

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

- استفادة الاستثمارات التي أنجزت عن طريق مساهمات خارجية من ضمان تحويل الأرباح وإيرادات رأس المال المستثمر وصافي النواتج الحقيقية ؛
 - تتم عمليات تحويل الأرباح وإيرادات الأسهم المحققة من الاستثمارات المختلطة بمبالغ تطابق حصة المساهمات الأجنبية في رأس المال والتي تتم معابنتها بصفة قانونية؛
 - تخضع جميع التحويلات التي تقوم بها البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة لمراقبة بنك الجزائر؛
 - اجبار البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة والمؤهلة لتنفيذ عمليات التحويل على التصريح لبنك الجزائر بجميع هذه العمليات ؛
 - كل عمليات طلب التحويل تتم عبر ملف موحد محدد من طرف بنك الجزائر والذي يفرض على الوسيط المعتمد الاحتفاظ به لمدة خمس سنوات.
 - 3- الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006:** صدر هذا الأمر في الجريدة الرسمية رقم 47 لسنة 2006 وهو معدل ومتم للأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار حيث أنه كرس مبدأ حرية الاستثمارات وتمتعها بالضمان والحماية، كما تميز هذا الأمر بمنح مزيد من الحرية للاستثمارات مع مراعاة التشريع والتنظيم المعمول به بالإضافة إلى إخضاع الاستثمارات المستفيدة من مزايا ضريبية وجمركية قبل انجازها إلى التصريح به لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، كما أن هذا الأمر وسع استفادة الاستثمارات أثناء فترة انجازها من المزايا التالية:¹
 - إعفاءات جمركية فيما يتعلق بالسلع الغير مستنناة والمستوردة والتي تدخل في انجاز الاستثمار؛
 - الاستفادة من الإعفاء على رسوم القيمة المضافة فيما يتعلق بالسلع والخدمات الغير المستنناة المستوردة أو المقتنية محليا والتي تدخل في انجاز الاستثمار؛
 - الإعفاء من حقوق نقل ملكية المقتنيات العقارية والتي تدخل في إطار الاستثمار .
- بينما بالنسبة للمزايا المتعلقة بالاستغلال والتي تحدد بمدة زمنية قدرها ثلاث سنوات وهذا بعد عملية معاينة النشاط الاستثماري من الجهات المعنية بالاستفادة من الإعفاء على ضريبة أرباح الشركات و على الرسم من النشاط المهني، زيادة على هذا فقد منح هذا الأمر مزايا موسعة وخصوصا للاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني والتي تستفيد كلا أو جزءا من المزايا الآتية لمدة خمس سنوات خلال مرحلة الانجاز:

¹- الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006، الجريدة الرسمية 47.

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

- إعفاء و/أو خلوص الحقوق والرسوم والضرائب وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي؛
 - الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص حقوق التسجيل المتعلقة بنقل الملكيات العقارية والإعفاء من الرسم العقاري فيما يخص الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج؛
 - الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص عقود التأسيس للشركات والزيادات في رأس المال؛
- أما فيما يخص مرحلة الاستغلال فالمزايا التي يستفيد منها المستثمر تسري لمدة عشر سنوات وتشمل الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والإعفاء من الرسم على النشاط المهني .
- 4- المرسوم التنفيذي رقم 13-320 المؤرخ في 26 سبتمبر 2013: صدر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية رقم 48 لسنة 2013 وهي متعلقة بتحديد كفاءات اللجوء إلى التمويل الضروري لإنجاز استثمارات أجنبية مباشرة أو بالشراكة، حيث أشارت المادة الثانية منه إلى وضع المساهمات بالحساب الجاري للشركاء تحت تصرف الشركة المنشأة للاستثمار الأجنبي المباشر أو بالشراكة وفقا للشروط التالية:¹
- أن لا تكون هذه المساهمات بأي حال من الأحوال موضوع مكافأة؛
 - أن لا يتجاوز آجال تحويل مساهمات الشركاء ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ استلام المبالغ في الحساب. أما عند اللجوء للتمويل المحلي يمكن أن تستفيد المؤسسة المنشأة للاستثمار من الضمانات المالية الممنوحة لها من طرف المؤسسات المالية المتعددة الأطراف وهذا في حدود التشريعات المعمول بها.

- 5- القانون رقم 16-09 المؤرخ في 3 أوت 2016 والمتعلق بترقية الاستثمار: صدر هذا القانون في الجريدة الرسمية رقم 46 لسنة 2016 ويعتبر من أحدث القوانين المتعلقة بالاستثمار في الجزائر، حيث تضمن القسم الثاني من الفصل الثاني منه المزايا المشتركة للاستثمارات القابلة للاستفادة حيث أضيفت لها بعض الامتيازات الجديدة خلال المرحلة المتعلقة بالإنجاز كتخفيض نسبة 90% من مبلغ الإتاوة الإيجازية السنوية المحددة من قبل مصلحة أملاك الدول و الإعفاء لمدة 10 سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية والتي تدخل في إطار الاستثمار وهذا ابتداء من تاريخ الاقتناء، وكذلك الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية وزيادة رأس المال، أما الامتيازات المتعلقة بمرحلة الاستغلال فتمن إقرار تخفيض بنسبة 50 % من مبلغ الإتاوة الإيجازية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة، كما استفادت الاستثمارات المنجزة في مناطق تابعة لمناطق الجنوب والهضاب

¹- المرسوم التنفيذي رقم 13-320 المؤرخ في 26 سبتمبر 2013، الجريدة الرسمية 48.

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

العليا وكل المناطق التي تتطلب تنميتها من امتيازات أخرى إضافية وهو ما حددته بالتفصيل المادة 13، وفي نفس الإطار تم منح تحفيزات ومزايا إضافية للاستثمارات التي تنشأ أكثر من 100 منصب شغل دائم وهذا برفع مدة مزايا الاستغلال الممنوحة من 3 إلى 5 سنوات، وهو نفس الأمر بالنسبة لتلك الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني والتي يمكن لها أن تستفيد من مزايا إضافية استثنائية حددتها المادة 18 من هذا القانون، أما بالنسبة للضمانات الممنوحة للاستثمارات فلقد خصص له فصل كامل وهو الفصل الرابع والذي تضمن المواد 21 إلى غاية 25. إن هذا القانون جاء ليكرس توجه الدولة وسياساتها في منح مزيد من التحفيزات والضمانات التي من شأنها أن تساعد على بناء بيئة أعمال مناسبة لتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.¹

بالإضافة لما سبق ذكره صدرت خلال سنة 2017 في الجريدة الرسمية رقم 16 عديد المراسيم التنفيذية التي تدخل في إطار تنظيم البيئة التشريعية للاستثمارات وهو ما تناولته المراسيم التالية:

- المرسوم التنفيذي رقم 17-101 والذي يحدد القوائم السلبية والمبالغ الدنيا للاستفادة من المزايا وكيفيات تطبيق المزايا على أنواع الاستثمارات ؛

- المرسوم التنفيذي رقم 17-102 يحدد كيفيات تسجيل الاستثمارات وكذا شكل ونتائج الشهادة المتعلقة بها ؛

- المرسوم التنفيذي رقم 17-103 يحدد مبلغ مستحقات معالجة ملفات الاستثمار وكيفيات تحصيله؛

- المرسوم التنفيذي رقم 17-104 المتعلق بمتابعة الاستثمارات و العقوبات المطبقة في حال عدم احترام الالتزامات والواجبات المكتتبه ؛

- المرسوم التنفيذي رقم 17-105 والمتعلق بكيفيات تطبيق المزايا الإضافية للاستغلال الممنوحة للاستثمارات المنشئة لأكثر من 100 منصب شغل .

إن القوانين السابقة تعتبر من أهم وأبرز التشريعات الوطنية المتعلقة بالاستثمار خلال العشرية الأخيرة والتي تهدف لتهيئة وتوفير بيئة ومناخ أعمال مناسب للاستثمار الأجنبية وهذا للمساهمة في التنمية والنمو الاقتصادي وفي إطار شراكة تعود بالفائدة على الجهة المضيفة والمصدرة للاستثمار.

ب- الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف المتعلقة بتشجيع وضمان الاستثمار

تتعلق هذه المعاهدات والاتفاقيات بمعاملات الدولة المستضيفة للاستثمارات الأجنبية التي يقوم بها الأفراد

¹ - القانون رقم 16-09 المؤرخ في 3 أوت 2016، الجريدة الرسمية 46.

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أو الشركات من دول أخرى، حيث يتم التفاوض عليها على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف أو قطاعي، كما يمكن لهذه المعاهدات أن تكون قائمة بذاتها أو متعلقة بجزء من اتفاقيات التجارة الحرة.¹ وانطلاقاً من أهمية هذه الاتفاقيات ودورها في توفير البيئة الملائمة للاستثمارات، قامت الجزائر في هذا الصدد بإبرام عديد المعاهدات الثنائية أو المتعددة الأطراف والتي نذكرها في ما يلي:

1- الاتفاقيات والمعاهدات الثنائية

قامت الجزائر بإبرام عديد الاتفاقيات الثنائية مع عديد البلدان وهذا بغرض تشجيع وضمان الاستثمار وإعطائه مزيد من القوة القانونية التي يكفلها القانون الدولي ويعطيها مزيد من الثقة والضمانات المناسبة، والجدول الموالي يظهر بعض الاتفاقيات الثنائية التي أبرمتها الجزائر مع شركائها الأجانب .

الجدول رقم 12: الاتفاقيات والمعاهدات الثنائية التي أبرمتها الجزائر مع الشركاء الأجانب

المرجع في الجريدة الرسمية	تاريخ التوقيع	طبيعة الاتفاق	البلد
ج.ر رقم: 41-2001	2000/09/24	الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات	جنوب إفريقيا
ج.ر رقم: 76-1998	1997/03/29	الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات	مصر
ج.ر رقم: 33-2003	2001/08/06	تشجيع، حماية وضمان الاستثمار	ليبيا
ج.ر رقم: 73-2006	2006/02/16	التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات	تونس
ج.ر رقم: 60-2004	2004/04/14	إنشاء شركة جزائرية-سعودية للاستثمار	المملكة العربية السعودية
ج.ر رقم: 45-2002	2001/04/24	التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات	الامارات العربية المتحدة
ج.ر رقم: 77-2002	1996/10/20	التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات	الصين
ج.ر رقم: 45-1990	1990/06/22	تشجيع الاستثمارات	الولايات المتحدة الأمريكية
ج.ر رقم: 58-2000	1996/03/11	التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات	ألمانيا
ج.ر رقم: 23-1995	1994/12/23	الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات	اسبانيا

¹ - الموقع الإلكتروني: <https://icsid.worldbank.org/en/Pages/resources/Investment-Treaties.aspx>، تاريخ الزيارة:

2020/09/14

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

فرنسا	التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات	1993/02/13	ج.ر رقم: 01-1994
-------	--	------------	------------------

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، رابط الموقع:

<http://www.andi.dz/index.php/ar/cadre-juridique/accords-conventions>، تاريخ الزيارة: 2020/09/14

2- الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف

صادقت الجزائر على عديد الاتفاقيات الدولية والاقليمية من أجل اعطاء مزيد من الضمانات الكافية والمحفزة للاستثمارات الأجنبية والتي نذكر منها ما يلي:¹

- الاتفاقية المتعلقة بإنشاء المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار؛

- الاتفاقية الخاصة بإنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار؛

- الاتفاقية المتعلقة بإنشاء الشركة الإسلامية لتأمين الاستثمارات و ائتمان الصادرات؛

- اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية؛

- الاتفاقية العربية الخاصة بإنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات؛

- الاتفاقية المغاربية المتعلقة بتشجيع وضمان الاستثمار بين دول المغرب العربي.

ج- الإطار المؤسسي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: قامت الجزائر بإنشاء عدة أجهزة

متخصصة منحت لها صلاحيات الإشراف ومتابعة وتنظيم الاستثمارات نذكر هذه الهيئات في الآتي:

1- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI: تم تأسيس هذه الوكالة بموجب الأمر 01-03 المؤرخ

في 20 أوت 2001 والصادر بموجب الجريدة الرسمية رقم 47 حيث حددت المادة 21 مهام هذه الوكالة

العمومية ذات الشخصية المعنوية والاستقلال المالي والتي أوكلت لها المهام التالية:²

- ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها ؛

- استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم؛

- تسهيل القيام بالشكليات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد

اللامركزي؛

- منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به ؛

- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء؛

¹ - الموقع الإلكتروني: <http://www.andi.dz/index.php/ar/cadre-juridique/accords-conventions>، تاريخ الزيارة:

2020/09/19

² - المادة 21، الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2011، الجريدة الرسمية 47.

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

- تأهيل المشاريع التي تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني، وتقييمها واعداد اتفاقية الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار؛
 - تسهيل ممارسة الأعمال ومتابعة تأسيس الشركات وانجاز المشاريع؛
 - دعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم.¹
 - وزيادة على هذه المهام وفي إطار السهر على السير الحسن لهذه الوكالة ولغرض القيام بمهامها على أحسن وجه يمكن لها أيضا أن تقوم بما يلي:²
 - تنظيم ندوات وملتقيات وأيام دراسية يرتبط محتواها بأهداف الوكالة ؛
 - إقامة علاقات تعاون مع هيئات أجنبية مماثلة وتطويرها ؛
 - استغلال كل الدراسات والمعلومات المتصلة بهدفها والمتعلقة بالتجارب المختلفة التي أجريت في بلدان أخرى ؛
 - تشكيل مجموعة من الخبراء يكلفون بمعالجة مسائل مرتبطة بالاستثمار .
- 2- الشباك الوحيد:** تم إنشاء الشباك الوحيد ضمن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بناء على المادة 23 من الأمر 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار، ويضم عديد الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار، كما أن فروع الشباك الوحيد متواجدة على مستوى ولايات الوطن وهو ما يسهل من عملية الإجراءات الاستثمارية المختلفة، من استقبال المستثمرين واستلام ملفاتهم والموافقات والتراخيص اللازمة كرخصة البناء والمزايا المتعلقة بالاستثمارات وجميع العمليات ذات الطابع الإداري والإجراءات القانونية المتعلقة بتأسيس الشركات وانجاز وتطوير المشاريع الاستثمارية.³
- 3- المجلس الوطني للاستثمار:** يعتبر من بين أبرز الأجهزة المخولة بترقية وتطوير الاستثمار والتي تم إنشائها بناء على الأمر رقم 03-01 والصادر في الجريدة الرسمية رقم 47 لسنة 2001 والتي كان سابقا يرأسها رئيس الحكومة أما حاليا فالوزير الأول هو من يضطلع بهذه المهمة ويكلف هذا المجلس بالمهام التالية:⁴
- اقتراح إستراتيجية تطوير الاستثمارات وأولوياتها؛
 - اتخاذ التدابير التحفيزية المساندة للتطورات الملحوظة في مجال الاستثمار؛

¹ - الموقع الإلكتروني: <http://www.andi.dz/index.php/fr/missions-de-l-andi>، تاريخ الزيارة: 2020/09/20

² - المادة 5، المرسوم التنفيذي 282-01 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001، الجريدة الرسمية 55.

³ - المادة 21، الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2011، الجريدة الرسمية 47

⁴ - المادة 19، الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2011، الجريدة الرسمية 47

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

- الفصل والمصادقة على الاتفاقيات المبرمة بين الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والمستثمر؛
- تشجيع استحداث مؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمارات وتطويرها؛
- تحديد المناطق والأقاليم المعنية بالاستفادة من النظام الاستثنائي للمزايا الخاصة؛
- يقترح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ ترتيب الاستثمارات وتشجيعها.
- 4- **صندوق دعم الاستثمار**: تم إنشاء هذا الصندوق بموجب المادة 28 من الأمر 01-03، والذي يعتبر من الأجهزة التابعة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ويهدف لتمويل تكفل الدولة بالمساهمات والمزايا الممنوحة للاستثمارات وبالخصوص تلك النفقات المتعلقة بأشغال المنشآت الضرورية الأساسية للاستثمار، كما يتم تحديد نفقات هذا الصندوق عن طريق المجلس الوطني للاستثمار.
- 5- **الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري**: تم إنشاء هذه الوكالة بناء على المرسوم التنفيذي رقم 07-119 والصادر في الجريدة الرسمية رقم 27 لسنة 2007 وهي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المادي، كما تخضع هذه الوكالة لوصايا الوزير المكلف بترقية الاستثمارات والذي يقوم بتعيين أعضاء مجلس إدارة يسهر على تسيير هذه الوكالة لمدة 3 سنوات قابلة لتجديد، ومن المهام الموكلة لهذه الوكالة ما يلي:¹
- تقوم الوكالة بمهام التسيير والترقية والضبط العقاري لجميع مكونات حافظتها العقارية من أجل تثمينها في إطار ترقية الاستثمار؛
- نشر المعلومات حول الأصول العقارية والوفرة العقارية ذات الطابع الاقتصادي وتتولى عملية ترقيتها لدى المستثمرين؛
- المساهمة في إبراز نشاط السوق العقارية الحرة الموجهة للاستثمار؛
- تولي مهام الوساطة العقارية على أساس التسيير باتفاقية ولحساب المالكين للعقارات بجميع أنواعها؛
- إعداد جدول أسعار العقار الاقتصادي وتحيينه كل 6 أشهر.

المطلب الثاني: مقومات وعوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يعتبر قرار الاستثمار من بين العمليات التي تخضع لعديد الدراسات المعمقة والمفصلة، فأى مستثمر مهما كانت طبيعته لن يقدم على المغامرة بأمواله دون أن يقوم بدراسة جدوى مفصلة لجميع جوانب السوق المراد الاستثمار فيها وتحليل المكاسب والمخاطر المحتملة من هذه العملية، فالاستثمار ليس مجرد عملية

¹ - المرسوم التنفيذي 07-119 المؤرخ في 23 أبريل 2007، الجريدة الرسمية 27.

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

عفوية بل إنه يخضع لمجموعة من المحددات والقواعد التي تؤثر فيه بصفة مباشرة أو غير مباشرة ، فوجود المقومات والإمكانيات الطبيعية والبشرية لدى البلد المضيف يعتبر من بين العناصر المحفزة والمشجعة، كما أن وجود معوقات سياسية أو اقتصادية سيؤثر سلبا على قرار الاستثمار، ومن هذا الأساس وجب معرفة نقاط القوة والضعف من خلال التطرق للإمكانيات وعوائق الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

أولاً- مقومات وإمكانيات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

تتمتع الجزائر بعدد المميزات والإمكانيات المعتبرة والتي يمكن لها أن تكون من أبرز عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية ويمكن سرد هذه المقومات في العناصر التالية:

1- الموارد الطبيعية والموقع الاستراتيجي: تزخر الجزائر بإمكانات طبيعية معتبرة جدا، فعلى صعيد الثروة الباطنية تملك الجزائر احتياطي من النفط يقدر بـ 12200 مليون برميل وهو ما يجعلها الثالثة إفريقيا التاسعة في ترتيب الدول المنخرطة في الأوبك من حيث الاحتياطي المؤكد،¹ أما بالنسبة لاحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي فهي تملك أكثر من 4500 مليار متر مكعب،² وهذا دون احتساب احتياطيات الغاز الصخري، أما فيما يخص الثروات المعدنية فحسب وزارة الطاقة والمناجم يقدر احتياطي الذهب الموجود في منطقة الهوقار بـ 122 طن، أما بالنسبة للحديد فيعد غار جبيلات وحقل مشري عبد العزيز الوقعان بولاية تندوف من أهم المناطق الغنية بهذا المعدن وهذا باحتياطي يقدر بـ 3.5 مليار طن دون احتساب الاحتياطيات الموجودة في كل من مناجم عين تيموشنت وجبل عيني بولاية سطيف والونزة بولاية تبسة،³ وهو نفس الشيء بالنسبة للمعادن الأخرى التي تمتلك منها الجزائر احتياطيات معتبرة كالححاس والفضة والرصاص والزنك. كما تمتلك الجزائر أراضي زراعية معتبرة تمثل 3.1% من المساحة الكلية والتي يمكن توسيع مساحتها عبر استصلاح مزيد من الأراضي وزيادة المساحات المسقية منها، فالقطاع الزراعي يمثل إحدى أهم نقاط القوة في الاقتصاد الجزائري نظرا لجودة ومردودية بعض المناطق الزراعية، بالإضافة لامتلاك الجزائر مؤهلات طبيعية هامة جدا تسمح لها بأن تكون من بين الدول الرائدة في مجال الطاقة المتجددة والتي نوجزها في ما يلي:

- **الطاقة الشمسية:** تتربع الجزائر على مساحة جغرافية واسعة ذات تنوع طبيعي متميز وهو ما يجعل

¹ - https://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/330.htm, consulté le 24/09/2020

² - <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/rankorder/2253rank.html>, consulté le 24/09/2020

³ - Tahchi Belgacem, "Les ressources de l'Algérie", *Outre-Terre*, 2016, Vol.2,N.47, pp. 153-154.

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

منها مصدر طاقة شمسية غير مستغلة، حيث أن الجزائر تتلقى ما يقارب 3000 ساعة اشراق سنويا، ومع معدل كثافة طاقة شمسية يومية ما بين 4 إلى 7 (كيلو واط /م²/اليوم) .

- **طاقة الرياح:** نظرا للتنوع الجغرافي الكبير من مناطق جبلية وسهلية وصحراوية ومع هبوب الرياح على عديد المناطق وفي فترات متباينة ومع سرعة رياح تتراوح من 4 إلى 6.5 م/الثانية يجعل منها مصدر مناسب لطاقة الرياح، حيث حسب مركو تطوير الطاقة المتجددة يمكن للجزائر ان تنتج من هذه الطاقة ما يقارب 37 تيرا واط ساعي / السنة .

- **طاقة الكتلة الحيوية:** يشمل هذا النوع من الطاقة جميع المواد ذات الأصل النباتي والحيواني والتي يتم إطلاق طاقتها عبر الحرق او التخمير،¹ حيث تعتبر النفايات الحضرية والمخلفات الزراعية والحيوانية من مصادر هذه الطاقة التي يعاد تدويرها لإنتاج مواد طاقوية كالوقود الحيوي (Biofuels) والكهرباء. تمتلك الجزائر أراضي زراعية تقدر بـ 17.4 % من المساحة الكلية وكذلك مساحة غابية معتبرة وهو الشيء الذي يمنحها إمكانات كبيرة للاستغلال هذا النوع من الطاقة .

- **الطاقة الحرارية الجوفية:** يوجد بالجزائر ما يقارب 240 موقع ليناابيع حرارية تتراوح درجة حرارتها من 22 درجة مئوية إلى 98 درجة مئوية ومن أبرز منابع المياه الحارة في الجزائر نجد: حمام "المسخوطين" بقالة الذي يصنف من أسخن اليناابيع الحارة بالعالم بدرجة حرارة تقدر بـ 98 درجة مئوية، يليه حمام "ريغة" بولاية عين الدفلة بدرجة حرارة قدرها 67 درجة مئوية وكذلك حمام "بوهديجار" بولاية عين تموشنت وبدرجة حرارة تبلغ 66.7 درجة مئوية.

- **طاقة المياه:** تتلقى الجزائر كميات كبيرة من الإمطار سنويا تقدر بـ 65 مليار متر مكعب، غير أن المستغل منها في توليد الطاقة الكهربائية لا يتعدى في أحسن الأحوال 5% حيث أن الجزء الكبير إما يتبخر أو يتدفق نحو الحقول الجوفية أو نحو البحر بينما المياه المستغلة تقدر بحوالي 25 مليار متر مكعب على شكل مياه سدود ومياه جوفية.²

تمتلك الجزائر كذلك موقع جغرافي استراتيجي فهو يعتبر حلقة وصل بين قارتي أفريقيا وأوروبا، كما أنها تتوسط بلدان المغرب العربي وتطل على الضفة الجنوبية للمتوسط بشريط ساحلي طوله 1200 كلم مربع ومع مساحة معتبرة تقدر بـ 2381740 كلم مربع ولها حدود مشتركة مع البلدان المغاربية ومع دولتي

¹- شبوطي حكيم، عباد زينة، الطاقة المتجددة كبديل للطاقة الأحفورية في الجزائر، مجلة معارف، جامعة المدية، العدد 23، ديسمبر 2017، ص 30.

²- هارون العشي، مستقبل الطاقة المتجددة في الجزائر وتحديات استغلالها دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في ولاية ادرار، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بسكرة، العدد41، سبتمبر 2015، ص 420.

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

مالي والنيجر، وهو ما يجعل منها سوق محلية واحدة نظرا لعدد المقومات والامكانيات التي تتميز بها .
2- البنية التحتية: تمتلك الجزائر بنية تحتية مقبولة نوعا ما لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر والتي يمكن ذكرها في التالي:1

- شبكة الطرق: تمتلك الجزائر شبكة طرق تعتبر الأهم في بلدان المغرب العربي وأفريقيا بطول إجمالي يقدر بـ 108 302 كلم ومقسمة كالتالي:

- 76 028 كلم من الطرق وطنية والولائية؛

- 32 274 كلم من الطرق الفرعية ؛

- تمتلك الجزائر طريق سيار يربط شرق البلاد بغربها ممتد على مسافة 1216كلم.

بالنسبة للبنية التحتية المتعلقة بالموانئ فالجزائر تملك حاليا 45 ميناء في الخدمة والمقسمة على النحو التالي:

- 11 ميناء تجاري مختلط ما بين موانئ الصيد والتجارة ؛

- ميناءان مختصين في تصفية المحروقات بكل من سكيكدة وبطيوه بالوهران؛

- 31 ميناء وملجأ صيد، وميناء واحد بسيدي فرج لرسو البواخر؛

- 2200 موقع للإشارة البحرية .

تملك الجزائر حاليا 149 مطار وهو ما يجعلها في المرتبة 36 عالميا من حيث عدد المطارات، من بينها 13 مطار دولي وأهمها مطار الجزائر العاصمة، كما أن 67 مطار ذات مدارج معبدة ومصنفة كما يلي:

الجدول رقم 13: المطارات المعبدة في الجزائر

طول المدارج	عدد المطارات
أكثر من 3000 م	14
بين 2500 و 3000 م	27
بين 1500 و 2500	18
بين 900 و 1500 م	6
أقل من 900 م	2

Source: CIA, The World Fact Book, Algeria Fact sheet, web site :

https://www.cia.gov/library/publications/resources/the-world-factbook/geos/print_ag.html , consulté le 26/09/2020

²- KPMG, *Guide Investir en Algérie*, édition, 2020, pp.29-30.

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

بالإضافة لوجود خطوط ترامواي بمدن (العاصمة، وهران، قسنطينة، سيدي بلعباس)، بينما تملك العاصمة ميترو أنفاق بطول 13.5 كلم مع وجود أربعة محاور توسعية بطول إجمالي 21.3 كلم قيد الانجاز، أما فيما يخص بشبكة النقل بالسكك الحديدية فهي ممتدة على مسافة 4000 كلم كما توجد أيضا 200 محطة قطار تجارية تشغيلية عبر كل القطر الوطني.

بالنسبة لحضيرة المشتركين في خدمة الاتصالات السلكية واللاسلكية يقدر عدد المشتركين في الهاتف النقال (4G,3G,GSM) بحوالي 45.43 مليون مشترك خلال الثلاثي الأخير من سنة 2019 وهذا حسب سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية، أما حضيرة الهاتف الثابت لسنة 2019 فبلغت حوالي 3 424 254 مليون مشترك، أما مشركي خدمة الانترنت لنفس السنة فبلغ 3 569 176 مشترك وفق الجدول التالي:

الجدول رقم 14: الحضيرة الاجمالية لمشركي أنترنات الهاتف الثابت لسنة 2019

نوع الاشتراك	عدد المشتركين
مشركي ADSL/FIBER	2 377 120
مشركي انترنات 4G	1 192 056
العدد الكلي لمشركي انترنات الهاتف الثابت	3 569 176

Source: <https://www.arpce.dz/fr/obs/etude/?c=internet> , consulté le 26/09/2020

3- الموارد البشرية: تمتلك الجزائر موارد بشرية معتبرة، حيث تشكل القوى العاملة في البلاد ما يقارب 28.82% من إجمالي عدد السكان خلال عام 2018، بينما سجل صافي الالتحاق بالمدارس الابتدائية معدل 97.63% خلال نفس العام، كما ارتفع معدل الالمام بالقراءة والكتابة لدى الافراد البالغين 15 سنة فأكثر من 75.13% سنة 2008 إلى 81.40% سنة 2018، كما يقدر عدد الطلبة الجامعيين حوالي 1.5 مليون طالب سنة 2016 وهو ما يشكل مستقبلا يد عاملة مؤهلة لسوق الشغل نظرا للتكوين والكفاءة التي يتمتعون بها، وسجل مؤشر التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 ارتفاعا معتبرا، وهو ما وضحه تقرير مؤشر التنمية البشرية لسنة 2019 حيث سجلت الجزائر خلال سنة 2018 معدل 0.759، مقابل 0.730 سنة 2010 و معدل 0.578 سنة 1990 حيث أن أقصى نقطة تمنح في هذا المؤشر هي 1، كما جاءت الجزائر سنة 2018 في الترتيب 82 عالميا من مجموع 185 دولة والذي كانت المرتبة الأولى فيه لدولة النرويج والأخيرة لدولة بورندي.

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

ثانيا- معوقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر: قامت الجزائر خلال العقود الأخيرة بمحاولة ارساء تشريعات قانونية ومؤسسات متخصصة لتحفيز وتحسين بيئة الاستثمار وجعلها أكثر جاذبية وقابلية للاستثمار، إلا ان الاقتصاد الجزائري ما يزال يعاني من حواجز تؤثر على رغبة المستثمر الأجنبي للقدوم والاستثمار وهو ما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم15: معوقات الاستثمار في الجزائر

المعوقات العشر للاستثمار	النسبة المئوية (%)
التمويل	25.09
أثر القطاع الغير الرسمي	20
الرشوة والفساد الإداري	10.5
العقار	10
الضرائب	9
الكهرباء	4
عدم كفاءة العمالة	4
التشريع الجمركي والإداري	3.7
الاستقرار السياسي	3
الرسوم الإدارية	2.9

المصدر: شوقي جباري، "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، (2015)، ص 243.

يظهر الجدول السابق أنواع وحجم العوائق التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري والتي تعمل على خلق بيئة ومناخ غير مشجع لرؤوس الأموال الأجنبية الراغبة في دخول السوق الجزائرية، فمن بين المعوقات التي تحول دون استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالشكل المطلوب نجد:

- مشكل التمويل في السوق الجزائرية يرجع بالدرجة الأولى إلى عدم وجود منظومة مصرفية ومالية متطورة مسايرة للتطورات التي يعرفها القطاع المالي والمصرفي على الصعيد الدولي، كما أن عائق التحويلات البنكية مازال لحد الساعة قائم ما يشكل حجر عثرة أمام المستثمرين، أضف لها بطئ الإجراءات الإدارية والمحابة في منح القروض للمتعاملين يزيد من تعقيد عملية الاستثمار، وهي كلها عوامل مثبتة بالنسبة للمستثمرين الأجانب.

- بالنسبة لمشكل القطاع الغير رسمي أو القطاع الموازي يسبب مشاكل كبيرة للمستثمرين العاملين في

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أطر قانونية حيث يجدون أنفسهم أمام منافسة غير متكافئة، فالقطاع غير الرسمي في الجزائر يحتوي على قرابة 40% من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية وهو ما يظهر حجم الضرر الذي يلحقه هذا السوق الموازي بالقطاع الرسمي، ويخلق أوضاع غير مريحة للمستثمرين .

- تعتبر ظاهرة الفساد والرشوة من بين العوامل التي تؤثر سلبا على الاستثمار وعلى المناخ والبيئة الاستثمارية على حد سواء، فحسب تقرير التنمية العالمي حول تأثير الفساد على الاستثمار والذي تم إعداد دراسة ميدانية حوله وجد أن الاستثمارات الأجنبية في دولتي العينة يعادل تأثير رفع المعدل الحدي للضرائب بـ 50% على دخل الشركات، وهو ما يوضح الأعباء والتكاليف الإضافية التي يتحملها المستثمر والتي تساهم في تخفيض أرباحه .

- صعوبة الحصول على الوعاء العقاري وهذا بسبب التعقيدات الإدارية التي تكمن في أسلوب التسيير وطريقة التنظيم المعتمدة في إدارة الملكية العقارية، كما أن مشكلة عدم تسوية الوضعية القانونية للعقارات التي يملكها المستثمرون ومدة الانتظار الطويلة للحصول على الوعاء العقاري يتشكل عائق آخر يثقل كاهلهم ؛

- العراقيل والمشاكل الإدارية تبقى من بين العوائق والتحديات التي تواجه المستثمرين الأجانب فكثرة الإجراءات الإدارية وبطئها والبيروقراطية وطول مدة الحصول على التراخيص اللازمة لمزاولة المشروع الاستثماري، كلها تساهم في عدم تشجيع المستثمر على توظيف أمواله والاستثمار في السوق الوطنية؛ - ساهم ضعف وتدهور المنظومة التعليمية في العقود الأخيرة على تزويد السوق بمخرجات غير مؤهلة كما أن المؤسسات الإنتاجية لا توفر التكوين والتدريب اللازم والمناسب للبد العاملة نتيجة عدم توفرها على الموارد المالية الكافية لتغطية هذه العملية وهو ما ساهم في عدم الاستثمار الجيد المورد البشري؛ - من بين المعوقات التي ساهمت في عدم جذب الاستثمارات الأجنبية للجزائر بالحجم المطلوب، نجد ضعف الجهود الترويجية وعدم وجود استراتيجيات للإعلام والترويج للجزائر كوجهة استثمارية تمنح للراغبين في اقتحام السوق الجزائر نظرة شاملة عن المزايا والمؤهلات التي تتمتع بها السوق الوطنية، وهو ما ساهم في عدم أخذ صورة واضحة عن الجزائر من قبل العديد من المستثمرين وهذا بخلاف الدول التي عرفت كيفية الترويج والدعاية الإعلامية لبلدانها برغم عدم توفرها على المقومات التي تتمتع بها الجزائر؛

- ضعف تنافسية الاقتصاد الجزائري وهو ما تظهره المؤشرات الاقتصادية الصادرة عن المؤسسات

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المختصة ما يعطي صورة غير جيدة على الاقتصاد الوطني عموماً، والأمر الذي يستدعي اجراء عديد الإصلاحات الاقتصادية لتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني ؛

- إلزام المستثمرين الأجانب بالشراكة مع الجانب الوطني تحدد المساهمة في الاستثمار بنسبة 51% مقابل 49% من رأس المال الاجتماعي حسب المادة 4 مكرر من الأمر 01-03 وهو ما يمثل تقييد لحرية المستثمر الأجنبي الذي يرى أن إدارة المشروع و العوائد المنتظرة منه يشاركه فيها الجانب المحلي بنسبة كبيرة ؛

- ضرورة تقديم المستثمر الأجنبي ميزان فائض بالعملة الصعبة لفائدة الجزائر خلال كل مدة المشروع وهذا حسب الفقرة 5 من المادة 4 مكرر من الأمر 01-03، وهو ما يمثل إلزام مالي ثقيل العبء على المستثمر الأجنبي.¹

- مشكلة البيروقراطية والتي تعتبر من بين المعوقات التي تقف في وجه الاستثمارات الأجنبية، فالإدارة الجزائرية نتيجة لسوء تسييرها وبطئ المعاملات بها تنفر المستثمرين نتيجة الإجراءات المعقدة والجمود الذي تتميز به.²

المطلب الثالث: قراءة أبرز المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري

تمثل مؤشرات الاقتصاد الكلي ومؤشرات بيئة ومناخ الاستثمار إحدى أهم أساليب وطرق تقييم اقتصاديات الدول بالنسبة للمؤسسات المختصة وللمستثمرين الأجانب وهو ما يعطي انطباعاً شاملاً على وضعية وأداء الاقتصاد، وهو الشيء الذي ينطلق منه المستثمرون كأرضية لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية والمفاضلة بين اقتصاديات معينة دون أخرى .

- المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الجزائري:

مر الاقتصاد الجزائري بعدد المراحل المفصلية وهو ما أثر بين الفينة والأخرى على أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية والتي سننظر لأهمها في ما يلي:

1- النمو الاقتصادي: إن الطبيعة الهيكلية للاقتصاد الجزائري باعتباره اقتصاد يعتمد على مورد واحد في توفير الإيرادات المالية اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي، حيث أن هذا الأخير يبقى عرضة لتقلبات

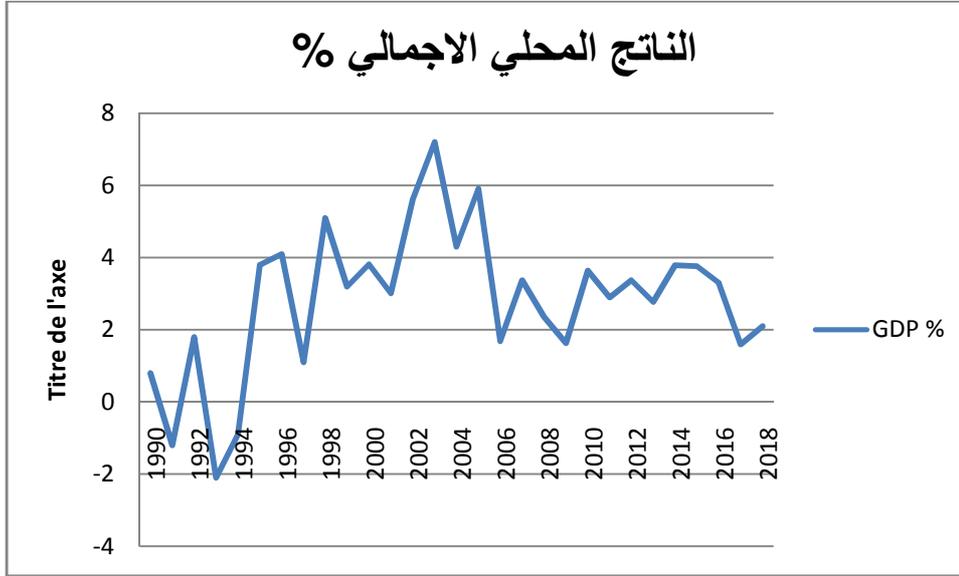
¹ - طباعة حدة، لحاق عيسى، معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد الخامس، العدد 01، جانفي 2019 ص ص 150-151.

² - قيبو اسمهان، بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: معوقات وتحديات، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 14، العدد 3، ديسمبر 2010، ص 170.

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

مستمرة يتحكم فيها مستوى أسعار النفط في السوق الدولي، من خلال الشكل رقم (16) يتضح أن معدل النمو الاقتصادي السنوي يتميز بعدم الاستقرار والتذبذب على طول الفترة المذكورة.

الشكل رقم 16: تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (<https://data.worldbank.org/indicator/>)

من خلال الشكل رقم 16 يظهر أنه خلال فترة تسعينيات القرن الماضي سجل النمو الاقتصادي ادني مستويات له وبمعدلات سالبة أعوام 1991 و 1994 و 1993 بمعدلات -1.2 % و -2.1 % - 0.89 % ويرجع ذلك للتأثير العميق للأزمة السياسية والأوضاع الأمنية الصعبة على الجانب الاقتصادي ، كما أنها الفترة التي عرفت مرحلة التعديل الهيكلي الذي اقترحه صندوق النقد الدولي على الجزائر للنهوض باقتصادها وإخراجه من حالة التعثر، الأمر الذي ساهم بعد ذلك في تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية وارتفاع معدلات النمو التي سجلت اعلي نسبة خلال عام 1998 بمعدل 5.1 %، ومع دخول العشرية الجديدة واستقرار الأوضاع السياسية ساهم الارتفاع التدريجي لأسعار النفط في تبني الحكومة عدة برامج لدعم النمو الاقتصادي وكان من بينها: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) وهي كلها برامج تهدف لتعزيز عملية النمو واستعادة التوازن الاقتصادي.¹

¹ - شيخ رحمة، منصور عبد الله، حالة تعثر النمو الاقتصادي في الجزائر خارج قطاع المحروقات، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، المجلد 39، العدد 1، 2016، ص. 320-344.

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

حيث كان للبرنامج الأول آثار إيجابية نوعا ما على معدل النمو الاقتصادي حيث سجل أعلى مستويات له خصوصا أعوام 2002 و 2003 و 2004 بمعدلات 5.6% و 7.2% و 4.3%، غير أن هذا التحسن لم يستمر بدليل انخفاضه بعد ذلك لمستويات لم تتجاوز 4% خلال السنوات الموالية، كما سجل معدل النمو خلال السنتين الأخيرتين 2017 و 2018 نسبة 1.6% و 2.1% ويرجع التحسن الطفيف لمعدل النمو في عام 2018 حسب تقرير آفاق الاقتصاد العربي لتحسن النشاط الاقتصادي والذي ساهمت فيه عدة عوامل تمثلت في ارتفاع أسعار النفط والحد من الواردات الاستهلاكية واللجوء للتمويل الداخلي لسد عجز الموازنة والاستفادة من التعافي النسبي لنشاط الاقتصاد العالمي.¹

2- الميزانية العامة:

لقد شهدت الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 1999، تحصيل إيرادات أكبر من النفقات العامة في مجملها ما عدى خلال سنوات 1992 و 1993 و 1994 و 1995 و 1999 التي شهدت عجزا في الميزانية، غير أن هذه الإيرادات لم تتجاوز حاجز مليار دج في أحسن الأحوال وهو ما يمكن أن يفسر بالفترة الاقتصادية الصعبة التي مرت بالاقتصاد الجزائري من خلال تراجع الجابية البترولية بسبب تراجع أسعار المحروقات في السوق الدولية وكذلك التزام الجزائر بتطبيق برامج الإصلاح الهيكلي والتي تشدد على ضرورة ترشيد النفقات العامة وأيضا يمكن أرجعها للوضعية الأمنية الصعبة وعدم الاستقرار السياسي، غير أن هناك سنوات خلال هذه المرحلة شهدت نوعا من التوسع في النفقات وهو ما سبب عجزا في رصيد الميزانية، إلا أنه ليس بذلك العجز المزمن والكبير حيث لم يتجاوز عتبة 155 مليار دج وهذا خلال عام 1993، وهو ما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم 16: الميزانية العامة للدولة خلال 1990-1999

الوحدة: مليون دج

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994
إيرادات الميزانية	152 500	248 900	311 864	313 949	477 181
نفقات الميزانية	136 500	212 100	420 131	476 627	566 329
الرصيد	16 000	36 800	-108 267	-153 678	-89 148
السنوات	1995	1996	1997	1998	1999
إيرادات الميزانية	611 731	825 157	926 668	774 511	950 496

¹ - تقرير آفاق الاقتصاد العربي، الإصدار التاسع، (2019)، (أبوظبي: صندوق النقد العربي)، ص.19.

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

961 682	875 739	845 196	724 609	759 617	نفقات الميزانية
-11 186	-101 228	81 472	100 548	-147 886	الرصيد

المصدر: بيانات الديوان الوطني للإحصائيات ، تم تحميل الملف من الرابط:

http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH12-FINANCES_PUBLIQUES_Arabe.pdf، تاريخ التحميل: 2020/09/30.

مع دخول العشرية الجديدة وانطلاقاً من سنة 2000 بدأ هناك نوع من التوسع في النفقات والذي يرجع إلى المخططات التنموية التي بدأها الدولة في تجسيدها لمحاولة تحقيق نمو وتنمية اقتصادية شاملة تنعكس على عديد الجوانب التي من شأنها تحسين جودة ونوعية حياة الفرد، ومن بين هذه المخططات التي اقترتها الدولة: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) برنامج توطيد النمو والذي استمر لفترتين (2010-2015، 2014-2019)، وهو البرامج التي سخرت لها الدولة أغلفة مالية معتبرة، وهو الشيء الذي استدعى الاعتماد على سياسة توسعية في الانفاق.

الجدول رقم 17: تطور ميزانية الدولة خلال الفترة (2000-2011)

الوحدة: مليون دج

السنوات	إيرادات الميزانية	نفقات الميزانية	الرصيد
2000	1 578 161	1 178 122	400 039
2001	1 505 526	1 321 028	184 498
2003	1 974 466	1 639 265	335 201
2004	2 229 899	1 888 930	340 969
2005	3 082 828	2 052 037	1 030 791
2006	3 639 925	2 453 014	1 186 911
2007	3 687 900	3 108 669	579 231
2008	2 902 448	4 191 053	-1 288 605
2009	3 275 362	4 246 334	-970 972
2010	3 074 644	4 466 940	-1 392 296
2011	3 403 108	5 731 407	-2 328 299
2012	3 455 650	7 458 104	-4 454 002
2013	3 820 000	6 575 773	-2 755 773
2014	4 218 180	7 458 769	-3 240 589
2015	4 684 650	9 051 950	-4 367 300
2016	4 747 430	6 701 536	-1 954 106

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

2017	5 635 514	5 978 515	-343 001
2018	6 714 265	6 854 969	-140 704

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (<https://data.worldbank.org/indicator/>)

إن الارتفاع التدريجي للإيرادات يرجع إلى زيادة الجباية البترولية والتي ساعدها ارتفاع أسعار البترول، فالجباية البترولية تشكل عنصر هام جدا كأحد مكونات الإيرادات بالإضافة للموارد العادية الأخرى فنسبة الزيادة في الإيرادات من سنة 2000 إلى 2010 بلغت 94.82 % وهو ما يوضح الانتعاش الكبير الذي عرفه جانت الإيرادات نتيجة الارتفاع التدريجي للجباية البترولية خلال تلك الفترة، حيث أنتقل سعر برميل النفط الجزائري (صحارى بلاند) في السوق الدولية من 24.74 دولار للبرميل سنة 2001 إلى 98.96 دولار للبرميل سنة 2008 كأعلى سعر شهده النفط الجزائري خلال تلك العشرية، غير أن الزيادة والتوسع في النفقات العامة صاحبه حدوث عجز مستمر في رصيد الميزانية وهذا من 2008 وهي السنة التي شهدت الأزمة المالية العالمي والتي أدت لركود اقتصادي عالمي كانت له تداعيات على أغلب اقتصاديات العالم، وما يمكن ملاحظته من الجدول هو الانخفاض التدريجي لقيمة العجز في رصيد الميزانية وخصوصا في السنوات الثلاث الأخيرة (2016،2017،2018) وهو ما يمكن تفسيره بتبني سياسة ترشيد النفقات خلال هذه السنوات وهذا بسبب تداعيات أزمة انخفاض أسعار النفط وتراجع الجباية البترولية حيث أن سعر النفط الجزائري تأثر في تلك الفترة بسبب أزمة انخفاض الأسعار بداية من عام 2015 والذي كان سعر النفط 52.79 دولار للبرميل ثم انخفض لـ 44.28 دولار سنة 2016 بعدها تحسن طفيف وارتفاع بنسبة 22.22% عام 2017 ليستمر في التحسن التدريجي ليصل لـ 71.44 دولار للبرميل عام 2018، لقد حاولت الجزائر خلال هذه الفترة استغلال الفوائض المالية واستغلالها في تحقيق انتعاش اقتصادي، غير أن المشكل والخلل الهيكلي لطبيعة الإيرادات يبقى رهينة التحصيل الجبائي البترولي وهو ما يجعل من هيكل الإيرادات خارج قطاع المحروقات غير مستقر نتيجة الاعتماد المفرط على هذا القطاع وما يجعل من الإيرادات ككل غير قادرة على تغطية النفقات العامة للدولة وهو ما يبقى استمرار عجز الميزانية العامة للدولة .

3- الميزان التجاري: مع نهاية فترة الثمانينيات من القرن الماضي وجدت الجزائر نفسها أمام عديد المشاكل الاقتصادية كارتفاع المديونية الخارجية والتراجع الكبير في الاحتياطات النقدية بعد الأزمة البترولية عام 1986، وهو ما دفع إلى ضرورة التعجيل في اتخاذ عديد الإجراءات والإصلاحات الاقتصادية وخصوصا بعدما قررت الجزائر تبني اقتصاد السوق، وهو الأمر الذي دفعها لقبول البرامج

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الإصلاحية من قبل الهيئات والمؤسسات المالية الدولية، والجدول التالي يوضح تطور الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة 1990-2018.

الجدول رقم 18: تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990-2018

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	الصادرات	الواردات	رصيد الميزان التجاري	السنوات	الصادرات	الواردات	رصيد الميزان التجاري
1990	12.88	9.77	3.11	2005	46.002	20.357	25.645
1991	12.44	7.77	4.67	2006	54.613	21.456	33.157
1992	11.51	8.31	3.2	2007	60.163	27.631	32.532
1993	10.41	8.785	1.625	2008	79.298	39.479	39.819
1994	8.892	9.154	-0.262	2009	45.174	39.294	5.880
1995	10.258	10.100	0.158	2010	57.053	40.473	16.580
1996	13.250	9.090	4.160	2011	73.489	47.247	26.242
1997	13.894	8.688	5.206	2012	71.866	50.378	21.488
1998	10.209	9.400	0.809	2013	64.974	55.028	9.946
1999	12.525	9.162	3.363	2014	60.061	58.580	1.481
2000	22.031	9.171	12.860	2015	34.668	51.702	-17.034
2001	19.133	9.940	9.193	2016	30.026	47.089	-17.063
2002	18.799	11.969	6.830	2017	35.191	46.059	-10.868
2003	23.163	12.380	10.783	2018	41.797	46.271	-4.474
2004	31.304	18.169	13.135				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (<https://data.worldbank.org/indicator/>)

من خلال الجدول رقم 18 نلاحظ أنه خلال الفترة الممتدة من (1990-1999) لم تتجاوز حصيللة الصادرات في أحسن أحوالها حاجز 15 مليار دولار، وهو ما يمكن رده لانخفاض حصيللة صادرات المحروقات والتي تأثرت بانخفاض أسعار النفط في السوق الدولية، كما ان هذه المدة شهدت فيها الواردات تسجيل قيم تتراوح ما بين (7.77 و10.1) مليار دولار وهي قيم معتبرة لم تستطع الدولة وقتها التخفيف منها، أما فيما يخص الميزان التجاري فاستطاع تحقيق فائض خلال كل الفترة ما عدا سنة 1994 والتي شهدت عجزا قدره -0.262 مليار دولار، أما مع دخول العشرية الجديدة بدأ قيمة الصادرات في الارتفاع التدريجي بسبب الارتفاع التدريجي لأسعار النفط وهو ما انعكس على حصيللة الصادرات البترولية والتي

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تشكل نسبة كبيرة من مجمل الصادرات، فخلال عام 2001 بلغ متوسط سعر النفط الجزائري 24.74 دولار أمريكي للبرميل، وصلت قيمة الصادرات 19.133 مليار دولار أمريكي، واستمر الارتفاع التدريجي لسعر النفط ما ساعد على ارتفاع حصيلة الصادرات تدريجيا لتصل سنة 2008 إلى 79.283 مليار دولار أمريكي وهذا بسبب تعافي أسعار النفط والتي وصلت لمتوسط 98.96 دولار أمريكي للبرميل، بينما شهدت نفس الفترة زيادة تدريجية في قيمة الواردات والتي كانت في حدود 9.940 مليار دولار أمريكي إلى غاية مستوى 39.479 مليار دولار أمريكي اي بزيادة قدرها 297 % خلال 8 سنوات فقط وهو ما يظهر حجم التوسع الكبير في الاستيراد والذي تشكل فيه التجهيزات الرأسمالية والمواد النصف مصنعة والسلع الغذائية النصيب الأكبر من الواردات، كما أن هذه الفترة (2000-2008) شهدت فائض في الميزان التجاري رغم الزيادة المتواصلة لحصيلة الواردات، و خلال سنة 2009 شهدت الصادرات تراجعاً قدره 43.03% عن السنة التي قبلها وهو ما يمكن تفسيره بتداعيات الأزمة المالية العالمية وانخفاض سعر النفط الذي بلغ متوسط 62.35 دولار، اي بانخفاض قدره 37% مقارنة بسنة 2008 وهو الشيء الذي أدى لتراجع حصيلة الصادرات من المحروقات بنسبة 97.68% من صادرات الجزائر نحو الخارج. بينما خلال الفترة (2010-2013) فقد شهدت ارتفاع ملحوظاً في قيمة الصادرات بسبب الارتفاع المستمر لأسعار النفط والتي بلغت ذروتها عام 2011 بمتوسط 112.92 دولار للبرميل، كما عرفت أيضاً زيادة في قيمة الواردات والتي شكلت التجهيزات الصناعية لوحدها 39.4% و 35.2% و 34.7% من قيمة الواردات خلال السنوات 2010 و 2011 و 2012 على التوالي، وهي الفترة التي شهدت فائضاً في الميزان التجاري وصل لغاية 26.242 دولار أمريكي عام 2011، خلال عام 2014 تراجعت الصادرات بمقدار 7.65% عن السنة التي قبلها، في حين زادت الواردات بنسبة 6.45%، كما تراجع فائض الميزان التجاري بنسبة 85.10% وهي نسبة كبيرة تكشف حجم التأثير الذي يعود في الأساس لتراجع قيمة الصادرات والتوسع في الواردات، أما خلال السنوات 2015-2018 فلقد شهد الميزان التجاري عجزاً مستمراً بسبب تراجع الصادرات المتأثر بانخفاض أسعار النفط، إلا أن المميز لهذه المرحلة هو تطبيق سياسة تخفيض الواردات والتي انخفضت بنسبة 11.73% وهو الأمر الذي ساهم في تخفيف حدة عجز الميزان التجاري والذي تراجع هو الآخر بنسبة 73.73% خلال نفس الفترة .

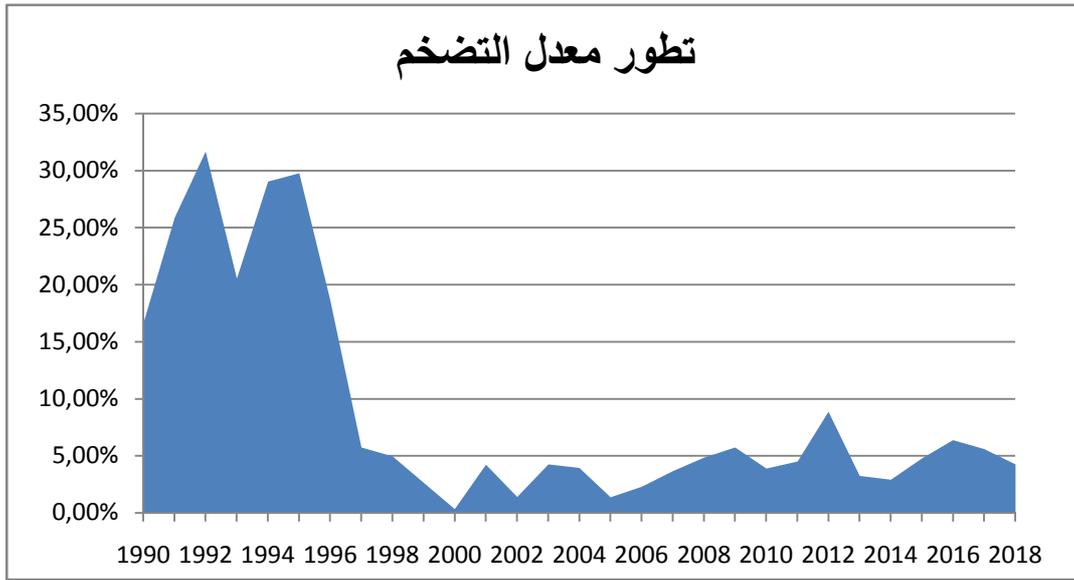
4- معدل التضخم:

تحاول غالبية الدول التحكم في معدلات التضخم وجعلها عند مستويات مقبولة لا تؤثر في المستوى العام

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

للأسعار وتحافظ بدرجة كبيرة على القدرة الشرائية للمواطن، من هنا نجد أن معدل التضخم يعتبر من بين المؤشرات الاقتصادية المهمة التي يعتبر تزايد معدلاتها دليل على وجود مشاكل اقتصادية يمكن لها أن تعرقل جميع جهود التنمية والنمو الاقتصادي الذي تتبناه الدول ضمن مخططاتها واستراتيجياتها الاقتصادية، و شهدت معدلات التضخم في الجزائر الكثير من التقلبات وهو ما يمكن أن يظهره الشكل التالي:

الشكل رقم 17: تطور معدلات التضخم خلال الفترة 1990-2018



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (<https://data.worldbank.org/indicator/>)

شهدت الفترة الممتدة من 1990-1996 معدلات تضخم مرتفعة جدا وهذا بسبب الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر والتي كانت خلالها ملتزمة بتطبيق الإصلاحات الاقتصادية من قبل صندوق النقد الدولي، فخلال عام 1992 شهدت الجزائر أعلى معدل تضخم والذي بلغ 31.67% وبعدها بدأ ينخفض تدريجيا ليبلغ 18.68% سنة 1996، ومع انخراط الجزائر في محاولة الإصلاح الاقتصادي استطاعت أن تخفض في هذه المعدلات المرتفعة ليلعب سنة 1997 معدل 5.73% أي بانخفاض قدره 69% عن السنة السابقة وهو ما يظهر نجاعة الآليات المتخذة في تقليص حدة التضخم والتي بلغت ادني قيمة لها خلال سنة 2000 والتي بلغت 0.34%، وبعدها وخلال الفترة الممتدة من 2001-2018 تراوحت معدلات التضخم بين 1.38% سنة 2005 إلى 8.89% سنة 2012 وهي تقلبات وتذبذبات كثيرة لكنها تبقى أفضل من تلك المعدلات المسجلة خلال مرحلة الإصلاحات الاقتصادية، كما أن تلك الضغوط التضخمية التي تشهدها الجزائر بين الفينة والأخرى يمكن أن ترجع إلى عوامل داخلية محضة وأبرزها ارتفاع السيولة

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

النقدية في الاقتصاد والتي ترجع أسبابها للانعكاسات غير المباشرة للمخططات التنموية المنجزة خلال تلك الفترة وأيضا للجوء لخيار التمويل غير التقليدي خلال السنوات الأخيرة.

5- معدلات سعر الصرف: يعتبر سعر الصرف من المحددات التي تأخذ بعين الاعتبار في عمليات الاستثمار فأسعار الصرف المستقرة توفر للمستثمر نوعا من الحماية ضد كل مخاطر الصرف المحتملة والتي يمكن أن تؤثر عن العوائد المحتملة للمستثمر والتي يرغب في تحويلها للبلد الأم من البلد المضيف، غير أن الدينار الجزائري بقي عرضة لعدد من التقلبات ما جعلته عملة غير مستقرة بالرغم من محاولة السلطات النقدية تبني نظام التعويم المدار والذي يتدخل فيه البنك المركزي لحماية قيمة الدينار من الانهيار. والجدول الموالي يظهر تطورات سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال الفترة الممتدة من 1990-2018 .

الجدول رقم 19: تطور الدينار مقابل الدولار خلال الفترة 1990-2018

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
سعر صرف الدينار مقابل الدولار	8.96	18.47	21.84	23.35	35.06	47.66	54.75	57.71
السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
سعر صرف الدينار مقابل الدولار	58.74	66.57	75.26	77.22	79.68	77.39	72.06	73.28
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
سعر صرف الدينار مقابل الدولار	72.65	69.29	64.58	72.65	74.39	72.94	77.54	79.37
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018			
سعر صرف الدينار مقابل الدولار	80.58	100.69	109.44	110.97	116.59			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (<https://data.worldbank.org/indicator/>)

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن سعر صرف الدينار الجزائري شهد انخفاضات متتابة وخصوصا خلال الفترة الممتدة من 1990-1994 حيث أن هذه الفترة شهدت عملية تعديل سعر الدينار وفقا لآلية الانزلاق التدريجي المنظم والمراقب، كما أنها ذات الفترة التي شهدت اتفاقية صندوق النقد الدولي والتي تمخض عنها تخفيض في قيمة الدينار حيث أن هذا الأخير انتقل تدريجيا من 8.96 سنة 1990 إلى 35.06 سنة 1994 دينار للدولار الواحد، أي بانخفاض قدره 291.29 %، أما خلال الفترة الموالية فقد شهد سعر صرف الدينار انخفاضات متتابة إلى أن بلغ 75.26 دينار للدولار الواحد عام 2000، هذه الانخفاضات تعزى إلى العجز المزمّن في ميزان المدفوعات وكذلك استنزاف احتياطات العملة الصعبة التي وجه قسم كبير منها لسداد خدمات الديون في تلك الفترة، أما خلال الفترة 2001-2010 نلاحظ أن

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

هناك استقرار نسبي في سعر صرف الدينار والتي شهدت فائضا معتبرا في الميزان التجاري كما تميز عامي 2007 و 2008 نوعا من تحسن سعر صرف الدينار مقابل الدولار وهو ما يمكن إرجاعه إلى الأزمة المالية العالمية والتي أثرت في سعر العملات الرئيسية ومن بينها الدولار الأمريكي. غير أن الدينار عرف في الفترة اللاحقة انخفاضا ليصل إلى 74.39 دينار للدولار عام 2010، خلال الفترة الممتدة من 2011-2018 شهد سعر صرف الدينار انخفاضات متتالية لبصل سعر الصرف إلى 116.59 دينار للدولار الواحد وهو ما عمقه أكثر تهاوي أسعار المحروقات وتراجع الاحتياطات النقدية من العملة الصعبة وكذلك العجز المسجل في الميزان التجاري بداية من عام 2015 إلى نهاية 2018

6- احتياطات العملة الصعبة: تلعب احتياطات الصرف دورا بارزا في اقتصاد أي بلد، فهي تساهم في دعم استقرار أسعار الصرف وأداة لدفع الديون الخارجية المستحقة و لسداد الواردات من السلع والخدمات وجميع الالتزامات المالية للبلد، على هذا الأساس تحاول غالبية البلدان مراكمة احتياطات الصرف لديها حتى تصبح في مركز مالي مريح على الصعيد الدولي، مع بداية فترة التسعينيات في الجزائر وفي قلب الأزمة الاقتصادية التي كانت تعاني منها استعملت احتياطات الصرف لسداد التزامات الديون الخارجية، غير أنه وبعد دخول العشرية الجديدة بدأ التحسن التدريجي لاحتياطات الصرف الأجنبي وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 20: تطور احتياطات الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990-2018

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995
احتياطات الصرف	2.70	3.45	3.31	3.65	4.81	4.16
السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001
احتياطات الصرف	6.29	9.66	8.45	6.14	13.55	19.62
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007
احتياطات الصرف	25.15	35.45	45.69	59.16	81.46	114.97
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
احتياطات الصرف	148.97	155.11	170.46	191.36	200.58	201.43
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	
احتياطات الصرف	186.35	150.59	120.78	104.85	87.38	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (<https://data.worldbank.org/indicator/>)

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تميزت احتياطات العملة الصعبة خلال الفترة 1990-1999 بالزيادة المتباطئة وهذا بسبب أزمة الديون الخارجية وكذلك عدم بلوغ عائدات النفط لمستويات يمكن لها أن تراكم من احتياطات الصرف بشكل كبير نظرا لانخفاض أسعار النفط خلال تلك الفترة، ولقد بدأ التزايد التدريجي في رصيد احتياطات الصرف من سنة 1990 والذي بلغ 2.70 مليار دولار إلى غاية سنة 1997 والذي وصل لـ 9.66 مليار دولار، ثم بعدها تراجع لقيمة 6.14 مليار دولار أي بانخفاض قدره 36.43%، أما خلال الفترة الممتدة من 2000-2013 فهي الفترة التي شهدت وتيرة متسارعة لتراكم احتياطات الصرف، فخلال عام 2000 بلغت قيمة الاحتياطات 13.55 مليار دولار لترتفع بمعدل 1386.65% سنة 2013 وتبلغ أعلى قيمة لاحتياطات الصرف والمقدرة بـ 201.43 مليار دولار وهذا التراكم في احتياطات الصرف يعزى بدرجة كبيرة لارتفاع إيرادات الجزائر من النفط خلال تلك الفترة، أما خلال الفترة الموالية والممتدة من 2014-2018 بدأ التراجع التدريجي وتآكل احتياطات الصرف يتضح بشكل كبير وهو ما زاده عمقا تهاوي أسعار المحروقات وتراجع عائداتها، كما أن استمرار العجز في الميزان التجاري وتزايد فاتورة الواردات ساهم هو الآخر في تآكل احتياطات الصرف والتي بلغت 87.38 مليار دولار خلال 2018 وهو ما يدق ناقوس الخطر في ظل التراجع المستمر للاحتياطات والذي يستدعي العلاج السريع حتى لا يستنزف بشكل كامل وهو ما سيشكل صدمة اقتصادية كبيرة للجزائر.

المبحث الثالث: تقييم تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر

تحاول الجزائر جاهدة أن تبني إستراتيجية اقتصادية جديدة تجعل من الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد ركائز النمو والتنمية الاقتصادية وبديل حقيقي لفك الارتباط بالاعتماد الكبير على قطاع المحروقات، غير أن مكانة الجزائر في مناخ الاستثمار الدولي ما تزال تحتل مراتب غير مشجعة وهذا قياسا بالإمكانات المتوفرة وهو ما جعل الجزائر تصارع لاستقطاب الاستثمارات الكافية التي يمكن لها أن تحدث حركية مستمرة تساهم في إعطاء دفعة قوية للاقتصاد الجزائري وتمكنه من إحداث التنمية والنمو الاقتصادي المنشود.

المطلب الأول: وضعية الجزائر في مؤشرات الاستثمار الدولية

تعتبر مكانة وترتيب أي بلد ضمن مؤشرات الاستثمار الدولية من بين العناصر التي تعطي صورة دقيقة وواضحة عن مناخ وبيئة الاستثمار في البلد المعني فهي بمثابة تلك المرآة العاكسة لأداء وديناميكية الاقتصاد وما يعطيها مصداقية أكبر هو أنها تصدر عن مؤسسات وهيئات دولية، كما أنه من خلال هذه

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

التقارير الدورية يمكن أن يتخذ المستثمر قرار الاستثمار في البلد المضيف من عدمه، وخلال هذا المطلب سيتم التطرق لمكانة وترتيب الجزائر ضمن مؤشرات الاستثمار الدولية.

أولاً- وضعية الجزائر في مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال:

يتم ترتيب اقتصاديات الدول حسب البيئة التنظيمية الأكثر سهولة ومرونة لممارسة مناخ الأعمال والذي يقسم بدوره إلى الركائز الأساسية التالية: بدأ النشاط التجاري، الحصول على الوعاء العقاري، سهولة الحصول على التمويل، العمل في بيئة أعمال آمنة. بالنسبة للجزائر وخلال الفترة الممتدة من 2014-2018 شهد ترتيبها تراجعاً ملحوظاً من المرتبة 153 عالمياً سنة 2014 إلى 166 عالمياً سنة 2018 وهو ما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم 21: ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة الأعمال خلال الفترة 2014-2018

2018	2017	2016	2015	2014	السنوات
					المكونات الفرعية للمؤشر
166	156	163	154	153	ترتيب المؤشر الاجمالي لسهولة الأعمال
145	142	145	141	164	بدء المشروع
146	77	122	127	147	استخراج تراخيص البناء
120	118	130	147	148	الحصول على الكهرباء
163	162	163	157	176	تسجيل ملكية الأصل العقاري
177	175	174	171	130	الحصول على الائتمان
181	178	176	131	133	التجارة عبر الحدود الدولية
170	173	174	132	98	حماية المستثمر
157	155	169	176	173	سداد الضرائب
103	102	106	120	129	تنفيذ العقود التجارية
71	74	73	97	60	تسوية حالات الإعسار

Source: World Bank, Doing Business Report ,2014,2015,2016,2017, and 2018

<https://www.doingbusiness.org/en/reports/global-reports> , consulté le 06/12/2020.

من خلال معطيات الجدول رقم 21 يلاحظ أن الجزائر مازالت تحتل مراتب متأخرة في مؤشر سهولة الأعمال وهو ما يعزى لتعقيدات و بطئ الإجراءات الإدارية فحسب مؤشر سهولة الأعمال لسنة 2018 نلاحظ ما يلي:

- سجل المؤشر الفرعي المتعلق ببدء المشروع 77.54 نقطة من أصل 100 نقطة كاملة وبمرتبة 145

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

عالميا من أصل 190 دولة، كما أنه يحتاج 12 إجراء ومدة زمنية تقدر بـ20 يوم وبتكلفة تمثل 11.1% من متوسط الدخل الفردي، أما بالنسبة لمؤشر استخراج تراخيص البناء حصل على 58.98 نقطة والمرتبة 146، كما أنه يحتاج لـ19 إجراء ومدة 149 يوم، أما فيما يخص مؤشر الحصول على الكهرباء حصل هذا المؤشر الفرعي على 60.56 نقطة والمرتبة 120 ويحتاج لـ خمسة إجراءات و مدة زمنية مقدرة بـ180 يوم، بينما مؤشر تسجيل ملكية الأصل العقاري حصل على 43.83 نقطة والمرتبة 163 ويحتاج لعشرة إجراءات ومدة زمنية قدرها 55 يوم، بينما مؤشر الحصول على الائتمان حصل على المرتبة 177 و على 10 نقاط من إجمالي 100 نقطة ممكنة، كما أن المؤشرات الفرعية المشكلة له حققت تنقيط ضعيف جدا فمؤشر قوة الحقوق القانونية حصل على نقطتين من إجمالي 12 نقطة ولم يتحصل مؤشر عمق المعلومات الائتمانية على أي نقطة، وفيما يخص مؤشر التجارة عبر الحدود الدولية فقد جاءت الجزائر في مرتبة متأخرة جدا وهي المرتبة 181 وبتنقيط قدره 24.15 نقطة من إجمالي 100 نقطة ممكنة، أما مؤشر حماية المستثمر جاء ترتيب الجزائر في المرتبة 170 وبتنقيط قدره 33.33 نقطة، وفيما يخص المؤشرات الفرعية المكونة له فقد حصل مؤشر سهولة إقامة المساهمين بالدعاوى على 5 نقاط من أصل 100 ومؤشر مدى الملكية والسيطرة على 4 نقاط من 10، بينما مؤشر سداد الضرائب جاءت الجزائر في الرتبة 157 وبـ 54.11 نقطة حيث يبلغ عدد الضرائب المدفوعة في السنة 27 ضريبة وفي مدة 265 ساعة بالسنة وتشكل نسبة 65.6% من إجمالي الربح، أما فيما يخص مؤشر تنفيذ العقود التجارية فقد حقق 55.49 نقطة من أصل 100 نقطة كما أنه يتطلب لتنفيذه 630 يوم، أما بخصوص تسوية حالات الإعسار فقد جاءت الجزائر في المرتبة 71 وتتطلب مدة الإنهاء 1.3 سنة وبتكلفة 7% من موجودات الشركة و نسبة استرداد قيمتها 50.8 سنت لكل دولار.

من خلال تحليل مؤشرات سهولة مناخ الأعمال في الجزائر، يبقى مناخ وبيئة الأعمال بحاجة لتحسينات كثيرة لتخفيف عبئ القيود العوائق التي تمنع المستثمرين من اختيار الجزائر كوجهة محبذة للاستثمار، وهو الأمر الذي يستدعي مراجعة جميع الإجراءات الإدارية والخطوات العملية المتعلقة بتأسيس المشروع الاستثماري أو خلال فترة نشاطه، حتى تصبح البيئة الاستثمارية مناسبة وأكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

ثانيا- وضعية الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية:

حسب ما يظهره ترتيب وتنقيط الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2014-2018 يبقى أداء الحرية الاقتصادية متواضع جدا وهو ما يتضح من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 22 : ترتيب الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة 2014-2018

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
الترتيب	105	132	140	145	146
	(179دولة)	(179دولة)	(179دولة)	(179دولة)	(186دولة)
التنقيط	56.9	52.9	51.0	49.6	50.8
السنوات	2015	2016	2017	2018	
الترتيب	157	154	172	172	
	(186دولة)	(186دولة)	(180دولة)	(180دولة)	
التنقيط	48.9	50.1	46.5	44.7	

Source: the Heritage Foundation & Wall Street Journal, Index of Economic Freedom years

2010,2011,2012,2013, 2014,2015,2016,2017,and 2018: <https://www.heritage.org/index/download>

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن ترتيب الجزائر في تراجع مستمر بداية من سنة 2010 والتي احتلت الجزائر المرتبة 105 وبتنقيط 56.9 إلى غاية 2015 بترتيب 157 وبتنقيط 48.9 ثم التحسن الطفيف سنة 2016 بتقدمها مرتبتين فقط وبتنقيط 50.1 وبعدها خلال السنتين الأخيرتين بدأ التراجع الكبير في الترتيب العام حيث سجلت سنة 2017 و2018 أدنى ترتيب خلال الفترة وهذا بتحقيق مرتبة متأخرة جدا 172 من أصل 180 دولة، كما أن هناك بعض المؤشرات الفرعية خلال سنة 2018 كانت متراجعة جدا، حيث سجل مؤشر الملكية الفكرية 27.8 نقطة ومؤشر محدودية الفساد 29 نقطة أما مؤشر الصحة الجبائية 19 نقطة بينما حصل كل من مؤشري حرية الاستثمار والحرية المالية على 25 و30 نقطة على التوالي، وهو ما يعكس أن بيئة الاستثمار في الجزائر ما تزال بحاجة لإصلاحات كبيرة وهو الأمر الذي يتطلب تعديلات كبيرة لمحاربة الفساد وإصلاح المنظومة المالية والجبائية وكذلك مراجعة الإجراءات الإدارية والقوانين والتشريعات المتعلقة بتسهيل العملية الاستثمارية وجعلها مرنة تتكيف مع الظروف الداخلية والخارجية التي يشهدها مناخ الأعمال الدولي .

ثالثا- وضعية الجزائر في مؤشر التنافسية العالمي:

لقد أظهر تقرير التنافسية العالمي 2017-2018 تقدم طفيف جدا في ترتيب الجزائر حيث احتلت المرتبة

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

86 عالميا من أصل 137 دولة شملها التقرير، وهو ما يعني تقدما بمرتبة واحدة فقط مقارنة بتقرير 2016-2017 الذي احتلت فيه الجزائر المرتبة 87 عالميا من أصل 138 دولة، بينما حافظت في كلا التقريرين على المرتبة العاشرة عربيا من مجموعة 14 دولة عربية، وهو ما يوضح تواضع أداء المؤشرات المعتمدة في قياس التنافسية وعدم تحسنها بشكل يسمح بتعزيز مناخ الأعمال وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 23: ترتيب الجزائر في تقرير التنافسية العالمي للفترة 2016-2017 و 2017-2018

تقرير 2017-2018	تقرير 2016-2017	ترتيب الجزائر في المؤشر العالمي النقاط المحصلة
86 (137 دولة) 4.1 (7 نقاط)	87 (138 دولة) 4 (7 نقاط)	
4.4 82	4.3 88	المؤشر الفرعي الأول: متطلبات الأداء
3.6 88	3.5 99	- مؤشر المؤسسات
3.6 93	3.3 100	- مؤشر البنية التحتية
4.6 71	4.8 63	- مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي
5.8 71	5.7 73	- مؤشر الصحة والتعليم الأساسي
3.7 102	3.6 110	المؤشر الفرعي الثاني: معززات الكفاءة
4.0 92	3.9 96	- مؤشر التعليم العالي والتدريب
3.6 129	3.5 133	- مؤشر كفاءة سوق السلع
3.3 133	3.2 132	- مؤشر كفاءة سوق العمل
3.1 125	2.9 132	- مؤشر تطور السوق المالية
3.4 98	3.1 108	- مؤشر جاهزية التكنولوجيا
4.8 36	4.7 36	- مؤشر حجم السوق
3.1 118	3.1 119	المؤشر الفرعي الثالث: عوامل الابتكار والتطوير
3.3 122	3.3 121	- مؤشر تطوير بيئة الأعمال
2.9 104	2.9 112	- مؤشر الابتكار

Source: The Global Competitiveness Report 2016-2017 and 2017-2018: <https://www.weforum.org/reports>

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن التحسن الطفيف جدا وهو التقدم بمرتبة واحدة خلال تقرير 2017-2018 مقارنة بالتقرير السابق يعزى أيضا للتقدم البطيء في جل المؤشرات الفرعية حيث نجد أن:

- المؤشر الفرعي الأول المتعلق بمتطلبات الأداء تقدم بـ 6 مراتب مقارنة مع تقرير 2016-2017 بينما عند مقارنة المؤشرات الجزئية المكونة لهذا المؤشر نجد أنها تحسنت في الترتيب ماعدا مؤشر بيئة

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الاقتصاد الكلي الذي تراجع بثمانية مراتب كاملة، فبالنسبة لمؤشر المؤسسات تقدم بـ 11 مرتبة بسبب تقدم ترتيب أغلب مكوناته الجزئية فعلى سبيل المثال لا الحصر تقدم مؤشر الملكية الفكرية من 117 إلى المرتبة 101 ومؤشر شفافية السياسات الحكومية من المرتبة 127 إلى المرتبة 121 و الجريمة المنظمة من المرتبة 80 إلى المرتبة 50، وبالنسبة لمؤشر البنية التحتية تقدم بـ 7 مراتب بفضل التقدم الحاصل في أغلب المؤشرات المشكلة له فمؤشر إجمالي نوعية البنية التحتية تقدم من المرتبة 101 إلى 97 ومؤشر جودة الطرقات من المرتبة 96 إلى المرتبة 89 ومؤشر جودة البنية التحتية المتعلقة بالنقل الجوي من المرتبة 117 إلى المرتبة 107، أما مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي فقد تراجع بـ 8 مراتب بسبب تراجع المؤشرات المشكلة له فمؤشر الادخار الإجمالي تراجع من المرتبة 10 إلى 18 ومؤشر التضخم السنوي من المرتبة 99 إلى 108 وهو نفس الأمر لمؤشر الدين الحكومي الذي تراجع من المرتبة 4 إلى المرتبة 10 وهو ما يوضح تراجع أغلب أداء مؤشرات الاقتصاد الكلي الذي يجب أن يتميز بنوع من الاستقرار حتى يعطي مؤشرات على صحة الاقتصاد للمستثمرين الأجانب، وبالنسبة لمؤشر الصحة والتعليم فقد تقدم من المرتبة 73 إلى 71 فقط وهذا بسبب التحسن الطفيف في مؤشر توقع معدل الحياة من المرتبة 65 إلى 62 ومؤشر جودة التعليم الابتدائي 102 إلى 95 من إجمالي 137 دولة .

- المؤشر الفرعي الثاني والمتمثل في معززات الكفاءة عرف تقدما بثمانية مراكز خلال تقرير 2017-2018 وهذا بفضل تحسن ترتيب جميع المؤشرات الفرعية المشكلة له ما عدى مؤشر كفاءة سوق العمل المتراجع بمرتبة واحدة وبقاء مؤشر حجم السوق في نفس الترتيب، حيث أنه بالنسبة لمؤشر التعليم العالي والتدريب سجل تقدما بأربعة مراتب وهذا من المرتبة 96 خلال 2016-2017 إلى المرتبة 92 خلال 2017-2018 وهذا بفضل التقدم الطفيف لبعض المؤشرات المشكلة له فعلى سبيل سجل نوعية التعليم العلمي والرياضي تقدما من المرتبة 99 إلى 92 و مؤشر استخدام الانترنت في المدارس تقدما من المرتبة 124 إلى 114 وكذلك نوعية إدارة المدارس من المرتبة 127 إلى المرتبة 112، وفيما يخص مؤشر كفاءة سوق السلع فقد تقدم بأربعة مراتب من 133 إلى 129 بسبب التقدم الملحوظ في المؤشرات المكونة له وهو ما يظهر في مؤشر كثافة المنافسة المحلية الذي انتقل من المرتبة 136 إلى المرتبة 131 ومؤشر مدى الهيمنة على السوق الذي انتقل من المرتبة 87 إلى 65، أما بالنسبة لمؤشر سوق العمل فقد تراجع بمرتبة واحدة فقط من المرتبة 132 إلى 133، بينما تقدم مؤشر تطور السوق المالية بـ 7 مراتب من المرتبة 132 إلى 125 وهو ما انعكس على التقدم الطفيف جدا لبعض المؤشرات المكونة له على غرار

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تقدم مؤشر ملائمة الخدمات المالية بأربعة مراتب من 95 إلى 91 و تقدم مؤشر سهولة الحصول على القروض بإحدى عشر مرتبة مراتب من 122 إلى 111 وهو نفس الشيء لمؤشر وفرة الخدمات المالية الذي انتقل من المرتبة 131 إلى المرتبة 126، وفي يخص مؤشر الجاهزية التكنولوجية فقد سجلت الجزائر تقدما بعشرة مراتب كاملة من 108 إلى المرتبة 98 بسبب تحسن المؤشرات المكونة له فلقد تقدم مؤشر توفر أحدث التكنولوجيات من المرتبة 125 إلى المرتبة 119 ومؤشر قدرة امتصاص المؤسسات للتكنولوجيا من 128 إلى المرتبة 121 وهو ما ينطبق على مؤشر قدرة الاستثمار الأجنبي المباشر على تحويل التكنولوجيا الذي انتقل من المرتبة 121 إلى المرتبة 114، وفيما يخص مؤشر حجم السوق فلقد عرف استقرار بحفاظه على المرتبة 36 من أصل 137 دولة شملها التقرير.

- المؤشر الفرعي الثالث والمتمثل في عوامل الابتكار والتطوير عرف تحسن طفيف وهو تقدمه بمرتبة واحدة من المرتبة 119 إلى المرتبة 118 خلال 2017-2018 وفيما يخص المؤشرات المكونة له فلقد تراجع مؤشر تطوير بيئة الأعمال إلى المرتبة 122 عالميا وهي مرتبة متأخرة جدا تعكس حجم الصعوبات والظروف الصعبة التي تحيط بمناخ وبيئة الأعمال في الجزائر، غير أن مؤشر الابتكار عرف تقدما ملحوظ وهذا بثمانية مراتب من 112 إلى المرتبة 104.

من خلال تحليل تقرير التنافسية العالمي استطاعت الجزائر تحقيق تقدم طفيف في كل المؤشرات الفرعية غير أن هذا التحسن مازال لم يرقى لتلك الدرجة التي تأهله لإحداث تغيير هيكلي يسمح بتحسين مستوى تنافسية الاقتصاد الجزائري الذي يبقى بعيد كل البعد على تحقيق مراتب متقدمة تسمح له بخلق بيئة ومناخ استثماري ملائم يستطيع جذب تدفقات مناسبة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

رابعاً - مؤشر الشفافية:

خلال التقارير المختلفة لمنظمة الشفافية الدولية كان ترتيب الجزائر ضمن مؤشر تصورات الفساد (CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX) كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم 24: ترتيب الجزائر ضمن مؤشر تصورات الفساد خلال المدة 2012-2018

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الترتيب	105	94	100	88	108	112	105
(عدد الدول)	198	198	198	198	198	198	198
النقاط/100	34	36	36	36	34	33	35

المصدر: من إعداد الباحث بناء على تقارير منظمة الشفافية الدولية من خلال الموقع الإلكتروني

<https://www.transparency.org/en/cpi#>, consulté le 08/12/2020.

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

من خلال الجدول رقم 24 نلاحظ أن ترتيب الجزائر ضمن هذا المؤشر سجل على العموم ترتيب متأخر حيث أنه في أحسن الأحوال احتل المرتبة 88 عام 2015 و أسوأ مرتبة سجلت خلال 2017 بمرتبة 112 عالميا من إجمالي 198 دولة، كما أن قيمة النقاط المتحصل عليها تراوحت بين 33 و36 خلال الفترة الممتدة من 2010-2018 وهو ما يظهر تراجع مستوى الشفافية وارتفاع معدل الفساد حسب تقارير منظمة الشفافية الدولي، وهو ما يجعل من ظاهرة الفساد من بين أبرز العراقيل التي تقف في وجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث وبحسب تقرير التنافسية العالمي 2017-2018 تم تصنيف الفساد كثاني عقبة لمناخ ممارسة الأعمال في الجزائر وهذا بنسبة 12.8% وهذا خلف البيروقراطية بنسبة 18.9% كأول حاجز يواجه المستثمرين الأجانب¹، وهو ما يعكس ضعف شفافية مناخ الاستثمار في الجزائر.

خامسا- مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار:

إن الجزائر ورغم الجهود المبذولة من الحكومات المتعاقبة لم تستطع لحد الآن تحسين مرتبتها في مناخ وجاذبية الاستثمار، حيث أنها احتلت المركز 86 عالميا في ترتيب جاذبية الاستثمار حسب تقرير مناخ الاستثمار الذي أعدته المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لسنة 2018، كما سجلت أداء متواضع في المؤشرات الفرعية التي تتكون من 11 مؤشر ما عدا مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي والموارد البشرية والطبيعية متفوقة بذلك على قيمة المتوسط العربي والعالمية فيهما، وهو ما يظهره الشكل التالي:

¹ - World economic forum, The global competitiveness report 2017-2018,p.44.

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الشكل رقم 18: أداء المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2018



المصدر: تقرير مناخ الاستثمار بالدول العربية لسنة 2018، ص 60، تم التحميل من الرابط:

https://www.dhaman.net/wp-content/uploads/2021/05/Climate-A-2018_Ar.pdf، تاريخ

التحميل: 2020/12/08

من خلال الشكل السابق يظهر أن الجزائر متأخرة في أغلب المؤشرات الفرعية على قيمة المتوسط العربي والعالمية، ما عدا تفوقها في مؤشري استقرار الاقتصاد الكلي ومؤشر الموارد البشرية والطبيعية وهو ما أثر بصفة إجمالية على قيمة هذا المؤشر والذي بلغ 34 نقطة مقارنة بالمتوسط العربي والذي بلغ 41 نقطة والعالمية 47 نقطة، بينما كان الترتيب الإجمالي للجزائر في المرتبة 86 عالميا متأخرة على متوسط الترتيب العربي الذي جاء 68 عالميا ومتوسط الترتيب العالمي الذي حل في المرتبة 55.

من خلال استعراض المؤشرات الخاصة بمناخ الاستثمار في الجزائر يظهر أن بيئة الأعمال لا تزال بعيدة عن مكانتها الطبيعية قياسا بتلك الإمكانيات المادية والبشرية التي يزخر بها الاقتصاد الجزائري والذي لم يستطع بعد خلق وتوفير المناخ الملائمة والبيئة الاستثمارية المناسبة القادرة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بتلك التدفقات المعتبرة والتي يمكن لها أن تعطي دفعة قوية للاقتصاد الجزائري.

المطلب الثاني: تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تحاول الدول المستقطبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة توفير المناخ والبيئة الملائمة لهذه عبر تحسين وتطوير عوامل ومحددات الجذب والتي يمكن لها أن تكون بمثابة دافع وحافز للاستثمار في البلد

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المضيف وهو ما جعل عديد البلدان النامية ومن بينها الجزائر تسعى جاهدة لتوفير بيئة الأعمال المناسبة والمناخ الملائم أملا في استقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر تتميز بعدم الاستقرار فهي تتحرك زيادة ونقصانا خلال كامل فترة الدراسة، فمتوسط التدفقات الواردة قدرت بـ 1.013 مليار دولار، فأعلى قيمة سجلت سنة 2009 بـ 2.75 مليار دولار، بينما سجلت سنة 1990 ادني قيمة بـ 335 ألف دولار أمريكي، خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2000 عرفت الجزائر سن عدة قوانين وتشريعات تتعلق بترقية وتطوير الاستثمار الأجنبي، حيث كانت البداية مع قانون النقد والقرض ثم المرسوم التشريعي 93-10 والتي مهدت الأرضية لمنح مزيد من الحرية للاستثمار الأجنبي وتهيئة المناخ الملائم له، كما أن هذه الفترة عرفت العديد من الإصلاحات الاقتصادية وعمليات التعديل الهيكلي التي تمت بمرافقة صندوق النقد الدولي. هذه الفترة شهدت تدفقات محدودة ففي أحسن الأحوال لم تتجاوز حاجز 606 مليون دولار سنة 1998 ويرجع ذلك للأوضاع السياسية الغير مستقرة ولعدم تعافي الاقتصاد الوطني وتحسن مؤشراتته الكلية، كل هذه العوامل ساهمت في أحجام المستثمرين الأجانب عن الاستثمار في الجزائر، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 25: الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للجزائر خلال الفترة 1990-2018

الوحدة: مليون دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
قيمة التدفقات	0.335	11.638	30	5.307	220	250	270	260	606.6	291.6
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
قيمة التدفقات	280.1	1113.106	1065	637.881	881.851	1156	1841	1686.737	2638.607	2746.931
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

1506.317	1200.965	1638.264	587.314-	1504.685	1691.887	1500.402	2571.237	2300.369	قيمة التدفقات
----------	----------	----------	----------	----------	----------	----------	----------	----------	---------------

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (<https://data.worldbank.org/indicator/>)

شهدت الفترة الموالية والممتدة من 2001 إلى 2010 تحسن تدريجي في أداء الاقتصاد وتعافيه من وضعيته الصعبة وهذا نتيجة الإصلاحات السابقة وكذلك عودة الاستقرار السياسي والارتفاع التدريجي في أسعار النفط وهو الأمر الذي ساهم في إقبال المستثمرين، حيث سجلت هذه الفترة استثمارات أجمالية محصورة بين 1.11 و 2.75 مليار دولار، كما شهد الاستثمار الأجنبي المباشر أعلى معدل له خلال 2005-2007 بنسبة 5.6% من تراكم رأس المال الثابت¹. أما الفترة من 2011 إلى 2018 فلقد شهدت في بدايتها انخفاضات متوالية في تدفقات الاستثمار الأجنبي نتيجة آثار الأزمة المالية العالمية وكذلك ركود سوق النفط العالمي، حيث بلغت ادني قيمة لها سنة 2015 بقيمة قدرت بـ 537 مليون دولار أمريكي وهذا يرجع لتأثر الاقتصاد الوطني بانخفاض أسعار النفط التي حدثت منتصف عام 2014 والتي انخفضت إلى 59 دولار للبرميل كمتوسط سنوي خلال 2015 وهو الأمر الذي أدى لتدهور المؤشرات الاقتصادية الكلية حيث سجلت الموازنة العامة عجزا قدره - 15.9% من الناتج المحلي الخام خلال 2015 وعجزا في الحساب الجاري قدره - 15.2% من الناتج المحلي الخام في نفس العام كلها عوامل ساهمت في تدهور قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر وإحجام المستثمرين خلال تلك الفترة، وبعدها بدأ نوعا ما التعافي التدريجي لقيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة حيث بلغت سنة 2017 قيمة قدرها 1.232 مليار دولار وهو ما يمثل نسبة 1.8% من تراكم رأس المال الثابت وانخفاض سنوي قدرها 405 مليون دولار مقارنة بسنة 2016،² كما تميزت سنة 2018 بزيادة في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة قدرها 25.42% مقارنة بالسنة التي قبلها وبلغت قيمة إجمالية قدرها 1.506 مليار دولار وهي زيادة معتبرة مقارنة بقيم التدفقات المسجلة خلال السنوات السابقة، ونتيجة للتطور الملحوظ نسبيا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انعكس تدريجيا على قيمة مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والذي بلغ سنة 1990 قيمة 1.560 مليار دولار ثم شهد بعدها نوعا من التطور التدريجي ليبلغ سنة 1995 قيمة 1.671 مليار دولار أي بزيادة قدرها 7.11% ثم استمرت زيادة مخزون الاستثمار الوارد تدريجيا لتبلغ سنة 2005 قيمة 8.22 مليار دولار والتي ارتفعت إلى 19.54 مليار

¹ - Unctad, 2019, *World Investment Report*, Country Fact Sheet: Algeria, p.1.

² - Unctad, Op.Cit., p.1.

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

دولار بزيادة قدرها 137.71% سنة 2010 وتوالت الزيادة المتتالية لتبلغ قيمة 30.57 مليار دولار سنة 2018، حيث يمكن تفسير هذه الزيادة المستدامة في مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر على التحسن التدريجي في مؤشرات الاقتصاد الكلي وكذلك للتحفيزات والامتيازات التي اتبعتها الحكومة بغرض تحسن بيئة ومناخ الاستثمار، وهو ما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم 26: مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر خلال الفترة 1990-2018

الوحدة: مليار دولار

السنوات	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2018
قيمة مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	1.560	1.671	3.379	8.222	19.540	26.239	30.574

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (<https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx>)

بالرغم من التراكم المستمر لمخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر غير أنه يبقى متواضع جدا مقارنة بدول عربية شقيقة، فخلال عام 1990 بلغ مخزون الاستثمار في مصر سبع مرات قيمته بالجزائر، أما في المغرب بلغت قيمته ضعف القيمة المسجلة بالجزائر وفي تونس قيمة مخزون الاستثمار لنفس السنة بلغت خمس مرات قيمته بالجزائر، أما خلال عام 2018 فمخزون الاستثمار بمصر بلغ قيمة 117 728 مليون دولار، أما بالمغرب فقد بلغت قيمة مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر 64 135 مليون دولار وهو ما يظهر بشكل واضح تواضع تدفقات ومخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مقارنة بدول عربية شقيقة، حيث أن الجزائر استطاعت وخلال الفترة الممتدة من 2003 إلى غاية 2018 استقطاب 439 مشروع استثماري وبتكلفة إجمالية قدرها 75 400 مليون دولار أمريكي وهو ما ساهم في خلق 116 911 منصب شغل خلال الفترة الممتدة من 2003-2018 وهي نسبة متواضعة جدا مقارنة بالإمكانات المادية والبشرية التي يمتلكها الاقتصاد الجزائري و باقتصاديات بلدان مجاورة وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الجدول رقم 27: المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة الواردة إلى بعض دول شمال إفريقيا خلال الفترة 2003-2018

الدولة	عدد المشاريع	التكلفة بالمليون دولار	عدد الوظائف
مصر	1 060	235 971	285 739
الجزائر	439	75 400	116 911
المغرب	1 049	71 892	274 627
ليبيا	162	32 703	33 152
تونس	447	28 127	108 280

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار بالدول العربية لسنة 2019، تم التحميل من الرابط: <http://dhaman.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2019/06/Annex-Climate19-FDI.xlsx>

من خلال مقارنة معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد المشاريع الاستثمارية في كل من المغرب ومصر متفوقة على الجزائر، فعدد المشاريع في مصر بلغ 1060 مشروع مقابل 1049 مشروع في المغرب خلال الفترة الممتدة من 2003-2018، بينما تكلفة المشاريع في مصر هي الأعلى من بين دول شمال إفريقيا وبلغت 235 971 مليون دولار، أما فيما يخص اليد العاملة فلقد تفوقت المغرب ومصر على الجزائر بتوفير عدد مناصب قدره بـ 274 627 و 285 739 منصب شغل على التوالي وهو ما يوضح توفيق كلا الدولتين على الجزائر في استقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة الزمنية المحددة.

إن الجزائر وبالرغم من توافر الإمكانيات المادية والبشرية لم تنجح بشكل كبير في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل كبير يمكن أن يحدث قفزة اقتصادية تكون مترافقة بعملية التنمية و النمو، حيث أنه خلال الفترة الممتدة من 2002-2017 مثلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة ما قيمته 1% من إجمالي المشاريع الاستثمارية والتي بلغ عددها الإجمالي 63235 مشروع استثماري وهو ما يضع علامة استفهام كبيرة حول مدى نجاعة وجدوى كل تلك القوانين والتشريعات الموجهة بدرجة أولى لتحسين بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار و حماية حقوق المستثمرين الأجانب، والجدول التالي يظهر ملخص المشاريع الاستثمارية في الجزائر خلال الفترة الزمنية 2002-2017.

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الجدول رقم 28: ملخص المشاريع الاستثمارية خلال الفترة 2002-2017

النسبة المئوية	مناصب الشغل	النسبة المئوية	المبلغ (مليون دج)	النسبة المئوية	عدد المشاريع	المشاريع الاستثمارية
%89	1 098 011	%82	11 780 833	%99	62 334	الاستثمار المحلي
%11	133 583	%18	2 519 831	%1	901	الاستثمار الأجنبي
%100	1 231 594	%100	14 300 664	%100	63 235	المجموع

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، <http://www.andi.dz/index.php/fr/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2018>, consulté le 09/12/2020.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيمة الاستثمارات الأجنبية شكلت نسبة 18% من إجمالي قيمة المبالغ الكلية للمشاريع الاستثمارية التي بلغت 14 300 664 مليون دج، بينما شكلت قيمة المشاريع الاستثمارية المحلية 82% من إجمالي القيمة الكلية للمشاريع الاستثمارية، بينما بلغ عدد مناصب الشغل المستحدثة عن طريق الاستثمار الأجنبي 133 583 منصب شغل وهو ما يشكل نسبة 11% من إجمالي مناصب الشغل وهو ما يوضح أن مساهمة الاستثمارات الأجنبية خلال الفترة 2002-2017 مساهمة متواضعة جدا سواء من عدد المشاريع وعدد المناصب المستحدثة وهو ما يظهر عدم قدرة الجزائر على جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وجعل المستثمرين الأجانب جزء مهم في عملية التنمية وتحريك عجلة النشاط الاقتصادي.

ثانيا- التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للجزائر

تمركزت مشاريع الاستثمارات الأجنبية في أنشطة اقتصادية معينة ومحددة وهو ما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم 29: المشاريع الاستثمارية الأجنبية حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2002-2017

النسبة المئوية	مناصب الشغل	النسبة المئوية	المبلغ (مليون دج)	النسبة المئوية	عدد المشاريع	قطاع النشاط
%4.49	55 240	%1.82	260 750	% 2.12	1 342	الزراعة
%19.68	242 428	%9.31	1 331 679	%17.44	11 031	البناء والأشغال العمومية
%43.73	538 558	%58.56	8 373 763	%20.08	12 698	الصناعة
%2.11	25 968	%1.55	221 383	%1.73	1 093	الصحة
%12.89	158 780	%8.15	1 164 966	%46.28	29 267	النقل
%6.26	77 158	%8.59	1 228 830	%2.00	1 266	السياحة

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

%10.15	125 014	%8.90	1 272 057	%10.33	6 531	الخدمات
%0.33	4 100	%0.08	10 914	%0.00	2	التجارة
%0.35	4 348	%3.05	436 322	%0.01	5	الاتصالات
%100	1 231 594	%100	14 300 644	%100	63 235	المجموع

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، <http://www.andi.dz/index.php/fr/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2017>, consulté le 10/12/2020.

يظهر الجدول رقم 29 أن القطاعات الرئيسية التي استحوذت على المشاريع الاستثمارية هي قطاعات النقل بـ 46.28% والصناعة بـ 20.08% ثم البناء والأشغال العمومية بحوالي 17.44% يليها قطاع الخدمات بـ 10.33% بينما القطاعات الأخرى لم تتعدى نسبة مساهمتها في أحسن الأحوال لـ 2.5%، أما فيما يتعلق بقيمة المشاريع الاستثمارية فقد جاء قطاع الصناعة في المرتبة الأولى بـ 58.56% متبوعا بقطاع البناء والأشغال العمومية بـ 9.31% ثم قطاع السياحة بحوالي 8.59%، أما بخصوص مناصب الشغل المستحدثة فنجد أن قطاعي الصناعة والبناء والأشغال العمومية ساهما في توفير أكثر من 60% من مناصب العمل، كما ساهم قطاع النقل بـ 12.89% من مناصب العمل والخدمات بـ 10.15%، كما نلاحظ من خلال الجدول تدني تدفقات الاستثمارات الأجنبية الموجهة لقطاعات الزراعة والسياحة والتجارة والخدمات رغم الأهمية الحيوية لهذه القطاعات وهو ما يستدعي من الجهات الوصية إعادة النظر في التشريعات والقوانين المتعلقة بالاستثمار في هذه القطاعات ومنح مزيد من الامتيازات لتشجيع حرية الاستثمار للنهوض وتطوير هذه الأنشطة للمساهمة في عملية التنمية والنمو الاقتصادي للبلاد .

ثالثا - التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للجزائر:

تتنوع وتتعدد مصادر الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، حيث يوضح الجدول رقم 30 تلك المناطق و المصادر الجغرافية وكذا عدد وحجم هذه المشاريع المنجزة خلال الفترة 2017-2002

الجدول رقم 30: التوزيع الجغرافي للمشاريع الاستثمارية المنجزة في الجزائر خلال الفترة

2017-2002

المنطقة	عدد المشاريع	المبلغ (مليون دج)	مناصب الشغل
أوروبا	472	1 148 208	78 415
الاتحاد الأوروبي	332	666 499	44 646

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

11 761	169 732	114	آسيا
3 737	68 813	18	أمريكا
34 462	1 057 257	262	الدول العربية
609	39 686	6	أفريقيا
264	2 974	1	أستراليا
4 335	33 160	28	متعدد الجنسيات
178 229	3 186 329	1 233	المجموع

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، <http://www.andi.dz/index.php/fr/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2017>, consulté le 12/12/2020.

يتضح من خلال الجدول السابق أن الدول الأوروبية استطاعت أن تتجز لونها أكثر من 38% من عدد المشاريع الاستثمارية وهذا في قطاعات الصناعة والبناء والأشغال العمومية والخدمات، كما ساهمت هذه المشاريع في توفير قرابة 78 415 منصب شغل وهو ما يمثل 44% من إجمالي مناصب الشغل المستحدثة من قبل هذه المشاريع الاستثمارية، كما نلاحظ أن 70% من المشاريع المنجزة من طرف الدول الأوروبية مصدرها دول الاتحاد الأوروبي وهو ما يوضح علاقة الشراكة الكبيرة بين الجزائر ودول الاتحاد، بعد ذلك نجد أن الدول العربية استطاعت أن تساهم بنسبة 21.25% من المشاريع المنجزة وبمبلغ قدره 1 057 257 مليون دج وهو ما يمثل 33.18% من مجموع المبلغ الإجمالي المستثمر والذي يتركز هو الآخر على قطاعات الصناعة والخدمات والبناء والأشغال العمومية، كما ساهمت مشاريع الدول العربية في توفير 34 462 منصب شغل وهو ما يمثل 19.33% من إجمالي مناصب الشغل، بينما نجد الدول الآسيوية في المرتبة الثالثة من حيث المشاريع المنجزة والتي مثلت 9.25% من المجموع الإجمالي للمشاريع وبمبلغ قدره 169 732 مليون دج واستطاعت توفير 11 761 منصب شغل، بينما وزعت المشاريع المنجزة الأخرى بين الشركات المتعددة الجنسيات بـ 28 مشروع وأمريكا بـ 18 مشروع ثم الدول الإفريقية بـ 6 مشاريع ثم أستراليا بمشروع واحد، أما من حيث قيمة المشاريع فبلغت نسبة المشاريع الأمريكية 2.15% ثم الدول الإفريقية بـ 1.25% تلتها الشركات المتعددة الجنسيات بـ 1.04% ثم أستراليا بـ 0.093%، أما من حيث مناصب الشغل المستحدثة فاستطاعت الشركات المتعددة الجنسيات توفير 4 335 منصب شغل تلتها أمريكا بـ 3 737 منصب شغل ثم الدول الإفريقية وأستراليا استطاعا توفير 609 و 264 منصب شغل على التوالي خلال الفترة 2002-2017.

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الرابع: الدراسة القياسية لأثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في الجزائر سنحاول في هذا المبحث الأخير دراسة تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990-2018، وهذا من أجل فهم العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، وقياس أثر هذه العلاقة بشكل كمي، حيث سيتم الاعتماد على التحليل القياسي والإحصائي لدراسة العلاقة بين المتغيرين وهذا بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة لقياس أثر العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: منهجية الدراسة القياسية المتبعة

لغرض استيفاء جميع الخطوات الملائمة لإعداد الدراسة القياسية المطلوبة و التي تم فيها اختيار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة كنموذج أساسي لهذه الدراسة، يجب أن تمر الدراسة القياسية عبر عدة مراحل وخطوات أساسية يجب أن تمر بها أي دراسة قياسية وهو ما نوضحه في ما يلي:

أ- الحدود المكانية والزمانية للدراسة: الدراسة خاصة بالجزائر للفترة 1990-2018 م.

أسلوب جمع البيانات: تم تجميع بيانات الدراسة والتي هي عبارة عن سلاسل زمنية سنوية من قاعدة بيانات البنك العالمي وهذا من خلال مؤشرات التنمية العالمية WDI 2021 .

نموذج الدراسة: بغرض التعرف على العلاقة القياسية بين متغيرات النموذج تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL. حيث تم اختياره للأسباب التالية:¹

أ- يلائم تقديرات العلاقة طويلة الأجل للعينات الصغيرة الحجم مقارنة مع التكامل المشترك لجوهانسن؛

ب- وكذلك يناسب المتغيرات المتكاملة عند المستوى أو الفرق الأول ((1) أو (0)) بخلاف التكامل المشترك لجوهانسن الذي يتطلب أن تكون المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة؛

ج- يسمح هذا النموذج باستهداف تأثير العلاقة الطويلة والقصيرة الأجل لأحد المتغيرات على البقية في لحظات متزامنة.

¹ - Kyophilavong, P., Shahbaz, M., & Uddin, G. S. (2013). Does J-curve phenomenon exist in case of Laos? An ARDL approach. *Economic Modelling*, 35, pp.833-839.

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

إن النموذج المستخدم في هذه الدراسة مستمد من دراسة (Nilofer and Qayyum 2018) والذي يمكننا التعبير عنه بالشكل العام التالي:

$$GDP = f(FDI, GNE, EXPO, ER)$$

بينما تكتب الصيغة الرياضية للمعادلة كما يلي :

$$gdp = \beta_0 + \beta_1 fdi + \beta_2 gne + \beta_3 expo + \beta_4 er + \varepsilon_t \dots\dots(1)$$

حيث أن:

gdp: الناتج المحلي الاجمالي للفرد بالقيمة الحقيقية؛

fdi: تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد بالقيمة الحقيقية؛

gne: اجمالي النفقات الوطنية بالقيمة الحقيقية؛

er: سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار؛

expo: اجمالي الصادرات الحقيقية؛

ε_t : الخطأ العشوائي.

تمثل كل من: β_0 ، β_1 ، β_2 ، β_3 ، β_4 المعاملات المرتبطة بالمتغيرات المستقلة ، أما β_0 فيمثل معامل الحد الثابت، ε_t حد الخطأ العشوائي .

خطوات الدراسة :

حتى يتم دراسة النموذج بشكل سليم وجب المرور بعدة خطوات أساسية والتي يمثلها الشكل التالي:

- اختبار الاستقرارية (اختبار جذر الوحدة، UNIT ROOT TEST)؛

- اختبار الحدود (BOUND TEST)؛

- تقدير نموذج تصحيح الخطأ للانحدار الذاتي لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة.

المطلب الثاني: الدراسة القياسية لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة

بعد استعراض الخطوات المتبعة في هذه الدراسة القياسية نأتي الى التطبيق العملي لها، حيث أن

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الخطوة الأولى لبناء النموذج القياسي تتمثل أولاً في اختبار جذر الوحدة والتي تعتبر من الاختبارات المهمة في أي دراسة قياسية.

1- اختبار جذر الوحدة:

بعد اختيار نوع النموذج المحدد لقياس العلاقة الطويل والقصيرة الأجل التي تربط بين متغيرات الدراسة ولتأكد من صحة فرضية الدراسة ، تأتي الخطوة الثانية والمتمثلة في اختبار جذر الوحدة و التأكد من مدى استقرارية السلاسل الزمنية تم اختبارها عن طريق اختبار ديكي فولر المطور (ADF) والصيغة العامة له تعتمد على تقدير الانحدار التالي:¹

$$\Delta Y_t = \beta_1 + \beta_2 t + \delta Y_{t-1} + \sum_{i=1}^m \alpha_i \Delta Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

بالنسبة لاختبار ديكي فولر المطور يعتمد على ثلاث نماذج رئيسية وهي:²

$$\Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

$$\Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$$

$$\Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t$$

تشير الفرضية الصفرية H_0 في هذا الاختبار احتواء السلسلة على جذر الوحدة أي أن السلسلة غير مستقرة ، أما الفرضية البديلة H_1 فتشير لخلو السلسلة من جذر الوحدة ، يعتبر اختبار جذر الوحدة من بين اهم الاختبارات في دراسة السلاسل الزمنية حيث انه يمكننا من التأكد من خلو هذه الأخيرة من جذر الوحدة حتى لا نحصل على نتائج زائفة.

الجدول رقم 31: اختبار جذر الوحدة بواسطة اختباري (Augmented Dickey Fuller) و (Philips Perron)

عند الفرق الأول I(1)			عند المستوى I(0)					الاختبار* ***ADF PP	المتجه
LEXPO	LGNE	LGDP	LER	LEXPO	LGNE	LFDI	**LGDP		
-4.5325	-5.5658	-5.0033	-6.2924	-1.0124	-1.4683	-3.6187	-0.5175	T-statistic	حد ثابت
-4.4947	-5.5658	-4.9942	-6.2924	-1.0124	-0.1680	-2.0868	-0.6948		
0.0013	0.0001	0.0004	0.0000	0.7347	0.5327	0.0149	0.8734	P-Value	فقط
0.0015	0.0001	0.0004	0.0000	0.7347	0.9318	0.2511	0.8322		

¹ - Gujarati, Damodar.N.(2003), *Basic Econometrics*,(Fourth Edition),New York: McGraw- Hill, p.817.

² - Bourbonnais,Régis.(2015),*Économétrie Cours et exercices corrigés*,(9e édition), Paris: Dunod,p.250.

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

Yes	Yes	Yes	Yes	No	No	Yes No	No	Stationary	
-4.4834	-5.2231	-4.8217	-5.5244	-1.3766	-2.3084	-14.4599	-2.3530	T-statistic	حد ثابت واتجاه
-4.4309	-5.2231	-4.8177	-5.3899	-1.5280	-2.8911	-2.4962	-2.4971		
0.0072	0.0013	0.0033	0.0006	0.8457	0.4146	0.0001	0.3941	P-Value	
0.0081	0.0013	0.0034	0.0008	0.7952	0.1801	0.3270	0.3269		
Yes	Yes	Yes	Yes	No	No	Yes No	No	Stationary	
-4.4833	-4.6831	-4.8385	2.2418	0.8308	1.6166	0.5520	0.6983	T-statistic	بدون حد ثابت ولا اتجاه
-4.4512	-4.6508	-4.8385	1.4878	0.8308	1.2479	0.0461	0.5825		
0.0001	0.0000	0.0000	0.9923	0.8852	0.9710	0.8263	0.8605	P-Value	
0.0001	0.0000	0.0000	0.9627	0.8852	0.9420	0.6886	0.8362		
Yes	Yes	Yes	No	No	No	No	No	Stationary	

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج **Eviews 9**

*النتائج المتحصل عليها في مستوى القيمة الحرجة 5%

** جميع بيانات النموذج هي في صيغة اللوغاريتم .

*** القيم الموجودة في السطر الأول لاختبار ADF أما القيم الموجودة في السطر الثاني لاختبار PP.

تظهر النتائج المتحصل عليها من خلال الجدول رقم 31 أن المتغير (LFDI) ساكن عند المستوى $I(0)$ وهذا لكون P-Value الخاص به أقل من 5% في المتجه الذي يحتوي على الحد الثابت فقط والمتجه الذي يحتوي على الحد الثابت واتجاه، أما بالنسبة للمتغير (LER) فهو ساكن عند المستوى $I(0)$ في المتجه الذي يحتوي على الحد الثابت فقط والمتجه الذي يحتوي على الحد الثابت واتجاه ، أما المتغيرين (LEXPO، LGNE، LGDP) فهي غير ساكنة عند المستوى، أما بعد أخذ الفرق الأول فنلاحظ أنها استقرت كلية كون P-Value يظهر مستوى معنوية أقل تماما من 5% ، وبما أن المتغيرات مستقرة عند المستوى والفرق الأول يمكن لنا أن نستخدمها في نموذج (ARDL) وهذا لاكتشاف العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة .

ب- اختبار الحدود (BOUND TEST):

يسمح لنا هذا الاختبار من التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك (علاقة توازنه طويلة الأجل) بين متغيرات الدراسة ، حيث تقوم الفرضية الصفرية H_0 على عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، بينما الفرضية البديلة H_1 على وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، لكن قبل البدء بهذا الاختبار يتوجب علينا أن نقوم بتقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة.

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

ب -1- تقدير نموذج ARDL :

بعد التأكد من أن جميع متغيرات الدراسة مستقرة عند المستوى وعند الفرق الأول ولا وجود لأي متغير مستقر في الدرجة الثانية يمكن لنا أن نختبر التكامل المشترك حسب منهج (ARDL) وهذا من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد Unrestricted Error Correction Model (UECM) كما يلي:

$$\begin{aligned} \text{Lgdp}_t = & \alpha_0 + \sum_{i=1}^n \alpha_1 \Delta \text{Lgdp}_{t-1} + \sum_{i=1}^n \alpha_2 \Delta \text{Lfdi}_{t-1} + \sum_{i=1}^n \alpha_3 \Delta \text{Lgne}_{t-1} \\ & + \sum_{i=1}^n \alpha_4 \Delta \text{Lexpo}_{t-1} + \sum_{i=1}^n \alpha_5 \Delta \text{Ler}_{t-1} + \beta_1 \text{Lgdp}_{t-1} + \beta_2 \text{Lfdi}_{t-1} \\ & + \beta_3 \text{Lgne}_{t-1} + \beta_4 \text{Lexpo}_{t-1} + \beta_5 \text{Ler}_{t-1} + U_t \dots \dots \dots (01) \end{aligned}$$

حيث أن:

α_0 : معلمة الحد الثابت

$\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4, \alpha_5$: معالم الأجل القصير

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5$: معالم الأجل الطويل

Δ : معامل الفرق الأول

L : اللوغاريتم الطبيعي ، U_t : حد الخطأ العشوائي

في المعادلة السابقة تشير الفرضية الصفرية لعدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات وتمثل كالتالي: $H_0: \beta_1=\beta_2=\beta_3=\beta_4=\beta_5=0$ ، بينما الفرضية البديلة تشير لوجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات كما يلي: $H_1: \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \beta_4 \neq \beta_5 \neq 0$.

قبل الشروع في تقدير نموذج (ARDL) يجب أن نحدد فترة الإبطاء المثلى للمتغيرات الواردة في المعادلة رقم (01) وهذا عبر نموذج متجه الانحدار الذاتي غير المقيد Unrestricted Vector Autoregressive Model، من خلال المعايير التالية: (Liew,2004, pp.1-9)

1/ Akaike information criterion, $AIC = -2T[\ln(\hat{\sigma}_p^2)] + 2p$

2/ Schwarz information criterion , $SIC = \ln(\hat{\sigma}_p^2) + [p \ln(T)]/T$

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

3/ Hannan-Quinn criterion , $HQC = \ln(\hat{\sigma}_p^2) + 2T^{-1} p \ln [\ln(T)]$

4/ the final prediction error , $FPE = \hat{\sigma}_p^2 (T - p)^{-1}(T + p)$

حيث أن:

p : طول فترة الإبطاء ، T: حجم العينة

بينما التباين يعطى بالعلاقة التالية : $\hat{\sigma}_p^2 = (T - p - 1)^{-1} \sum_{t=p}^T \hat{\varepsilon}_t^2$

بعد تطبيق هذه المعايير على متغيرات النموذج بينت ان فترة الإبطاء القصوى المثلى تساوي 1 وهو ما يظهره الجدول التالي :

الجدول رقم 32: معايير اختيار فترة الإبطاء المثلى

فترة الإبطاء	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-43.93301	NA	2.97e-05	3.764077	4.006019	3.833748
1	101.1759	223.2445*	3.01e-09*	-5.475068*	-4.023418*	-5.057046*

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على برنامج Eviews9

*تشير إلى فترة الإبطاء المختارة بواسطة المعايير

إن اختيار نموذج ARDL الأمثل يتم من خلال المفاضلة بين عدة نماذج عبر عدة معايير ومنها:

- Bayesian information criterion, $BIC = (T - p) \ln[(T - p)^{-1} T \hat{\sigma}_p^2] + T[1 + \ln(\sqrt{2\pi})] + p \ln [p^{-1} (\sum_{i=1}^T y_i^2 - T \hat{\sigma}_p^2)]$, (Liew,2004, pp.1-9)
- Akaike information criterion (AIC).
- Hannan-Quinn criterion (HQC).

وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الجدول رقم 33: اختيار نموذج ARDL الأمثل

Model	LogL	AIC*	BIC	HQ	Adj. R-sq	Specification
1	74.2925449...	-4.94558...	-4.46169...	-4.80623...	0.998761...	ARDL(1, 1, 1, 1, 1)
2	73.2084056...	-4.93910...	-4.50361...	-4.81370...	0.998733...	ARDL(1, 1, 1, 1, 0)
9	72.6128197...	-4.89329...	-4.45779...	-4.76788...	0.998674...	ARDL(1, 0, 1, 1, 1)
10	70.7169431...	-4.82438...	-4.43727...	-4.71290...	0.998551...	ARDL(1, 0, 1, 1, 0)
14	68.0553931...	-4.69656...	-4.35785...	-4.59903...	0.998315...	ARDL(1, 0, 0, 1, 0)
6	68.6123067...	-4.66248...	-4.27537...	-4.55101...	0.998296...	ARDL(1, 1, 0, 1, 0)
5	69.4453384...	-4.64964...	-4.21414...	-4.52423...	0.998308...	ARDL(1, 1, 0, 1, 1)
13	68.2704439...	-4.63618...	-4.24908...	-4.52471...	0.998251...	ARDL(1, 0, 0, 1, 1)
11	68.1042619...	-4.62340...	-4.23629...	-4.51193...	0.998228...	ARDL(1, 0, 1, 0, 1)
3	68.2796327...	-4.55997...	-4.12447...	-4.43456...	0.998149...	ARDL(1, 1, 1, 0, 1)
15	66.0702219...	-4.54386...	-4.20514...	-4.44632...	0.998037...	ARDL(1, 0, 0, 0, 1)
16	64.4468753...	-4.49591...	-4.20558...	-4.41230...	0.997887...	ARDL(1, 0, 0, 0, 0)
7	66.0993296...	-4.46917...	-4.08207...	-4.35770...	0.997933...	ARDL(1, 1, 0, 0, 1)
12	64.8982758...	-4.45371...	-4.11499...	-4.35617...	0.997852...	ARDL(1, 0, 1, 0, 0)
8	64.6762103...	-4.43663...	-4.09791...	-4.33909...	0.997815...	ARDL(1, 1, 0, 0, 0)
4	64.9868450...	-4.38360...	-3.99649...	-4.27213...	0.997748...	ARDL(1, 1, 1, 0, 0)

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج Eviews9

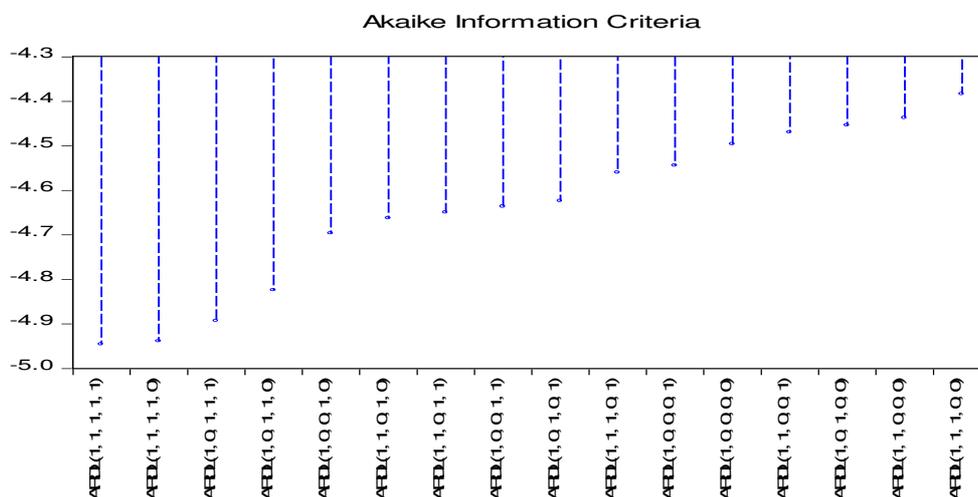
لقد تم اختيار نموذج ARDL (1,1,1,1) من خلال المفاضلة بين 16 نموذج مقترح وهذا على أساس أقل

قيمة في معايير BIC و AIC و HQ وأكبر قيمة في معامل التحديد المعدل $Adj R^2$.

إن اختيار درجات التباطؤ المثلى للنموذج ككل تظهر أنه من الشكل ARDL (1,0,1,1) وهو ما يوضحه

الشكل التالي :

الشكل رقم 19 : درجات التأخير المثلى



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج Eviews9

إن نتائج تقدير نموذج ARDL تظهر أن معامل التحديد يساوي 99.92 % ، أي أن المتغيرات المستقلة

تفسر الناتج المحلي الإجمالي في هذا النموذج بنسبة 99.92 % وهي نسبة تفسيرية قوية، كما أن قيمة

فيشر المحسوبة تساوي 2241.914 وهي أكبر من القيمة الجدولية وهو ما يفسر أن النموذج بأكمله له

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

دلالة معنوية معتبرة، كما نلاحظ أن معاملات النموذج ككل لها دلالة معنوية ما يدل على تأثيرها في نمو الناتج المحلي الإجمالي باستثناء المتغيرات (LFDI) و ((-1) LFDI) و ((-1) LGNE) والذي كانت نسبة الاحتمال فيهم غير معنوية إحصائياً، من نتائج التقدير وفقاً لنموذج ARDL يتبين لنا أن ارتفاع إجمالي الصادرات (LEXPO) بنسبة 10% سيؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.38%، أما بالنسبة لإجمالي الصادرات متأخراً بفترة زمنية واحدة ((-1) LEXPO) فتأثيره معنوي وسلبى على المتغير التابع، فارتفاعه بنسبة 10% سيؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.89%، أما بالنسبة للسعر الصرف (LER) فتأثيرها معنوي وسلبى، فارتفاعها بنسبة 10% يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي (LGDP) بنسبة 4.03%، أما بالنسبة للسعر الصرف متأخراً بفترة زمنية واحدة (LER (-1)) سيؤدي ارتفاعها بنسبة 10% إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي (LGDP) بنسبة 2.91%، أما بالنسبة لإجمالي الإنفاق الوطني (LGNE) فارتفاعه بنسبة 10% يؤدي لارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.98%، أما بالنسبة لإجمالي الإنفاق الوطني متأخراً بفترة زمنية واحدة ((-1) LGNE) فارتفاعه بنسبة 10% يؤدي لانخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.67%، هو ما يوضحه أكثر الجدول التالي:

الجدول رقم 34 : تقدير نتائج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة

ARDL (1,1,1,1)				
الاحتمال	إحصائية ستودنت	الانحراف المعياري	المعاملات	المتغيرات
0.0123	2.822083	0.193324	0.545577	LGDP(-1)
0.3901	0.883467	0.001482	0.001309	LFDI
0.1568	-1.485550	0.001648	-0.002448	LFDI(-1)
0.0000	18.28777	0.018531	0.338894	LEXPO
0.0161	-2.688893	0.070570	-0.189756	LEXPO(-1)
0.0010	4.036110	0.098620	0.398043	LGNE
0.2554	-1.179637	0.141858	-0.167341	LGNE(-1)
0.0014	-3.865070	0.104414	-0.403568	LER
0.0074	3.067480	0.095025	0.291486	LER(-1)
0.0357	-2.293056	2.308796	-5.294197	C
(0.0000)	F=2241.914		R2=0.999208 AdjR2=0.998762	

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

إن النتائج المتحصل عليها من خلال هذا الاختبار تظهر لنا أن قيمة (F-statistic) المحسوبة تساوي 4.144170 والتي هي أكبر من قيم الحرجة لـ I(1)Bound عند مستوى معنوية 15% وهو ما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، وهو الأمر الذي يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم 35: نتائج اختبار الحدود (Bound Test)

عدد المتغيرات المستقلة (k)	القيمة (Value)	إحصائية الاختبار (Test statistic)
4	4.144170	إحصائية فيشر (F-statistic)
القيم الحرجة للحدود (Critical Value Bounds)		
الحد 1	الحد 0	مستوى المعنوية
3.09	2.2	10%
3.49	2.56	5%
3.87	2.88	2.5%
4.37	3.29	1%

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

ج- تقدير نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model) :

لقد بين اختبار الحدود وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة وهو الشيء الذي يسمح لنا بتقدير نموذج تصحيح الخطأ (نموذج الفترة قصيرة الأجل) بالإضافة لنموذج الفترة طويلة الأجل.

ج-1- العلاقة قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ):

يوضح الجدول التالي نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الجدول رقم 36: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Original dep. variable: LGDP
Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 1, 1)
Date: 07/06/21 Time: 19:12
Sample: 1990 2018
Included observations: 26

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LFDI)	0.001309	0.000977	1.339551	0.1991
D(LEXPO)	0.338894	0.014252	23.778194	0.0000
D(LEX)	-0.403568	0.048643	-8.296444	0.0000
D(LGNE)	0.398043	0.038580	10.317352	0.0000
CointEq(-1)	-0.454423	0.079546	-5.712735	0.0000

Cointeq = LGDP - (-0.0025*LFDI + 0.3282*LEXPO - 0.2466*LEX + 0.5077 *LGNE -11.6504)

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9

يتضح لنا من خلال الجدول رقم 36 ما يلي:

- المتغير D(LFDI): متغير غير معنوي إحصائياً لكون قيمة احتمالته أكبر من القيمة الحرجة للاختبار كما أن إشارته موجبة وهو ما يعني وجود علاقة طردية تربط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالمتغير التابع (الناتج الداخلي الإجمالي)، حيث أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 10% ستؤدي لارتفاع الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 0.013% في المدى القصير؛
- المتغير D(LGNE): قيمته الاحتمالية أقل من القيمة الحرجة للاختبار فهو يعتبر متغير معنوي إحصائياً، وإشارته الموجبة تعني ارتباطه طردياً بالمتغير التابع، أي أن ارتفاع إجمالي الإنفاق العمومي بنسبة 10% سيحفز زيادة الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 3.98% خلال الأجل القصير؛
- المتغير D(LEXPO): تشير قيمة احتمالته إلى أنه معنوي إحصائياً، حيث أن زيادة قدرها 10% من قيمة الصادرات ستؤدي لزيادة بمقدار 3.38% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الأجل القصير؛
- المتغير D(LEX): تشير قيمة احتمالته إلى أنه معنوي إحصائياً، حيث أن زيادة قدرها 10% من قيمة سعر الصرف الرسمي (دينار/ دولار أمريكي) ستؤدي لانخفاض بمقدار 4.03% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الأجل القصير؛

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

- المعلمة CointEq(-1): معلمة تصحيح الخطأ في هذا النموذج معنوية إحصائياً، قيمتها 0.45 وذات إشارة سالبة، وهو ما يعني أن سرعة التكيف بالنسبة لمعدل الناتج المحلي الإجمالي للفرد يبلغ 45% سنوياً لكي يرجع لقيمه التوازنية بسبب انحراف المتغيرات المستقلة في الأجل الطويل.

ج-2- العلاقة طويلة الأجل:

يبين الجدول التالي نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل لنموذج الدراسة:

الجدول رقم 37: نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LFDI	-0.002506	0.003605	-0.695262	0.4969
LEXPO	0.328191	0.034054	9.637387	0.0000
LEX	-0.246646	0.069718	-3.537770	0.0027
LGNE	0.507681	0.034996	14.506786	0.0000
C	-11.650377	0.396205	-29.404952	0.0000

المصدر : مخرجات برنامج Eviews9

- يظهر لنا الجدول السابق أن جميع المتغيرات المستقلة معنوية إحصائياً باستثناء الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهو ما يعني تأثيرهم على الناتج الداخلي المحلي ، فإشارة معلمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة سالبة ما يعني وجود العلاقة العكسية بينها وبين المتغير التابع وهو نفس الأمر بالنسبة لسعر الصرف والذي يعني أن هناك علاقة عكسية بينه وبين المتغير التابع ، بينما إشارة معالم المتغيرات المستقلة الأخرى موجبة ما يعني وجود علاقة طردية تربطها الناتج المحلي الإجمالي للفرد في الأجل الطويل .

بالنسبة لمعامل التحديد أظهرت النتائج المتحصل عليها من خلال الملحق رقم 01 أن قيمة $R^2=0.988536$ وهو ما يعني أن المتغيرات المستقلة و بصفة إجمالية سواء خلال الفترة القصيرة والطويلة تفسر المتغير التابع بنسبة 98.85% والنسبة المتبقية هي لمتغيرات لم تدخل ضمن النموذج المدروس.

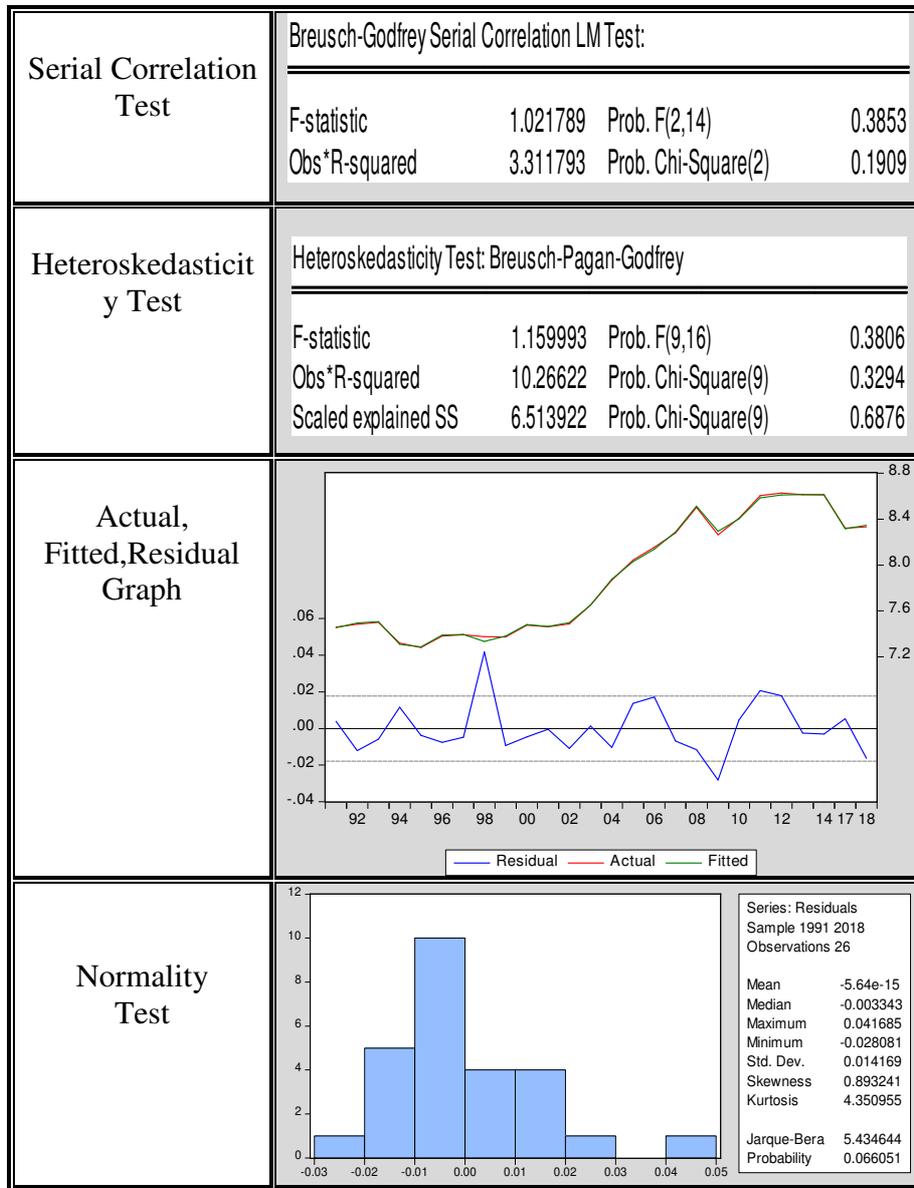
الاختبارات التشخيصية (Diagnostic Tests):

نتائج الاختبارات التشخيصية لمدى ملائمة النموذج واستقراره يظهرها الجدول رقم 38، حيث تشير هذه الاختبارات أن نموذج الدراسة يجتاز جميع الاختبارات التشخيصية فننتج اختبارات الارتباط التسلسلي (Autocorrelation) وعدم ثبات التباين (Heteroscedasticity) ليست ذات دلالة إحصائية

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

كون قيمها الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 5% وهو ما يعني عدم وجود مشكل الارتباط التسلسلي انعدام ثبات التباين في نموذج الدراسة، بالإضافة لذلك نتيجة اختبار التوزيع الطبيعي (Normality Test) باستخدام إحصائية (Jarque-Bera Test) تدعم صحة فرض إتباع بواقي النموذج التوزيع، نظرا لأن قيمة $J-B=5.43$ أقل من $X_{0.95}^2 = 5.99$ ، كما أن هناك تطابق وتقارب كبير بين القيم المقدرة والقيم الحقيقية وهو ما يظهر جودة النموذج المقدر الشيء الذي يمكننا من الاعتماد عليه لتحليل وتفسير نتائج النموذج .

الجدول رقم 38: نتائج الاختبارات التشخيصية Diagnostic Tests

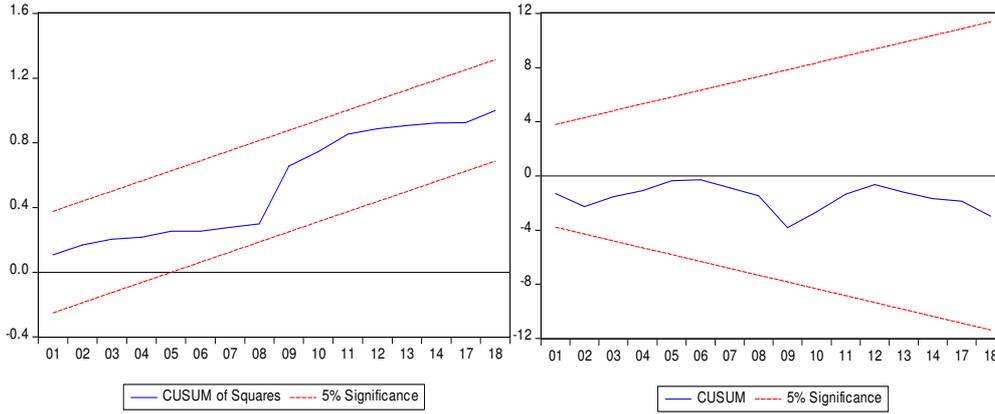


المصدر : مخرجات برنامج Eviews 9

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أما بالنسبة لاختباري الاستقرار الهيكلي CUSUM Test و CUSUM of Squares Test لمعاملات النموذج، يتضح من خلال الشكل رقم (20) أن المنحنى البياني المقدر يقع داخل الحدود الحرجة لمستوى المعنوية 5% وهو ما يعني أن معاملات النموذج مستقرة هيكلية خلال فترة الدراسة .

الشكل رقم 20 : المجموع التراكمي للبقايا المتابع وللمربعات البواقى المتابعة



المصدر : مخرجات برنامج Eviews9

النتائج :

توصلت هذه الدراسة القياسية لمجموعة من النتائج أهمها:

- إن متغيرات الدراسة (LFDI, LER) مستقرة عند المستوى ، أما المتغيرات (LGDP, LEXPO, LGNE) مستقرة في الفرق الأول وهو ما يسمح لنا باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة ARDL؛

- وجود علاقة تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل) بين متغيرات الدراسة نظرا لأن اختبار الحدود بين قيمة F-statistic أكبر من جميع القيم الحرجة (Critical Value Bounds) عند مستوى معنوية 5%؛

- يرتبط تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بعلاقة عكسية مع الناتج المحلي الإجمالي، حيث يمكن تفسير هذه العلاقة بسبب عدم زيادة الناتج الداخلي الإجمالي بوتيرة أسرع من زيادة النمو الديمغرافي في الجزائر وهو ما يجعل من تدفقات الاستثمارات الأجنبية لا تبلغ ذلك المستوى التي يمكنها من التأثير الإيجابي على النمو الاقتصادي، كما أن هذه التدفقات تبقى ضعيفة مقارنة برصيد الاستثمارات الواردة

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

على الصعيد الدولي، أضف لهذا تمركزها بشكل كبير في قطاع وحيد وهو قطاع المحروقات الذي يأخذ النصيب الأكبر من هذه الاستثمارات وهو الأمر الذي يعكس الخلل الهيكلي في التوزيع القطاعي لهذه الاستثمارات التي تبقى غير منتجة للقيمة المضافة التي تدفع وتيرة النمو الاقتصادي بمستوى مقبول يمكنه من التأثير على نصيب الفرد من قيمة الناتج الداخلي الإجمالي؛

- يرتبط سعر الصرف بعلاقة عكسية معنوية مع الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن تفسيرها بكون سعر الدينار مقابل الدولار الأمريكي مستمر في الانخفاض ومع كون أغلب المعاملات التجارية من واردات السلع الرأسمالية والمواد الأولية تتم بدولار الأمريكي فهذا يكبد خزينة الدولة مبالغ كبيرة كان جزء منها سيوجه لتعزيز الاستثمارات المحلية والتي لم ترقى للمستوى الذي يؤهلها لتعزيز ودعم النمو الاقتصادي.

- وجود أثر موجب ومعنوي لكل من إجمالي الإنفاق الوطني والصادرات على نمو الناتج المحلي الإجمالي وهو الذي يمكن تفسيره أن التوسع في الإنفاق من قبل الدولة خاصة مع تعافي القطاع النفطي وتزايد مداخيله ابتداءً من سنة 2000 والذي وجه لتمويل الاستثمارات وهذا من خلال الاعتمادات المالية الهامة التي رصدت لمختلف البرامج الاستثمارية التي أقرتها الدولة أو لتمويل الاستهلاك من خلال رفع الأجور وزيادة حجم الدعم بأشكاله المختلفة، قد حفز نمو الناتج المحلي الإجمالي والذي ينسجم أيضاً مع النظرية الاقتصادية، وبالنسبة للصادرات فهي ترتبط كذلك بعلاقة موجبة ومعنوية مع نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث يعزى هذا الأمر لاستفادة الاقتصاد الوطني من طفرة أسعار المحروقات التي شهدتها السوق العالمية وهو الأمر الذي ساهم في زيادة مداخيل البلد من الجباية البترولية والتي وجه جزء كبير منها لدعم البرامج والخطط التنموية من أجل المساهمة في رفع معدلات النمو الاقتصادي؛

- تبلغ قيمة معامل تصحيح الخطأ (-0.45) وهو ما يعني أن تصحيح الانحرافات في النموذج المدروس تصحح كل فترة زمنية بنسبة 45 % للرجوع للقيمة التوازنية.

خلاصة الفصل

لقد حاولت الجزائر إرساء حزمة من القوانين والتشريعات المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك إنشاء عديد الهيئات التي تسهر على تقديم الدعم والمساندة للمستثمرين الأجانب لتوفير البيئة والمناخ الاستثماري الملائم، غير أنه وبالرغم من كل هذه الإجراءات والآليات المتخذة والمجهودات الكبيرة من أجل مواكبة التطورات الاقتصادية الدولية لا يزال مناخ الاستثمار في الجزائر غير مشجع لجذب

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الاستثمارات الأجنبية والتي تبقى دون المستوى المأمول فهي في أحسن الأحوال لا تتخطى عتبة 3 مليار دولار وهي قيم متواضعة جدا قياسا بالإمكانيات المادية والطبيعية والبشرية التي تمتلكها الجزائر، كما يبقى الاقتصاد الوطني عاجز عن استقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدلات مقبولة تساهم في تحسينه وتطويره بما يتوافق مع الطموحات والأهداف المسطرة، وهو ما يحتم على الجهات الوصية محاولة تدارك وتصحيح تلك العيوب والنقائص التي يعاني منها مناخ الاستثمار والذي يبقى حجر عثرة أمام جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

لقد تركزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للجزائر في قطاعات محددة بالنسبة للاستثمارات خارج قطاع المحروقات وهو ما جعلها استثمارات غير متنوعة حيث تتمركز أغلب تلك الاستثمارات بدرجة أولى في القطاع الصناعي وقطاع الخدمات والبناء والأشغال العمومية كما أن قيمة الاستثمارات فيها ماتزال متواضعة جدا، أما بالنسبة للاستثمارات في قطاع المحروقات فهو يستقطب لوحده النسبة الأكبر من التدفقات الاستثمارية سنويا مقارنة بالقطاعات الأخرى وهو ما جعل من هذا القطاع يستحوذ على اهتمام المستثمرين الأجانب نظرا للإمكانيات الطاقوية التي تتمتع بها الجزائر والتي تجعلها سوق مغرية لكبرى شركات الطاقة العالمية، إلا أن التركيز على الاستثمار في هذا القطاع وإهمال القطاعات الأخرى جعل من الجزائر لا تستفيد من القيمة المضافة ومردودية هذه القطاعات في إنعاش وتنويع الاقتصاد الوطني.

الفصل الرابع

تحليل واقع الاستثمار الأجنبي

المباشر في سنغافورة

تمهيد

استطاعت دولة سنغافورة بعد انفصالها عن الاتحاد الماليزي عام 1965، أن تنتقل خلال عقود قليلة من مجرد دولة فقيرة وشحيحة الموارد، ذات معدلات بطالة مرتفعة و بنية تحتية ضعيفة، إلى دولة تصنف اليوم كواحدة من أفضل الدول ملاءمة للعيش، كما أنها تعتبر اليوم من الدول الأعلى تصنيفاً في مستويات تنمية رأس المال البشري، وأصبحت بذلك مثالا للدول النامية الطامحة لتحسين وضعها الاقتصادي والاجتماعي.

لقد أدركت القيادة السنغافورية التي تولت الحكم بعد الانفصال أن التكيف وسرعة التفاعل مع المتغيرات العالمية و الإقليمية من بين أهم الأسباب التي تجعلها دائماً في حالة يقضه مستمرة مع أي طارئ قد يحدث على الصعيدين الدولي والإقليمي، وهو الشيء الذي بدأ عبر إحداث تغييرات جذرية لتحسين وتطوير الجوانب الأساسية لأي نهضة وتنمية اجتماعية واقتصادية، غير أن هذه النهضة لم تكن لتتحقق إلا بوجود قيادة حكيمة تتمتع بالكفاءة والصرامة في العمل والمرونة في تنفيذ الخطط والبرامج المسطرة، وبعد سنوات من الجهود والتضحيات المستمرة استطاعت دولة سنغافورة أن تفرض نفسها على الصعيد الاقتصادي الدولي من خلال ذلك التأثير الذي أصبحت تتمتع به في خارطة الاقتصاد الدولي.

إن هذه التجربة التنموية الرائدة أصبحت محل اهتمام كبير للباحثين الراغبين في معرفة نقاط القوة التي ساعدت هذا البلد في الخروج من مجرد بلد صغير يعاني على جميع المستويات إلى بلد فاعل ووازن على صعيد الاقتصاد الدولي، وهو ما يجعلها تجربة مفيدة لعديد الدول النامية الراغبة في تحقيق إقلاع اقتصادي يخرجها من تلك التبعية والهيمنة إلى الاستقلالية والاعتماد على النفس، من أجل تحقيق طفرة ونقلة نوعية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

الفصل الرابع: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة

المبحث الأول: أهم السياسات الاقتصادية التي اتبعتها دولة سنغافورة

لقد مرت دولة سنغافورة بمراحل صعبة في تاريخها وبالأخص تلك الفترة التي تلت الانفصال على الاتحاد الماليزي سنة 1965، والتي ورثت فيها قيادة هذا البلد الناشئ واقعا اجتماعيا واقتصاديا مزريا، معدل بطالة مرتفع، أكثر من ثلثي السكان يعيشون في أحياء فقيرة في اطراف العاصمة، كما أن البلد كان محصورا بين دولتين كبيرتين وهما: ماليزيا واندونيسيا، اللذان لم تمتلك سنغافورة علاقة جيدة بهما بعد استقلالها، و لم تكن تمتلك الموارد الطبيعية الكافية ولا البنية تحتية المناسبة من أجل بدأ القيام بالتنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى أن المجتمع الدولي لم يقم بالمجهودات اللازمة لمساعدة هذا البلد وانتشاله من دائرة الفقر والتهميش، الأمر الذي جعل هذا البلد يواجه كل هذه الظروف المحبطة وجعلها كدافع وحافز كبير من أجل النهوض والمضي قدما في رحلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

خلال مسار التنمية الذي شهدته هذه الدولة حاولت قياداته تبني ثلاث استراتيجيات أساسية للنهوض بالاقتصاد وهي: سياسة التصدير الموجه، التصنيع على نطاق واسع، حوافز جذب الاستثمار الأجنبي، كما أن هذه السياسات تمت بمرافقة عديد الهيئات والمؤسسات التي تم تأسيسها للإشراف على متابعة وتنفيذ الخطط والبرامج الاقتصادية.

المطلب الأول: الهيئات والمؤسسات المرافقة في تنفيذ الخطط والبرامج التنموية

تبنت الحكومات المتعاقبة على دولة سنغافورة الأفكار النيوكلاسيكية وهو ما يظهر في الاعتماد على نظام اقتصاد السوق وفلسفة حرية المبادرة الفردية وحرية التجارة كخطوط عريضة ترسم مسار التوجه الاقتصادي لهذا البلد، والذي واجه عديد التحديات ومن أبرزها كيفية تخفيف حدة البطالة المرتفعة وهو الأمر الذي جعل من الحكومة في المراحل الأولى من المسار التنموي تعتمد على التوسع في نمو الصناعات التحويلية كخيار أساسي لتغلب على مشكلة البطالة، غير أن هذا الخيار اصطدم في البداية بعدم وجود التمويل اللازم الكافي لتوسيع النمو في هذا القطاع بالأساس، وفي عام 1960 ومحاولة منها لتحسين الوضع الاقتصادي قامت الحكومة السنغافورية باتتباع توصيات من خبراء ومستشارين في الامم المتحدة، الذين أوصوا بضرورة تأسيس مؤسسة تقوم بتوفير المعلومات والاجراءات اللازمة لتسهيل دخول المستثمرين الاجانب الراغبين في الاستثمار في سنغافورة¹، وهو ما تم بالفعل بتأسيس هيئات ومؤسسات

¹ - Cahyadi, Gundy, et al. "Singapore's economic transformation." *Global Urban Development: Singapore Metropolitan Economic Strategy Report* , 2004, pp.4-5.

الفصل الرابع: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة

تشرف على تنفيذ السياسات والخطط الاقتصادية ومتابعتها لتحقيق الأهداف المنشودة، حيث قبيل الاستقلال بأربع سنوات و بالضبط في عام 1961 تم تأسيس مجلس التنمية الاقتصادية كأول هيئة تتولى وضع السياسات الاقتصادية والاشراف عليها.

أ- مجلس التنمية الاقتصادية (Economic Development Board):

تم تأسيس هذا المجلس من أجل تركيز جهود التنمية الاقتصادية في وكالة واحدة،¹ وجذب رؤوس الأموال الأجنبية لدخول السوق المحلية، والرغبة في حشد الاستثمارات الأجنبية لتطوير قاعدة تصنيعية موجهة للتصدير، وهو ما أدى بالحكومة في تلك الحقبة بالشروع في تطوير البنية التحتية الصناعية في المناطق الغربية للبلد، بينما بدأ هذا المجلس في البحث عن الاستثمارات في التصنيع، حيث كانت البداية مع التركيز على الاستثمارات كثيفة العمالة كالمنسوجات، الملابس والأدوات الجلدية، وخطوط التجميع البسيطة كالأجهزة الكهرومنزلية والأجهزة الالكترونية. إن هذا المجلس أصبح في بداية مسيرة سنغافورة التنموية جزءا مهما في رسم توجهات الاقتصاد والتي تبنت في بدايتها الاعتماد على تشجيع ومساعدة الصناعات الناشئة والقيام بالتصدير للدول المجاورة، ومن المهام التي أوكلت لهذا المجلس كذلك أنه قام بالتحديد الدقيق للأنشطة الصناعية التي لها الأولوية في مخططاته التنموية وهذا اعتمادا على معايير معينة كدرجة كثافة رأس المال والقيمة المضافة و مهارة اليد العاملة.²

خلال ستينيات وسبعينيات القرن الماضي ركزت استراتيجية النمو المتبعة على محاولة جذب الشركات المتعددة الجنسيات وتوطينها داخل البلد من أجل الانتاج للتصدير للأسواق الدولية، وهو ما جعل من هذه الاستراتيجية من أولويات الحكومة في ظل الرغبة في تحقيق تنمية اقتصادية شاملة تنهض بالبلد، ولاستهداف هذه الاستراتيجية تم منح مزايا وحوافز جبائية معتبرة لهذه الشركات للاستفادة من توطین عملياتها التشغيلية في سنغافورة. بالنسبة للتقسيم الهيكلي والوظيفي لهذا المجلس يتشكل من أربعة أقسام:³

أ- قسم ترقية الاستثمارات: وتتمثل وظيفته في جذب رواد الأعمال الأجانب والمحليين، وتشجيع التعاون بين الصناعات المحلية والأجنبية وخصوصا في مجال المعرفة الفنية، وهو ما يتم من خلال توفير

¹ - Chao-Wei Lan, "SINGAPORE'S EXPORT PROMOTION STRATEGY AND ECONOMIC GROWTH (1965-84)", University College, London, Development Planning Unit, Working Paper No.116,2001,p.1

² - Kumar Sree and Siddique Sharon, "The Singapore success story: public-private alliance for investment attraction, innovation and export development".United Nations Publications, Sales No.: E.09.II.G.123,2010,p.8.

³ - Tan Augustine, "Official efforts to attract FDI: Case of Singapore's EDB",Conference on Industrial Globalization In The 21st Century: Impact And Consequences For East Asia And Korea, 2-3 August 1999, p.1.

الفصل الرابع: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة

المعلومات الضرورية للمستثمرين الأجانب المحتملين حول مزايا وضع الصناعات التحويلية وتقديم جميع المساعدات الضرورية من أجل تحفيزهم على دخول السوق السنغافورية؛

ب- قسم المالية: وتتعلق مسؤولياته بإدارة جميع الأنشطة المالية للمجلس، بما في ذلك عمليات الاستثمار والاقتراض؛

ج- قسم المشاريع وخدمات الاستشارة الفنية: تتمثل مهامه في تقييم الجدوى التقنية والاقتصادية للمشاريع، بالإضافة لتوفير جميع المعلومات الفنية والاقتصادية للمجلس و العملاء؛

د- قسم المنشآت الصناعية: وظيفته ضمان كفاية توفير الأراضي الصناعية الملائمة مع الخدمات المساعدة كالكهرباء والمياه وشبكة الطرق والاتصالات وغيرها من الخدمات الأخرى .

إن عمل المجلس ورغبته في تحقيق أهدافه جعله في تواصل وتنسيق دائم ومستمر مع عديد الوزارات و الهيئات الحكومية، حيث في هذا الصدد و بالموازاة مع عمل المجلس نجد هيئة أخرى قامت بمساعدة ومرافقة مجلس التنمية الاقتصادية في تطبيق خطته، وهو الدور الذي اضطلع به مجلس تنمية التجارة.

ب- مجلس تنمية التجارة (Trade Development Board):

تم تأسيس هذا المجلس من خلال دمج قسم التجارة مع مجلس صناعة الأخشاب عام 1983، ويهدف بدرجة للترويج لصادرات سنغافورة في السوق الدولية وكذلك تحسين وتطوير وجهتها كمركز تجاري¹، ومع انضمام سنغافورة للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (GATT) عام 1985 أصبح مجلس تنمية التجارة يضطلع ايضا بتحديد أسواق المنتجات وضمان الوصول الآمن لها و مساعدة المصنعين المحليين من خلال المعارض التجارية والزيارات الخارجية ومتابعة مدى امتثالهم لقواعد واجراءات التجارة الدولية وكذلك تصميم وتطوير معاهدات التجارة الثنائية ، وتأسيس مراكز خارجية تقوم بالترويج للسلع والخدمات المنتجة في سنغافورة في الدول الأجنبية. لقد أدت هذه التطورات الحاصلة بتأسيس أول نظام الكتروني لتسهيل التجارة والتوثيق على الصعيد الدولي عام 1989، وبعدها قام مجلس تنمية التجارة بتمثيل سنغافورة في المفاوضات مع كل من منظمة التجارة العالمية (WTO) ورابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) ومنظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (APEC)، كما ساهم هذا المجلس في تحسين كفاءة العمليات التجارية واستخدام الحوافز المناسبة مما جعل صادرات الخدمات في سنغافورة في أواخر التسعينيات تبلغ معدلات كبيرة،

¹ - <https://eresources.nlb.gov.sg/history/events/27c04374-093e-4688-8916-016d3ebf6143>, consulté le: 05/10/2020.

الفصل الرابع: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة

ج- مجلس الانتاجية الوطني (National Productivity Board):

تأسس هذا المجلس عام 1972 تحت مظلة وزارة العمل، و يهدف لترقية الانتاجية وتحفيز الشركات على الرفع من انتاجيتهم من خلال التدريب والادارة والاستشارة، وكذلك توفير تسهيلات لإرساء علاقات صناعية جيدة وأيضا صياغة سياسة الأجور وتوفير جميع المعلومات الضرورية حول انتاجية المؤسسات في سنغافورة.¹ إن الأهداف المسطرة من قبل هذا المجلس ترمي بدرجة أولى لتحسين رفاهية المواطنين عبر محاولة تحقيق تقدم اقتصادي يرتكز على تحسين الانتاجية كعامل جوهري وهذا من خلال ثلاث مبادئ توجيهية أساسية:²

- تؤدي التحسينات في الانتاجية إلى زيادة التوظيف على المدى الطويل؛
- تنفيذ تحسين الانتاجية يتم عبر آليات مؤسساتية تتم عبر العمل المشترك للأطراف الثلاثة الفاعلة والمشكلة من الحكومة وأرباب العمل والعمال؛
- التوزيع العادل لثمار تحسين الانتاجية بين الادارة والعمال والمستهلكين.

لقد عرفت حركة الإنتاجية في سنغافورة التزام سياسي عالي المستوى لإنجاح هذه المخططات الاقتصادية المسطرة، كما شهدت تطورا مستمرا للمؤسسات المسؤولة عن تطوير الإنتاجية باعتبارها الجهة الرئيسية المسؤولة عن هذه المهمة، حيث اندمج مجلس الإنتاجية الوطني مع المعهد السنغافوري للمعايير والبحث الصناعي سنة 1996 ليشكل معا مجلسا جديدا يدعى مجلس الإنتاجية والمعايير (Productivity and Standards Board) والذي تأسس نتيجة تكامل استراتيجي بين الهيئتين السابقتين والذي يتبع وزارة التجارة والصناعة، تم تأسيسه بغرض إدارة عوامل الانتاجية الكلية في سنغافورة بكل كفاءة وفعالية، ومع محاولة تحفيز الشركات بجميع الطرق الممكنة للحصول على مخططات شهادات مراقبة الجودة وبالخصوص شهادات ISO 9000. خلال عام 2000 قام PSB بتخصيص مبلغ 20 مليون دولار أمريكي لمساعدة المؤسسات في جميع القطاعات على طلب التمويل الكافي الذي يمكنها من بلوغ معدلات انتاجية مقبولة، بينما خلال عام 2001 تم اعادة تسمية مجلس الإنتاجية والمعايير ليصبح مجلس المعايير والانتاجية والابتكار (SPRING Singapore) والذي يتبع هو الآخر وزارة التجارة والصناعة

¹ - <https://eresources.nlb.gov.sg/history/events/1322f7a8-b6d8-4d0f-89cb-0c712119b7a5>, consulté le 06/10/2020.

² - Ohno Izumi and Kitaw Daniel, "Productivity movement in Singapore", Japan International Cooperation Agency, and National Graduate Institute for Policy Studies, Handbook of National Movements for Quality and Productivity Improvement (Kaizen), Project Report, December(2011),p. 53.

الفصل الرابع: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة

ويهدف للتحسين المستمر لإجمالي عوامل الانتاج وكذلك تسهيل الوصول للأسواق الدولية وتوفير ضمان الجودة للمنتجات والخدمات.

د- مؤسسة البحث الوطني (National Research Foundation):

تم تأسيس هذه المؤسسة في الفاتح من جانفي عام 2006 كقسم تابع لمكتب الوزارة الأولى، حيث تهدف لتوجيه عمليات البحث والتطوير من خلال تطوير السياسات والخطط والاستراتيجيات للبحث والتطوير والمشاريع، كما تقوم بتمويل المبادرات الاستراتيجية وأيضا رعاية المواهب البحثية، وهي بذلك تعمل على تحويل سنغافورة إلى مركز ريادي نشط للبحث والتطوير يمكنها أن تساهم في بناء اقتصاد يركز على المعرفة والابتكار يجعلها نقطة جذب متميزة في العلوم والابتكار¹، كما أن هذه المؤسسة تحاول أن تحقق عديد الأهداف والتي نذكر منها:²

- تنسيق جهود البحث بين مختلف الوكالات ضمن إطار وطني أشمل لتوفير نظرة عامة وتوجيه استراتيجي متماسك؛

- تطوير السياسات والخطط لتنفيذ التوجهات الاستراتيجية لجدول أعمال البحث والتطوير؛
- توفير وتخصيص التمويل اللازم للبرامج التي تتفق وأهداف واستراتيجيات مؤسسة البحث الوطني ؛
- تقديم الدعم اللازم من قبل الأمانة العامة للحكومة لمجلس البحث والتطوير والمشاريع .

إن مخطط نمو الاقتصاد السنغافوري عبر البحث والتطوير والمشاريع يركز بشكل كبير على التوجهات الاستراتيجية لمؤسسة البحث الوطني (NRF) والتي تدعم بالأساس من خلال الاستراتيجيات التالية:³

- تعزيز القدرات التأسيسية وتنمية المواهب ؛
- قيادة التميز البحثي من خلال المنافسة ؛
- ضمان التأثير من خلال التعاون بين القطاعين العام والخاص.

¹ - <https://www.nrf.gov.sg/about-nrf/national-research-foundation-singapore>, consulté le 23/10/2020.

² - Kumar Sree and Siddique Sharon, OpCit, pp.46-47.

³ - <https://www.nrf.gov.sg/about-nrf/national-research-foundation-singapore>, consulté le 23/10/2020..

الفصل الرابع: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة

هـ - مجلس البحوث والابتكار والمشاريع (RIEC):

تم تأسيس هذا المجلس عام 2006 ويتأخره الوزير الأول وهو الذي يشرف على تعيين أعضائه لمدة عامين، ويضم هذا المجلس عديد الوزراء وأعضاء آخرين محليين أو أجانب متميزين في مجال الأعمال والعلوم والتكنولوجيا، حيث يؤكد هذا المجلس على الالتزام السياسي والأهمية الموضوعية على جدول أعماله والتي يحاول من خلالها مجلس البحوث والابتكار والمشاريع توفير توجيه استراتيجي لتحقيق هدفين أساسيين وهما:¹

- إسداء المشورة لمجلس الوزراء السنغافوري بشأن سياسات واستراتيجيات البحث والابتكار، للمساهمة في دفع تحول سنغافورة إلى مجتمع قائم على المعرفة وتقوية قدرات مجال البحث والتطوير؛
- تشجيع المبادرات الجديدة لخلق المعرفة في العلوم والتكنولوجيا، وتحفيز مجالات جديدة للنمو الاقتصادي طويل الأجل.

و - المجلس الاستشاري العلمي (Scientific Advisory Board):

هو مجلس دولي متعدد التخصصات يجتمع سنويا في سنغافورة لتقديم المشورة بشأن السياسات و البرامج المعتمدة من قبل مؤسسة البحث الوطني، ويتمثل دور هذا المجلس في النقاط التالية:

- تسليط الضوء على القضايا الهامة والاتجاهات الدولية الناشئة في البحوث الأساسية والتي يقودها الباحثون، أين يمكن لدولة سنغافورة سد الفجوات البحثية مع الدول الرائدة؛
- التنسيق مع مؤسسة البحث الوطني وتحديد المجالات الجديدة في البحث، أين يمكن لسنغافورة جني الفوائد المنتظرة من خلال استخدام أحدث العلوم، وبناء الأساس الصلب لنمو المؤسسات والقطاع الصناعي؛
- المراجعة وتقديم المشورة بشأن المقترحات والخطط التي تعدها مؤسسة البحث الوطني؛
- مساعدة مؤسسة البحث الوطني في إدارة البحث والتطوير بما في ذلك تخصيص التمويل الملائم وتقييم نتائج مخرجات البحث.

إن تأسيس هذه المؤسسات والهيئات كان القصد منه مسايرة جميع الخطط والبرامج والسياسات المبرمجة والحرص على تنفيذها ومتابعتها بدقة لضمان تحقيق الأهداف المرجوة منها، حيث أنه وفي ظل التنافسية

¹ - <https://www.nrf.gov.sg/about-nrf/rie-ecosystem>, consulté le 23/10/2020.

الفصل الرابع: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة

وسرعة التغيرات الاقتصادية على الصعيد الدولي حتم على القيادة في دولة سنغافورة أن تتكيف مع هذه المستجدات والبقاء في حالة يقظة مستمرة ودائمة من خلال تأسيس مؤسسات قادرة على نقل سنغافورة لمستوى جديد من التنمية والنمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: استراتيجية التنمية في سنغافورة

لقد مرت التنمية الاقتصادية في سنغافورة بعدد المراحل والمحطات المهمة، حيث انتقل خلالها الاقتصاد السنغافوري من اقتصاد شبه مغلق يعتمد على إنتاج السلع كثيفة اليد العاملة وذات الأجور المنخفضة، إلى اقتصاد مفتوح ينتج السلع عالية التكنولوجيا كثيفة رأس المال، حيث يمكن تحديد أربعة مراحل هامة مر بها الاقتصاد السنغافوري وهو ما يعكس أهمية التغيرات والسياسات التي صممتها القيادة الوصية للوصول إلى الأهداف المسطرة، وتتمثل هذه المراحل فيما يلي:

أ- سياسة إحلال الواردات 1959-1965:

قبل استقلالها الرسمي عن ماليزيا كانت دولة سنغافورة تتمتع بحكم ذاتي، وهو ما جعلها تستقل في اتخاذ عديد القرارات ومنها القرار الاقتصادي، وبما أنها دولة تعاني من الفقر والبطالة المزمنة وتدني مستوى التعليم، ومع تراجع الأنشطة الاقتصادية بسبب نمو شبكة التجارة بين دول جنوب شرق آسيا والدول الغربية، جعل من الصعوبة بمكان خلق فرص عمل جديدة يمكن لها أن تساهم في امتصاص معدل البطالة، ومن أجل تخفيف حدة البطالة قامت الحكومة السنغافورية بالالتزام بسياسة التصنيع السريع والتي واجهتها عدة مشاكل ومن بينها صغر حجم السوق المحلية، وقد تم التغلب على هذا العائق من خلال توسيع حجم السوق المحلية بالاستفادة من الاتحاد الاقتصادي والسياسي مع ماليزيا وهو ما ساهم خلال عام 1963 من تضاعف حجم السوق من حيث الناتج الداخلي الاجمالي مستفيدا بذلك من الحماية التي تقرضها التعريفات ونظام الحصص ما ساهم في تعزيز التصنيع من خلال استراتيجية احلال الواردات، بالإضافة إلى إدخال الحكومة لعدد الحوافز المالية لتشجيع تطوير القطاع الصناعي، حيث وفي هذا الصدد صدرت عدة مراسيم ومنها مرسوم الصناعات الرائدة ومرسوم التوسع الصناعي واللدان صدرا خلال عام 1959 ومنحا للحكومة الحق في اقرار إعفاءات ضريبية للشركات المستثمرة في سنغافورة وبالأخص تلك المستثمرة في الأنشطة كثيفة العمالة، ما أدى بالحكومة لاتخاذ عديد التدابير والتي من شأنها المساهمة في تنفيذ السياسات المبرمجة، حيث كان انشاء مجلس التنمية الاقتصادي عام 1961 كأول هيئة مسؤولة على تنفيذ سياسات وبرامج الحكومة الاقتصادية و انشاء المدن الصناعية

الفصل الرابع: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة

والاستثمار مباشرة في المشاريع الموسعة. لقد تم تعزيز جهود سياسة احلال الواردات في وقت مبكر بغرض حماية الشركات الجديدة من المنافسة الأجنبية والذي تم من خلال الرفع في الرسوم الجمركية خلال عامي 1962 و 1963 وكذلك فرض حصص استيراد على مجموعة متنوعة من المنتجات.¹

لقد أدركت الحكومة السنغافورية أن الاستمرار في التصنيع والاعتماد على استراتيجية احلال الواردات، يتطلب تطوير المهارات والمستوى التعليمي للقوى العاملة، وهو الشيء الذي دفعها لتبني مخطط خماسي طموح مصمم لتجهيز وتزويد القوى العاملة بجميع المعارف والعلوم الأساسية والمهارات التقنية اللازمة، حيث أنه بحلول عام 1965 ارتفع عدد المسجلين في التعليم الابتدائي والمتوسط والجامعي بزيادة قدرها 33% و94% و70% على التوالي، مع تأسيس مؤسسات مهنية وفنية ضمت عددا كبيرا من الطلاب. لاقت هذه السياسات بعض النجاح، حيث نمت الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بمعدل سنوي قدره 3.75% بين عام 1960 و 1965، كما زادت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بنسبة 2% خلال فترة تطبيق هذه السياسة، كما تم انشاء ما يقارب 21000 منصب عمل في القطاع الصناعي، غير أن معدل البطالة المسجلة في تلك الفترة لم ينخفض بنسب معقولة حيث بقي فوق 10% وهو ما دفع بالحكومة في سنغافورة لمحاولة ايجاد سياسة أخرى أكثر نجاعة تساهم في تحسين وتطوير وضعية الاقتصاد.

ب- سياسة الصناعات الموجهة للتصدير :

بعد الانفصال عن ماليزيا سنة 1965، تخلت سنغافورة عن استراتيجية احلال الواردات وتبنت استراتيجية جديدة تتمثل في سياسة الصناعات الموجهة للتصدير والتي يمكن من خلالها تزويد عديد الأسواق الدولية بالمنتجات المحلية، حيث كان خيار استقطاب الشركات المتعددة الجنسيات بمثابة الخيار الأمثل في هذه الفترة نظرا لما لها من خبرات تقنية يمكنها المساهمة في رفع مهارة العمالة المحلية وكذلك الاستفادة من كثافة العمليات التشغيلية لهذه الشركات في توفير مناصب عمل حقيقية. بالإضافة إلى الاستفادة من رؤوس الأموال الخارجية والخبرة التقنية يمكن أن تساهم هذه الشركات في إمكانية الوصول إلى أسواق خارجية وهو ما يجعل الاقتصاد المحلي أكثر اندماجا مع الاقتصاد الدولي الشيء الذي يساهم في الرفع من معدل نموه تدريجيا. غير أن هذه السياسة بدأت أولا بتوفير جملة من الاجراءات كالحوافز المالية و تشييد بنية تحتية حديثة، ووضع قيود على حركة العمالة المحلية والأجنبية ، خلال عام 1965

¹-Kenneth Bercuson et al., " Singapore A Case Study in Rapid Development ", Washington Dc, International Monetary Fund, Occasional paper, No 119, February 1995, pp.11-12.

الفصل الرابع: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة

بدأ الاقتصاد في سنغافورة يشهد تغيرات هيكلية مست بدرجة أولى القطاع الصناعي الذي شكلت صادراته المباشرة للأسواق الخارجية ما نسبته 32% من القيمة الاجمالية لمبيعات هذا القطاع، رغم ما واجهته هذه الاستراتيجية في بداياتها خلال الفترة الانتقالية الممتدة من 1965-1968 عدة عوائق متعلقة بأسواق التصدير المستهدفة كوجود الحواجز التجارية وتبني سياسة احلال الواردات من طرف الدول الأخرى.¹

شهدت الفترة الممتدة من 1968-1974 ذروة هذه السياسة المنتهجة، حيث بدأت تتميز بالتنوع والاتجاه نحو قطاعات تصنيعية جديدة كالإلكترونيات وصناعة وصيانة السفن، وكذا تكرير المنتجات النفطية والتي ساهم فيها بشكل كبير تدفقات الاستثمار الأجنبي وتزايد عدد فروع الشركات المتعددة الجنسيات الناشطة داخل سنغافورة. فخلال الفترة المذكورة ساهمة الشركات الأجنبية بتشغيل 45% من اليد العاملة في القطاع الصناعي ورفعت من معدل في نمو القيمة المضافة بنسبة 53% وهو ما يوضح أن الجهود المبذولة في محاولة استقطاب الاستثمارات الأجنبية بدأت تظهر بعض المؤشرات الايجابية.

استطاعت سنغافورة خلال هذه الفترة أن تجذب الشركات المتعددة الجنسيات وتقدمها من أجل المساهمة في إنجاح مخططاتها بفضل المرونة الكبيرة التي تتميز بها سياساتها تجاه الاستثمارات الأجنبية، حيث لعبت هذه الشركات دورا حاسما في التصنيع الموجه للتصدير في سنغافورة ، فلقد ساهمت هذه الأخيرة في 90% من صادرات سنغافورة الصناعية ونحو 70% من إجمالي القيمة المضافة للصناعات التحويلية.²

بالإضافة للقطاع الصناعي هناك عدة قطاعات اقتصادية أخرى استطاعت تحقيق نمو معتبر كالقطاع البنكي والمالي وقطاع النقل والاتصالات، فنتيجة هذا الانتعاش بدأ الهيكل الاقتصادي لدولة سنغافورة يتنوع تدريجيا، حيث انتقلت بذلك من مجرد مركز لتخزين وتوزيع البضائع إلى مركز صناعي وتجاري ومالي، وهو الأمر الذي ساعد الاقتصاد السنغافوري على الاندماج التدريجي في الاقتصاد العالمي.

ج- إعادة الهيكلة الصناعية:

خلال فترة السبعينيات من القرن الماضي شرعت سنغافورة في مرحلة تنمية اقتصادية جديدة تنتقل

¹ - Beng, Cheah Hock. "Export-Oriented Industrialisation and Dependent Development: the Experience of Singapore." *The IDS Bulletin*, Vol.12, No. 1 (1980), pp.35-37, https://opendocs.ids.ac.uk/opendocs/bitstream/handle/20.500.12413/10748/IDSB_12_1_10.1111-j.1759-5436.1980.mp12001007.x.pdf?sequence=1, consulté le 29/10/2020.

² - THEE Kian Wie, "Export-Oriented Industrialisation and Foreign Direct Investment in The Asean Countries.", http://archive.unu.edu/hq/academic/Pg_area4/Thee.html, consulté le 29/10/2020.

الفصل الرابع: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة

من هدف جذب الاستثمارات التي تعتمد على كثافة العمالة والتصدير إلى مرحلة جديدة تدعي بمرحلة "اللاحق التكنولوجي"، حيث لم تعد السياسات الاقتصادية مرتكزة على التوسع في قطاعات النسيج والألبسة وتصليح السفن وغيرها من القطاعات كثيفة العمالة بل أصبح الاهتمام والتركيز منصب على التطوير التدريجي لمستوى التكنولوجيا، وهو ما جعل من السياسات المعتمدة في هذه المرحلة تشجع الاستثمارات في قطاعات جديدة كقطاع صناعة أجهزة الكمبيوتر والإلكترونيات والصناعات الصيدلانية وغيرها من القطاعات الأخرى من أجل إنتاج مزيد من القيمة المضافة في الاقتصاد.

لقد قام مجلس التنمية الاقتصادي خلال منتصف السبعينيات ولغرض جذب مزيد من الشركات الأجنبية للاستثمار في الصناعات عالية التقنية بإعطائها ضمانات إعفاء من الضرائب لمدة خمسة سنوات، وكذلك منح الشركات العاملة في هذه الصناعات مزيدا من التحفيزات للرفع من مستوى موظفيها وتحسين المستوى التكنولوجي للاستثمارات الجديدة، ومن أجل مواكبة مثل هذه الاستثمارات والتي تتطلب توفر مؤهلات ومهارات جديدة تتمتع بها اليد العاملة، قام مجلس التنمية الاقتصادي في هذا الصدد بإنشاء مركز للتدريب المتخصص يهدف لتزويد سوق العمل باليد العاملة المدربة والمؤهلة، كما تميزت هذه الفترة أيضا بمحاولة تعديل توازن الأجور الحقيقية نتيجة اقرار الحكومة السماح بنمو دخول العمل وتجاوزها للإنتاجية وهذا لتخفيف الضغط على سوق العمل وتعزيز إعادة الهيكلة بعيدا عن النشاطات ذات التكنولوجيا المنخفضة وكثيفة العمالة. بالمقابل قام مجلس التنمية الاقتصادي والحكومة السنغافورية خلال تلك الفترة بعمل كبير وهذا من خلال أنشطة الترويج للاستثمارات وتنمية رأس المال البشري وسياسات سوق العمل، التي كانت ناجحة في إعادة هيكلة القطاع الصناعي وتوجيهه نحو النشاطات عالية التقنية لتحل محل الاستثمارات كثيفة العمالة والتي كانت سائدة في الفترات السابقة. كما شهدت هذه الفترة أيضا التزاما قويا من الحكومة بالاستثمار في قطاع النقل والبنية التحتية من أجل المساهمة في تسريع وتيرة النمو في القطاعات الأخرى، ومع منتصف الثمانينات بدأ رأس المال يستنفذ تدريجيا وخصوصا مع المواكبة المستمرة للتكنولوجيا المستعملة في التصنيع، بما أدى إلى ظهور نوع من التغيير في السياسات من أجل الحفاظ على نفس المستوى من النمو المرتفع في الاقتصاد وهو الشيء الذي أدى لتبني استراتيجية جديدة.¹

¹ - Kenneth Bercuson et al, Op.Cit,pp.13-14.

د- مرحلة التنويع الاقتصادي:

رغبة منها في الاهتمام والتركيز على جميع القطاعات الاقتصادية لما لها من تأثير على النمو الاقتصادي، حاولت سنغافورة تبني استراتيجية جديدة تركز على اشراك العديد من القطاعات للمساهمة في التنمية والنمو الاقتصادي، فبعدما استطاعت سنغافورة أن تصبح من الدول الرائدة في تصنيع المنتجات عالية التكنولوجيا، بدأت الهيئات الحكومية المشرفة على التطوير الاقتصادي كمجلس التنمية الاقتصادي ومجلس التنمية التجاري بتطبيق استراتيجية جديدة تقوم على التنويع الاقتصادي ومحاولة القيام باستثمارات خارجية من خلال تشجيع الشركات المملوكة كلياً أو جزئياً لمستثمرين محليين بالقيام بعملياتها التشغيلية خارج سنغافورة. بالإضافة لكل هذا تميزت هذه المرحلة أيضاً بتهيئة الاقتصاد السنغافوري واقلته مع متطلبات العولمة، وهو ما أدى بالمسؤولين المحليين في تلك الفترة إلى المسارعة إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي، حيث كان رئيس الوزراء الأسبق " لي كوان يو" يرى أن الاندماج في العولمة هو ظاهرة تفرض على الدول وهي مخيرة بالسير في هذه الطريق بفعل الظروف ومقتضيات السوق الدولي وبالتالي فأى تراجع عن فكرة الاندماج ستتحمل انعكاساته هذه الدول، كما عرفت هذه الفترة مواصلة سنغافورة في تبني فكرة اقتصاد المعرفة و الاعتماد على مفهوم الجودة والابتكار كأحد الخيارات المطروحة للرفع من مستوى الكفاءة الكلية لعوامل الإنتاج والوصول به إلى مستوى 2% سنوياً. خلال بداية العشرية الجديدة وضعت سنغافورة خطة طموحة من أجل تدعيم القدرات التقنية والتكنولوجية للبلاد وهذا عبر رصد مبلغ 6 مليار دولار أمريكي خلال الفترة الممتدة بين 2000-2005 وهذا ضمن الخطة الوطنية للعلوم والتقنية، والتي عرفت تشييد عديد المراكز البحثية والتي تخدم المجال التقني والتكنولوجي بشكل خاص.¹ أولت سنغافورة عمليات البحث والتطوير أهمية كبيرة وهذا لدورها الجوهري في ارساء اقتصاد يحركه الابتكار ومنشئ للقيمة المضافة، وللمساعد على وضع الأساس الضروري لتطوير قدرات جديدة وبالخصوص في الصناعات المستقبلية، وهو الشيء الذي يجعل من الاستثمارات في هذه العمليات من بين الأولويات التي يفرضها التطور التقني والتكنولوجي المتسارع وكذلك لدورها في تحفيز الابتكارات سواء في عمليات الانتاج أو في عرض منتجات جديدة، ما يساعد هذه الابتكارات على رفع الانتاجية، فلقد أظهرت بعض الدراسات في هذا الصدد أن زيادة عمليات البحث والتطوير ب 1% خلال الفترة الممتدة من 2002-2017 ساعد برفع مستوى الانتاجية ب 0.135% وهو الشيء الذي حتم على الحكومة

1- ابتسام محمد العامري، التجربة التنموية في سنغافورة، مجلة بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، مصر، المجلد 3، العدد 45، 2018، ص 285-289.

الفصل الرابع: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة

السنغافورية المضي قدما في الاستثمار في قطاعات البحث والتطوير وهذا بالتوازي مع جهود التحول الصناعي الساعية للرفع من انتاجية الشركات والصناعات في سنغافورة من أجل الوصول لدعم النمو الاقتصادي المستدام.

لقد حاولت سنغافورة من خلال تسطير برامج للتنمية الاقتصادية وضع استراتيجية بعيدة المدى يمكن من خلالها تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية المنشودة، فرغم قلة مواردها الطبيعية استطاعت عبر اتباع سياسات اقتصادية واجتماعية تركز وتهتم بالموارد البشري بدرجة أولى واعتباره هو الثروة الحقيقية التي يمكن لها النهوض بمستقبل البلد.

المطلب الثالث: السياسة الاجتماعية في دولة سنغافورة

أدركت القيادة في سنغافورة أن تحقيق أي تنمية اقتصادية لا بد أن يمر عبر تحسين معايير جودة الحياة والرفاهية للمجتمع، وهو ما حتم عليها وضع سياسة اجتماعية تسيير جنبنا لجنب مع السياسات والخطط الاقتصادية لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، كما أنه ولتحقيق هذه الأهداف الاجتماعية تم تأسيس عديد البرامج ذات الطابع الاجتماعي والتي يمكن لها أن تساهم في مسيرة التنمية .

أ- السياسة العامة في التعليم:

تتميز دولة سنغافورة بكونها من البلدان فقيرة الموارد الطبيعية، فموردها الوحيد يكمن في رأس المال البشري، وهو ما جعل من التعليم أحد العوامل الجوهرية للتنمية البشرية ولزيادة الرفاهية الاقتصادية لأي بلد، فلقد أولت الحكومة السنغافورية منذ بداية استراتيجياتها التنموية أهمية بالغة للتعليم حيث سعت سياساتها في هذا الصدد إلى دمج جميع المدارس الخاصة والعامة في نظام وطني موحد يكون ممول مباشرة من الحكومة أو من خلال المنح والمساعدات الأجنبية، ونتيجة تميز سنغافورة بكونها متعددة الثقافات تم الاعتماد على نظام تعليمي موحد يمكن له تطوير الهوية المشتركة والشعور بالانتماء وغرس هذه القيم للوصول لتحقيق عدالة اجتماعية بين أفراد المجتمع¹، لقد كانت الفلسفة الاقتصادية وراء تمويل الدولة للتعليم هو مشكلة البطالة وخصوصا في العقد الأول بعد الانفصال عن ماليزيا وحاجة البلد إلى خطة اقتصادية يمكن أن توفر الأساس الصلب للإقلاع الاقتصادي والذي يحتاج إلى كتلة كبيرة من العمالة المتعلمة.

¹ - Khan Habibullah, "Social policy in Singapore: a Confucian model?", Washington, DC: World Bank Institute, 2001, p.6.

الفصل الرابع: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة

لقد أصبح التعليم بمثابة صناعة رئيسية في معظم البلدان سواء من حيث عدد الأفراد المشاركين فيه أو الموارد المالية المخصصة له، وهو ما جعل أغلب الدول تخصص مبالغ مالية معتبرة لهذا القطاع، حيث عرفت نفقات التعليم تزايد مستمرًا في دولة سنغافورة، وهو ما يظهره الجدول الموالي:

الجدول رقم 39: النفقات الحكومية على قطاع التعليم

السنوات	المبالغ بالملايين (دولار سنغافوري)
1985	1 388
1990	1 794
1995	2 682
2000	4 276
2005	5 215
2010	8 998
2015	11 235
2018	12 429

المصدر: قاعدة بيانات الحكومة السنغافورية ، على الرابط:

<https://data.gov.sg/dataset/government-expenditure-on-education>

من خلال الجدول رقم 39 يظهر أن الزيادة في النفقات الحكومية الموجهة لقطاع التعليم تسير بوتيرة منتظمة من عام لآخر وهو ما يظهر الأهمية الكبيرة التي توليها القيادة السنغافورية لهذا القطاع، فنسبة الزيادة من سنة 1985 إلى عام 2005 تبلغ 275.72 % وهي زيادة معتبرة تبين مدى الأهمية النسبية لهذا القطاع في الخطط التنموية ، بينما نسبة الزيادة من عام 2005 إلى 2018 بلغت 138.33 % وهي امتداد للاستراتيجيات السابقة والداعمة للتركيز والاهتمام بقطاع التعليم، كما أن هذه الأرقام توضح كثافة الاستثمار في النظام التعليمي من أجل الحصول على مخرجات أساسها قوى عاملة متعلمة تمتاز بالمهارة المناسبة لدعم الاقتصاد، وبما أن المورد الأساسي لدولة سنغافورة هو العنصر البشري كان من الضروري تبني استراتيجيات وخطط تعليمية ناجعة تؤدي للرفع من مستوى التحصيل التعليمي و معدلات سنوات الدراسة لدى السكان.

الفصل الرابع: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة

كما يجب التنويه بالدور المهم الذي تلعب وزارة التعليم في سنغافورة من خلال تبنيها ودعمها وتطويرها المستمر لنظام تعليمي يعتمد ويرتكز على مواد العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM programmes) خلال جميع المراحل التعليمية من الابتدائي إلى الجامعة لغرض تعزيز خبرات تعلم أكثر واقعية ولتكوين أفراد مؤهلين وكفاء يكونون قادرين على التأقلم بكل سهولة في سوق العمل.¹

النظام التعليمي في سنغافورة:

بدأت دولة سنغافورة مرحلة بناء واصلاح المنظومة التعليمية منذ الفترات الأولى للاستقلال، حيث كانت هذه المراحل تسير بصفة مستمرة ومنتجة على حسب الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد، غير أن الملاحظ لمسيرة بناء المنظومة التعليمية سيلاحظ أنها تمت بشراكة وتعاون مع المؤسسات والهيئات السيادية التي أوكل لها تخطيط وبناء التوجه الاقتصادي للدولة، فالدور البارز لمجلس التنمية الاقتصادي وقسم التعليم التقني كان دور جوهرى أتاح الفرص لعديد الشباب في المراحل الثانوية والجامعية من الاستفادة من دورات تعليمية وتدريبية تهيئهم وتكونه لسوق العمل مستقبلا وهي المرحلة التي عرفت بـ البداية السريعة والتي شهدتها سنغافورة بعد استقلالها لغاية بداية السبعينات من القرن الماضي.² في بداية 1970 و مع التحولات الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد نحو تعزيز الصناعات الأكثر تطورا الشيء الذي زاد من الحاجة للحصول على قوى عاملة تتمتع بالقدرات والمهارات التكنولوجية اللازمة الشيء الذي أدى لتغيير قسم التعليم التقني إلى وكالة جديدة تعرف بمجلس التدريب الصناعي والذي وهذا خلال عام 1973 هذا الأخير عبارة عن هيئة وطنية للتنسيق والترويج لكل أشكال التدريب الصناعي بالتنسيق مع الجامعات والمعاهد والمدارس المتعددة التقنيات في سنغافورة لتغطية الطلب على اليد العاملة المؤهلة التي تحتاجها سوق العمل، كما تميزت هذه الفترة أيضا بجهود كبيرة لتوسيع قاعدة التعليم التقني في المرحلة المتوسطة والتي تكون متزامن مع تكوين أكاديمي ومهني لطلاب هذه المرحلة الشيء الذي ساهم في نسبة زيادة التحاق الطلاب بهذه المرحلة التعليمية تدريجيا خلال تلك الفترة والتي عرفت خلال سنة 1979 انشاء مجلس التعليم المهني والتقني والذي يعتبر من الهيئات الحكومية التي تضطلع بالتنسيق بين مختلف الهيئات الحكومية المختلفة المعنية بقطاع التعليم والتمهين

¹ - Teo Tang Wee. "STEM education landscape: The case of Singapore." *Journal of Physics: Conference Series*. IOP Publishing,, Vol.1340, No. 1, 2019,P.1.

² - Cheung Paul , "Educational development and manpower planning in Singapore." ,*CUHK Education Journal* ,Vol.22, No.1,(1994),pp. 186.

الفصل الرابع: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة

من أجل ضمان الحصول على مخرجات تمتلك مؤهلات تعليمية ومهنية تمتلك المهارة والتقنية المناسبة لاندماجها في سوق العمل،¹ أما خلال فترة الثمانينات من العقد الماضي فقد شهدت المنظومة التعليمية في سنغافورة مزيد من التركيز وبالخصوص على المرحلة الابتدائية الأولى والتي عرفت اهتمام كبير من قبل وزارة التعليم والهيئات الحكومية ذات الصلة، حيث عملت الوزارة على ادراج مرحلة جديدة في التعليم الابتدائي وهذا بعد التعليم الابتدائي الأساسي تحدد فيها ثلاث مسارات تعليمية للتلاميذ، مسارين أكاديميين أحدهم للتلاميذ الذين يبدون استجابة سريعة لمهارات القراءة والكتابة والحساب، والآخر للتلاميذ الذين يبدون استجابة عادية للقراءة والكتابة والحساب، أما المسار الغير اكايمي يسمى كذلك بما قبل المهني و يحتضن التلاميذ الذين يبدون ميل أكاديمي أقل وهذا بعد اكتسابهم مهارات القراءة والكتابة والحساب الأساسية،² أما خلال فترة التسعينات فلقد شهدت نوعا من التحسين والتطوير في المنظومة التعليمية من خلال التوسع في المقاعد الدراسية وكذلك الهيئات التعليمية المختلفة وهذا عبر التركيز على النوعية والجودة في التعليم من خلال الرؤية الرئيسية التي اعلنتها السلطات الوصية مطلع العام 1997 والتي عرفت بإسم: "مدارس التفكير، أمة التعلم" والتي وفرت الأساس الفعلي لإصلاح وتحسين المنظومة التعليمية وتوفير البيئة الشاملة لها وللطلاب والمعلمين وأولياء الأمور والموظفين والمنظمات المجتمعية والحكومية، حيث تمثل "مدارس التفكير" رؤية لنظام مدرسي يمكنه تطوير مهارات التفكير الإبداعي وشغف التعلم مدى الحياة والالتزام القومي لدى الشباب، أما "أمة التعلم" فهي النظر للتعلم كثقافة وطنية يزدهر عبرها الإبداع والابتكار على كل مستوى من مستويات المجتمع.³

لقد بقيت مراحل التطوير والتحسين مستمرة على النظام التعليمي مستمرة في سنغافورة، حيث شهدت سنة 2005 إطلاق مبادرة أخرى من قبل وزارة التعليم عرفت ب: علم أقل، تعلم المزيد" والتي كانت بمثابة نقلة نوعية في الاصلاحات الهيكلية للمنظومة التعليمية في سنغافورة نحو ارساء تعليم يعتمد على النوعية والجودة بدل الكمية من خلال مراعات القدرات والاحتياجات المختلفة للطلاب بما يضمن تدفق مرن للطلاب خلال مختلف المراحل التعليمية سواء خلال مسارهم التعليمي الأكاديمي أو المهني والتقني وهذا

¹ - Cheung Paul, Op.Cit, p.187.

² - Ibid.

³ - Ng Pak Tee, "Educational reform in Singapore: From quantity to quality.", Educational research for policy and practice, Vol.7, No. 1, (2008), p 5-6.

الفصل الرابع: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة

لبناء أساس متين من الخبرات و المهارات اللازمة لتلبية احتياجات القوى العاملة من أجل استهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.¹

ب- السياسة الصحية:

يعتبر نظام تمويل الرعاية الصحية من بين أحد الأنظمة الأكثر تعقيدا، فلقد طورت غالبية الدول أنظمتها الصحية الوطنية و طرق تمويلها وفقا للقيم والأولويات الاجتماعية السائدة، كما يكون غالبا اختيار أي نظام معين معقد نوعا ما نظرا بسبب المفاضلة السائدة بين الكفاءة وأهداف عدالة الرعاية الصحية، فمن جهة توجد خدمة الرعاية الصحية عامة وشاملة تحاول تعظيم الهدف الاجتماعي والتوزيع العادل لهذه الخدمات، ومن ناحية أخرى يسعى نظام الرعاية التابع للخواص لتعظيم الأرباح إلا أنه قد يؤدي إلى مشكلة عدم المساواة من خلال جعل الخدمات الصحية غير متاحة للفئات ذات الدخل المحدود، وعلى هذا الأساس حاولت سنغافورة تبني نظام صحي قادر على تحقيق توازن اجتماعي يستطيع ضمان العدالة والكفاءة، بحيث تكون خدمات الرعاية الصحية ممولة من خلال مزيج من المدفوعات الفردية والتغطية التأمينية المحدودة. لقد اعتمدت سنغافورة على خطة الصحة الوطنية والتي تم الإعلان عنها عام 1983 كمقاربة أولية لمحاولة الوصول وتقديم خدمات صحية ذات جودة ومتاحة لأغلبية شرائح المجتمع وبأسعار معقولة في المتناول، كما تهدف هذه الخطة الوطنية أيضا إلى تعزيز المسؤولية الفردية وبناء الموارد المالية من أجل إيجاد وسائل لدفع تكاليف الرعاية الصحية، فنجد من بين البرامج التي أنشأت لهذا الغرض مخطط Medisave والذي يقوم على فكرة الادخار الفردي لمواجهة أي نفقات صحية مستقبلية، كما تقوم أيضا على مبدأ المسؤولية الخاصة للفرد²، بالموازاة مع الدور الكبير الذي تلعبه الدولة في إدارة هذا البرنامج، كما استكملت الحكومة السنغافورية خطط التأمين الصحي سواء في القطاع العام أو الخاص ببرامج أخرى مثل مخططي Medishield و Medifund المصممان لاستكمال تلبية الخدمات الصحية، لقد عرفت النفقات الحكومية الموجهة لقطاع الصحة تزايدا ملحوظا وهو ما يظهره الجدول التالي:

¹ - Ng Pak Tee, Op.Cit,p.5-6.

² - Khan Habibullah, Op.Cit,p.11.

الفصل الرابع: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة

الجدول رقم 40: نفقات الصحة في سنغافورة خلال الفترة 2007-2017

السنوات	النفقات الحكومية بالملايين (دولار سنغافوري)	نسبة من GDP %
2007	2 283.2	0.8
2008	2 814.1	1
2009	3 745.8	1.3
2010	3 856.7	1.2
2011	4 091.5	1.2
2012	4 837.3	1.3
2013	5 938.1	1.6
2014	7 223.1	1.8
2015	8 639.9	2.1
2016	9 307	2.1
2017	9 764.3	2.1

المصدر: قاعدة بيانات الحكومة السنغافورية ، على الرابط:

<https://data.gov.sg/dataset/government-health-expenditure>

يظهر الجدول رقم 40 أن النفقات الحكومية الموجهة لقطاع الصحة في تزايد مستمر، حيث تقسم النفقات الحكومية عادة إلى نفقات تشغيلية أو نفقات تطوير، فنسبة زيادة النفقات الحكومية من سنة 2007 إلى 2011 بلغت 79.20% خلال خمس سنوات فقط، بينما قدرة نسبة الزيادة من عام 2012 إلى 2017 بلغت 101.85% وهي نسبة نمو معتبرة جدا تظهر الاهتمام الكبير للقطاع الصحي في أجندة الحكومات المتعاقبة في دولة سنغافورة، أما فيما يخص نسبة النفقات الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي فلقد عرفت وثيرة متزايدة انطلاقا من سنة 2007 والتي بلغت خلالها النفقات الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي 0.8% ثم ارتفعت خلال السنتين الموالتين وبعدها انخفض طفيف خلال سنة 2010 ولتعاود الارتفاع بعدها لتصل إلى نسبة 2.1% عام 2015 لتستقر بعدها خلال السنتين الموالتين، كما أن معدل زيادة النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الخام عام 2007 إلى 2017 بلغ 162.5% وهي زيادة معتبرة تؤكد رغبة الحكومة السنغافورية بشكل عام ووزارة الصحة بشكل خاص في تطوير وتنظيم هذا

الفصل الرابع: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة

القطاع من خلال صياغة عديد السياسات والبرامج التي تحاول تقديم خدمات رعاية صحية مناسبة وذات جودة عالية يمكن لها أن تضاهي نظيرتها في الدول المتقدمة.

ج- السياسة العامة في الأمن الاجتماعي:

اهتمت القيادة في دولة سنغافورة بتوفير الظروف الملائمة لضمان السلامة والأمن المجتمعي بدرجة أولى لما له من دور في استقرار نسيج ومكونات المجتمع، والذي يجب أن يتوفر لمواصلة خطط التنمية، ومن هذا المنطلق ركزت سنغافورة بعد استقلالها على اعطاء أهمية كبيرة لصندوق الادخار المركزي (CPF) وهذا للدور الكبير الذي يلعبه في تنمية وتطوير الخدمات ذات الطابع الاجتماعي.

لقد تم تأسيس صندوق الادخار المركزي عام 1955 وهذا من طرف الادارة البريطانية الاستعمارية وهذا لتوفير تأمين التقاعد للعمال، حيث كانت مساهمة كل من أرباب العمل والعمال في هذا الصندوق بنسبة 10% من الرواتب التي تستثمر من أجل المساهمة في التقاعد الفردي للعمال والذي يتم سحبه عند بلوغ العامل سن الخامسة والخمسون فقط، غير أن نسبة المساهمة تم تعديلها في سنوات لاحقة لإعطاء نوع من المرونة على هذا النظام لتستقر أحيانا عند 25% و مرات أخرى 20%، إلا أنه طرأت عدة تغييرات على صندوق الادخار المركزي والذي كان في الأصل سيوجه فقط ليكون نظام تقاعد، غير أنه تم توسيع دوره ليشمل عمليات السحب من المدخرات لعدة أغراض أخرى من بينها شراء الشقق والمنازل أو تغطية تكاليف التعليم العالي والرعاية والتأمين الصحي وهي كلها اغراض ذات طابع اجتماعي محض. لقد توسع نشاط هذا الصندوق نحو تعزيز الاسكان والأنشطة الاخرى من أجل دعم الحكومة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولمساعدة الأفراد في أن يصبحوا أكثر اعتماد على أنفسهم، كما أن فكرة هذا النظام تكمن في عدم تحميل الأعباء المالية للضمان الاجتماعي للأجيال اللاحقة الأصغر سنا.¹ وفي هذا الإطار تشير دراسة (Sherrden 1997) أن صندوق الادخار المركزي خلال منتصف التسعينيات استطاع استقطاب حوالي 52 مليار دولار أمريكي، حيث يتم جذب 10 مليار دولار أمريكي سنويا وسحب نفس المبلغ سنويا، وفيما يتعلق بنسبة مساهمة المستخدمين فحدد خلال تلك الفترة بـ 18.5% أما نسبة مساهمة العمال في الصندوق فتقدر بـ 21.5% وهي معدلات مرتفعة وفقا لمعايير الضمان الاجتماعي الدولية، إلا أن هذه المساهمات عرفت تراجعا طفيفا في السنوات الأخيرة وهذا ابتداء من سنة 2016 حسب ما يظهره الجدول التالي:

¹ - Vasoo, S., and James Lee. "Singapore: social development, housing and the Central Provident Fund." *International Journal of Social Welfare* Vol.10.No.4 (2001), 278.

الفصل الرابع: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة

الجدول رقم 41: معدل المساهمة في صندوق المركزي للادخار أبتداء من الفاتح من جانفي 2016

معدل المساهمة بالنسبة للأجور الشهرية التي تساوي أو تفوق 750 دولار أمريكي			عمر الموظف
المجموع	مساهمة الموظف	مساهمة المستخدم	
%37	%20	%17	أقل أو يساوي 55 سنة
%26	%13	%13	أكثر من 55 سنة وأقل من 60 سنة
%16.5	%7.5	%9	أكثر من 60 سنة وأقل من 65 سنة
%12.5	%5	%7.5	أكثر من 65 سنة

المصدر: <https://www.cpf.gov.sg/employers/employerguides/employer-guides/paying-cpf-contributions/cpf-contribution-and-allocation-rates>

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن مجموع معدل المساهمة في صندوق الادخار المركزي يتناسب عكسيا مع سن الموظف حيث ينتقل من 37% للشريحة العمرية أقل أو يساوي 55 سنة إلى 12.5% للشريحة العمرية أكثر من 65 سنة، كما أشارت دراسة (1997) Sherrden أيضا إلى أن عمليات السحب أصبحت تستخدم بشكل متزايد في الاستثمار في سوق الأسهم وهو ما يمكن أن يدفع بهذا السوق لتحريك المدخرات وبالتالي تحرك عجلة الاقتصاد ككل، كما نوهت أيضا إلى أن صندوق الادخار المركزي مؤسسة مقبولة عند عموم الشعب السنغافوري كوسيلة لتراكم الأصول والذي أصبح قيمة ثقافية راسخة في ذهنيات الأفراد.

د-السياسة العامة في الإسكان:

كانت انطلاقة البرامج والخطط السكنية في سنغافورة خلال الستينيات من القرن الماضي وهذا من أجل محاولة القضاء على تلك الأوضاع المزرية والكارثية نتيجة انتشار البناء الفوضوي والأحياء العشوائية المزدهمة والتي كانت في ظروف غير صحية وأمنة لقاطنيها، فكانت الفكرة الأولى بتأسيس هيئة عامة للإسكان تتبع وزارة التنمية الوطنية، تم تسميتها مجلس الإسكان والتعمير (Housing and Development Board) والتي تأسست في 1 فيفري 1960 من أجل القيام بالتخطيط وتطوير العقارات السكنية في سنغافورة وكذلك بناء المنازل وتحويل المدن لخلق بيئة معيشية جيدة، بالإضافة لتقديم مجموعة من الخدمات والمرافق الاجتماعية والترفيهية والتجارية المتنوعة لراحة الأفراد.¹ لقد قامت الحكومة في سنغافورة بربط برامج الإسكان الوطنية مع صندوق الادخار المركزي من أجل

¹ - <https://www.hdb.gov.sg/cs/infoweb/about-us>

الفصل الرابع: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة

محاولة تحقيق أهداف الإسكان المبرمجة وكذلك من أجل جلب مزيد من المدخرات لصندوق الادخار، حيث استطاعت سنغافورة ولحد كبير تحقيق نسبة عالية من ملكية المنازل دون الحاجة لتخصيص أغلفة مالية عالية من الإيرادات العامة وهذا باستخدام المدخرات الخاصة لشراء الشقق والمنازل التي يوفرها مجلس الإسكان للمواطنين، حيث استطاعت سياسة الإسكان في سنغافورة مع مرور الوقت أن تحسن الاندماج الاجتماعي بين مختلف مكونات النسيج المجتمعي وخصوصا مع وجود عدة أعراق مختلفة يقيمون ويعيشون معا ويتفاعلون مع بعضهم البعض، فمن الجانب الاجتماعي يعتبر عدم الفصل بين أفراد المجتمع في السكن حسب العرق أو الديانة أمر بالغ الأهمية في مجتمع متعدد الأعراق والديانات من الأهداف المهمة على الصعيد الاجتماعي والسياسي الأمر الذي يجعل من سياسة الإسكان المنتهجة في سنغافورة من بين الأدوات التي تساهم في التمكين والاندماج المجتمعي¹، وهو الأمر الذي جعلها تندمج بشكل كبير مع سياسات التنمية الاقتصادية المتبعة والتي وضعت قطاع السكن من بين الأولويات القصوى ضمن مخططات العمل الحكومية، وقد استطاعت سنغافورة من خلال الخطط الموضوعية والعمل الجاد أن تتخطى حاجز المليون وحدة سكنية وبمختلف الصيغ خلال الفترة (2012-2018) وهو ما يمكن توضيحه في الجدول التالي:

الجدول رقم 42: مؤشرات قطاع السكن في سنغافورة خلال الفترة 2012-2018

الوحدة: بالآلاف

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	
81.4	75.4	74.1	68.8	64	59.1	54	شقق ذات غرفة أو اثنتين
233.9	229.1	230.3	223.4	220.1	223.2	214.5	شقق ذات ثلاث غرف
420.8	409.9	407.4	392.3	386.0	382.4	375.4	شقق ذات أربعة غرف
307.2	302.9	298.6	295.8	292.8	294.3	293.3	شقق ذات خمسة غرف
1 043.3	1 018.6	1 011.5	981.1	965.2	961.8	939.5	مجموع وحدات HDB
210.3	201.7	182.4	170.8	161.8	143.7	139.9	وحدات سكنية وشقق أخرى
67.9	66.5	66.2	69.2	69.4	65.0	69.0	المنازل والشقق الفاخرة
3.8	3.1	3.5	4.2	3.6	4.0	3.6	أنواع أخرى
1 325.3	1 289.9	1 263.6	1 225.3	1 200.0	1 174.5	1 152.0	المجموع الكلي
1 205.8	1 170.2	1 149.1	1 112.4	1 083.4	1 062.5	1 038.2	الشقق والمنازل المملوكة
112.4	109.8	107.6	106.2	109.8	105.7	106.8	الشقق والمنازل المستأجرة

Source : Singapore Department of Statistics, "YEARBOOK OF STATISTICS SINGAPORE, 2019", pp.35-36,
Downloaded from: https://www.singstat.gov.sg/-/media/files/publications/reference/yearbook_2019/yos2019.pdf

¹ - Vasoo, S, and James Lee, Op.Cit,pp.279-280.

الفصل الرابع: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة

من خلال الجدول رقم 42 نلاحظ أن المجموع الكلي للوحدات السكنية والشقق بمختلف صيغها قد تجاوزت حاجز المليون وحدة سكنية خلال الفترة الزمنية المختارة، حيث بلغت نسبة الزيادة في عدد الوحدات السكنية من سنة 2012 إلى 2018 معدل 15.04%، كما نلاحظ أن وتيرة الانجاز لمجلس الاسكان والتعمير يسير بوتيرة منتظمة حيث بلغ معدل الزيادة بين عامي 2012 و 2018 نسبة 11.04% وهو معدل مقبول جدا في قطاع الاسكان والذي يتطلب توفر موارد مالية معتبرة لاستمرارية السير الحسن لتوتيرة الانجاز، أما فيما يخص نوعية الشقق التي يوفرها مجلس الاسكان والتعمير فيظهر أن الشقق ذات الأربع غرف هو النوع الذي يتم التركيز عليه بشكل أكثر من الأنواع الأخرى، حيث ارتفعت وتيرة انجازه خلال الفترة 2012-2018 بنسبة 12.20% مقارنة بالشقق ذات الثلاث غرف التي ارتفعت نسبة انجازها بـ 9.04%، أما الشقق ذات الخمس غرف فقد زادت نسبة انجازها بـ 4.73%، كما يظهر الجدول أن المنازل والشقق المملوكة للمواطنين والمقيمين تشكل النسبة الغالبة مقارنة بالمنازل والشقق المستأجرة وهو ما يوضح التوجه العام في سياسة الاسكان ويجعل منها من الأولويات الضرورية في الأجندات الحكومية التي تحاول توفير مجموعة من الخدمات يمكن من خلالها للمواطن أو المقيم في سنغافورة بامتلاك مسكنه الخاص وهو ما يمنحه مزيد من الأريحية على المستوى الاجتماعي والشخصي.

المبحث الثاني: نظرة تحليلية لهيكل الاقتصاد السنغافوري وللمؤشرات الاقتصادية الكلية

تتميز السياسة الاقتصادية في سنغافورة بأنها سياسة مختلطة تمزج بين السوق الحرة والالتزام الحكومي الذي يهدف لتخطيط النشاط الاقتصادي والحفاظ على حرية السوق بما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية، فمع انتهاج الحكومات المتعاقبة لسياسات اقتصادية متناصفة ومكملة للبرامج والخطط السابقة، استطاع الاقتصاد السنغافوري أن يتحسن ويتعافى تدريجيا بفضل الاستراتيجيات طويلة المدى المحكمة والتي كان لها نظرة استشرافية تفاعلية لمستقبل البلد، حيث أصبحت سنغافورة اليوم أحد المراكز الإقليمية في العديد من القطاعات والتي تساهم في نسبة معتبرة من الناتج المحلي الاجمالي والتنمية الاقتصادية للبلد.

المطلب الأول: هيكل الاقتصاد السنغافوري

وضعت سنغافورة بعد استقلالها خطط وبرامج اقتصادية محكمة لتغيير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية نحو واقع أفضل ومستقبل واعد للأجيال اللاحقة، وهو ما جعلها تتبنى التركيز على عديد القطاعات الاقتصادية ومنها القطاع الصناعي الذي أصبح ركيزة أساسية في الاقتصاد السنغافوري وخصوصا أنه

الفصل الرابع: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة

يساهم بأكثر من 20.50% من إجمالي الناتج الداخلي الإجمالي وهذا حسب تقرير قسم الإحصاء في سنغافورة لعام 2019،¹ يليه كل من قطاع الجملة والبيع بالتجزئة الذي يساهم بـ 17.3% ثم قطاع خدمات الأعمال بـ 14.8% يليه قطاع المالية والتأمينات الذي يساهم بـ 13.9% ثم تأتي باقي القطاعات الأخرى بنسب متفاوتة في مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

أ- القطاع الصناعي في سنغافورة:

استطاعت سنغافورة أن تصبح مركز تصنيع تنافسي سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي وهذا بفضل موقعها الاستراتيجي الذي يوفر سهولة الوصول إلى الأسواق العالمية وكذلك بفضل توفر البيئة المناسبة للأعمال وتوفر البنية التحتية الملائمة ووجود اليد العاملة المؤهلة كلها عوامل ساعدت الاقتصاد في سنغافورة على أن يصنف الثاني عالمياً خلال سنة 2018 في تقرير الجاهزية لمستقبل الانتاج والذي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي،² حيث يركز الهيكل الصناعي في سنغافورة على عديد المجالات كالصناعات الصيدلانية والكيميائية وتكرير المنتجات النفطية وكذلك صناعة الحاسوب والإلكترونيات، التجهيزات والآلات الصناعية والصناعات الغذائية، والجدول التالي يظهر قيمة المخرجات الكلية لأبرز المجالات الصناعية في سنغافورة.

الجدول رقم 43: قيمة ناتج التصنيع حسب أبرز المجالات الصناعية خلال الفترة 1990-2018

الوحدة : مليون دولار

2018	2015	2010	2005	2000	1995	1900	السنوات القطاعات الصناعية
42 683.6	21 218.2	22 507.8	17 814.4	18 189.3	11 129.7	5 328	الحاسوب والإلكترونيات والمنتجات البصرية
13 069.4	10 417.2	8 460.4	7 950.3	2 999	1 063.4	745.2	المنتجات الصيدلانية والبيولوجية
11 585.3	7 992.9	4 732	4 287.9	2 506.5	1 617.6	1 091.7	المنتجات الكيميائية
9 933.7	7 226.8	6 098.3	3 676.4	2 649.6	1 781.6	1 243.8	الآلات والمعدات
1 119.3	2 412	1 271.5	2 662.9	1 747.8	1 376.8	1 341.1	تكرير المنتجات النفطية

¹ - <https://www.singstat.gov.sg/modules/infographics/economy>

² - http://www3.weforum.org/docs/FOP_Readiness_Report_2018.pdf

الفصل الرابع: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة

5 925.5	5 892.3	5 914.9	3 804.2	2 218.3	1 814.7	1 289	معدات النقل
99 540.8	69 001.5	60 225.4	49 042.5	39 029.5	26 782.7	16 245.1	القيمة المضافة الكلية للقطاع الصناعي

source: Singapore Department of Statistics,

<https://www.tablebuilder.singstat.gov.sg/publicfacing/createDataTable.action?refId=12363>.

من خلال الجدول رقم 43 نلاحظ أن القيمة المضافة الكلية للقطاع الصناعي ككل ترتفع تدريجياً حيث أنه خلال الخمس الأولى أي من 1990 إلى 1995 ارتفعت بنسبة 64.86% وهو ما يظهر دور الحكومة في الاهتمام بهذا القطاع نظراً لدوره الكبير في الاقتصاد ككل من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وتشغيل القوى العاملة حيث أنه خلال سنة 1995 استطاع هذا القطاع توظيف 370 281 عامل مقارنة بسنة 1990 التي تم توظيف 351 674 عامل أي بزيادة قدرها 5.29%، بينما ارتفعت القيمة المضافة الكلية للقطاع الصناعي بـ 76.79% خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2015، وخلال نفس الفترة ارتفع معدل التوظيف بـ 17.02% وهي نسبة معتبرة يساهم من خلالها هذا القطاع في امتصاص اليد العاملة العاطلة، بينما خلال الفترة 2015 و 2018 ساهم القطاع الصناعي بزيادة قدرها 44.25% من القيمة المضافة، كما شهدت تراجعاً ملحوظاً في معدل التوظيف بنسبة 5.60%. يعتبر مجال صناعة الحاسوب والالكترونيات والمنتجات البصرية من أبرز مكونات القطاع الصناعي في سنغافورة حيث أنه ساهم لوحده خلال سنة 1990 بما نسبته 32.79% من القيمة المضافة في القطاع الصناعي ككل ثم يليها صناعة تكرير المنتجات النفطية والذي ساهم بـ 8.25% وصناعة معدات النقل بـ 7.93% خلال نفس العام ثم تأتي باقي الصناعات بنسب متفاوتة، بينما ارتفعت القيمة المضافة لصناعة الحاسوب والالكترونيات بمعدل 108.89% وهو دليل على الأهمية التي تكتسبها هذه الصناعة في سنغافورة، أما خلال الفترة 2000 إلى 2015 ارتفعت القيمة المضافة بنسبة 16.65%، وبنسبة 101.16% خلال الثلاث سنوات الأخيرة وهو ما يظهر التركيز الكبير على هذه الصناعات التي تتطلب اليد العاملة الكفوة والمؤهلة، أما فيما يتعلق بالمنتجات الصيدلانية والبيولوجية فلقد تطورت تدريجياً وأصبحت تساهم بنسبة معتبرة من إجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي ككل حيث أنه خلال سنة 1990 ساهمت بـ 4.58% ثم ارتفعت لتصل 15.09% سنة 2015 وبعدها خلال 2018 عرفت بعض الانخفاض بحوالي 1.96%، غير أن هذا لم يمنع سنغافورة بفضل موقعها التنافسي في السوق الدولية من استقطاب كبرى الشركات الصيدلانية و الطب الحيوي من الاستثمار فيها وهذا على

الفصل الرابع: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة

غرار شركة إدارة الغذاء والدواء الأمريكية (US Food and Drug Administration) التابعة لوزارة الخدمات الصحية ووكالة الأدوية الأوروبية (European Medicines Agency) وهذا بالإضافة لشركات الأدوية الحيوية والتكنولوجيا الطبية التي تنشط داخل سنغافورة.¹ بالنسبة لشعبة المنتجات الكيميائية تصنف ثالثاً من ناحية مساهمتها في القيمة المضافة في القطاع الصناعي، حيث شهدت تطوراً تدريجياً من سنة 1990 إلى 2018 بفضل الاستثمارات الكبيرة التي قامت بها سنغافورة وخصوصاً في توفير البنية التحتية المتكاملة الضرورية للقطاع الصناعي ككل وخصوصاً تلك الاستثمارات التي جعلت من جزيرة جيرونغ (Jurong) محور نشاط الصناعة الكيميائية في البلد والتي استقطبت أكثر من 50 مليار دولار سنغافوري كاستثمارات في نشاط الصناعة الكيميائية والتكرير والبتروكيماويات وجعلت منها مركزاً للصناعات الكيميائية في المنطقة وعلى الصعيد العالمي، فحسب إحصائيات منظمة التجارة العالمية لعام 2019 صنفت سنغافورة الثامنة عالمياً سنة 2018 في تصدير المنتجات الكيميائية بقيمة كلية بلغت 58 مليار دولار أمريكي وازدياداً سنوياً قدرها 16% مقارنة بسنة 2017 وهو ما يظهر الدور الكبير الذي تلعبه هذه الشعبة في الاقتصاد السنغافوري بصفة عامة، أما فيما يتعلق بتكرير المنتجات النفطية فسنغافورة تعتبر واحدة من كبرى مراكز التكرير والبتروكيماويات وتجارة النفط في آسيا وهذا بفضل الاستثمارات الكبيرة التي تجسدت في جزيرة جيرونغ والتي تعتبر من أهم مناطق التكرير في سنغافورة، حيث يساهم نشاط التكرير ما بين 3.50% إلى 8.25% من إجمالي القيمة المضافة في القطاع الصناعي ككل، أما بالنسبة لنشاط صناعة الآلات والمعدات فهو الآخر يساهم بنسبة معتبرة من القيمة المضافة في القطاع الصناعي تقدر ما بين 6.65% و 10.47% خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2018، أما بالنسبة لصناعة معدات النقل فقد ساهمت بما نسبته 5.68% إلى 8.53% من القيمة المضافة في إجمالي القطاع الصناعي.

ب- قطاع البيع بالجملة وتجارة التجزئة:

يعتبر قطاع تجارة الجملة والتجزئة من المكونات الأساسية لقطاع الخدمات في سنغافورة ومحركاً مهماً لنمو الاقتصاد، فحسب تقرير المسح الاقتصادي لسنغافورة والتي تصدر عن وزارة التجارة والصناعة ساهم هذا القطاع لوحده بما نسبته 18% من القيمة المضافة للنتائج المحلي الإجمالي سنة 2018،²

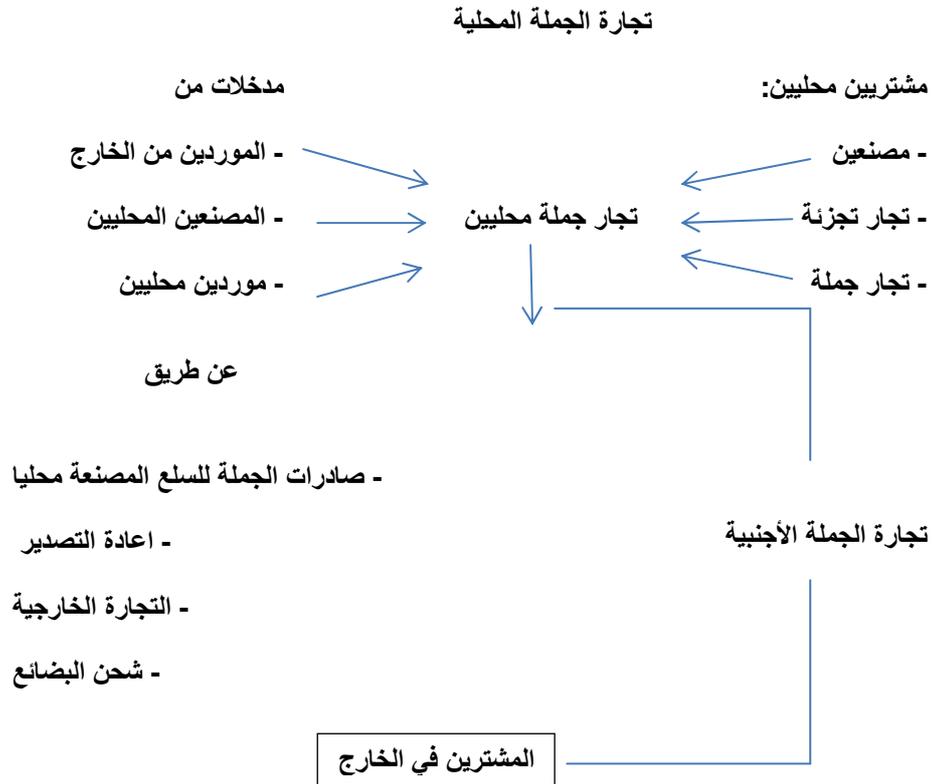
¹ -<https://www.a-star.edu.sg/Collaborate/industry-sectors/pharmaceuticals-biologics>

² Ministry of Trade and Industry Republic of Singapore, ECONOMIC SURVEY OF SINGAPORE 2018, February 2019, p.2.

الفصل الرابع: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة

ما يظهر أهمية هذا النشاط الخدمي في هيكل الاقتصاد السنغافوري، حيث يمارس تجار الجملة أنشطة شراء أو استيراد البضائع من المصنعين أو غيرهم من الموردين الآخرين ويقومون ببيعها لتجار التجزئة أو مشترين من الخارج، كما تدخل عمليات التصدير وإعادة التصدير والتجارة الخارجية ضمن تجارة الجملة الأجنبية والشكل التالي يوضح تكوين قطاع تجارة الجملة:

الشكل رقم 21: تكوين قطاع تجارة الجملة



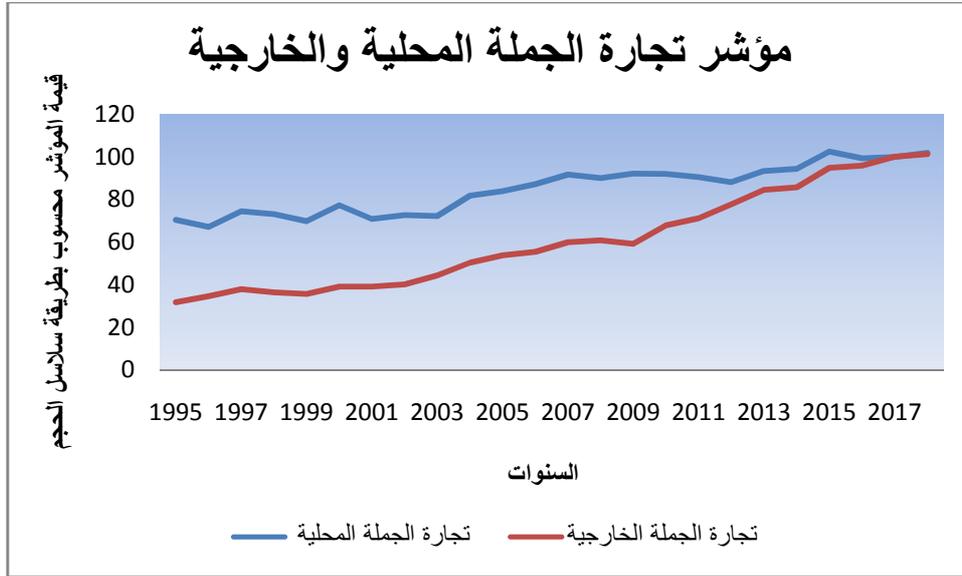
Source: Ministry of Trade and Industry Republic of Singapore, ECONOMIC SURVEY OF SINGAPORE 2008, January 2009, p.52.

من خلال الشكل رقم 21 نلاحظ بأن هناك عدة أطراف متدخلة في تجارة الجملة سواء على المستوى المحلي أو الأجنبي، فعلى الصعيد المحلي يساهم كل من الموردين المحليين والأجانب والمصنعين المحليين في توفير جميع المنتجات والسلع التي يقوم تجار الجملة ببيعها لمشتريين محليين أو لمشتريين أجانب وهو ما يدخل في إطار تجارة الجملة الخارجية أو الأجنبية.

لقد شهدت سنغافورة خلال السنوات الماضية تزييدا ملحوظا في نشاط تجارة الجملة محليا وخارجيا وهذا بفضل زيادة الطلب على منتجاتها سواء في السوق المحلية أو خارجيا ويظهر الشكل الموالي تطور مؤشر تجارة الجملة على الصعيد المحلي والخارجي:

الفصل الرابع: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة

الشكل رقم 22: تطور مؤشر تجارة الجملة محليا وخارجيا



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على (<https://www.singstat.gov.sg>)

من خلال الشكل رقم 22 نلاحظ أن مؤشر تجارة الجملة المحلية والخارجية يتطوران بوتيرة ايجابية، حيث أن نسبة زيادة تجارة الجملة على المستوى المحلي خلال 2018-1995 بلغت 44.90% وهو ما يوضح التحسن التدريجي لهذا القطاع الذي يعتمد بالأساس على مدى تطور واتساع حجم السوق المحلية ومدى ارتفاع حجم الطلب من قبل العملاء (سواء كانوا تجار جملة أو تجزئة أو مستهلكين). ومن أهم المنتجات التي تدخل ضمن تجارة الجملة في سنغافورة سواء على الصعيد المحلي أو الأجنبي وهذا حسب قسم الاحصاء السنغافوري نذكر:¹

- تجارة النفط والمشتقات النفطية؛

- الأثاث المنزلي ومعداته؛

- أجهزة الكمبيوتر والاتصالات؛

- الآلات الصناعية والبناء؛

- المواد الغذائية والمشروبات والتبغ؛

- المواد والمنتجات الكيميائية؛

- معدات النقل؛

- المعادن والأخشاب ومواد البناء.

¹ - <https://www.tablebuilder.singstat.gov.sg/publicfacing/createDataTable.action?refId=17086>

الفصل الرابع: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة

أما بالنسبة لتجارة الجملة الخارجية فلقد شهدت خلال الفترة 1995-2018 ارتفاعا ملموسا يقدر بـ 213.48% وهو ما يدل على تطور مركز التجارة الخارجية لسنغافورة وكذلك للطلب المتنامي على منتجاتها، حيث أن تجارة الجملة الخارجية تتم عبر تصدير المنتجات والسلع المصنعة محليا أو من خلال المنتجات المعاد تصديرها حيث تتمثل هذه الأخيرة في تلك المنتجات التي يتم تصديرها بنفس شكل استيرادها بدون أي تعديلات للمنتج أو تلك التي تخضع لمعالجة بسيطة كالمنتجات التي يعاد تعبئتها أو فرزها أو تقسيمها وغيرها من التعديلات البسيطة،¹ حيث نجد أجهزة الكمبيوتر والاتصالات و المكونات الالكترونية وكذلك الآلات الصناعية ومواد البناء ومعدات السفن من أهم المنتجات التي تدخل في اطار تجارة الجملة الخارجية بين سنغافورة وبقية الدول.

ج- قطاع خدمات الأعمال:

يعتبر قطاع خدمات الأعمال من بين قطاعات الخدمات ذات النمو المتسارع في الاقتصاد السنغافوري خلال العقود الأخيرة، حيث يتكون هذا القطاع من عديد النشاطات المتنوعة ومنها: نشاط الخدمات العقارية و الأنشطة القانونية والمحاسبية، الأنشطة الادارية والاستشارية والأنشطة المعمارية والهندسية وغيرها من الأنشطة الأخرى التي يفصلها الجدول التالي:

الجدول رقم 44: أبرز الأنشطة المتعلقة بقطاع خدمات الأعمال

النشاط	الوصف
الخدمات العقارية	التطوير العقاري، تأجير وتشغيل العقارات، تشغيل الشقق الخدمية، الوكالات العقارية
الأنشطة الادارية والاستشارية	تقديم الخدمات المتعلقة بالمقرات التشغيلية والمكاتب الرئيسية أو الاقليمية للشركات وكذلك الخدمات الاستشارية في مجال الأعمال وكل ما يتعلق بالموارد البشرية والعلاقات العامة
الأنشطة الهندسية والمعمارية	الاستشارات الهندسية و الخدمات المعمارية
الأنشطة القانونية والمحاسبية	وتتضمن أنشطة النزاعات القضائية والتوثيق وبراءات الاختراع، والأنشطة المتعلقة بالتدقيق المحاسبي والاستشارات الضريبية و مسك الدفاتر

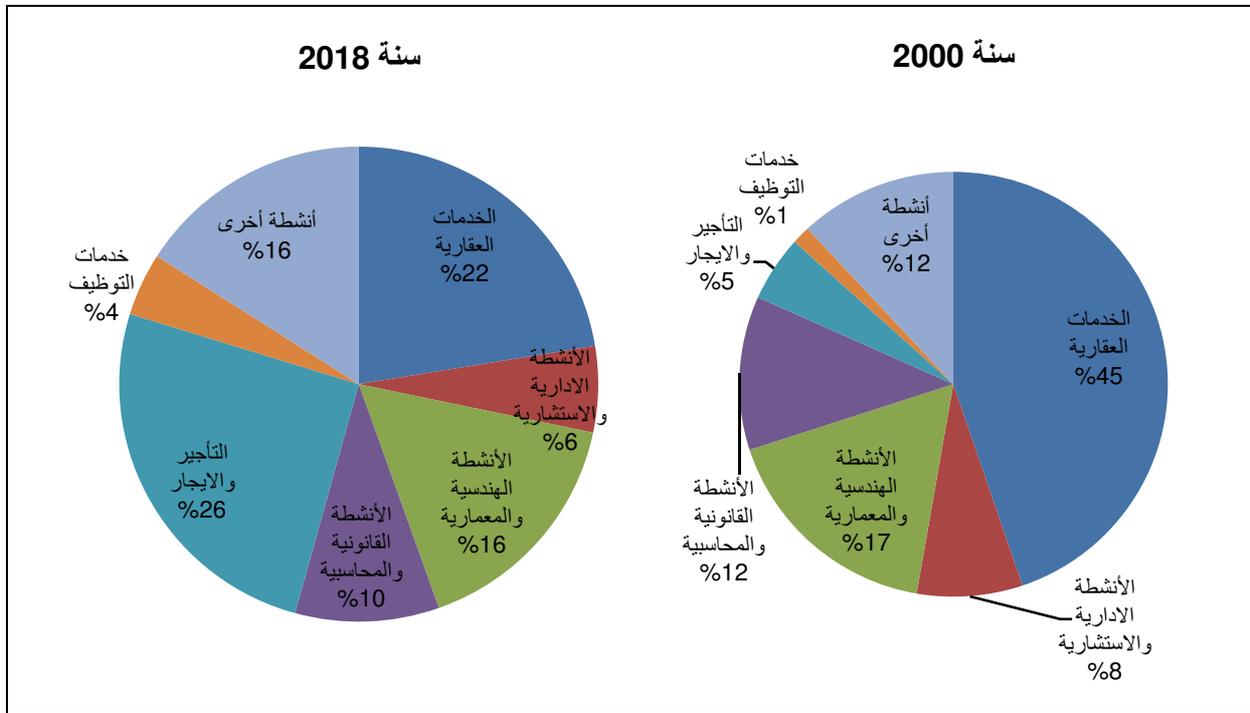
Source: Leong Kuan Ming, "Overview of Singapore's business services sector", *Economic survey of Singapore, 2007*, p.123.

¹ - Department of Statistics, Ministry of Trade & Industry, Republic of Singapore, "YEARBOOK OF STATISTICS SINGAPORE, 2019", p.160.

الفصل الرابع: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة

لقد عرفت مساهمة الأنشطة بعض التغيرات الملموسة في نسبة مشاركتها في إجمالي القيمة المضافة لقطاع خدمات الأعمال، فبالرغم من أن نشاط الخدمات العقارية لا يزال النشاط المستحوذ على نسبة معتبرة في قطاع خدمات الأعمال غير أنه تراجع خلال أقل من عقدين من 45% سنة 2000 إلى 22% سنة 2018، بينما عرفت نشاطات التأجير والإيجار نموا كبيرا حيث ارتفع من 5% سنة 2000 إلى 26% سنة 2018 وهو ما ينطبق أيضا على خدمات التوظيف والذي ارتفع بـ 3% بين الفترتين وهو ما يوضحه أكثر الشكل التالي:

الشكل رقم 23: تغيرات حصة الأنشطة غير العقارية



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على (<https://www.singstat.gov.sg>)

يظهر الشكل رقم 23 التغيرات التي طرأت على مساهمة الأنشطة في قطاع خدمات الأعمال، فلقد عرفت الفترة الممتدة من 2000 إلى 2018 تنامي عدة نشاطات بشكل متسارع وخصوصا نشاط التأجير والإيجار الذي ارتفع بـ 21%، كما عرفت نشاطات أخرى نموا بطيئا نسبيا وهو ما ينطبق على بقية الأنشطة والتي ارتفعت بـ 4%، بينما شهدت نفس الفترة تراجعا طفيفا لبعض الأنشطة على غرار الأنشطة الإدارية والاستشارية التي تراجعت بـ 2% وهو نفس الأمر للأنشطة الهندسية والمعمارية والأنشطة القانونية والمحاسبية التي تراجعت بـ 2% لكل منهما .

الفصل الرابع: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة

د - قطاع المالية والتأمينات:

يساهم هذا القطاع بشكل بارز في القيمة المضافة لقطاع الخدمات، حيث بلغت مساهمته لسنة 2018 بـ 12.9%، ويتكون هذا القطاع بالأساس من القطاع البنكي ونشاط التأمينات والمؤسسات المالية، فبالنسبة للقطاع البنكي يتكون من بنوك محلية وأجنبية ويشتمل على ثلاثة أنواع أساسية وهي:

- البنوك الشاملة (Full Banks): وهي تلك البنوك القادرة على تقديم جميع الخدمات المصرفية وهذا بموجب قانون البنوك، وتشمل هذه الخدمات الحسابات الجارية وحسابات التوفير والودائع وأجهزة الصراف الآلي وبطاقات الخصم والائتمان والرهن العقاري والقروض وما إلى ذلك؛
- بنوك الجملة (Wholesale Banks): وهي تلك البنوك المتخصصة في تقديم الخدمات المصرفية لكبار العملاء مثل البنوك الأخرى و المؤسسات المالية و الهيئات الحكومية والشركات الكبرى ومطوري العقارات؛¹
- البنوك الخارجية (Offshore Banks): وهي تلك البنوك التي تقع خارج بلد إقامة المودعين، حيث يكون أغلبية أصحاب الحسابات من غير المقيمين والذين يفضلون الاحتفاظ بحسابات خارجية في الأماكن التي تقدم مزايا ضريبية (ملاذ ضريبي) وتوفر مزايا مالية وقانونية كالسرية المصرفية وانخفاض أو انعدام الضرائب وسهولة الوصول إلى الودائع والحماية من عدم الاستقرار السياسي أو المالي.²

تعتبر البنوك الأجنبية وفروعها الناشطة في سنغافورة المكون الرئيسي لأغلب شبكة النظام البنكي في سنغافورة فهي تستحوذ على الحصة الأكبر في السوق البنكية مقارنة بالبنوك المحلية والتي تبقى مساهمتها متواضعة جدا في النظام البنكي في سنغافورة وهذا بسبب الاعتماد على سياسة التدويل والتنويع في القطاع المالي والتي تم تبنيها في الفترة الممتدة من 1980 إلى غاية 1990 وكذلك في إطار التحرير الاقتصادي والمالي الذي انخرطت في سنغافورة لتنمية وتطوير صناعة خدماتها المالية،³ حيث يوضح الشكل الموالي تطور عدد البنوك الناشطة في سنغافورة خلال الفترة الممتدة من 1990-2018

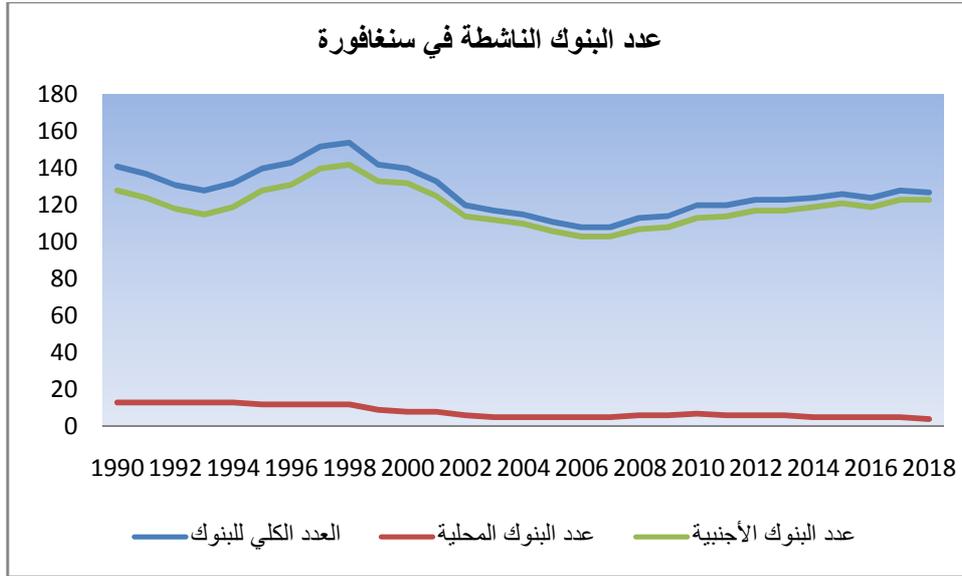
¹ - <https://www.investopedia.com/terms/w/wholesalebanking.asp>

² - <https://encyclopedia.thefreedictionary.com/Offshore+bank>

³ - Woo Jun Jie , " Singapore's Transformation into a Global Financial Hub", NUS Repository,(2017),p.5.

الفصل الرابع: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة

الشكل رقم 24: تطور عدد البنوك الناشطة في سنغافورة خلال الفترة 1990-2018



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على (<https://www.singstat.gov.sg>)

من خلال الشكل رقم 24 نلاحظ أن القطاع البنكي في سنغافورة يتكون في أغلبه من البنوك الأجنبية بينما البنوك المحلية تشكل نسبة صغيرة جداً، فلقد تراوح العدد الإجمالي للبنوك الناشطة في سنغافورة خلال الفترة 1990-2018 ما بين 140 إلى 154 بنك، حيث نجد أن سنة 1998 سجلت أعلى نسبة في العدد الإجمالي للبنوك بـ 154 بنك ثم بدأ الانخفاض تدريجياً ليصل إلى أدنى معدل وهذا خلال سنتي 2005 و 2007 ويعزى هذا الانخفاض إلى مغادرة عدد كبير من البنوك سنغافورة بسبب تأثيرات الأزمة المالية التي شهدتها دول جنوب شرق آسيا ودخول اقتصاداتها فترة ركود. أما خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى غاية 2018 فلقد شهدت ارتفاعاً تدريجياً في العدد الإجمالي للبنوك والذي تكون فيه البنوك الأجنبية النسبة الأكبر والتي تتراوح ما بين 94% إلى 96% حيث أنه خلال سنة 2018 بلغ العدد الإجمالي للبنوك 127 بنك، منها 123 بنك أجنبي و 4 بنوك محلية، وشكلت للبنوك المحلية لوحدها خلال الفترة 1990-2018 ما نسبته 9% إلى 4% من العدد الإجمالي للبنوك الناشطة في سنغافورة وهو ما يمثل ما بين 13 إلى 4 بنوك محلية فقط من إجمالي العدد الكلي للبنوك خلال نفس الفترة ويفسر هذا التناقص في البنوك المحلية بدرجة أولى إلى عمليات الاندماج والاستحواذ التي تمت بين البنوك المحلية وبالخصوص الصغيرة منها من أجل الاستمرار في نشاطها وهذا مع السيطرة الكلية للبنوك الأجنبية على القطاع البنكي، حيث نجد من أهم البنوك المحلية في سنغافورة حالياً وهذا حسب سلطة النقد السنغافورية

الفصل الرابع: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة

أربعة بنوك كبرى وهي:¹ بنك سنغافورة المحدود (BANK OF SINGAPORE LIMITED) و مؤسسة تسوية نظام الدفع المعينة (DBS BANK LTD) و البنك المتحد الخارجي المحدود (UO BANK LIT) والشركة البنكية الصينية المحدودة (OCBC Bank)، لقد أصبح القطاع المالي بصفة عامة والبنكي بصفة خاصة محور الاقتصاد السنغافوري والذي يركز بالأساس على الخدمات المالية، فلقد شهدت الثلاث عقود الأخيرة تطورا مستمرا لأصول البنوك الناشطة في سنغافورة وهو ما يمكن توضيحه في الجدول التالي:

الجدول رقم 45: مجموع أصول البنوك الناشطة في سنغافورة خلال الفترة 1990-2018

الوحدة: مليون دولار سنغافوري

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995
القيمة	134 002.0	136 093.4	153 302.4	170 250.4	201 952.5	224 578.4
السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001
القيمة	252 723.4	289 572.3	308 780.6	321 045.4	335 816.0	373 747.9
السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007
القيمة	353 115.0	362 528.4	398 236.7	425 222.5	508 449.9	582 859.0
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013
القيمة	668 298.4	706 814.2	781 607.4	855 811.4	911 009.0	967 814.4
السنة	2014	2015	2016	2017	2018	
القيمة	1 055 131.1	1 057 520.7	1 146 272.9	1 222 150.8	1 272 080.6	

المصدر: احصائيات سلطة النقد السنغافورية، تم تحمل البيانات من الرابط التالي:

<https://eservices.mas.gov.sg/statistics/msb-xml/Report.aspx?tableSetID=I&tableID=I.3B>

من خلال الجدول رقم 45 يلاحظ بأن مجموع الأصول للبنوك الناشطة في سنغافورة تتميز بارتفاع مستمر من سنة لأخرى، حيث نجد أن قيمة الزيادة خلال الفترة الممتدة من 1990-2000 بلغت 150.60% وهو معدل زيادة معتبرة جدا، حيث يمكن ارجاع هذا الارتفاع إلى ذلك التوسع الكبير في القروض والسلفيات الممنوحة للمقيمين وكذلك للتوسع في سندات الدين الموجهة للحكومة بدرجة أولى وهذا دون اغفال حجم المبالغ المستحقة من البنوك وبالخصوص البنوك المتواجدة خارج سنغافورة، بينما بلغت معدل الزيادة خلال الفترة 2000-2010 نسبة 132.74% وهو معدل معتبر وخصوصا مع الازمة المالية التي عصفت بالقطاع المالي لدول جنوب شرق آسيا، كما تميزت هذه الفترة أيضا باستحواذ نسبة

¹ - <https://eservices.mas.gov.sg/fin/institution?sector=Banking&category=Local%20Bank>

الفصل الرابع: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة

القروض والسلفيات الموجهة للمقيمين والتي شكلت ما نسبته 45.87% إلى 41.29% على الأصول الاجمالية للبنوك، ثم تأتي بعد ذلك المبالغ المستحقة على البنوك والتي شكلت ما نسبته 34.68% إلى 29.71% من اجمالي الأصول، أما الفترة الممتدة من 2011-2018 فلقد شهدت نسبة زيادة في اجمالي الأصول قدرة ب 48.64% وهي نسبة تعتبر منخفضة لو تم مقارنتها بالفترتين السابقتين وهو ما يعزى بالتراجع الطفيف في نسبة مساهمة المبالغ المستحقة على البنوك والتي شكلت ما نسبته 25.26% إلى 21.97% من إجمالي الأصول الكلية وهو ما يدل على حدوث نوع من التراجع النسبي في معاملات البنوك مع بعضها البعض سواء داخل سنغافورة أو خارجها، إلا أنه وبالرغم من حدوث نوع من تباطؤ القطاع البنكي خلال السنوات الأخيرة في سنغافورة تبقى مصنفة واحدة من بين أهم المراكز المالية على الصعيد الدولي، وهو ما أشار له مؤشر تصنيف المراكز المالية العالمية لسنة 2018 حيث صنف مدينة سنغافورة في المرتبة الرابعة عالميا و يعتمد هذا التصنيف على عدة مجالات للتنافسية ومنها:

- مناخ الأعمال؛

- رأس المال البشري؛

- البنية التحتية؛

- تطور القطاع المالي؛

- السمعة.

حيث احتلت مدينة سنغافورة المرتبة الثالثة عالميا من حيث تنافسية مناخ الأعمال، والمرتبة الرابعة في بقية مؤشرات مجالات التنافسية، وهو ما يوضح الدور الكبير والجهود المبذولة من طرف حكومة سنغافورة لتنمية وتطوير القطاع المالي بصفة عامة والقطاع البنكي على وجه الخصوص.

ب- نشاط التأمينات في سنغافورة:

يساهم هذا النشاط مع الأنشطة المالية الأخرى في القيمة المضافة لقطاع الخدمات، حيث عرف تحسنا ونموا تدريجيا، حيث نجد أن المنتجات والخدمات التي يوفرها نشاط التأمين تتمثل في خدمة التأمين العام والذي يتضمن: التأمين على المركبات، التأمين على الأملاك العقارية، تأمين السفر، تأمين اصابات العمل و عدة أصناف أخرى من التأمين، كما نجد كذلك ضمن المنتجات المقدمة خدمة التأمين على الحياة، ويمكن توضيح تطور نشاط التأمينات من خلال الجدول التالي:

الفصل الرابع: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة

الجدول رقم 46: تطور نشاط التأمينات لسنوات مختارة خلال الفترة (1990-2018)

2018	2015	2010	2005	2000	1990	السنوات البيان
278 006.8	202 748.6	149 335.3	102 428.4	45 409.8	8 360.7	المجموع الاجمالي للأصول
7 904.0	5 696.0	3 791.5	3250.0	2 615.5	390.6	الانفاق الفردي على التأمين
1 022.0	1 024.7	856.5	644.1	521.0	369.1	- التأمين على الحياة - التأمين العام
6.4	5.5	4.7	5.9	5.3	1.6	- أقساط التأمين على الحياة محليا كنسبة من GDP %
0.8	1.0	1.1	1.2	1.1	1.5	- أقساط التأمين العام محليا كنسبة من GDP %
42.8	39.9	38.9	43.0	21.7	6.1	- أصول صندوق التأمين على الحياة المحلي كنسبة من GDP %
2.2	2.8	2.8	3.2	2.6	2.5	- أصول صندوق التأمين العام المحلي كنسبة من GDP %

المصدر: تقارير سلطة النقد السنغافورية للسنوات 2005، 2010، 2015، 2018، تم تحميلها من الرابط:

<https://www.mas.gov.sg/statistics/insurance-statistics/annual-statistics>

يظهر الجدول رقم 46 أن نشاط شركات التأمين خلال السنوات الممتدة من 1990 إلى 2018 عرف نوعا من الحركية وخصوصا فيما يتعلق بمجموع الأصول الاجمالية والذي ارتفع بشكل كبير جدا خلال العشرية

الفصل الرابع: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة

الممتدة من 1990-2000 قدر بـ 443.13%، ويرجع إلى الإقبال الكبير من قبل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين على منتجات شركات التأمين، غير أنه خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2015 شهد المجموع الكلي للأصول ارتفاعاً معتبراً بـ 97.94% وهو معدل منخفض لو قارناه بالفترة السابقة ويمكن تفسير هذا التراجع في ارتفاع معدل الأصول لانخفاض نشاط التأمينات بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وما نتج عنها من آثار سلبية على أغلبية اقتصاديات دول العالم، أما خلال الثلاث سنوات الأخيرة فقد ارتفعت الأصول الاجمالية لشركات التأمين بـ 37.11%، بينما تميز الانفاق الفردي على التأمين بزيادة مستمرة سواء فيما تعلق بالتأمين على الحياة أو التأمين العام، حيث أنه بالنسبة للانفاق الفردي على التأمين على الحياة شهد تزايداً مستمراً بدأ من سنة 1990 أين كانت تكلفته بـ 390.6 دولار سنغافوري ثم ارتفعت تدريجياً لتصل سنة 2018 لـ 7904 دولار سنغافوري وهو ما يوضح الارتفاع الكبير لخدمة التأمين على الحياة والتي تعتبر من المنتجات المهمة في ثقافة الشعب السنغافوري حيث تساهم هذه الخدمة بما نسبته 1.6% إلى 6.4% من الناتج الداخلي الاجمالي، أما فيما يخص الانفاق الفردي على التأمين العام فلقد ارتفع من 369.1 دولار سنغافوري سنة 1990 إلى 1022 دولار سنغافوري خلال سنة 2018 أي بارتفاع قدره 167.88% كما أن أقساط التأمين العام تساهم بما نسبته 0.8% إلى 1.5% من الناتج الاجمالي الخام وهي نسب متواضعة مقارنة بمساهمة أقساط التأمين على الحياة، كما أن هذه الاقساط شهدت نسب مساهمة متناقصة على العموم مع ارتفاع طفيف نسبياً سنة 2005، حيث أن هذا النوع من المنتجات يبقى مقارنة مع منتج التأمين على الحياة أقل نسبياً سواء من ناحية تكلفته الفردية أو مستوى مساهمة أصول صندوق التأمين العام في الناتج المحلي الاجمالي والذي لا يتعدى 3.2% في أحسن الأحوال، بينما تساهم أصول صندوق التأمين على الحياة بمعدلات مرتفعة تصل إلى 43% كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي وهو ما يوضح الأهمية الكبيرة التي يكتسبها هذا النوع من المنتجات في نشاط التأمينات في دولة سنغافورة.

المطلب الثاني: قراءة للمؤشرات الاقتصادية الكلية في سنغافورة

استطاعت دولة سنغافورة بفضل الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية المسطرة أن تنشئ اقتصاداً مبني على فلسفة السوق الحرة يتميز بمناخ أعمال منفتح يتمتع بالشفافية والاستقرار وذو معدل منخفض من الفساد. وفي هذا الإطار وجب تسليط الضوء على أبرز المؤشرات الماكرو اقتصادية في الاقتصاد

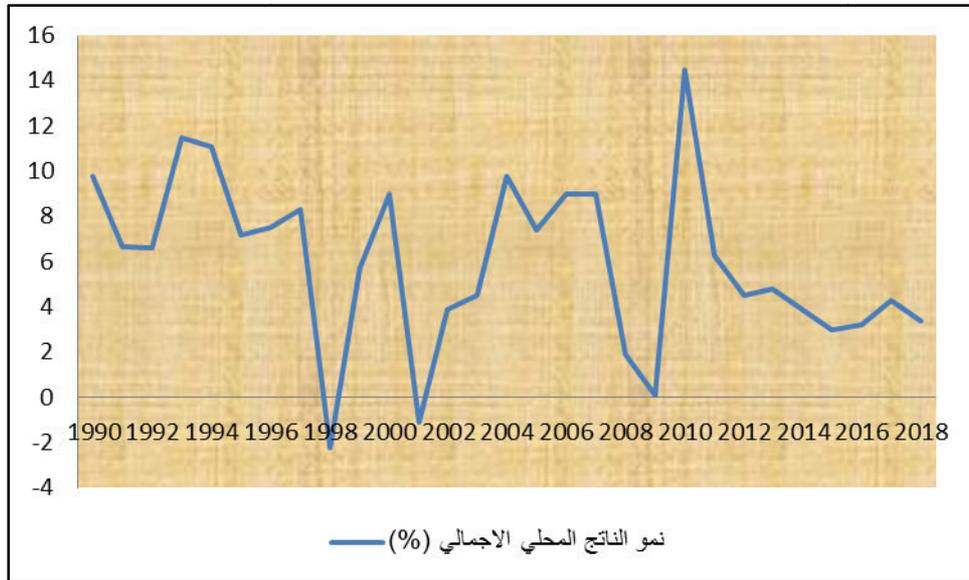
الفصل الرابع: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة

السنغافوري لمعرفة مكان القوة والضعف فيه.

أ- نمو الناتج المحلي الاجمالي:

يعتبر نمو الناتج المحلي الاجمالي من المؤشرات الاقتصادية الكلية ذات الأهمية الكبيرة والدلالة الواضحة على صحة ووضعية اقتصاد أي بلد، حيث يعتبر من المقاييس المشتركة لقياس النشاط الاقتصادي الكلي، لقد استطاعت سنغافورة خلال سنوات التسعينيات من القرن الماضي أن تحقق معدلات مرتفعة في نمو الناتج المحلي الاجمالي حيث تراوحت معدلات النمو خلال هذه الفترة ما بين 9.8% سنة 1990 و 5.7% سنة 1999 باستثناء سنة 1998 والتي سجلت معدل نمو سالب قدره -2.2% وهذا بسبب الأزمة المالية التي ضربت بلدان جنوب شرق آسيا، كما تميزت هذه الفترة أيضا بالتركيز على القطاع الصناعي بدرجة أولى والذي ساهم بنسبة معتبرة من الناتج المحلي الاجمالي قدرت بـ 30% والتي كان فيها لصناعة الالكترونيات وأجهزة الكمبيوتر وتكرير النفط الخام النصيب الأكبر من اجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي ككل، وبعدها خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2010 بدأ الاقتصاد السنغافوري في التعافي من آثار الأزمة المالية وهو ما يمكن توضيحه خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 25 : تطور نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 1990-2018



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على

(https://www.imf.org/external/datamapper/NGDP_RPC@WEO/SGP)

الفصل الرابع: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة

من خلال الشكل رقم 25 نلاحظ أن الاقتصاد السنغافوري حقق سنة 2000 معدل نمو جيد قدره 9%، ثم في السنة الموالية شهد معدل نمو سالب يقدر بـ -1.1% حيث شهد هذا العام تراجعاً في مبيعات الإلكترونيات والتي تشكل نسبة هامة من القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد السنغافوري، كما أن عديد الاقتصاديات شهدت بدورها تباطؤ في نموها كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والاتحاد الأوروبي والتي تعتبر من أبرز شركاء سنغافورة التجاريين، ثم بعدها شهد الاقتصاد تحسناً في معدلات النمو الاقتصادي خلال السنتين اللاحقتين بـ 3.9% سنة 2002 و 4.5% سنة 2003، أما خلال السنة الموالية أي سنة 2004 شهد الاقتصاد السنغافوري انتعاشاً كبيراً حيث سجل نسبة نمو قدرة بـ 9.8% وهي الأعلى خلال هذه الفترة، غير أن هذا الانتعاش شهد تراجعاً طفيفاً خلال السنوات اللاحقة حيث سجلت سنة 2005 معدل نمو قدره 7.4% ثم 9% خلال 2006 و 2007، أما سنتي 2008 و 2009 فلقد شهد معدل نمو قدره 1.9% و 0.1% وهو التراجع الذي يفسر بتأثر النشاط الاقتصادي الإجمالي في سنغافورة بسبب الأزمة المالية العالمية، بينما شهدت سنة 2010 انتعاشاً كبيراً في نمو الناتج المحلي الحقيقي والتي بلغت معدل هو الأكبر خلال فترة الدراسة وهذا بنسبة مئوية قدرة بـ 14.5% حيث يمكن أن يقصر هذا النمو المعتبر للتحسن الكبير الذي عرفه الميزان التجاري خلال نفس السنة والذي سجل ما قيمته 63.09 مليار دولار أمريكي كفائض، حيث نمو الميزان التجاري مقارنة بالسنة السابقة بـ 38.31% وهو ما ينطبق على رصيد الحساب الجاري والذي سجلت قيمة 55 مليار دولار أمريكي سنة 2010 وهذا بارتفاع قدره 72.79% مقارنة بسنة 2009 وهو ما يمكن أن يفسر نمو الناتج المحلي الحقيقي بهذا المعدل المرتفع سنة 2010، بينما خلال الفترة اللاحقة حدث هناك تراجع تدريجي في معدل النمو الاقتصادي، حيث سجلت سنة 2011 معدل نمو قدره 6.3% ثم تواصلت عملية انخفاض معدل الناتج المحلي الحقيقي لتصل سنة 2017 إلى 4.3%، حيث يمكن أن يفسر هذا التناقص في معدل النمو إلى التذبذبات التي شهدتها رصيد الحساب الجاري من 62.07 مليار دولار سنة 2011 إلى 55.6 مليار دولار سنة 2017، وكذلك التذبذب الحاصل في الصادرات، لتباطؤ نمو الصادرات خلال الفترة 2011-2014 والتي بلغت 6.40% وتناقصها خلال الفترة 2014-2017 بمعدل 3.44%، بينما لم يكن معدل النمو سنة 2018 أحسن حالاً حيث تراجع لـ 3.4% على الرغم من ارتفاع رصيد الحساب الجاري لـ 64.11 مليار دولار أمريكي وكذلك ارتفاع رصيد التجارة الخارجية لمعدل قياسي بلغ 106.093 مليار دولار أمريكي، ويمكن تفسير ذلك بتراجع مساهمة كل من القطاعات

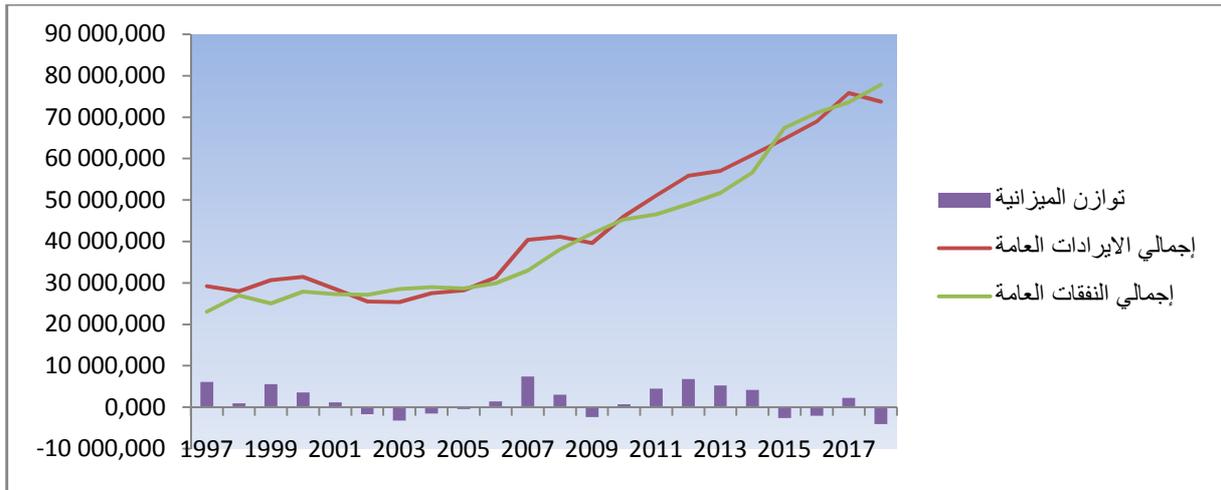
الفصل الرابع: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة

الأساسية في القيمة المضافة للاقتصاد، حيث سجل كل من القطاع الصناعي وبالأخص صناعة الاعلام والاتصال معدل نمو سنوي قدره 6% و قطاع الصناعة المالية والتأمين 5.9% .

ب- الميزانية الحكومية ووضعها المالي :

لقد عرفت الميزانية الحكومية في دولة سنغافورة خلال فترة التسعينيات تحقيق فوائض مستمرة وهذا بفضل تغطية الإيرادات للنفقات العامة بشكل مريح خلال كل سنة مالية في هذه الفترة ، غير أن تأثير الأزمة المالية الآسيوية كان واضحا مع تراجع حجم الإيرادات العامة بسبب تخفيض مستوى الضرائب من أجل تعزيز القدرة التنافسية لسنغافورة خلال تلك الفترة، كما تميزت هذه الفترة أيضا بتقلب الإيرادات العامة ضمن هامش 20% من إجمالي الناتج المحلي الخام، أما بالنسبة للنفقات العامة فقد كانت محصورة ضمن هامش 15% و 20% من إجمالي الناتج المحلي الخام، وهو ما يظهره أكثر الشكل الموالي:

الشكل رقم 26: أداء الميزانية العامة في سنغافورة خلال الفترة 1997-2018



المصدر: <https://data.gov.sg/dataset/government-fiscal-position-annual>

غير أنه خلال الألفية الجديدة ومع بروز الأزمة السياسية العالمية ودخول الحرب الأمريكية على الارهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 و الازمة الصحية الدولية التي عصفت بالخصوص بدول شرق آسيا بسبب انتشار فايروس سارس خلال الفترة 2002-2004 أثرت سلبا على الأداء المالي لسنغافورة حيث تراجعت خلالها الإيرادات العامة لمستويات متدنية تراوحت بين 25 469.02 مليون دولار سنغافوري و 27 469.01 مليون دولار سنغافوري وهو ما ساهم في ظهور عجز بالميزانية خلال نفس الفترة يتراوح بين 3 184.00 مليون دولار سنغافوري و 1 683.00 مليون دولار سنغافوري، غير أنه خلال سنتي

الفصل الرابع: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة

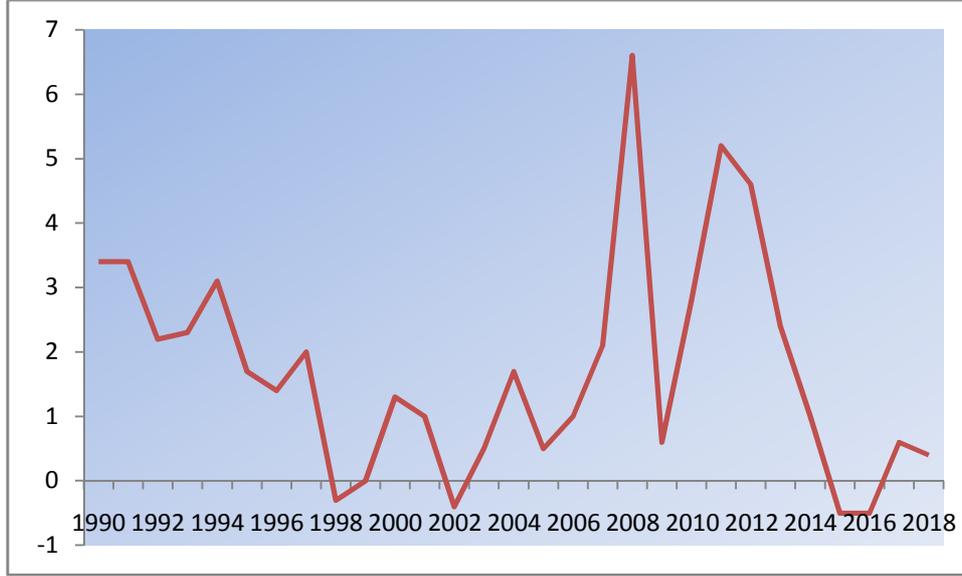
2005 و2006 عرفت نوعا من التعافي التدريجي في قيمة الإيرادات العامة مقارنة بسنة 2004 ، فنجد أنه خلال 2005 ارتفعت الإيرادات العامة بـ 2.55 % وبـ 13.9 % ، بينما خلال استمرت الإيرادات العامة بالارتفاع خلال السنتين الموالتين لتبلغ قيمة 41 086.02 مليون دولار سنغافوري سنة 2008، ثم انخفضت سنة 2009 بـ 3.74 % وهذا راجع بسبب تأثير الأزمة المالية العالمية التي مست أغلبية الاقتصاديات العالمية، وبعدها خلال 2010 إلى غاية 2018 شهدت الإيرادات العامة في دولة سنغافورة ارتفاع تدريجي منتظم ، أما بالنسبة لرصيد الميزانية العامة فلقد شهدت فائض طفيف خلال السنوات الممتدة من 2010 إلى 2014 لم يتعدى حاجز 7 000 مليون دولار سنغافوري في أحسن الأحوال ثم عرفت سنوات 2015 و2016 و 2018 تسجيل عجز بالموازنة العامة نتيجة عدم تغطية النفقات وكذلك لإحداث نوع من التوازن المقصود، حيث أن العجز يجب موازنته بفائض في سنوات لاحقه، وهو ما يعتبر من بين القواعد المالية المعمول بها في سنغافورة .

ج- التضخم في سنغافورة :

تعتبر سلطة النقد في سنغافورة الهيئة المخولة لإدارة وقياس معدلات التضخم، حيث تعتمد على مقياسين أساسيين لتحديد مؤشرات التضخم وهما:¹ الرقم القياسي لأسعار المستهلك، ومقياس التضخم الأساسي، حيث يعتبر هذا الأخير في عديد الدول أكثر موثوقية لضغوط الأسعار الأساسية، حيث غالبا ما يكون من خلال عزل أسعار الغذاء والطاقة من الرقم القياسي لأسعار المستهلك، غير أن هناك كثير من الاقتصاديين في سنغافورة يعتبرون هذا المقياس غير مناسب لسنغافورة نظرا للطلب المحلي المتنامي على واردات الغذاء والطاقة وأيضا لأهمية هاذين الصنفين في سلة الاستهلاك، فبدلا من ذلك تقوم سلطة النقد في سنغافورة باشتقاق التضخم الأساسي من مؤشر أسعار الاستهلاك باستبعاد تكاليف الإقامة والنقل البري وهذا لكونهما شديدي التقلب والتأثر بالسياسات الادارية، حيث يكون لتحديد أسعار الواردات بسعر الصرف الأجنبي و التكاليف المحلية دور حاسم في تحديد أسعار المستهلك، ويمكن توضيح معدلات التضخم التي شهدتها الاقتصاد السنغافوري خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2018 في الشكل التالي:

¹ - Keen Meng Choy, (2016), "The inflation process and expectations in Singapore", *BIS Paper*, (89w),p.336.

الشكل رقم 27: معدل التضخم خلال الفترة 1990-2018



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على

<https://www.imf.org/external/datamapper/PCPIPCH@WEO/SGP>

شهدت الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 1998 تسجيل معدلات تضخم متقلبة نوعا ما غير أن لم تتجاوز نسبة 4 % في أسوأ الحالات حيث سنة 1990 معدل تضخم يقدر بـ 3.4% وهو أعلى معدل خلال هذه الفترة ثم بعدها سجلت سنغافورة انخفاض في معدل التضخم متبوع بارتفاع في بعض السنوات، غير أن السمة البارزة خلال هذه الفترة هو تسجيل معدل تضخم سالب سنة 1998 وبلغت قيمته - 0.3 % وهذا يرجع بالأساس إلى الانكماش الاقتصادي الذي عرفته سنغافورة ودول جنوب شرق آسيا نتيجة الأزمة المالية التي شهدتها اقتصاديات هذه الدول وهو ما أثر على المستوى العام للأسعار وعلى العرض النقدي والائتمان الذي تقلص خلال تلك الفترة بالخصوص، أما خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى غاية 2009 فلقد شهدت ارتفاعا عاما في معدل التضخم الذي وصل أعلى قيمة له خلال 2008 والذي بلغ 6.6% وهو معدل عالي ويرجع ذلك إلى تأثر الاقتصاد السنغافوري بتداعيات الأزمة المالية العالمية التي حدثت خلال تلك السنة ، ثم خلال السنة الموالية استطاعت الحكومة السنغافورية تخفيض معدل التضخم لمستوى مقبول في حدود 0.6 %، بينما خلال الفترة 2010 إلى 2018 شهدت بدايتها ارتفاع تدريجي في معدل التضخم والتي بلغ أعلى قيمة لها سنة 2011 بمعدل 5.2%، غير أن السلطات في سنغافورة استطاعت خلال السنوات اللاحقة التحكم في معدل التضخم وتخفيضه لمستويات مقبولة حيث بلغ سنة 2014 معدل 1%، بعدها شهدت سنتي 2015 و2016 معدلات سالبة للتضخم حيث بلغت - 0.5%

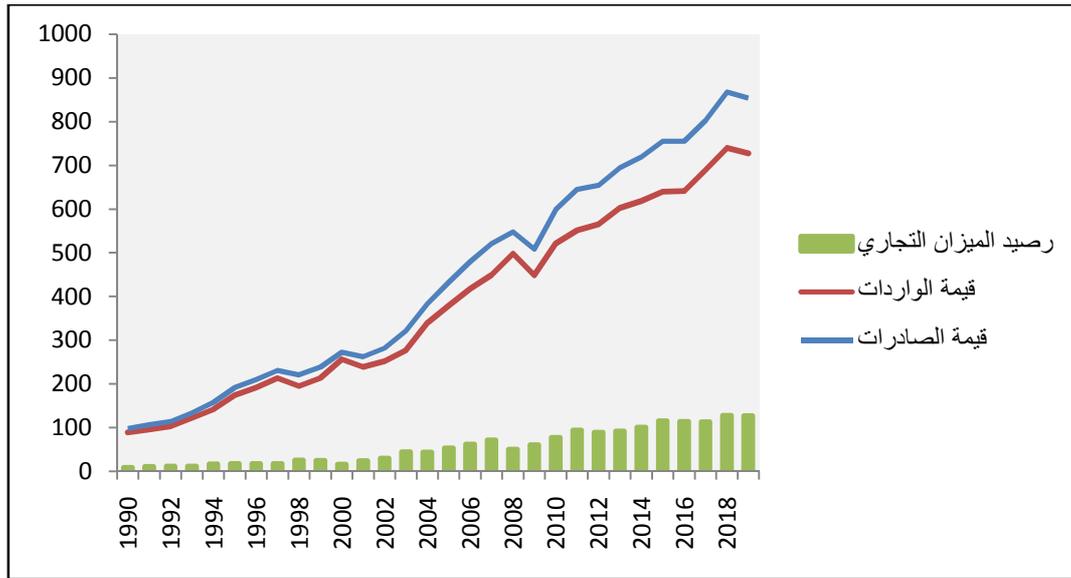
الفصل الرابع: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة

وهو يعزى لتأثير أزمة أسعار النفط على السوق الدولية وتراجع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدولار السنغافوري وكذلك كون سياسة سعر الصرف من بين السياسات التي تعتمد عليها هيئة النقد في سنغافورة للتحكم في التضخم لكون غالبية الواردات مقومة بالدولار الأمريكي، بينما خلال العامين المواليين ارتفع معدل التضخم تدريجيا حيث بلغ 0.6% و 0.4% وهي معدلات مقبولة جدا تعكس مدى تحكم السياسة النقدية في سنغافورة في معدلات هذا المؤشر الاقتصادي.

د- تطور التجارة الخارجية في سنغافورة :

خلال الفترة الممتدة من 1990-2018 شهدت التجارة الخارجية في سنغافورة تطورا ملحوظا سواء بالنسبة للصادرات أو للواردات، حيث أن الاقتصاد السنغافوري استطاع أن يحقق خلال كل تلك الفترة فائضا في الميزان التجاري، وهو ما يظهر بوضوح التفوق الواضح لجانب الصادرات وهو ما يظهره الشكل التالي:

الشكل رقم 28: تطور التجارة الخارجية ورصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1990-2018



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

من خلال الشكل رقم 28 نلاحظ أن قيمة الصادرات تتميز بمنحى تصاعدي تدريجيا بالاستثناء بعض السنوات التي عرفت فيها انخفاضا في القيمة، حيث أن قيمة الصادرات خلال سنة 1990 بلغت 98.01 مليار دولار سنغافوري ثم ارتفعت بنسبة 178.08% خلال سنة 2000 وهو ارتفاع معتبر يظهر نجاعة السياسة المنتهجة في ترقية وتطوير الصادرات نحو الخارج، بينما خلال تلك الفترة شهدت سنة 1998 تراجعا طفيفا في قيمة الصادرات حيث انخفضت قيمة هذه الأخيرة مقارنة بالسنة التي قبلها بنسبة

الفصل الرابع: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة

4.41% وهو ما يرجع بالأساس لتأثر الاقتصاد السنغافوري بالأزمة المالية التي عصفت باقتصاديات جنوب شرق آسيا، أما بالنسبة للواردات خلال نفس الفترة فقد شهدت ارتفاعا مستمرا حيث بلغت 187.60% خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2000، وهذا بسبب ارتفاع معدل الطلب الداخلي على السلع والخدمات الأجنبية، بينما عرف الميزان التجاري فائض مستمر خلال نفس الفترة حيث ارتفع من 8.92 مليار دولار سنغافوري سنة 1990 إلى 16.34 مليار دولار سنغافوري سنة 2000 أي بزيادة قيمتها 7.41%. أما خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2010 فقد واصلت الصادرات السنغافورية ارتفاعها المستمرة حيث سجلت في سنة 2001 ما مقداره 262.65 مليار دولار سنغافوري، بينما خلال 2010 سجلت ما قيمته 599.20 مليار دولار سنغافوري، وهذا باستثناء الانخفاض الطفيف سنة 2009 والذي قدر بـ 7.20% مقارنة بسنة 2008 وهو ما يعزى للتأثير السلبي على الاقتصاد السنغافوري بسبب الأزمة المالية العالمية التي حدثت سنة 2008، بالنسبة للواردات فقد شهدت هي الأخرى ارتفاعا مستمرا في قيمتها فلقد بلغت نسبة الارتفاع خلال الفترة 2001-2010 ما قيمته 118.41%، أما بالنسبة للميزان التجاري فقد سجل فائضا خلال تلك الفترة بسبب التفوق المستمر لقيمة الصادرات مقارنة بقيمة الواردات، وخلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2018 واصلت الصادرات ارتفاعها التدريجي حيث ارتفعت من 645.28 مليار دولار سنغافوري سنة 2011 لتبلغ قيمة 867.76 مليار دولار سنغافوري سنة 2018 أي بنسبة زيادة قدرها 34.74% وهو ما يظهر بوضوح ثبات إستراتيجية التصدير المنتهجة في سنغافورة، أما بالنسبة للواردات فهي الأخرى شهدت ارتفاعا مستمرا خلال تلك الفترة فلقد بلغت نسبة الزيادة ما مقداره 34.22% وهي نسبة زيادة مساوية تقريبا لنسبة زيادة الصادرات خلال نفس الفترة، بينما واصل الميزان التجاري تسجيل فائض خلال نفس الفترة وهو ما يظهر التفوق المستمر لجانب الصادرات على الواردات في الميزان التجاري لدولة سنغافورة.

بحسب مركز التجارة الدولي والتابع لهيئة الأمم المتحدة ولمنظمة التجارة الدولية، يرى بأن صادرات سنغافورة نحو العالم الخارجي تشكل النسبة الكبيرة منها من:

- الآلات والمعدات الكهربائية وأجزاؤها، مسجلات الصوت وأجهزة إعادة إنتاجه، مسجلات الصوت والصورة التلفزيونية وأجهزة إعادة الانتاج، واجزاء ولواحق هذه العناصر؛
- الآلات والأجهزة الميكانيكية والمفاعلات النووية ومختلف أجزائها؛
- الوقود والزيوت المعدنية ومنتجات تقطيرها، المواد البيتومينية، والشموع المعدنية؛

الفصل الرابع: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة

- الأجهزة البصرية و الفتوغرافية والسينمائية، اجهزة القياس والفحص وأدوات والأجهزة الطبية والجراحية ولواحقها؛

- منتجات الكيمياء العضوية و البلاستيك والمواد المشابهة له.

وهذه قائمة لأبرز وأهم المنتجات التي تقوم سنغافورة بتصديرها للخارج حيث أنها شكلت ما نسبته 71.30% من صادرات سنغافورة سنة 2018 والجدول التالي يوضح نسبة مساهمة هذه المنتجات في صادرات سنغافورة خلال السنوات الممتدة من 2015 إلى 2018:

الجدول رقم 47: نسبة مساهمة أهم المنتجات المصدرة في صادرات سنغافورة خلال الفترة الممتدة من 2018-2015

2018	2017	2016	2015	السنة المنتجات
%31.28	%33.26	%34.82	%34.1	الآلات والمعدات الكهربائية وأجزائها، مسجلات الصوت وأجهزة إعادة إنتاجه، مسجلات الصوت والصورة التلفزيونية وأجهزة إعادة الانتاج، واجزاء ولواحق هذه العناصر
%14.26	%14.03	%14.92	%14.7	الآلات والأجهزة الميكانيكية والمفاعلات النووية ومختلف أجزائها
%13.12	%12.81	%11.35	%12.59	الوقود والزيوت المعدنية ومنتجات تقطيرها، المواد البيتومينية، والشموع المعدنية
%4.67	%4.70	%4.75	%4.45	الأجهزة البصرية و الفتوغرافية والسينمائية، اجهزة القياس والفحص وأدوات والأجهزة الطبية والجراحية ولواحقها
%4.1	%4.16	%4.65	%4.5	منتجات الكيمياء العضوية
%3.87	%3.91	%3.97	%3.88	البلاستيك والمواد المشابهة له
%71.30	%68.87	%74.46	%74.22	المجموع

المصدر: قاعدة بيانات مركز التجارة الدولي،

(<https://www.intracen.org/itc/market-info-tools/statistics-export-country-product>)

الفصل الرابع: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة

لقد ساهمت هذه المنتجات المصدرة للأسواق الخارجية في نسبة معتبرة في هيكل الصادرات السنغافوري خلال الفترة الممتدة من 2015-2018، حيث ساهمت في نسبة معتبرة خلال تلك الفترة باستثناء سنة 2017 التي شهدت أقل نسبة مساهمة في هيكل الصادرات وهذا بمقدار 68.87%، بينما حققت الثلاث سنوات الأخرى نسب مساهمة معتبرة تفوق 70.00% وهو ما يوضح حجم الطلب الخارجي المعتبر على هذه المنتجات بسبب توفر الجودة والأسعار التنافسية المناسبة.

أما في ما يخص أهم الواردات التي تقوم سنغافورة باستيرادها فالجدول الموالي يوضح نسب مساهمتها خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2018.

الجدول رقم 48: نسبة مساهمة أهم المنتجات المستوردة في واردات سنغافورة خلال الفترة الممتدة من

2018-2015

2018	2017	2016	2015	السنة
				المنتجات
%27.42	%28.42	%30.00	%28.60	الآلات والمعدات الكهربائية وأجزائها، مسجلات الصوت وأجهزة إعادة إنتاجه، مسجلات الصوت والصورة التلفزيونية وأجهزة إعادة الانتاج، واجزاء ولواحق هذه العناصر
%23.72	%22.09	%18.05	%21.76	الوقود والزيوت المعدنية ومنتجات تقطيرها، المواد الببتومينية، والشموع المعدنية
%14.33	%13.78	%14.98	%14.52	الآلات والأجهزة الميكانيكية والمفاعلات النووية ومختلف أجزائها
%5.50	%6.14	%4.02	%3.16	الأحجار الكريمة والمعادن الثمينة واللؤلؤ الطبيعي أو المستنبت
%3.27	%3.42	%3.92	%3.38	الأجهزة البصرية و الفتوغرافية والسينمائية، اجهزة القياس والفحص وأدوات والأجهزة الطبية والجراحية ولواحقها
%3.18	%2.44	%2.38	%2.58	الطائرات والمركبات الفضائية وأجزائها
%77.42	%76.29	%73.35	%74.00	المجموع

المصدر: قاعدة بيانات مركز التجارة الدولي،

(<https://www.intracen.org/itc/market-info-tools/statistics-import-country-product/>)

من خلال الشكل رقم 48 نلاحظ تصدر الآلات والمعدات الكهربائية وأجزائها قائمة المنتجات الموردة في سنغافورة بنسب تتراوح بين 27.42% و 30% خلال تلك الفترة، ثم في المرتبة الثانية منتجات الوقود والزيوت المعدنية بنسبة لم تتخض دون 18% في أسوأ حالاتها، ثم تلاها الآلات والأجهزة الميكانيكية

الفصل الرابع: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة

بنسبة لم تنزل تحت مستوى 13%، خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى غاية 2018 شكلت هذه المنتجات أبرز وأهم المنتجات ذات الطلب المحلي المرتفع من العالم الخارجي حيث تراوحت نسبة مساهمتها ما بين 73.35% و 77.42% وهو معدل مرتفع يوضح الوزن النسبي لهذه المنتجات في هيكل الواردات بدولة سنغافورة.

هـ- تطور سعر الصرف في سنغافورة:

ترتكز سياسة إدارة سعر الصرف في دولة سنغافورة على تبني نظام سعر الصرف المدار والمعوم، وهذا من أجل محاولة تحقيق استقرار نسبي في الأسعار من أجل تعزيز النمو الاقتصادي، حيث تتكفل هيئة النقد السنغافورية بتطبيق نظام سعر الصرف المحدد، ويتم ادارة الدولار السنغافوري بالنسبة لسلة عملات تتشكل من أهم الشركاء والمنافسين التجاريين، والتي يتم تعيينها بناء على الأهمية والوزن النسبي لعملة ذلك الشريك أو المنافسة في علاقته التجارية مع سنغافورة، ومن ناحية أخرى يسمح تبني اعتماد سلة عملات على أهمية الوزن التجاري بالسماح لسعر الصرف بالتقلب داخل حدود نطاق معينة والتي تسمح باستيعاب التقلبات قصيرة الأجل في أسواق الصرف الأجنبي والمرونة في ادارة سعر الصرف،¹ كما أن سياسة نطاق سعر الصرف في سنغافورة تتم مراجعتها وتقييمها بصفة دورية وهذا من أجل تجنب الاختلالات في قيمة العملة والتي تؤثر سلبا على الأداء الاقتصادي.²

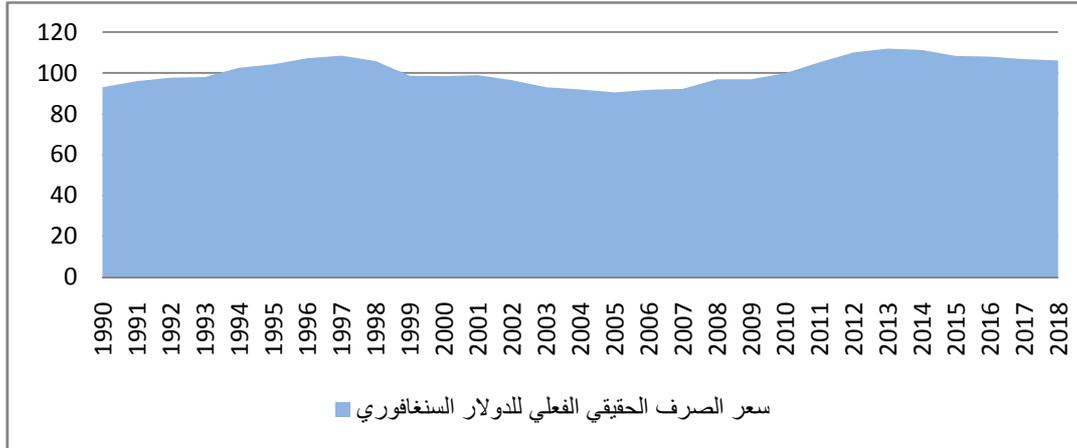
يوضح الشكل التالي المراحل المختلفة التي شهدتها سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدولار السنغافوري مقابل سلة العملات لأهم الشركاء التجاريين:

¹ -Khor Hoe Ee, Jason Lee, Edward Robinson, and Saktiandi Supaat,(2007), "Managed float exchange rate system: the Singapore experience." *The Singapore Economic Review*, 52(01),pp.8-9.

² - Ibid

الفصل الرابع: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة

الشكل رقم 29: تحركات سعر صرف الدولار السنغافوري خلال الفترة 1990-2018



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

من خلال الشكل رقم 29 يمكن أن نقسم مراحل تطورات سعر الصرف الحقيقي الفعلي لأربعة مراحل أساسية وهي:

أ- **المرحلة الأولى:** تمتد هذه الفترة من (1990-1997) لقد قامت هيئة النقد السنغافورية خلالها واستكمالاً لما تم اتخاذه في منتصف الثمانينيات بتخفيض قيمة العملة المحلية من أجل اعطاء المنتجات السنغافورية ميزة تنافسية أكبر في الأسواق الدولية وبالخصوص مقابل شركائها التجاريين وكذلك من أجل محاولة استهداف معدلات نمو اقتصادي مقبولة خلال تلك الفترة والتي شهدت معدلات نمو تتراوح بين 6.63% و 11.46% وهي معدلات نمو جيدة يمكن لها أن تساهم في تحسين النشاط الاقتصادي.

ب- **المرحلة الثانية:** وهي المرحلة التي تميزت بتأثير الأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا على وضعية الاقتصاد في سنغافورة والممتدة من (1998-2005)، حيث تم خلالها التراجع عن سياسة التخفيض وجعل العملة تخضع لأليات السوق مع عملية الرقابة المستمرة عليها، حيث تميزت بتراجع سعر الصرف الفعلي الحقيقي من 105.89 سنة 1998 إلى 90.60 سنة 2005، أي بمعدل انخفاض قدره 6.891% وهذا باعتبار سنة الأساس خلال كل الفترة المدروسة هي سنة 2010.

ج- **المرحلة الثالثة:** بعد تجاوز آثار الأزمة المالية وبغية إعادة تنافسية الاقتصاد السنغافوري على الصعيد الدولي وروغبة منها في تحسين أداء الاقتصاد، قامت هيئة النقد والقرض بعملية تخفيض قيمة العملة المحلية مقابل سلة عملات الشركاء التجاريين وهذا خلال الفترة الممتدة من 2006 حتى 2013 حيث ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي خلال هذه الفترة بـ 22%، كما شهدت الصادرات السنغافورية

الفصل الرابع: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة

خلال هذه الفترة ارتفاعا ملحوظا باستثناء سنة 2009 التي تأثرت بالأزمة المالية العالمية التي ضربت الاقتصاد العالمي وقتها.

د- المرحلة الرابعة: تمتد هذه المرحلة من 2014-2018 والتي تميزت بتراجع طفيف لسعر الصرف الفعلي الحقيقي، حيث أنخفض من 111.31 سنة 2014 إلى 106.19 سنة 2018، أي بانخفاض قدره 4.59%، كما أن هذه الفترة تميزت بتسجيل معدلات نمو متوسطة جدا مقارنة بالمراحل السابقة حيث تراوح معدل النمو الاقتصادي بين 2.89% و 3.90%، أما بالنسبة للصادرات فقد شهدت سنغافورة ارتفاعا مستمرا في قيمتها بالرغم من تراجع سعر الصرف الفعلي الحقيقي، حيث بلغت قيمة 20.58% وهو معدل معتبر يترجم مدى كفاءة الجهاز الانتاجي وقدرة تنافسية المنتجات السنغافورية في السوق الخارجية.

و- تطور احتياطات النقد الأجنبي في سنغافورة:

لقد استطاعت دولة سنغافورة خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2018 أن تراكم احتياطات نقدية معتبرة جدا، وهذا بفضل تركز الفوائض المستمرة من الذهب النقدي والعملات الأجنبية والذي يشكل النسبة الأهم في احتياطات النقد الأجنبي مقارنة بحقوق السحب الخاصة ووضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي، حيث يظهر الجدول التالي تطور احتياطات النقد الأجنبي خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2018:

الجدول رقم 49: تطور احتياطات النقد الأجنبي خلال الفترة 1990-2018

الوحدة: مليون دولار امريكي

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995
القيمة	27789,4	34186,6	39942	48417	58298,6	68819,1
السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001
القيمة	76967,5	71377,6	75021	77047,7	80169,6	75677
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007
القيمة	82218,7	96244,1	112574,9	116172,6	136260,9	162956,8
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
القيمة	174196,3	187809,1	225754,2	237737	259307,1	273065,1

الفصل الرابع: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
القيمة	256860,4	247747,4	246575,3	279899,7	287673,1

المصدر: إحصائيات هيئة النقد السنغافورية، من خلال الرابط:

<https://eservices.mas.gov.sg/statistics/msb-xml/Report.aspx?tableSetID=IV&tableID=IV.7>

من خلال الجدول رقم 49 نلاحظ أن رصيد احتياطات النقد الأجنبي في سنغافورة شهد خلال فترة التسعينيات تزايد مستمر في قيمة النقد الأجنبي، باستثناء عام 1997 والذي شهد انخفاضا قدره 7.26% وهو ما يمكن تفسيره بالتوسع الملحوظ الذي شهده تراكم رأس المال الثابت خلال تلك السنة والذي بلغ ما قيمته 38.21 مليار دولار أمريكي والذي يعتبر أكبر قيمة تم تسجيلها خلال فترة التسعينيات وهذا رغبة من الحكومة السنغافورية في تحريك الاستثمارات المحلية، بينما خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2009 فقد شهدت سنة 2001 تراجعا بنسبة 5.60% وهذا بسبب تسجيل معدل النمو الاقتصادي معدلا سالبا خلال نفس السنة والذي بلغ -1.06% وهو ما سبب انكماش الاقتصاد السنغافوري بسبب تراجع أداء الاقتصاد المحلي لانخفاض الأرباح والمبيعات، كما أن إجمالي الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الخام تراجع هو الآخر في نفس العام بـ 2.98% مقارنة مع سنة 2000، بينما سجل احتياطي النقد الأجنبي من سنة 2002 إلى غاية سنة 2009 ارتفاعا مستمرا خلال كل الفترة المعنية، و خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2018 استمر ارتفاع احتياطي النقد إلى أن وصل لـ 287673,1 مليار دولار أمريكي سنة 2018 وهذا بزيادة قدرها 27.42% وهو ما يرجع بدرجة أولى لتطور وثبات أداء الاقتصاد السنغافوري والتحسين التدريجي الذي شهده الحساب الجاري وحساب رأس المال خلال تلك الفترة.

المبحث الثالث : تقييم تدفقات الاستثمار الأجنبي في سنغافورة

يصنف الاقتصاد السنغافوري على أنه واحد من أفضل الاقتصاديات عالميا من حيث الحرية الاقتصادية حسب تقرير مؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2020، فقد صنف في المرتبة الثانية عالميا كأفضل الاقتصاديات من حيث سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لنفس السنة، بينما صنف مؤشر الشفافية العالمي لسنة 2019 سنغافورة كرايع دولة أقل فساد في العالم، وهو ما يجعل من سنغافورة واحدة من أفضل الأسواق التنافسية في منطقة جنوب شرق آسيا وعلى الصعيد الدولي، وأحد الوجهات المحبذة للشركات المتعددة الجنسيات الراغبة في الاستثمار في هذا البلد.

الفصل الرابع: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة

المطلب الأول : مكانة الاقتصاد السنغافوري في مؤشرات الاستثمار الدولية

تتمتع مؤشرات الاستثمار الدولي بأهمية كبيرة لما لها من قدرة بالغة في إعطاء الصورة الحقيقية والوضع الفعلي لأداء الاقتصاد وقابليته على توفير الظروف والمناخ المناسب لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، من هذا المنطلق وإيماناً منها بأن استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يعتبر من بين أهم العوامل التي تساعد على انتعاش وتطوير الاقتصاد، حاولت سنغافورة جاهدة توفير وتهيئة الجو المناسب للمستثمرين الأجانب، الذين يولون أهمية بالغة لوضعية ومكانة البلد الراغبين في الاستثمار به في مؤشرات الاستثمار الدولي، وهو ما سيتم التطرق له من خلال هذا المطلب.

أولاً - وضعية سنغافورة في مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال:

حافظ الاقتصاد السنغافوري على مراتب متقدمة في هذا المؤشر وهو ما يوضح درجة العمل والجهود المبذولة من قبل الحكومة والجهات الوصية لتوفير البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فخلال الفترة الممتدة من 2014-2018 شهد ترتيب سنغافورة نوعاً من الاستقرار الملحوظ في المراتب المتقدمة، فقد صنفت الأولى عالمياً سنة 2014 ثم الثانية عالمياً سنة 2018 وهو ما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم 50: ترتيب سنغافورة في مؤشر سهولة الأعمال خلال الفترة 2014-2018

2018	2017	2016	2015	2014	السنوات
					المكونات الفرعية للمؤشر
2	2	1	1	1	ترتيب المؤشر الاجمالي لسهولة الأعمال
6	6	10	6	3	بدء المشروع
16	10	1	2	3	استخراج تراخيص البناء
12	10	6	11	6	الحصول على الكهرباء
19	19	17	24	28	تسجيل ملكية الأصل العقاري
29	20	19	17	3	الحصول على الائتمان
42	41	41	1	1	التجارة عبر الحدود الدولية
4	1	1	3	2	حماية المستثمر
7	8	5	5	5	سداد الضرائب
2	2	1	1	12	تنفيذ العقود التجارية
27	29	27	19	4	تسوية حالات الإعسار

Source: World Bank, Doing Business Report ,2014,2015,2016,2017, and 2018

<https://www.doingbusiness.org/en/reports/global-reports>

الفصل الرابع: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة

من خلال الجدول رقم 50 نلاحظ أن سنغافورة تصنف ضمن الدول المتقدمة في مؤشر سهولة الأعمال وهذا ما يمكن تفسيره بمرونة وسلاسة الاجراءات والتدابير الادارية و التقنية و الاقتصادية المتعلقة بجوانب الاستثمار، وهذا رغم وجود بعض المؤشرات الفرعية ذات ترتيب متوسط على الصعيد الدولي، فحسب مؤشر مناخ الاستثمار لسنة 2018 نلاحظ ما يلي:

- سجل المؤشر الفرعي المتعلق ببدا المشروع 96.49 نقطة من أصل 100 نقطة كاملة وبمرتبة السادسة عالميا من أصل 190 دولة، كما أنه يحتاج 3 اجراء ومدة زمنية تقدر بيومين ونصف وبتكلفة تمثل 0.5% من متوسط الدخل الفردي، أما بالنسبة لمؤشر استخراج تراخيص البناء حصلت على 80.26 نقطة والمرتبة 16 عالميا، كما أنه يحتاج لـ 6 اجراءات ومدة تقدر بأربعة ايام ونصف، أما فيما يخص الحصول على الكهرباء حصل هذا المؤشر الفرعي على 91.33 نقطة والمرتبة 12 ويحتاج لـ أربعة اجراءات و مدة زمنية مقدرة بـ 30 يوم، بينما مؤشر تسجيل ملكية الأصل العقاري حصل على 83.57 نقطة والمرتبة 19 ويحتاج لسنة اجراءات ومدة زمنية قدرها أربعة ايام ونصف، بينما مؤشر الحصول على الائتمان حصل على المرتبة 29 و على 75 نقطة من اجمالي 100 نقطة ممكنة، كما أن المؤشرات الفرعية المشكلة له حققت تنقيط مقبول نوعا ما فمؤشر قوة الحقوق القانونية حصل على ثمانية نقاط من اجمالي 12 نقطة وتحصل مؤشر عمق المعلومات الائتمانية على سبعة نقاط من إجمالي ثمانية ممكنة وفيما يخص مؤشر التجارة عبر الحدود الدولية فقد جاءت سنغافورة في مرتبة متوسطة وهي المرتبة 42 وبتنقيط قدره 89.57 نقطة من اجمالي 100 نقطة ممكنة، أما مؤشر حماية المستثمر جاء ترتيب سنغافورة في المرتبة الرابعة وبتنقيط قدره 80 نقطة، وفيما يخص المؤشرات الفرعية المكونة له فقد حصل مؤشر سهولة اقامة المساهمين بالدعاوى على 9 نقاط من أصل 10 ومؤشر مدى الملكية والسيطرة على 5 نقاط من 10، بينما مؤشر سداد الضرائب جاءت سنغافورة في الرتبة 7 وبتنقيط 91.58 نقطة حيث يبلغ عدد الضرائب المدفوعة في السنة 5 ضرائب وفي مدة 64 ساعة بالسنة وتشكل نسبة 20.3% من اجمالي الربح، أما فيما يخص مؤشر تنفيذ العقود التجارية فقد حقق 83.63 نقطة من أصل 100 نقطة كما أنه يتطلب لتنفيذه 164 يوم، أما بخصوص تسوية حالات الاعسار فقد جاءت سنغافورة في المرتبة 27 وتتطلب مدة الانتهاء 0.8 سنة وبتكلفة 4% من موجودات الشركة و نسبة استرداد قيمتها 88.7 سنت لكل دولار.

من خلال تحليل مؤشرات سهولة مناخ الأعمال في دولة سنغافورة وعلى الرغم من احتلالها

الفصل الرابع: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة

لمراتب متقدمة عالميا ، يبقى مناخ الأعمال بحاجة لبعض التحسينات على مستوى بعض المؤشرات الفرعية ذات الترتيب المتوسط ، وهو الأمر الذي يستدعي مراجعة جميع الاجراءات الادارية والخطوات العملية المتعلقة الحصول على الحصول على الائتمان و استخراج تراخيص البناء و تسجيل ملكية الأصل العقاري والحصول على الكهرباء وغيرها من المؤشرات الفرعية ذات الترتيب المتوسط، وهذا حتى تصبح البيئة الاستثمارية مناسبة وأكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة .

ثانيا- وضعية سنغافورة في مؤشر الحرية الاقتصادية:

يظهر ترتيب وتنقيط سنغافورة خلال الفترة الممتدة من 2014-2018، أن أداء الحرية الاقتصادية جيد جدا وهو ما يتضح من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 51 : ترتيب سنغافورة في مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة 2014-2018

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
الترتيب	2	2	2	2	2
التنقيط	89.4	89.4	87.8	88.6	88.8

Source: the Heritage Foundation & Wall Street Journal, Index of Economic Freedom years 2014,2015,2016,2017,and 2018: <https://www.heritage.org/index/download>

من خلال الجدول رقم 51 نلاحظ أن دولة سنغافورة استطاعت أن تحافظ على مرتبتها الثانية عالميا في هذا المؤشر وهو ما يجعلها من بين أكثر الدول المتمتعة بالحرية الاقتصادية، فخلال سنتي 2014 و 2015 حصلت سنغافورة على نفس التنقيط، بينما تراجعت فقط في تنقيط سنة 2016 بـ 1.6 نقطة، ثم بعدها في السنتين المواليين ارتفع تنقيطها تدريجيا بـ 0.8 نقطة ثم 0.2 نقطة على التوالي، كما أن هناك بعض المؤشرات الفرعية خلال سنة 2018 شهدت تحسنا مقارنة بالسنوات السابقة، حيث سجل مؤشر الملكية الفكرية 98.4 نقطة ومؤشر محدودية الفساد 91.2 نقطة أما مؤشر الحرية النقدية فسجل 85.2 نقطة بينما حصل كل من مؤشري حرية الاستثمار والحرية المالية على 85 و 80 نقطة على التوالي، وهو ما يجعل من بيئة الاستثمار في سنغافورة تعتبر من بين الأفضل على الصعيد الدولي، وهو ما يعكسه رتبة و تنقيط المؤشرات الفرعية المشكلة لمؤشر الحرية الاقتصادية.

ثالثا- وضعية سنغافورة في مؤشر التنافسية العالمي:

لقد أظهر تقرير التنافسية العالمي 2017-2018 تراجع طفيف في ترتيب سنغافورة حيث احتلت

الفصل الرابع: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة

المرتبة الثالثة عالميا من أصل 137 دولة شملها التقرير، وهو ما يعني تأخرها بمرتبة واحدة فقط مقارنة بتقرير 2016-2017 الذي احتلت فيه سنغافورة المرتبة الثانية عالميا من أصل 138 دولة، بينما حافظت في كلا التقريرين على المرتبة الأولى في دول شرق آسيا والمحيط الهادئ، وهو ما يوضح أن أداء المؤشرات المعتمدة في قياس التنافسية يمكن له أن يعزز مناخ الأعمال وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 52: ترتيب سنغافورة في تقرير التنافسية العالمي للفترة 2016-2017 و 2017-2018

تقرير 2017-2018	تقرير 2016-2017	ترتيب سنغافورة في المؤشر العالمي النقاط المحصلة
3 (137 دولة) 5.71 (7 نقاط)	2 (138 دولة) 5.72 (7 نقاط)	
6.3 2	6.4 1	المؤشر الفرعي الأول: متطلبات الأداء
6.1 2	6.1 2	- مؤشر المؤسسات
6.5 2	6.5 2	- مؤشر البنية التحتية
6.0 18	6.1 11	- مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي
6.8 3	6.7 2	- مؤشر الصحة والتعليم الأساسي
5.7 2	5.7 2	المؤشر الفرعي الثاني: معززات الكفاءة
6.3 1	6.3 1	- مؤشر التعليم العالي والتدريب
5.8 1	5.8 1	- مؤشر كفاءة سوق السلع
5.8 2	5.8 2	- مؤشر كفاءة سوق العمل
5.7 3	5.7 2	- مؤشر تطور السوق المالية
6.1 14	6.1 9	- مؤشر الجاهزية التكنولوجية
4.8 35	4.7 37	- مؤشر حجم السوق
5.2 12	5.3 12	المؤشر الفرعي الثالث: عوامل الابتكار والتطوير
5.2 18	5.2 19	- مؤشر تطوير بيئة الأعمال
5.3 9	5.3 9	- مؤشر الابتكار

Source: The Global Competitiveness Report 2016-2017 and 2017-2018: <https://www.weforum.org/reports>

من خلال الجدول رقم 52 نلاحظ أن هناك تراجع طفيف جدا بمرتبة واحدة خلال تقرير 2017-2018 مقارنة بالتقرير السابق، وهو ما يعزى لتراجع في ترتيب بعض المؤشرات الفرعية حيث نجد أن: - المؤشر الفرعي الأول المتعلق بمتطلبات الأداء تراجع بمرتبة واحدة مقارنة مع تقرير 2016-2017 بينما عند مقارنة المؤشرات الجزئية المكونة لهذا المؤشر نجد أن هناك من حافظ على نفس ترتيبه وهناك من شهد تراجع طفيف، وهذا ما يظهر في مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي الذي تراجع بمرتبة واحدة، وهو نفس الأمر الذي ينطبق على مؤشر الصحة والتعليم الأساسي.

الفصل الرابع: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة

- المؤشر الفرعي الثاني والمتمثل في معززات الكفاءة عرف نوعا من الاستقرار خلال تقرير 2017-2018 وهذا بفضل ثبات ترتيب أغلب المؤشرات الفرعية المشككة له ما عدى مؤشر الجاهزية التكنولوجية والذي تراجع بخمسة مراتب كاملة، كما أن مؤشر حجم السوق عرف تقدما بمرتبتين كاملتين، أما بقية المؤشرات الفرعية الأخرى فحافظت على استقرار ترتيبها.

- المؤشر الفرعي الثالث والمتمثل في عوامل الابتكار والتطوير عرف استقرار في الترتيب خلال تقرير 2017-2018، أما بخصوص المؤشرات المكونة له فلقد عرف مؤشر تطوير بيئة الأعمال تقدما بمرتبة واحدة فقط، بينما حافظ مؤشر الابتكار على نفس الترتيب وهو الترتيب التاسع عالميا. من خلال تحليل تقرير التنافسية العالمي استطاعت سنغافورة الحفاظ على استقرار أغلب المؤشرات الفرعية، غير أن هناك بعض المؤشرات الفرعية مازالت لم ترقى للمستوى المطلوب مقارنة بالترتيب المتقدم في المؤشر الاجمالي، والذي يسمح بخلق بيئة ومناخ استثماري ملائم يمكنه من جذب تدفقات مناسبة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

رابعا- مؤشر الشفافية:

خلال التقارير المختلفة لمنظمة الشفافية الدولية كان ترتيب سنغافورة ضمن مؤشر تصورات الفساد (CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX) كالتالي:

الجدول رقم 53: ترتيب سنغافورة ضمن مؤشر تصورات الفساد خلال المدة 2012-2018

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الترتيب	5	5	7	7	7	6	3
(عدد الدول)	198	198	198	198	198	198	180
النقاط/100	87	86	84	85	84	84	84

المصدر: من اعداد الباحث بناء على تقارير منظمة الشفافية الدولي من خلال الموقع الالكتروني

<https://www.transparency.org/en/cpi#>, consulté le 08/12/2020.

من خلال الجدول رقم 53 نلاحظ أن ترتيب سنغافورة ضمن هذا المؤشر سجل على العموم ترتيبا متقدما حيث أنه ارتقى في أحسن الأحوال إلى المرتبة الثالثة سنة 2018 و أسوأ مرتبة سجلت خلال 2014 و2015 و2016 حيث احتلت المرتبة السابعة عالميا من اجمالي 198 دولة، كما أن قيمة النقاط المتحصل عليها تراوحت بين 84 و87 خلال الفترة الممتدة من 2012-2018 وهو ما يظهر تحسن مستوى الشفافية وانخفاض معدل الفساد حسب تقارير منظمة الشفافية الدولي، وهو ما يجعل من ظاهرة

الفصل الرابع: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة

الفساد من بين أقل العراقيل التي تقف في وجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث وبحسب تقرير التنافسية العالمي 2017-2018 تم تصنيف الفساد كأقل العوامل و الحاجز التي تواجه المستثمرين الأجانب¹، وهو ما يعكس قوة شفافية مناخ الاستثمار في سنغافورة.

من خلال استعراض المؤشرات الخاصة بمناخ الاستثمار في دولة سنغافورة، يظهر أن بيئة الأعمال تملك جاذبية كبيرة، استطاعت من خلالها سنغافورة خلق وتوفير المناخ الملائمة والبيئة الاستثمارية المناسبة القادرة على جذب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي يمكن لها أن تعطي دفعة قوية للاقتصاد السنغافوري.

المطلب الثاني: تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة

حاولت سنغافورة توفير المناخ والبيئة الملائمة للاستثمارات عبر تحسين وتطوير عوامل ومحددات الجذب والتي يمكن لها أن تكون بمثابة دافع وحافز للاستثمار في البلد المضيف وهو ما جعل عديد الدول تسعى جاهدة لتوفير بيئة الأعمال المناسبة والمناخ الملائم أملا في استقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سنغافورة تتميز بنوع من التذبذب وعدم الثبات في بعض فترات الدراسة وهذا لتحركها زيادة ونقصانا، فمتوسط التدفقات الواردة قدرت بـ 31.60 مليار دولار، حيث سجلت أعلى قيمة سنة 2017 بـ 94.81 مليار دولار، بينما سجلت سنة 1992 ادنى قيمة بـ 2.20 مليار دولار أمريكي، حيث صنف تقرير الاستثمار الدولي لسنة 2015 سنغافورة كخامس مستقبل للاستثمارات الواردة على الصعيد الدولي والثالث على الصعيد الجهوي لدول جنوب شرق آسيا والجدول التالي يوضح قيمة التدفقات الاستثمارية المباشرة خلال الفترة 1990-2018:

الجدول رقم 54: الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لسنغافورة خلال الفترة 1990-2018

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
قيمة التدفقات	5.574	4.887	2.204	4.686	8.550	11.535	9.682	13.752	7.313	16.577

¹ - World economic forum, The global competitiveness report 2017-2018,p.262.

الفصل الرابع: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة

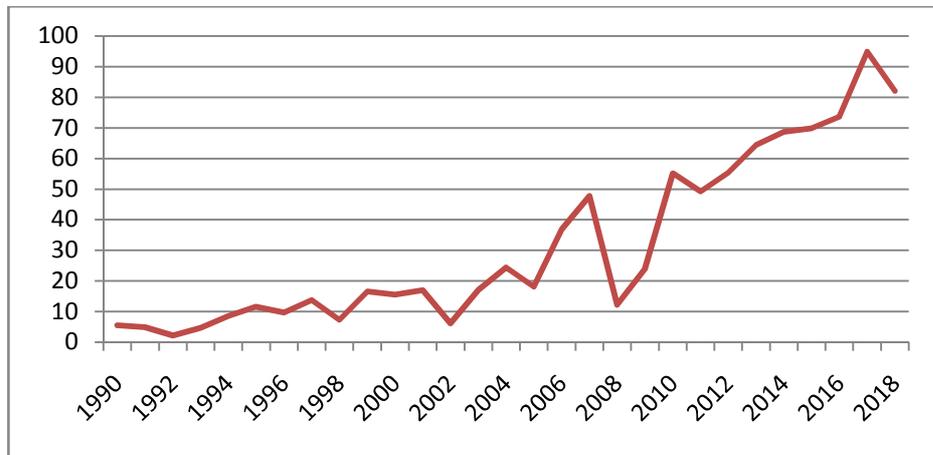
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
قيمة التدفقات	15.515	17.006	6.157	17.051	24.390	18.090	36.923	47.733	12.200	23.821
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
قيمة التدفقات	55.075	49.155	55.310	64.389	68.698	69.774	73.552	94.811	82.039	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (<https://data.worldbank.org/indicator/>)

من خلال الجدول رقم 54 شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة بعض الانخفاضات القاسية وبالخصوص سنة 2008، والتي عرفت تراجعاً بنسبة 74.39% وهو أدنى نسبة انخفاض شهدتها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة وهذا بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية، كما أنها أكبر من نسبة الانخفاض التي سجلت سنة 1998 والبالغة 46.81% وهذا بسبب الازمة المالية لدول جنوب شرق آسيا، وبشكل مثير للاهتمام سنة بعد أخرى شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد لسنغافورة ارتفاعاً ملحوظاً، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 30: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة خلال الفترة 1990-2018

الوحدة: مليار دولار أمريكي



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (<https://data.worldbank.org/indicator/>)

الفصل الرابع: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة

من خلال الشكل رقم 30 يظهر أن تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد لسنغافورة شهد زيادة مستمرة وتراكمية تخللتها بعض الانخفاضات وعدم الاستقرار خلال بعض الفترات، غير أن الملاحظ أن سنغافورة بدأت تشهد طفرة نوعية في قيمة الاستثمارات الواردة انطلاقاً من 2004 وهذا مع تخطيها حاجز 20 مليار دولار أمريكي، ثم مع حلول سنة 2010 استطاعت تخطي حاجز 50 مليار دولار أمريكي ليستمر الارتفاع تدريجياً ليبلغ أعلى معدل خلال كامل الفترة سنة 2017 بقيمة اجمالية تساوي 94.81 مليار دولار أمريكي وهو رقم كبير يظهر مدى قدرة الاقتصاد السنغافوري في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهو الأمر الذي كان نتاج تخطيط محكم للتنمية الاقتصادية واستراتيجيات استباقية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعتمد بشكل كبير على درجة الانفتاح التجاري والاقتصادي، كما أن سنغافورة وفرت البيئة والمناخ المناسب للاستثمارات الأجنبية وهو ما أشارت له تقارير مناخ سهولة الأعمال والصادر عن البنك الدولي حيث كانت من الدول الخمس الأوائل في جميع التقارير الخاصة بهذا المؤشر، وهو ما جعل من الاقتصاد السنغافوري يمثل عنصر جذب للمستثمرين الأجانب، كما أن النظم التنظيمية البسيطة وفرص التمويل المناسبة، بالإضافة للحوافز الضريبية والاستقرار السياسي و تدني مؤشرات الفساد من بين العوامل التي جعلت سنغافورة وجهة مفضلة للاستثمار، حيث انعكس التطور المستمر في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على قيمة مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والذي بلغ سنة 1990 قيمة 30.46 مليار دولار ثم شهد بعدها تطوراً تدريجياً ليبلغ سنة 1995 قيمة 65.64 مليار دولار أي بزيادة قدرها 115.49% ثم استمرت زيادة مخزون الاستثمار الوارد لتبلغ سنة 2005 قيمة 237.50 مليار دولار والتي ارتفعت إلى 633.35 مليار دولار بزيادة قدرها 166.67% سنة 2010 وتوالت الزيادة المتتالية لتبلغ قيمة 1536.08 مليار دولار سنة 2018، حيث يمكن تفسير هذه الزيادة المستدامة في مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التحسن المستمر لمناخ الأعمال والاستثمار ولمؤشرات الاقتصاد الكلي وكذلك للتحفيز والامتيازات التي انتهجتها دولة سنغافورة لتوفير البيئة الاستثمارية المشجعة، وهو ما يظهره الجدول التالي:

الفصل الرابع: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة

الجدول رقم 55: مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لسنغافورة خلال الفترة 1990-2018

الوحدة: مليار دولار

السنوات	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2018
قيمة مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	30.46	65.64	110.57	237.50	633.35	1091.56	1536.08

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (<https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx>)

إن التراكم المستمر لمخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لسنغافورة يبقى يحقق مستويات جيدا جدا مقارنة بدول الجوار، فخلال عام 1990 بلغ مخزون الاستثمار في ماليزيا حوالي 10.31 مليار دولار وهو ثلث القيمة التي سجلتها سنغافورة، أما في أندونيسيا 8.73 مليار دولار أي ما نسبته 28 % من قيمة مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر المسجل في سنغافورة، أما خلال عام 2018 فمخزون الاستثمار بماليزيا بلغ قيمة 154.57 مليار دولار، أما بإندونيسيا فقد بلغت قيمة مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر 225.72 مليار دولار، وهو ما يظهر بشكل واضح تفوق تدفقات ومخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة مقارنة بدول الجوار.

إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي شهدتها سنغافورة تتميز بكونها تتركز بشكل كبير في قطاعات الخدمات المالية والتأمينات والصناعة و تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإدارة والدعم وهو ما يوضحه أكثر الجدول التالي:

الجدول رقم 56: مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى سنغافورة حسب القطاعات خلال

الفترة 1998-2018

الوحدة : مليون دولار سنغافوري

القطاعات	السنوات	1998	2000	2005	2010	2015	2018
الصناعة	51 930.9	69 077.6	103 666	132 791.9	166 793.2	182 312.8	
البناء	1 432.9	2 078.5	924.8	1 400.4	3 541	7 152.4	
تجارة الجملة والتجزئة	20 065.2	27 448	54 548.1	114 093.5	286 022.1	261 206.4	
خدمات الإقامة والاطعام	986.1	2 015.9	2 043.9	4 132.4	6 365.9	6 338.9	

الفصل الرابع: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة

32 416.3	40 505	34 092.1	17 651.5	8 446	5 206.8	النقل والتخزين
37 099.7	21 368.6	7 625.8	3 692.6	1 190.6	768.7	الاعلام والاتصال
911 894.4	583 611.4	303 532.9	121 659.3	68 439.8	53 925.7	الخدمات المالية والتأمين
45 652.7	34 274.1	21 400	6 680.3	6 381.6	5 333.7	العقارات
181 502	110 678.4	38 544.8	12 532.8	6 186.3	4 362.3	الخدمات المهنية والادارية والدعم
12 342.5	14 821.4	7 499.7	421.8	188.2	184.9	قطاعات أخرى

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الموقع:

(<https://www.tablebuilder.singstat.gov.sg/publicfacing/createDataTable.action?refId=12645>)

من خلال الجدول رقم 56 نلاحظ بأن القطاعات المستحوذة على غالبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتمثل في قطاع الصناعة و قطاع الخدمات المالية والتأمين ثم قطاع تجارة الجملة والتجزئة، فقطاع الصناعة استقطب سنة 1998 ما نسبته 36.01%، بينما خلال نفس الفترة استطاع قطاع الخدمات المالية والتأمينات الاستحواذ على 37.39%، أما تجارة الجملة والتجزئة فاستقطبت 13.91% وهو ما يظهر بوضوح الدور الكبير الذي تقوم به هذه القطاعات الثلاث والتي لوحدها استطاعت جذب ما نسبته 87.31% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال سنة 1998، بينما بدأت القطاعات الأخرى تعرف تحسنا مع مرور الوقت وهو ما ينطبق على قطاعات النقل والتخزين و العقارات والخدمات المهنية والادارية والدعم، بينما شهدت سنة 2018 هيمنة قطاع الخدمات المالية والتأمين على النسبة الأكبر من الاستثمارات والتي قدرة بـ 52.64% وهو ما يظهر الدور الكبير الذي يلعبه هذا القطاع، أما قطاع تجارة الجملة والتجزئة فاستطاع جذب 15.07% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بينما استقطب قطاع الصناعة خلال نفس الفترة 10.52% من إجمالي الاستثمارات الواردة، أما قطاع الخدمات المهنية والادارية والدعم فاستطاع جذب ما نسبته 10.47%، أما بقية القطاعات الأخرى مجتمعة فتمكنت من جذب ما نسبته 11.30% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة خلال سنة 2018، ومن خلال الجدول السابق يظهر أن هيكل الاستثمارات الأجنبية المباشرة تركز على أربعة قطاعات رئيسية وهي: قطاع الخدمات المالية والتأمين، قطاع تجارة الجملة والتجزئة وقطاع الصناعة ثم قطاع الخدمات المهنية والادارية والتي تستقطب لوحدها أكثر من 50% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سنغافورة. إن هيكل الاستثمارات الأجنبية المباشرة لسنغافورة حسب المصدر يظهر أن الدول الأوروبية تعتبر

الفصل الرابع: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة

أهم شريك استثماري في سنغافورة ثم تأتي الدول الآسيوية ثم دول أمريكا الجنوبية والوسطى والكاريبى ثم دول أمريكا الشمالية وهو ما يفصله أكثر الجداول الموالي:

الجدول رقم 57: الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى سنغافورة حسب المصدر خلال الفترة 2018-1998

الوحدة : مليون دولار سنغافوري

2018	2008	1998	السنة المنطقة/البلد
354 128.9	120 240.3	43 732.1	- آسيا
388.2	297	177.2	بروناي دار السلام
28.5	1.5	0.4	كمبوديا
39 990.2	4 423.7	753.1	الصين
61 656.5	11 939.1	4 631.6	هونكونغ
26 262.2	16 861.4	287.9	الهند
3 777.1	2 962.4	1 362.8	أندونيسيا
787.2	5 060.8	2.9	الكيان الصهيوني
115 879.4	50 446.1	26 092.3	اليابان
19 723.2	3 250.5	114.1	كوريا الجنوبية
35.7	1.6	/	لاوس
38 510.8	12 585.3	6 427.3	ماليزيا
461	94.7	98.8	ميانمار
5 743.3	1 101	117.3	الفلبين
17 670.3	6 553.2	2 658.4	تايوان
8 222.1	1 814.3	787	تايواند
445.8	28.9	3.8	فيتنام
531 269.3	203 850.7	49.646.7	- أوروبا
3 205.9	1 431.6	20.3	النمسا
8 086.6	1 064	668.8	بلجيكا
18 399.7	3 101.5	3.1-	الدنمارك
3 570.2	1 234.6	72.5	فنلندا
16 815.3	9 507.2	3 766.2	فرنسا
23 283.3	11 227	2 102.5	ألمانيا
12 000.9	3 286.1	1 540.3	ايرلندا
109 029.4	8 054.1	195.4	لكسمبورغ

الفصل الرابع: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة

105 451.5	61 001.4	9 469.6	هولندا
14 682.8	21 267	682.9	النرويج
60 645.6	23.504.9	13 020.6	سويسرا
87 113.5	47 569	17 598.9	المملكة المتحدة
314 315.9	55 780.2	25 979.7	– أمريكا الشمالية
292 325.1	52 758.1	22 810.7	الولايات المتحدة
21 993.7	3 022.1	3 169	كندا
24 897.9	8 235.1	4 060	– أوقيانوسيا
18 444.7	4 572.2	3 734.4	أستراليا
2 372.9	1 618.8	160.5	نيوزيلندا
474 833.2	109 156.4	19 653.3	– أمريكا الوسطى واللاتينية و الكاريبي
31 322.7	12 325.2	1 101.8	– أفريقيا
57 612.5	10 500.7	8 974.6	– دول الآسيان
313 964.4	18 886.6	18 236.5	– الاتحاد الأوروبي
1 732 177	510 585.2	144 197.2	– المجموع

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الموقع:

(<https://www.tablebuilder.singstat.gov.sg/publicfacing/createDataTable.action?refId=12641>)

من خلال الجدول رقم 57 يتضح لنا أنه خلال سنة 1998 كان الدول الأوروبية تستثمر مجتمعة ما نسبته 34.42% من اجمالي الاستثمارات الأجنبية الواردة لسنغافورة وهو ما يجعل منها المستثمر الأول في دولة سنغافورة والتي كان للمملكة المتحدة الحصة الأكبر في هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما نسبته 12.20% ، كما نجد أن دول الاتحاد الأوروبي لوحدها تستثمر ما نسبته 12.64%، بينما نجد أن الدول الآسيوية ساهمت بما نسبته 30.32% ما يجعل منها الشريك الاستثماري الثاني لسنغافورة وساهمت دولة اليابان لوحدها في ما نسبته 18.09% من اجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما أن دول الآسيان مجتمعة حققت 6.22% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لسنغافورة، ثم تأتي دول أمريكا الشمالية ثالثا بنسبة 18.01% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لسنغافورة، بعدها تأتي كل من دول أمريكا الوسطى واللاتينية والكاريبي فأوقيانوسيا ثم الدول الأفريقية. بينما خلال عام 2008 شهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة زيادة ملحوظة في قيمتها حيث بقيت الدول الآسيوية كأول شريك مستثمر في سنغافورة ثم تليها الدول الأوروبية وثالثا استطاعت دول أمريكا الوسطى واللاتينية

الفصل الرابع: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة

والكاريبي أن تساهم بما نسبته 21.37% من إجمالي الاستثمارات الواردة لسنغافورة متفوقتا على دول أمريكا الشمالية والتي ساهمت بـ 10.92% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لسنغافورة ، أما خلال عام 2018 فنلاحظ أن الدول الأوروبية استطاعت أن تصبح الشريك الاستثماري الأول لسنغافورة من خلال الاستحواذ على 30.67% والذي كان لدولة لكسمبورغ ما نسبته 6.29% أكبر دول أوروبية لها استثمارات أجنبية مباشرة في سنغافورة، ثم تليها هولندا ثانيا بنسبة 6.08%، بينما بلغت حصة دول أمريكا الوسطى واللاتينية و الكاريبي 27.41% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أما الدول الآسيوية فحققت نسبة 20.44% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لسنغافورة، كانت حصة اليابان 6.68% وهو ما يجعلها أول مستثمر أجنبي مباشر من الدول الآسيوية في سنغافورة من حيث حجم الاستثمارات خلال تلك السنة، بينما كان نصيب دول أمريكا الشمالية 18.14% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، كما نلاحظ أيضا من خلال الجدول رقم أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أكبر دولة مستثمرة في سنغافورة وهذا من خلال استحواذها على 16.87% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لسنغافورة خلال سنة 2018.

المبحث الرابع: الدراسة القياسية لأثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في سنغافورة:

نحاول في هذا المبحث دراسة تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في دولة سنغافورة خلال الفترة الممتدة من 1990-2018، من أجل فهم العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي باعتبارهما المتغيرين الأساسيين في الدراسة، وكذلك قياس أثر هذه العلاقة بشكل كمي، سيتم الاعتماد على التحليل القياسي والإحصائي لدراسة العلاقة بين المتغيرين وهذا من خلال الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة لقياس أثر العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: منهجية الدراسة القياسية المتبعة

بغيت الالمام بجميع الخطوات الملائمة لإعداد الدراسة القياسية المطلوبة، تم اختيار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة كنموذج أساسي لهذه الدراسة، حيث تمر الدراسات القياسية عبر عدة مراحل وخطوات أساسية وهو ما نوضحه في الآتي:

أ- الحدود المكانية والزمانية للدراسة: الدراسة خاصة بسنغافورة للفترة 1990-2018 م .

الفصل الرابع: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة

أسلوب جمع البيانات: تم تجميع بيانات الدراسة والتي هي عبارة عن سلاسل زمنية سنوية من قاعدة بيانات البنك العالمي وهذا من خلال مؤشرات التنمية العالمية WDI 2021 .

نموذج الدراسة: بغرض التعرف على العلاقة القياسية بين متغيرات النموذج تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL.

ان النموذج المستخدم في هذه الدراسة مستمد من دراسة (Nilofer and Qayyum 2018) والذي يمكننا التعبير عنه بالشكل العام التالي :

$$GDP = f(FDI, GNE, LEER, ER)$$

بينما تكتب الصيغة الرياضية للمعادلة كما يلي :

$$gdp = \beta_0 + \beta_1 fdi + \beta_2 gne + \beta_3 leer + \beta_4 er + \epsilon_t \dots\dots(1)$$

حيث أن :

gdp: الناتج المحلي الاجمالي بالقيمة الحقيقية

fdi: تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد بالقيمة الحقيقية

gne : اجمالي النفقات الوطنية بالقيمة الحقيقية

leer: سعر الصرف الفعلي الحقيقي

er : سعر الصرف الرسمي الدولار السنغافوري مقابل الدولار الأمريكي

ε: الخطأ العشوائي

تمثل كل من β_0 ، β_1 ، β_2 ، β_3 ، β_4 المعاملات المرتبطة بالمتغيرات المستقلة ، أما β_0 فيمثل معامل الحد الثابت ، ϵ_t حد الخطأ العشوائي .

المطلب الثاني: الدراسة القياسية لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة

بعد تبيان الخطوات المتبعة في هذه الدراسة القياسية نأتي الى التطبيق العملي لها، حيث تتمثل الخطوة الأولى في اي نموذج قياسي في اختبار جذر الوحدة والتي تعتبر من الاختبارات المهمة في أي

الفصل الرابع: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة

دراسة قياسية.

1- اختبار جذر الوحدة:

بعد اختيار نوع النموذج المحدد لقياس العلاقة الطويل والقصيرة الاجل التي تربط بين متغيرات الدراسة ولتأكد من صحة فرضية الدراسة ، تأتي الخطوة الثانية والمتمثلة في اختبار جذر الوحدة و لتأكد من مدى استقراره السلاسل الزمنية تم اختبارها عن طريق اختبار ديكي فولر المطور (ADF) واختبار فيليب بيرون (PP)

الجدول رقم 58: اختبار جذر الوحدة بواسطة اختباري (Augmented Dickey Fuller) و (Philips Perron)

عند الفرق الأول I(1)				عند المستوى I(0)					الاختبار ***ADF PP	النتيجة
LER	LEER	LGNE	LGDP	LER	LEER	LGNE	LFDI	**LGDP		
-3.2116 -3.2211	-3.1332 -3.1332	-4.4228 -4.4228	-3.5401 -3.4973	-1.6321 -1.6398	-1.8419 -1.7292	-1.4619 -1.4087	-0.3731 -1.0819	-1.6231 -1.4240	T-statistic	حد ثابت فقط
0.0303 0.0297	0.0359 0.0359	0.0017 0.0017	0.0145 0.0160	0.4531 0.4497	0.3532 0.4062	0.5377 0.5637	0.8984 0.7085	0.4579 0.5562	P-Value	
Yes	Yes	Yes	Yes	Yes	No	No	No	No	Stationary	
-3.1228 -3.1322	-3.0638 -3.0638	-4.3690 -4.3690	-3.4185 -3.3705	-2.2665 -1.8926	-1.9753 -1.7519	-2.0122 -2.2779	-5.0639 -6.7707	-2.4178 -2.3793	T-statistic	حد ثابت واتجاه
0.1213 0.1193	0.1347 0.1347	0.0094 0.0094	0.0698 0.0766	0.4366 0.6316	0.5880 0.7006	0.5697 0.4314	0.0018 0.0000	0.3629 0.3814	P-Value	
No	No	Yes	No	No	No	No	Yes	No	Stationary	
-3.2055 -3.2063	-3.1903 -3.1903	-3.4368 -3.4368	-2.6374 -2.5635	-0.9842 -1.3045	0.2574 0.6143	3.7324 3.3285	3.2070 3.6657	4.8792 3.6773	T-statistic	بدون حد ثابت ولا اتجاه
0.0024 0.0024	0.0025 0.0025	0.0013 0.0013- 3.	0.0104 0.0125	0.2829 0.1728	0.7533 0.8431	0.9998 0.9995	0.9991 0.9998	1.0000 0.9998	P-Value	
Yes	Yes	Yes	Yes	No	No	No	No	No	Stationary	

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج Eviews 9

*النتائج المتحصل عليها في مستوى القيمة الحرجة 5%

** جميع بيانات النموذج هي في صيغة اللوغاريتم .

الفصل الرابع: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة

*** القيم الموجودة في السطر الأول لاختبار ADF أما القيم الموجودة في السطر الثاني لاختبار PP.

من خلال النتائج المتحصل عليها من الجدول السابق نلاحظ أن المتغير (LFDI) ساكن عند المستوى $I(0)$ وهذا لكون P-Value الخاص به أقل من 5% في المتجه الذي يحتوي على الحد الثابت واتجاه فقط ، أما المتغيرات (LER ،LEER،LGNE،LGDP) فهي غير ساكنة عند المستوى، أما بعد أخذ الفرق الأول فنلاحظ أنها استقرت كلية كون P-Value يظهر مستوى معنوية أقل تماماً من 5%، وبما أن المتغيرات مستقرة عند المستوى والفرق الأول يمكن لنا أن نستخدمها في نموذج (ARDL) وهذا لاكتشاف العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة .

ب- اختبار الحدود (BOUND TEST):

هدف هذا الاختبار التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك (علاقة توازنه طويلة الأجل) بين متغيرات الدراسة ، حيث تقوم الفرضية الصفرية H_0 على عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، بينما الفرضية البديلة H_1 على وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، لكن قبل البدء بهذا الاختبار يتوجب علينا أن نقوم بتقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة .

ب-1- تقدير نموذج ARDL :

بما أن جميع متغيرات الدراسة مستقرة عند المستوى وعند الفرق الأول ولا وجود لأي متغير مستقر في الدرجة الثانية يمكن لنا أن نختبر التكامل المشترك حسب منهج (ARDL) وهذا من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد كما يلي:

$$\begin{aligned} \text{Lgdp}_t = & \alpha_0 + \sum_{i=1}^n \alpha_1 \Delta \text{Lgdp}_{t-1} + \sum_{i=1}^n \alpha_2 \Delta \text{Lfdi}_{t-1} + \sum_{i=1}^n \alpha_3 \Delta \text{Lgne}_{t-1} + \sum_{i=1}^n \alpha_4 \Delta \text{Leer}_{t-1} \\ & + \sum_{i=1}^n \alpha_5 \Delta \text{Ler}_{t-1} + \beta_1 \text{Lgdp}_{t-1} + \beta_2 \text{Lfdi}_{t-1} \\ & + \beta_3 \text{Lgne}_{t-1} + \beta_4 \text{Leer}_{t-1} + \beta_5 \text{Ler}_{t-1} + U_t \dots \dots \dots (02) \end{aligned}$$

حيث أن :

α_0 : معلمة الحد الثابت

$\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4, \alpha_5$: معالم الأجل القصير

الفصل الرابع: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5$: معالم الأجل الطويل

Δ : معامل الفرق الأول

L : اللوغاريتم الطبيعي، U_t : حد الخطأ العشوائي

في المعادلة السابقة تشير الفرضية الصفرية لعدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات وتتمثل كالتالي: $H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = \beta_5 = 0$ ، بينما الفرضية البديلة تشير لوجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات كما يلي: $H_1: \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \beta_4 \neq \beta_5 \neq 0$.

قبل الشروع في تقدير نموذج (ARDL) يجب أن نحدد فترة الإبطاء المثلى للمتغيرات الواردة في المعادلة رقم (02) وهذا عبر نموذج متجه الانحدار الذاتي غير المقيد، وهو ما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم 59: معايير اختيار فترة الإبطاء المثلى

فترة الإبطاء	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	96.04626	NA	8.10e-10	-6.744168	-6.504198	-6.672812
1	232.7427	212.6389	2.15e-13	-15.01798	-13.57816*	-14.58984
2	265.4497	38.76383*	1.50e-13*	-15.58886*	-12.94920	-14.80395*

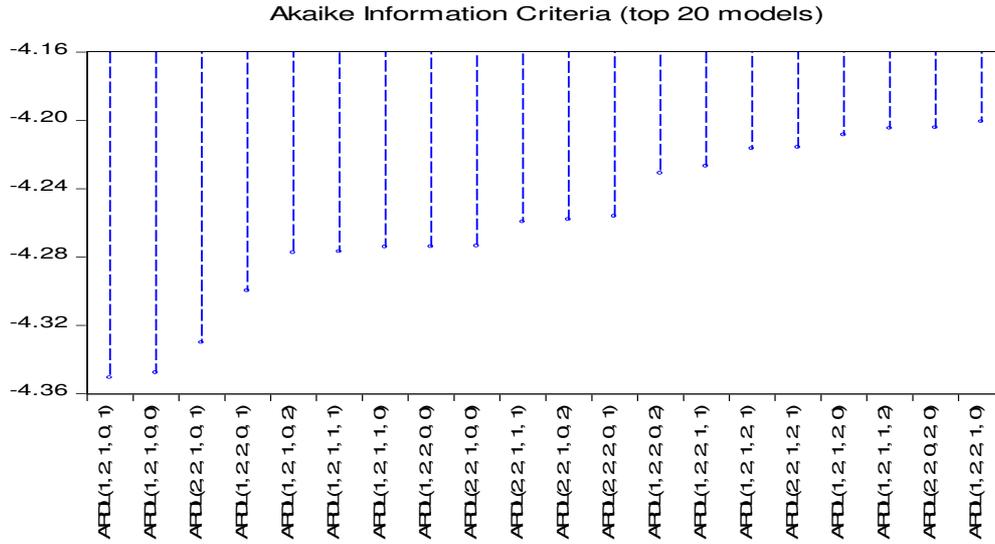
المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على برنامج Eviews9

* تشير إلى فترة الإبطاء المختارة بواسطة المعايير

إن اختيار نموذج ARDL الأمثل يتم من خلال المفاضلة بين عدة نماذج مقترحة وعبر عدة معايير، حيث أن النموذج الأمثل والذي تم اختياره من الشكل (1,2,1,0,1) ARDL وهذا من بين 162 نموذج مقترح، والشكل التالي يظهر لنا طبيعة النموذج المختار:

الفصل الرابع: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة

الشكل رقم 31 : درجات التأخير المثلى



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج Eviews9

إن نتائج تقدير نموذج ARDL تظهر أن معامل التحديد يساوي 99.89% ، أي أن المتغيرات المستقلة تفسر الناتج المحلي الإجمالي في هذا النموذج بنسبة 99.89% وهي نسبة تفسيرية قوية، كما أن قيمة فيشر المحسوبة تساوي 1857.978 وهي أكبر من القيمة الجدولية وهو ما يفسر أن النموذج بأكمله له دلالة معنوية معتبرة، كما نلاحظ أن معاملات النموذج ككل لها دلالة معنوية ما يدل على تأثيرها في نمو الناتج المحلي الإجمالي باستثناء المتغيرات ((-1) LFDI) و ((-1) LEER) والذي كانت نسبة الاحتمال فيهما غير معنوية إحصائياً، من نتائج التقدير وفقاً لنموذج ARDL يتبين لنا أن ارتفاع إجمالي الصادرات (LGNE) بنسبة 1% سيؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.396%، أما بالنسبة للسعر الصرف الحقيقي الفعلي (LEER) فتأثيرها معنوي وسلبى، فارتفاعها بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي (LGDP) بنسبة 1%، أما بالنسبة للسعر الصرف الفعلي الحقيقي متأخرة بفترة زمنية واحدة ((-1) LEERR) سيؤدي ارتفاعها بنسبة 1% إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي (LGDP) بنسبة 0.33% بينما تأثيرها غير معنوي ، أما بالنسبة لسعر الصرف الرسمي (LER) فارتفاعه بنسبة 10% يؤدي لانخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.868%، أما بالنسبة لسعر الصرف الرسمي متأخر بفترة زمنية واحدة ((-1) LER) فارتفاعه بنسبة 1% يؤدي لارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.474%، هو ما يوضحه أكثر الجدول التالي:

الفصل الرابع: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة

الجدول رقم 60 : تقدير نتائج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة

ARDL (1,1,1,1)				
الاحتمال	إحصائية ستودنت	الانحراف المعياري	المعاملات	المتغيرات
0.0000	5.568579	0.106869	0.595107	LGDP(-1)
0.0224	2.512357	0.013630	0.034244	LFDI
0.3482	0.964761	0.014159	0.013660	LFDI(-1)
0.0214	-2.534897	0.015713	-0.039831	LFDI(-2)
0.0014	3.810912	0.103999	0.396331	LGNE
0.0122	-2.804224	0.358115	-1.004235	LREER
0.2595	1.166599	0.283846	0.331134	LREER(-1)
0.0002	-4.659658	0.186485	-0.868957	LER
0.0336	2.311835	0.205321	0.474669	LER(-1)
0.0164	2.661436	1.288248	3.428589	C
(0.0000)	F=1857.978		R2=0.998984 AdjR2=0.998447	

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

إن النتائج المتحصل عليها من خلال هذا الاختبار تظهر لنا أن قيمة (F-statistic) المحسوبة تساوي 13.52947 والتي هي أكبر من جميع قيم الحرجة لـ I(1)Bound عند مستوى معنوية 5% وهو ما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، وهو الأمر الذي يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم 61: نتائج اختبار الحدود (Bound Test)

عدد المتغيرات المستقلة (k)	القيمة (Value)	إحصائية الاختبار (Test statistic)
4	13.52947	إحصائية فيشر (F-statistic)
القيم الحرجة للحدود (Critical Value Bounds)		
الحد 1	الحد 0	مستوى المعنوية
3.09	2.2	10%
3.49	2.56	5%
3.87	2.88	2.5%
4.37	3.29	1%

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

الفصل الرابع: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة

ج- تقدير نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model) :

لقد بين اختبار الحدود وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة وهو الشيء الذي يسمح لنا بتقدير نموذج تصحيح الخطأ (نموذج الفترة قصيرة الأجل) بالإضافة لنموذج الفترة طويلة الأجل.

ج-1- العلاقة قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ):

يوضح الجدول التالي نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة:

الجدول رقم 62: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Original dep. variable: LGDP
Selected Model: ARDL(1, 2, 0, 1, 1)
Date: 08/08/21 Time: 18:21
Sample: 1990 2018
Included observations: 27

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LFDI)	0.034274	0.008150	4.205292	0.0006
D(LFDI(-1))	0.039963	0.008579	4.657978	0.0002
D(LGNE)	0.393011	0.066508	5.909195	0.0000
D(LREER)	-1.007514	0.214006	-4.707877	0.0002
D(LER)	-0.874464	0.152688	-5.727123	0.0000
CointEq(-1)	-0.407264	0.051653	-7.884669	0.0000

Cointeq = LGDP - (0.0199*LFDI + 0.9789*LGNE - 1.6624*LREER - 0.9738 *LER + 8.4679)

المصدر : مخرجات برنامج Eviews9

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (62) ما يلي :

- المتغير D(LFDI) متغير معنوي إحصائياً لكون قيمة احتمالته أقل من القيمة الحرجة للاختبار كما ان اشارته موجبة وهو ما يعني وجود علاقة طردية تربط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالمتغير التابع (الناتج الداخلي الإجمالي)، حيث أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 10% ستؤدي لارتفاع الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 0.342% في المدى القصير؛
- المتغير D(LGNE) قيمته الاحتمالية اقل من القيمة الحرجة للاختبار فهو يعتبر متغير معنوي إحصائياً، وإشارته الموجبة تعني ارتباطه طردياً بالمتغير التابع، أي أن ارتفاع إجمالي الانفاق العمومي بنسبة 10% سيحفز زيادة الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 3.93% خلال الأجل القصير؛

الفصل الرابع: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة

- المتغير $D(LEER)$: تشير قيمة احتمالته إلى أنه معنوي إحصائياً ، حيث أن زيادة قدرها 1 % من قيمة سعر الصرف الفعلي الحقيقي ستؤدي لانخفاض بنفس المقدار من الناتج المحلي الإجمالي خلال الأجل القصير؛
- المتغير $D(LEX)$: تشير قيمة احتمالته إلى أنه معنوي إحصائياً، حيث أن زيادة قدرها 1% من قيمة سعر الصرف الرسمي (الدولار السنغافوري/ دولار أمريكي) ستؤدي لانخفاض بمقدار 0.874% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الأجل القصير؛
- المعلمة $CointEq(-1)$: معلمة تصحيح الخطأ في هذا النموذج معنوية إحصائياً، قيمتها 0.4072 وذات إشارة سالبة، وهو ما يعني أن سرعة التكيف بالنسبة لمعدل الناتج المحلي الإجمالي للفرد يبلغ 40.72% سنوياً لكي يرجع لقيمه التوازنية بسبب انحراف المتغيرات المستقلة في الأجل الطويل.

ج-2- العلاقة طويلة الأجل:

يبين الجدول التالي نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل لنموذج الدراسة:

الجدول رقم 63: نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LFDI	0.019938	0.073783	0.270228	0.7902
LGNE	0.978855	0.137353	7.126591	0.0000
LREER	-1.662419	0.515125	-3.227211	0.0049
LER	-0.973809	0.407488	-2.389785	0.0287
C	8.467898	3.449060	2.455132	0.0251

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9

- يظهر لنا الجدول السابق أن جميع المتغيرات المستقلة معنوية إحصائياً باستثناء الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهو ما يعني تأثيرهم على الناتج الداخلي المحلي ، فإشارة معلمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة موجبة ما يعني وجود العلاقة الطردية بينها وبين المتغير التابع وهو نفس الأمر بالنسبة لإجمالي الانفاق العمومي والذي يعني أن هناك علاقة طردية بينه وبين المتغير التابع، بينما إشارة معالم المتغيرات المستقلة الأخرى سالبة ما يعني وجود علاقة عكسية تربطها الناتج المحلي الإجمالي للفرد في الأجل الطويل .

الفصل الرابع: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة

بالنسبة لمعامل التحديد أظهرت النتائج المتحصل عليها من خلال الملحق رقم (01) أن قيمة $R^2=0.906028$ وهو ما يعني أن المتغيرات المستقلة و بصفة إجمالية سواء خلال الفترة القصيرة والطويلة تفسر المتغير التابع بنسبة 90.60 % والنسبة المتبقية هي لمتغيرات لم تدخل ضمن النموذج المدروس.

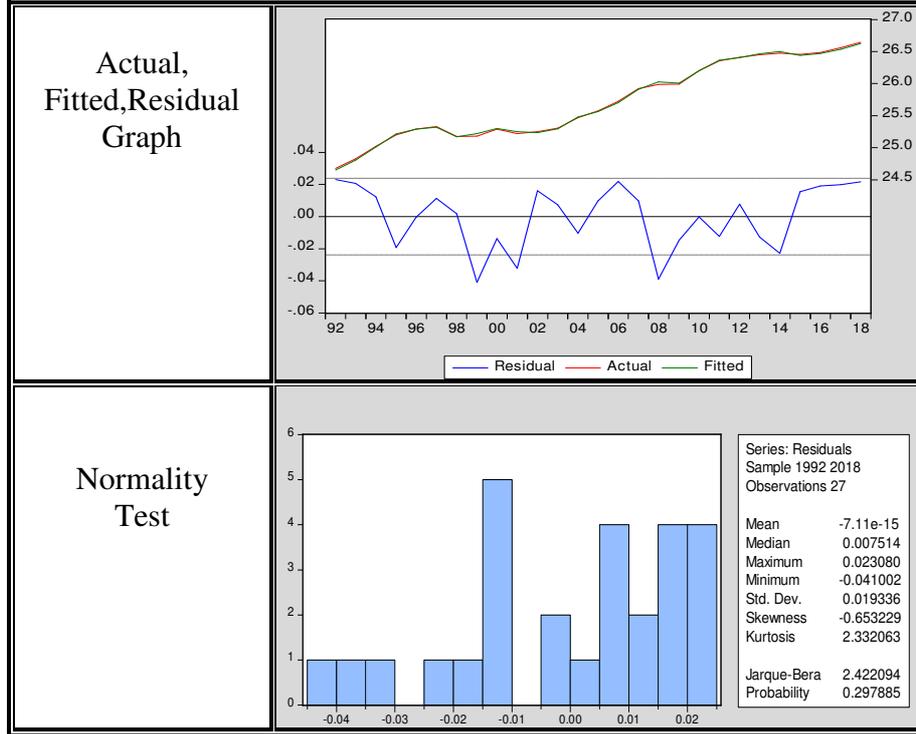
الاختبارات التشخيصية (Diagnostic Tests):

نتائج الاختبارات التشخيصية لمدى ملاءمة النموذج واستقراره يظهرها الجدول رقم (..)، حيث تشير هذه الاختبارات ان نموذج الدراسة يجتاز جميع الاختبارات التشخيصية فنتائج اختبارات الارتباط التسلسلي (Autocorrelation) وعدم ثبات التباين (Heteroscedasticity) ليست ذات دلالة إحصائية كون قيمها الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 5% وهو ما يعني عدم وجود مشكل الارتباط التسلسلي انعدام ثبات التباين في نموذج الدراسة، بالإضافة لذلك نتيجة اختبار التوزيع الطبيعي (Normality Test) باستخدام إحصائية (Jarque-Bera Test) تدعم صحة فرض إتباع بواقي النموذج التوزيع، نظرا لأن قيمة 2 أقل من $X^2_{0.95} = 5.99$ ، كما أن هناك تطابق وتقارب كبير بين القيم المقدرة والقيم الحقيقية وهو ما يظهر جودة النموذج المقدر الشيء الذي يمكننا من الاعتماد عليه لتحليل وتفسير نتائج النموذج .

الجدول رقم 64: نتائج الاختبارات التشخيصية Diagnostic Tests

Serial Correlation Test	Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
	F-statistic	1.117476	Prob. F(2,15)	0.3529
	Obs*R-squared	3.501240	Prob. Chi-Square(2)	0.1737
Heteroskedasticity Test	Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
	F-statistic	1.076691	Prob. F(9,17)	0.4266
	Obs*R-squared	9.802687	Prob. Chi-Square(9)	0.3667
	Scaled explained SS	2.588274	Prob. Chi-Square(9)	0.9784

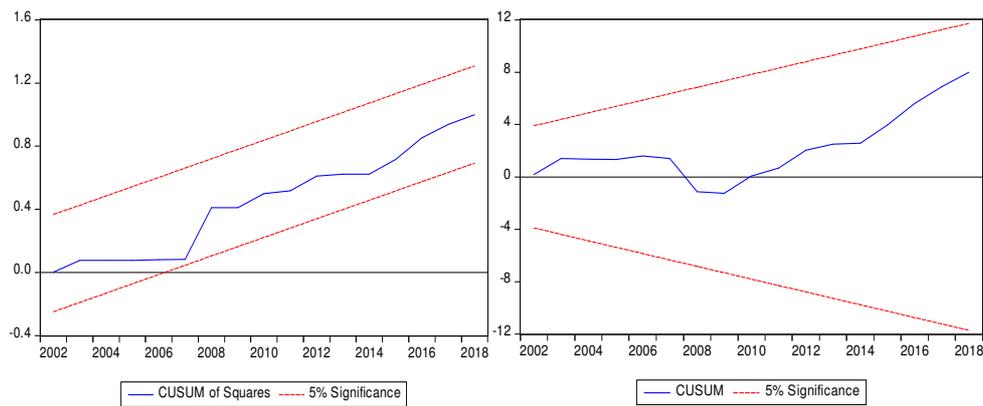
الفصل الرابع: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9

أما بالنسبة لاختباري الاستقرار الهيكلي CUSUM Test و CUSUM of Squares Test لمعاملات النموذج، يتضح من خلال الجدول رقم 67 أن المنحنى البياني المقدر يقع داخل الحدود الحرجة لمستوى المعنوية 5% وهو ما يعني أن معاملات النموذج مستقرة هيكلية خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم 32: المجموع التراكمي للبقايا المتابع ولمربعات البقاي المتابعة



المصدر: مخرجات برنامج Eviews9

النتائج:

توصلت الدراسة القياسية لمجموعة من النتائج أهمها:

- إن متغير الدراسة المستقل (LFDI) مستقرة عند المستوى ، اما المتغيرات الباقية (LEER،LGNE،LER،LGDP) مستقرة في الفرق الأول وهو ما يسمح لنا باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة ARDL ؛

- وجود علاقة تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل) بين متغيرات الدراسة نظرا لأن اختبار الحدود بين قيمة F-statistic أكبر من جميع القيم الحرجة (Critical Value Bounds) عند مستوى معنوية 5%؛

- يرتبط تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بعلاقة طردية مع الناتج المحلي الإجمالي ، حيث يمكن تفسير هذه العلاقة بسبب تنوع القطاعات التي تستقطب تدفقات الاستثمارات الأجنبية ما يمكنها من بلوغ ذلك المستوى الذي يسمح لها من التأثير الايجابي على النمو الاقتصادي، كما أن هذه التدفقات تبقى معتبرة مقارنة برصيد الاستثمارات الواردة على الصعيد الدولي، اضافة لهذا تمركزها بشكل واضح في عدة قطاعات أبرزها: قطاع الصناعة وقطاع الخدمات المالية والتأمين بالإضافة لقطاع تجارة الجملة والتجزئة، وهو ما يعكس التنوع الهيكلي في التوزيع القطاعي لهذه الاستثمارات مما يجعلها منتجة للقيمة المضافة التي تدفع وتيرة النمو الاقتصادي بمستوى مقبول يمكنه من التأثير إيجابا على قيمة الناتج الداخلي الإجمالي؛

- يرتبط سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الفعلي الحقيقي بعلاقة عكسية مع الناتج المحلي الاجمالي، ويمكن تفسيرها على الرغم من أن سعر الدولار السنغافوري مقابل الدولار الأمريكي (الرسمي) ومقابل سلة من العملات (الفعلي الحقيقي) مستمر بالتحسن إلا في بعض الأعوام التي شهدت تأثير أزمات اقتصادية اقليمية أو عالمية، فوتير الطلب العالمي على السلع والخدمات في سنغافورة لم تصل لذلك المستوى الذي يمكنها من التأثير على الناتج المحلي الاجمالي فرغم جودة المنتجات والسلع تبقى مرتفعة الثمن مقارنة مع دول مجاورة أخرى مما يجعل سنغافورة لا تقوى على منافسة السلع الصينية بالخصوص والتي تستحوذ على جزء هام من السوق الدولية.

الفصل الرابع: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة

-وجود أثر موجب ومعنوي لكل من إجمالي الانفاق الوطني والصادرات على نمو الناتج المحلي الإجمالي وهو الذي يمكن تفسيره كون تلك النفقات تشكل نسبة كبيرة ومعتبرة من الناتج المحلي الإجمالي، والتي توجه للإنفاق الاستهلاكي العائلي النهائي وللإنفاق الاستهلاكي للحكومة العامة وكذلك للتراكم الإجمالي لرأس المال وهو يساهم نوعا ما في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بصورة مباشرة ؛

- تبلغ قيمة معامل تصحيح الخطأ (-0.4072) وهو ما يعني أن تصحيح الانحرافات في النموذج المدروس تصحح كل فترة زمنية بنسبة 40.72 % للرجوع للقيمة التوازنية.

خلاصة الفصل

استطاعت دولة سنغافورة بعد انفصالها عن الاتحاد الماليزي، من خلال تبني ووضع استراتيجيات وخطط اقتصادية محكمة ومدروسة خلال العقود السابقة بما يتماشى مع وضعية الظروف الاقتصادية والاجتماعية أن تبني تدريجيا واحد من أهم الاقتصاديات في القارة الآسيوية، حيث أن البداية كانت مع انشاء هيئات ومؤسسات مرافقة تسهر على تنفيذ الخطط والبرامج التنموية المسطرة بما يتماشى مع استراتيجيات التنمية الاقتصادية والسياسة الاجتماعية في دولة سنغافورة، لقد نجحت سنغافورة في أن تصبح مركز صناعي تنافسي سواء على الصعيد الاقليمي أو الدولي وهذا بفضل توفر البيئة المناسبة للأعمال وتوفر البنية التحتية الملائمة ووجود اليد العاملة المؤهلة كلها عوامل ساعدت الاقتصاد السنغافوري في أن يصبح وجهة مفضلة للمستثمرين الأجانب.

إن بيئة الأعمال في سنغافورة تملك جاذبية كبيرة، استطاعت من خلالها خلق وتوفير المناخ الملائمة والبيئة الاستثمارية المناسبة وهو الشيء الذي يظهره ترتيب سنغافورة المتقدم في العديد مؤشرات الاستثمار، الشيء الذي يرسل في كل مرة اشارات ايجابية على متانة وصلابة الوضع الاقتصادي ما يساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تتمركز بشكل كبير في قطاع الصناعة، المالية والتأمينات وتجارة الجملة والتجزئة. لقد نجحت سنغافورة في جعل اقتصادها وجهة مفضلة للمستثمرين ومركز مالي عالمي بفضل الجهود الكبيرة المبذولة من طرف الحكومات المتعاقبة والتي رغم ندرة الموارد الطبيعية غير أنها لم تقف في وجه تطوير الاقتصاد السنغافوري والذي عرف كيف يستثمر ويستغل جيدا الرأسمال البشري والذي يعتبر محور العملية التنموية والنهضة الاقتصادية المعاصرة والتي عرفها هذا البلد.

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في الجزائر وسنغافورة خلال الفترة (1990-2018)، وهو الموضوع الذي يحظى باهتمام كبير لأهميته البالغة في الرؤى الاقتصادية للدول ولصناع القرار بالدول المتقدمة والنامية، لقد ساهمت التحولات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي خلال السنوات الماضية في بروز تنافس كبير ومحموم بين الدول والمنظمات الاقتصادية والشركات المتعددة الجنسيات حيث يحاول الجميع الاستفادة من الفرص المتاحة والتي زاد من وتيرتها تحرير المعاملات والأنشطة الاقتصادية والتجارية وحرية حركة رؤوس الأموال وعوامل الإنتاج بين الدول، وهو الأمر الذي أدى للتوسع التدريجي والمتزايد لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد الدولي خلال العقود الأخيرة الشيء الذي دفع عديد الدول لتوفير وتهيئة المناخ والبيئة المناسبة لجذب هذه التدفقات والاستفادة منها في تعزيز اقتصاداتها من خلال المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي والقيمة المضافة وخلق مناصب شغل تساهم في تقليص حجم البطالة ما ينعكس ايجابا على النمو الاقتصادي للدول المضيفة.

إن الجزائر وباعتبارها من الدول النامية ذات الاقتصاد أحادي المورد والتي تركز خططها واستراتيجياتها الاقتصادية على القطاع النفطي الذي يساهم بالنسبة الأكبر في إيرادات البلد من العملة الأجنبية، أصبحت تولى الاستثمارات الأجنبية المباشرة أهمية معتبرة في توجهاتها الاقتصادية من خلال سن عديد القوانين والتشريعات المتعلقة بالاطار التنظيمي والقانوني بتسيير الاستثمارات وتهيئة الأرضية الملائمة والمناسبة لها، غير أن المنتبغ للتطور الزمني لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر يلاحظ تواضع حجمه ومحدوديته وتمركز غالبية هذه الاستثمارات في قطاع المحروقات، هذه الاستثمارات لم تتجاوز في أحسن الظروف حاجز الثلاثة مليارات دولار أمريكي وهي نسبة ضئيلة جدا قياسا بالإمكانيات والمقومات المتوفرة، الشيء الذي يضيع فرص كثيرة كان بالإمكان استغلالها في تعزيز وتطوير الاقتصاد والمساهمة في دفع عجلة النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلد، أما بالنسبة لدولة سنغافورة فلقد انطلقت تدريجيا من بلد فقير معدم هشا اقتصاديا واجتماعيا إلى بناء بلد مزدهر ذو اقتصاد صلب ومستقر ويصنف بأنه من المراكز المالية الرئيسية في آسيا، كما تتمتع بمكانة مرموقة وسمعة طيبة على الصعيد الدولي ويصنف من بين الأعلى ترتيبا في مؤشرات الحرية الاقتصادية ما جعلها تتمتع ببيئة تنظيمية صديقة للأعمال الأمر الذي انعكس تدريجيا على مناخ الاستثمار وعلى تدفقاته الواردة للبلد والتي تسجل معدلات معتبرة ومقبولة جدا تراوحت بين 5 مليار دولار أمريكي إلى 83 مليار دولار أمريكي خلال

فترة الدراسة وهو ما يبرز نجاعة الاستراتيجيات والخطط التي اتخذتها الحكومة في اطار تحسين وتطوير الظروف والبيئة الاقتصادية لتحفيز وتشجيع المستثمرين الأجانب.

ومن أجل الاحاطة بالموضوع من الناحية التطبيقية تم تبني نموذجين قياسييين من أجل اختبار العلاقة الرابطة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي في حالة الاقتصاد الجزائري والسنغافوري وهذا من خلال تجميع أهم المتغيرات المتعلقة بالدراسة وباستخدام مقارنة الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة (ARDL) خلال الفترة المعنية، وبعد تطبيق هذه المقاربة تم التوصل إلى النتائج التالية:

أ- بينت الدراسة الخاصة بالنموذج الأول الخاص بحالة الاقتصاد الجزائري، أنه وخلال الفترة القصيرة تتميز جميع المتغيرات المستقلة بأنها ذات دلالة إحصائية، حيث أن ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة سيؤدي لارتفاع الناتج الداخلي الاجمالي بقيمة 0.0013 وحدة وهي نسبة ضئيلة ومحدودة جدا، أما بالنسبة للصادرات فارتفاعها بوحدة واحدة يؤدي لزيادة الناتج الداخلي الاجمالي ب 0.3388 وحدة، وهو نفس الشيء لارتفاع اجمالي النفقات الوطنية والتي تؤدي لرفع الناتج الداخلي الاجمالي بقيمة 0.3980 وحدة، غير أن تأثير سعر الصرف كان سلبي على الناتج الداخلي الاجمالي والذي ينخفض ب 0.4035 وحدة كلما ارتفع سعر الصرف بوحدة واحدة.

أما خلال الفترة الطويلة تتميز المتغيرات أنها ذات دلالة احصائية باستثناء الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي لم تظهر مستوى معنوية مقبول احصائيا، حيث يرتبط كل من الصادرات واجمالي النفقات الوطنية بعلاقة طردية مع الناتج الداخلي الاجمالي، باستثناء متغيري سعر الصرف والاستثمار الاجنبي المباشر واللذين يؤثران سلبا على الناتج الداخلي الاجمالي فارتفاع سعر الصرف بوحدة واحدة يتأثر الناتج المحلي الاجمالي عكسيا بقيمة 0.2466 وحدة، وهو نفس الشيء لتأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تظهر اشارة سالبة ما يعني أن ارتفاعها بوحدة واحدة تخفض من مستوى الناتج المحلي الاجمالي ب 0.0025 وحدة.

ب- أظهرت نتائج الدراسة الخاصة بالنموذج الثاني الخاص بحالة الاقتصاد السنغافوري، أنه خلال الفترة القصيرة تكون جميع المتغيرات معنوية احصائيا، فالمتغير المستقل الرئيسي والمتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر عندما يرتفع بوحدة واحدة يتحرك الناتج المحلي الاجمالي طرديا بقيمة 0.0342 وحدة، أما إجمالي الانفاق الوطني بزيادته بوحدة واحدة ترفع من الناتج المحلي الاجمالي ب 0.3930 وحدة، أما سعر الصرف الفعلي الحقيقي فيرتبط عكسيا مع المتغير التابع فتحركه بوحدة واحدة يؤدي لانخفاض الناتج المحلي الاجمالي بنفس المقدار، وهو نفس الأمر لسعر الصرف الرسمي والذي يؤدي ارتفاعه

بوحددة واحدة لخفض من الناتج المحلي الاجمالي بقيمة 0.8744 وحدة.

أما خلال الفترة طويلة الأجل فيظهر المتغيرين المتمثلين في الاستثمارات الأجنبية المباشرة واجمالي النفقات الوطنية علاقة طردية مع المتغير التابع، حيث زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية ترفع من الناتج المحلي الاجمالي بقيمة 0.0199 وحدة و0.9788 وحدة عند ارتفاع اجمالي الاتفاق الوطني بوحددة واحدة، بينما بين المتغيرين المستقلين الاخرين نفس النتيجة كما في الفترة القصيرة، حيث أن ارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي بوحددة واحدة يخفض من الناتج المحلي الاجمالي بـ 1.6624 وحدة، أما ارتفاع سعر الصرف الرسمي بوحددة واحدة فيخفض من الناتج المحلي الاجمالي بقيمة 0.9738 وحدة.

من خلال النتائج السابقة والتي أظهرتها الدراسة التطبيقية يمكن اثبات أو نفي فرضتي الدراسة كما يلي:
- الفرضية الأولى: أظهرت نتائج الدراسة القياسية الخاصة بالاقتصاد الجزائري أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تؤثر ايجابا على النمو الاقتصادي وهذا لضعف تدفقاته وتمركزها في قطاع وحيد وهو قطاع المحروقات والذي لا يقدم القيمة المضافة المرجوة والتي يمكن لها تعزيز ودفع النمو الاقتصادي وكذلك لارتباط النمو الاقتصادي بمتغيرات داخلية أخرى كالاستثمار المحلي، وهو الأمر الذي يجعلنا ننفي هذه الفرضية في حالة الاقتصاد الجزائري.

- الفرضية الثانية: بين النموذج المستخدم في دراسة حالة الاقتصاد السنغافوري أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي ايجابا وهو ما يعني وجود علاقة معنوية وطردية تربط بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي، وهو ما يجعلنا نؤكد هذه الفرضية في حالة الاقتصاد السنغافوري.

- الفرضية الثالثة: مناخ الاستثمار في الجزائر يبقى من بين المعوقات والقيود التي تكبح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وهو ما يستدعي إعادة النظر فيه بكل جدية، وهو ما يجعلنا ننفي هذه الفرضية في حالة الاقتصاد الجزائري، بينما بالنسبة للاقتصاد السنغافوري فمناخ الاستثمار يلعب دورا محفزا ومشجعا على استقطاب وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهو الأمر الذي يجعلنا نؤكد هذه الفرضية في حالة الاقتصاد السنغافوري.

من خلال ما تقدم يمكن ذكر أهم النتائج المتوصل لها من هذه الدراسة في النقاط التالية:

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر واحد من أهم المصادر التي يمكن لها أن تفيد الدول المستضيفة في الحصول على رؤوس الأموال والخبرات المعرفية والادارية والتكنولوجية اللازمة لتعزيز عملية النمو

والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ؛

- تحاول الدول المتقدمة والنامية على وجه الخصوص توفير المناخ والبيئة الاستثمارية المناسبة، وهذا عبر تشريع القوانين و اللوائح التنظيمية التي تمتاز بالمرونة و تتماشى مع الواقع الاقتصادي الدولي لاستقطاب التدفقات الاستثمارية والتي يمكن لها كأحد العوامل المهمة من المساهمة في تحقيق نمو اقتصادي سريع ومستدام؛

- بالرغم من تعدد وتنوع القوانين واللوائح التنظيمية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي في الجزائر لا يزال هذا الأخير لا يرقى أبد للمستوى المطلوب وهذا لعدم تحسن مناخ وبيئة الاستثمار وكذلك بسبب عدة مشاكل وعراقيل إدارية كالبيروقراطية و البطء في منح التراخيص والاعتمادات اللازمة للمشاريع الاستثمارية، وهو ما يجعل من الجزائر بيئة غير مشجعة على الاستثمار؛

- نتيجة الخلل الهيكلي والبنوي في الاقتصاد الجزائري تبقى التدفقات الاستثمارية متركزة بشكل أساسي في قطاع المحروقات دون بقية القطاعات التي تمتلك فيها الجزائر ميزة نسبية وتنافسية والتي من الممكن تقدم قيمة مضافة تساهم في التنمية والنمو الاقتصادي؛

- تمكنت دولة سنغافورة من بناء اقتصاد تنافسي بالرغم من ندرة الموارد الطبيعية، من خلال رسم خطط واستراتيجيات دقيقة استهدفت النهوض بالبلد اجتماعيا واقتصاديا، والتي كان فيها الفرد هو محور وأساس هذه العملية من خلال الاهتمام والتكوين الجيد للرأس مال البشري؛

- استطاعت سنغافورة من خلال وضوح الاتجاهات والرؤى الاقتصادية واستمرارية عمل المؤسسات والهيئات المرافقة في تخطيط وتنفيذ البرامج الاقتصادية والتنموية من التمكن من بناء بيئة ومناخ استثماري مستقر وقوي جعلها تحتل المراكز الأولى في مؤشرات الاستثمار والأعمال وهو ما جعلها وجهة تتمتع بالموثوقية لدى المستثمرين الأجانب؛

- تتميز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى سنغافورة بالتنوع والتمركز في عدة قطاعات وأبرزها قطاع الخدمات المالية والتأمين، تجارة الجملة والتجزئة وقطاع الصناعة والخدمات المهنية والإدارية والدعم والتي تستقطب لوحدها أكثر من نصف تدفقات الاستثمارات الأجنبية، الأمر الذي يظهر تنوع الاستثمارات ومساهمتها في تعزيز القيمة المضافة والتنمية الاقتصادية؛

- ساهم الانفتاح و تنوع علاقات التعاون والشراكة الاقتصادية بين سنغافورة وعديد الدول الأجنبية في خلق مناخ من الثقة المتبادلة على الصعيد الاقتصادي والتجاري وفق مقاربة رابح رابح في تدفق معتبر للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لدولة سنغافورة.

الاقتراحات:

- في ضوء النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة يمكن صياغة الاقتراحات التالية:
- المراجعة الدقيقة والشاملة لقانون الاستثمار في الجزائر والوقوف على السلبيات والمعوقات الموجودة فيه ومحاولة تحسينه وتطويره بما يتماشى ويتلائم مع التطورات الراهنة على الصعيد الدولي؛
 - تحسين المؤشرات البنوية للاستثمار في الجزائر من خلال محاصرة الفساد وتحسين مستويات الحوكمة وتعزيز الحرية الاقتصادية وتحرير المنافسة في الأسواق وتعميق الإصلاحات الإدارية؛
 - الاستفادة من تجارب الدول التي استطاعت بناء مناخ وبيئة جذابة واستخلاص نقاط القوة منها، وهنا تقدم لنا تجربة دولة سنغافورة تجربة رائدة في ريادة مناخ الأعمال والاستثمار والترويج والدعاية له؛
 - محاولة بناء خطط واستراتيجيات متوسطة وطويلة الأجل للتنوع الاقتصادي في الجزائر لإصلاح الهيكل الاقتصادي المشوه والذي لم يستطع التخلص من التبعية المفرطة لقطاع المحروقات وهو ما يجعل من الاقتصاد الجزائري عرضة لهزات وارتدادات أسعار هذه المادة في السوق الدولية؛
 - محاولة بناء وتكوين العنصر البشري على أسس علمية تواكب التطور العلمي والتكنولوجي وهو ما استوعبته سنغافورة مبكرا حيث صبت وركزت اهتمامها بالرأس مال البشري لأنه الثروة الحقيقية ومحور العملية التنموية الاقتصادية والاجتماعية ؛
 - إحداث القطيعة مع كل الممارسات البيروقراطية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني كثيرا والتي تعرقل السير الحسن للمشاريع الاستثمارية ومحاولة منح التسهيلات والحوافز المشجعة لها كالإعفاءات الجبائية والجمركية وتبسيط إجراءات منح الاعتمادات والرخص المطلوبة للمشاريع الاستثمارية؛
 - الاستمرار في تطوير البنية التحتية الأساسية والضرورية لإعطاء ديناميكية اقتصادية حتى ينعكس هذا التطور إيجابا على أداء المشاريع الاستثمارية وعلى نظرة المستثمر الأجنبي، وأيضا لتشجيع الاستثمارات في المناطق النائية والجنوبية للبلاد لخلق توازن تنموي اقتصادي واجتماعي؛
 - استغلال الرقمنة في عصرنة الإحصائيات والمعلومات الاقتصادية لضمان الشفافية في المعطيات الاقتصادية الممنوحة للمستثمرين الأجانب؛
 - التركيز على تحسين القطاعات التي تملك فيها الجزائر ميزة تنافسية كالقطاع الفلاحي والصناعات التحويلية الخفيفة والصناعات الغذائية والصناعات الالكترونية و قطاع المناجم والمعادن ومحاولة الترويج لها لاستقطاب المستثمرين الأجانب وتوجيهها نحو التصدير تدريجيا واستهداف السوق الإفريقية كمرحلة أولى لتنويع مداخل البلد من العملة الأجنبية؛

- الاستفادة من جهود سنغافورة في تطبيق خطط التنمية الاقتصادية والتجارية والإنتاجية من خلال إنشاء هيئات ومؤسسات سيادية تتبع للحكومة تعنى برسم الخطط والاستراتيجيات وتنفيذها على المدى المتوسط والطويل لمحاولة استهداف إصلاح جذري لبنية الاقتصاد الجزائري؛

- من أجل تحقيق أهداف تطوير وترقية الاستثمارات في الجزائر يجب أن يكون هناك تنسيق وتواصل مستمر بين الوزارات والهيئات المعنية بهذا الملف لمسايرة المستجدات المتعلقة بهذا الشأن محليا ودوليا.

آفاق الدراسة:

بعد استعراض نتائج البحث وصياغة بعض الاقتراحات ذات الصلة بالموضوع، يبقى هناك عديد المواضيع المرتبطة بالدراسة والتي يمكن أن تساهم في فتح آفاق جديدة للبحث مستقبلا، مثل:

- دراسة تأثير الاستثمارات الأجنبية خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر؛
- دراسة أثر الإصلاحات الاقتصادية على تحسين بيئة ومناخ الاستثمار في الجزائر؛
- دراسة تأثيرات الاستثمارات الأجنبية المباشر على النمو الاقتصادي في البلدان العربية النفطية.

قائمة المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية:

I- الكتب:

1. جمال حلاوة و علي صالح، مدخل إلى علم التنمية، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2009.
2. جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014.
3. حري محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد: التحليل الكلي، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2006.
4. رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في عصر العولمة ،القاهرة: دار الاسلام للطباعة والنشر، 2002.
5. صبري فارس الهيتي، التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2007.
6. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي، الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2003.
7. عبد السلام أبو قحف، نظرية التدويل وجدوى الاستثمارات الاجنبية، الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2001.
8. عبد الله عبد الكريم عبد الله ، ضمانات الاستثمار في الدول العربية ،عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2010.
9. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2003.
10. علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، 2003.
11. فليح حسن خلف، التمويل الدولي، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2004.

12. قادري محمد الطاهر السائحي، جعيد البشير عبد المؤمن، التنمية المستدامة وآلية الحكم الراشد، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2018.

13. قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، ط2، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012.

14. ماجد أحمد عطا الله، إدارة الاستثمار، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2011.

15. محمد أبو نصار، المحاسبة المالية المتقدمة، عمان: دائرة المكتبة الوطنية، 2005.

16. محمد صالح تركي القرشي، "علم اقتصاد التنمية، عمان: إثراء للنشر والتوزيع، 2010.

17. محمد مطر، إدارة الاستثمارات: الاطار النظري والتطبيقات العملية، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2003.

18. مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2007.

19. نزيه حماد، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، دمشق: دار القلم، 2007.

II-المجلات و الدوريات:

1. إبتسام محمد العامري، التجربة التنموية في سنغافورة، مجلة بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، مصر، المجلد3، العدد45، 2018.

2. إيمان عبد الكاظم جبار، سحر عباس، "تحليل سياسات التكيف الهيكلي في بلدان عربية مختارة(مصر والمغرب)"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، المجلد2، العدد12

3. بثينة محمد علي المحتسب ، "أثر الاستثمار الاجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في الأردن"، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد36، العدد2، الجامعة الأردنية، عمان، 2009.

4. بلال مرابط ، "أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة قياسية للفترة 1986-2018"، مجلة العلوم التجارية ، المجلد 18، العدد1، المدرسة العليا للتجارة، القليعة، الجزائر، 2019.

5. بوخاري أمينة ويوسفي رشيد، "برامج الإصلاح الاقتصادي وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة تحليلية للفترة(1989-2015)-" *Revue Les Cahiers De POIDEX*، المجلد6، العدد1، 2018.

6. دحماني سمير، " الضمانات الدولية والمحلية للمستثمر الأجنبي في الجزائر"، مجلة دراسات قانونية وسياسية، المجلد3، العدد2، جامعة بومرداس،2018.
7. رحمن حسن علي و مروان شاكرك عبيد، " تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2017"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد12، العدد35، جامعة واسط، العراق، 2020.
8. سهاد أحمد رشيد، " سياسات الإصلاح الاقتصادي في العراق وآثارها"، مجلة الاقتصاد الخليجي، المجلد33، العدد31،2007.
9. شبوطي حكيم، عباد زينة، الطاقة المتجددة كبديل للطاقة الأحفورية في الجزائر، مجلة معارف، جامعة المدية، العدد 23، ديسمبر 2017،
10. شيخ رحمة، منصور عبد الله، حالة تعثر النمو الاقتصادي في الجزائر خارج قطاع المحروقات، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، المجلد 39، العدد1،2016
11. طباعة حدة، لحاق عيسى، معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد الخامس، العدد01،جانفي 2019.
12. عائشة عينوش،" الطبيعة القانونية لعقد الاستثمار الأجنبي"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية،المجلد5، العدد1،جامعة عباس لغرور، خنشلة، الجزائر، 2018.
13. عبد الصمد سعودي وأحمد بن العارفة،" برنامج الاستثمارات العمومية كآلية للتنويع الاقتصادي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)"، مجلة الاقتصاد وادارة الأعمال، المجلد1، العدد4،2017.
14. فايد كمال و قاسي ياسين ، " مناخ الاستثمار في الدول العربية وأهميته في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة حالة الجزائر"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، المجلد2، العدد2، جامعة أم البواقي، 2015.
15. قبيو اسمهان، بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: معوقات وتحديات، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 14 العدد3، ديسمبر 2010.
16. كربالي بغداد،" نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر"، مجلة العلوم الانسانية(جامعة محمد خيضر بسكرة)،المجلد5،العدد8،2005.

17. كريم زرمان، " التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009"، مجلة أبحاث إدارية واقتصادية، المجلد.، العدد1، 2010.
18. محمد مسعي، " سياسة الانعاش الاقتصادي وأثرها على النمو في الجزائر"، مجلة الباحث، المجلد.10، العدد.10، 2012.
19. مروان عبد الملك ذنون و محمد وحيد حسن، " دور مؤشرات مناخ الاستثمار في تحفيز النمو الاقتصادي دراسة قياسية عن ماليزيا 1990-2016"، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، المجلد.25، العدد.110، 2019.
20. نايف أحمد ضاحي ، " أثر انضمام العراق لاتفاقية واشنطن لتسوية منازعات الاستثمار بين دول ومواطني دول في نشاط قطاعه الخاص "، مجلة جامعة تكريت للحقوق، المجلد 3، سبتمبر 2016.
21. نصر حمود مزنان،" تقييم أثر برامج التكيف الهيكلي في المديونية الخارجية للبلدان العربية"، مجلة جامعة كربلاء، المجلد.2، العدد.10، 2005.
22. هارون العشي، مستقبل الطاقة المتجددة في الجزائر وتحديات استغلالها دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في ولاية ادرار، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بسكرة، العدد41، سبتمبر 2015.

III- الأطروحات:

1. أميرة بحري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات ودوره في النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 2000-2014، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017.
2. جمال بلخباط ، جدوى الاستثمارات الاجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب ، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015.
3. داودي محمد، السياسة المالية وأثرها على استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر حالة الجزائر، اطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012.

4. رفيق نزاري، أثر الاستثمار الاجنبي المباشر والواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1980-2012 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية ،جامعة باتنة 1 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017. .
5. شوقي جباري ، أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015.
6. عادل بلجبل، التجارب التنموية للاقتصادات الناشئة في بلدان جنوب شرق آسيا وامكانية الاستفادة منها في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة باتنة1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2017.
7. عبد القادر بابا ، سياسات الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2004.
8. كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة لدول عربية: دراسة تحليلية وقياسية، اطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2003.
9. مدني بن شهرة، سياسات التعديل الهيكلي والشغل -التجربة الجزائرية-، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2007.
10. ناجي بن حسين ، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر ، اطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2007.
11. نورية عبد محمد، أثر الاستثمار الاجنبي المباشر في مستقبل الاستثمار المحلي العربي دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي للمدة 1990-2010،اطروحة دكتوراه في بحوث العمليات،(جامعة سانت كليمنتس،2012.
12. هند سعدي،" اثر الاستثمارات الاجنبية على النمو الاقتصادي في البلدان العربية دراسة قياسية اقتصادية للفترة(1980-2014)"،أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2017.

IV- النصوص القانونية:

1. المرسوم التنفيذي 07-119 المؤرخ في 23 أبريل 2007، الجريدة الرسمية 27.
2. المادة 5، المرسوم التنفيذي 01-282 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001، الجريدة الرسمية 55.
3. المرسوم التنفيذي رقم 13-320 المؤرخ في 26 سبتمبر 2013، الجريدة الرسمية 48.
4. المادة 121 قانون رقم 14-10 المؤرخ في 31 ديسمبر 2014 المتعلقة بقانون المالية لسنة 2015، الجريدة الرسمية رقم 78.
5. الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، الجريدة الرسمية رقم 47.
6. المادة 21، الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2011، الجريدة الرسمية 47.
7. المادة 19، الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2011، الجريدة الرسمية 47.
8. الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006، الجريدة الرسمية 47.
9. القانون رقم 16-09 المؤرخ في 3 أوت 2016، الجريدة الرسمية 46.
10. المرسوم التنفيذي 17-11، الجريدة الرسمية رقم 03 لسنة 2017.

V- الدراسات والتقارير:

1. تقرير آفاق الاقتصاد العربي، الإصدار التاسع، (2019)، (أبوظبي: صندوق النقد العربي)
2. دليل الحسابات القومية، "الحسابات القومية: مقدمة عملية"، نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، (2005)

VI- المؤتمرات والملتقيات:

1. ممدوح ماجدة و وصاف عتيقة، أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، يومي 08-09 مارس 2005، جامعة ورقلة.

ثانيا - المراجع باللغة الأجنبية:

I- Les ouvrages:

1. Bourbonnais, Régis, **Économétrie Cours et exercices corrigés**, (9e édition), Paris: Dunod, 2015.
2. Chen S, **The Product Life Cycle and Product Design. In: The Design Imperative**, Palgrave Macmillan, Cham, 2019.
3. Daron Acemoglu, **Introduction to modern economic growth**, New Jersey:

Princeton University Press,2009.

4. Dwivedi D N, **MACROECONOMICS Theory and Policy**, Third Edition, New Delhi: Tata McGraw Hill Education Private Limited,2010.

5. Edward A. Hudson, "**ECONOMIC GROWTH How it works and how it transformed the world**" ,Delaware: Vernon Press,2015.

6. Edward E. Leamer, "**Macroeconomic Patterns and Stories: A Guide for MBAs.**", Berlin Heidelberg: Springer,2009.

7. Gujarati Damodar.N,*Basic Econometrics*,(Fourth Edition),New York: McGraw- Hill,2003.

8. Jean Pascal Bénassy ,"**Macroeconomic Theory**", OXFORD UNIVERSITY PRESS,2011.

9.Jeff Madura, **International Financial Management** , Abridged 10th Edition,Ohio: South-Western Cengage Learning,2010.

10.Jhingan M. L, **The economics of development and planning** , Fourty Edition, Delhy: Vrinda Publications,2011.

11. John H.Dunnig and Sarianna M.Lundan,**Multinational Enterprises And The Global Economy**,Second Edition, Cheltenham: Edward Elgar,2008.

12.Jonathan Bonnitcha, et al., "**the political economy of the investment treaty regime**", Oxford:Oxford university press,2017.

13.Michel Chossudovsky,**The Globalization of Poverty and the New World Order**, second edition, Quebec: Global Research, Center for Research on Globalization,2003.

14.Moosa I. A,**Foreign direct investment: Theory, evidence and practice**, London: Palgrave,2002.

15.Moran, T. H, **Foreign Direct Investment and Development** ,The Wiley-Blackwell Encyclopedia of Globalization,2012.

16.Neri Salvatore, **The Theory of Economic Growth: a ‘Classical’ Perspective**, Cheltenham ,UK: Edward Elgar,2003

17.Paul Krugman ,et al., *International Economics: Theory and Policy*, Ninth Edition ,Boston: Addison-Wesley,2012.

18.Rick Szostak, **The Causes of Economic Growth** , Berlin Heidelberg: Springer,2009.

19. Robert J. Barro and Xavier Sala-i-Martin ,**Economic Growth**, Second Edition, Massachusetts: The MIT Press,2004.

20. said bouamama , **Algérie Les Racines de l'intégrism** ,Bruxelles:Editions EPO, 2000.
- 21.Salvatore Dominick, **International economics**, Eleventh Edition, New Jersey: Wiley,2013.
- 22.Seid Sherif H, **Global regulation of foreign direct investment**, London & New York: Routledge Revivals, 2018.
- 23.Theodor H. Moran, **Foreign Direct Investment and Development**, Washington DC:INSTITUTE FOR INTERNATIONAL ECONOMICS,1998.
- 24.Theodor H. Moran,et.al.,"**Does foreign direct investment promote development ?**", Washington DC:INSTITUTE FOR INTERNATIONAL ECONOMICS,2005.
- 25.Todaro, Michael P., Smith, Stephen C., *Economic Development*, (Ed. 12th), Harlow: Pearson, 2015.
- 26.Wayne Nafziger E., **Economic Development**, (Fourty Edition), Cambridge: Cambridge university press,2005.
- 27.Willem Heijman ,**The economic metabolism** ,Dordrecht: Springer Science and Business Media,1998.

II- Revues et périodiques:

1. Aghion Philippe, Ufuk Akcigit, and Peter Howitt, "The Schumpeterian growth paradigm", *The Annual Review of Economics*, Vol.7, 2015
2. Ali, N., & Mingque, Y, Does foreign direct investment lead to economic growth? Evidences from Asian developing countries, *International Journal of Economics and Finance*, 10(3),2018.
3. Beng, Cheah Hock. "Export-Oriented Industrialisation and Dependent Development: the Experience of Singapore." *The IDS Bulletin* ,Vol.12, No. 1 1980.
- 4.Borensztein, Eduardo, Jose De Gregorio, and Jong-Wha Lee, "How does foreign direct investment affect economic growth? ", *Journal of international Economics* ,Volume.45,No.1, 1998.

- 5.ÇEviŞ İSmail, and Burak Camurdan, "The economic determinants of foreign direct investment in developing countries and transition economies" ,**The Pakistan Development Review**,Vol.46,N.3, 2007.
- 6.Chelli Francesco Maria, Mariateresa Ciommi and Chiara Gigliarano, "The index of sustainable economic welfare: a comparison of two Italian regions.", **Procedia-Social and Behavioral Sciences**, Vol. 81, 2013.
- 7.Cheung Paul ,"Educational development and manpower planning in Singapore." ,**CUHK Education Journal** ,Vol.22, No.1,1994.
- 8.Dass, M. G, & Jamal, A, " Multinational Corporation and Foreign Direct Investment: An Implication for Third World States" ,**Arts Social Sci J**, Vol. 9,No.5,2018.
- 9.Denisia Vintila , "Foreign direct investment theories: An overview of the main FDI theories." , **European journal of interdisciplinary studies**,Vol.2,N.2, 2010
- 10.Dunning John H and Christos N. Pitelis. "Stephen Hymer's contribution to international business scholarship: an assessment and extension." , **Journal of international business studies** ,Vol.39,N.1,2008
- 11.Gorynia Marian,et al., "Motives and modes of FDI in Poland: An exploratory qualitative study", **Journal for East European Management Studies**,Vol.12, No.2,2007.
- 12.Haller Alina-Petronela, "Concepts of economic growth and development challenges of crisis and of knowledge.",**Economy Transdisciplinarity Cognition**,Vol. 15,No.1, 2012.
13. Isachi Silvia-Elena. "Factors Determining The Foreign Direct Investments–Theoretical Approaches" ,**The Journal Contemporary Economy**,Vol.2,No.3 ,2017.
- 14.Jones, Charles I. "Paul Romer: Ideas, nonrivalry, and endogenous growth." **The Scandinavian Journal of Economics**,Volume.121,Issue.3, 2019.
- 15.Kenneth Bercuson et al.," Singapore A Case Study in Rapid Development ",Washington Dc, International Monetary Fund, Occasional paper, No 119, February 1995.
- 16.Khor Hoe Ee, Jason Lee, Edward Robinson, and Saktiandi Supaat, "Managed float exchange rate system: the Singapore experience." **The Singapore Economic Review**,Vol. 52,No.1,2007.

17. Kukaj, H., & Ahmeti, F. B., "The Importance Of Foreign Direct Investments On Economic Development In Transitional Countries: A Case Study Of Kosovo", **European Scientific Journal**, Vol.12,No.7, 2016.
18. Kyophilavong, P., Shahbaz, M., & Uddin, G. S. , Does J-curve phenomenon exist in case of Laos? An ARDL approach. *Economic Modelling*, Vol.35,2013.
19. Lim Ewe-Ghee. "Determinants of, and the relation between, foreign direct investment and growth: a summary of the recent literature", International Monetary Fund, No. 1-175, (2001)
19. Linh et al., "The Effect of FDI on Economic Growth in Vietnam.", *Socio-Economic and Environmental Issues in Development*, Vol.57, 2019.
20. Mahembe Edmore, and N. M. Odhiambo. "Foreign direct investment and economic growth: a theoretical framework", *Journal of Governance and Regulation*, Vol.3, Issue.2, 2014.
21. Moosa, Imad A., and Buly A. Cardak. "The determinants of foreign direct investment: An extreme bounds analysis" , **Journal of Multinational Financial Management** , Vol.16, No.2 , 2006.
22. Ng Pak Tee, "Educational reform in Singapore: From quantity to quality.", **Educational research for policy and practice**, Vol.7, No. 1, 2008.
23. Nilofer, N., & Qayyum, A. , *Impact of Foreign Direct Investment on Growth in Pakistan: The ARDL Approach*. **University Library of Munich**, 2018.
24. Pantulu, J., & Poon, J. P., " Foreign direct investment and international trade: evidence from the US and Japan", *Journal of Economic Geography*, Vol.3, No.3, 2003.
25. Peter J Buckley and Mark C Casson, "The internalisation theory of the multinational enterprise: A review of the progress of a research agenda after 30 years", **Journal of International Business studies**, Vol.40, No.9, 2009.
26. Popovici Oana Cristina and Adrian Cantemir Călin , "FDI theories. A location-based approach", **Romanian Economic Journal** , Vol.17, No.53, 2014.
27. Prakash Loungani and Assaf Razin, " How Beneficial Is Foreign Direct Investment for Developing Countries?", **FINNCE AND DEVELOPMENT**, Vol.38, No.2, 2001.
28. R. Boudjema, " Algérie: chronique d' un ajustement structurel", **Revue d'Économie et Statistique Appliquées**, Vol.3, No.6, 2006.
- Rugman Alan M, "Reconciling internalization theory and the eclectic paradigm.", *Multinational Business Review* , Vol.18, No.2, 2010.

29. Siddique H.M.A., Ansar R. Naeem M.M., Yaqoob S., Impact of FDI on Economic Growth: Evidence from Pakistan, *Bulletin of Business and Economics* ,Vol.6,No.3, 2017.
30. Siddiqui Kalim, "David Ricardo's comparative advantage and developing countries: Myth and Reality." **International Critical Thought**, Vol.8.N.3,2018.
31. Simon Kuznut, "Modern Economic Growth :Findings and Reflections" , **The American Economic Review**, Vol.63,N.3,(Jun.,1973)
32. Tahchi Belgacem, "Les ressources de l'Algérie", *Outre-Terre*, Vol.2,N.47,2016.
33. Teo Tang Wee. "STEM education landscape: The case of Singapore." *Journal of Physics: Conference Series. IOP Publishing*, Vol.1340, No. 1, 2019.
34. Ucak Ayhan, "Adam Smith: The inspirer of modern growth theories", **Procedia-Social and Behavioral Sciences**, Vol.195,2015.
35. Udeh Sergius Nwannebuike and John Onyemaechi Odo. "impact of foreign direct investment on the economic growth of nigeria.",**Journal of Global Accounting**, Vol. 5,No.2, 2017.
36. Vasoo, S., and James Lee. "Singapore: social development, housing and the Central Provident Fund." *International Journal of Social Welfare*, Vol.10.No.4 2001.
37. Wu, G., Sun, Y., & Li, Z, The crowding-in and crowding-Out effects of FDI on domestic investment in the Yangtze delta region. *Transnational Corporations Review*, Vol. 2, No.4, 2010.
38. Yu, Jiangyan, and James P. Walsh, "Determinants of foreign direct investment: A sectoral and institutional approach", International Monetary Fund, No.10-187, 2010.

III- Les Thèses:

1. Hanna Makhavikov , **Determinants of foreign direct investment in Central and Eastern Europe-the effects of integration with the European Union** Phd Thessis, University of Magdberg,2017.
2. Mohamed AL Sewilem, **The legal framework for foreign direct investment in the Kingdom of Saudi Arabia: theory and practice** ,PhD Thesis,Univesity of London,2012.

3. Tcham Farouk, **les investissements directs étranger dans le secteur des hydrocarbures et son rôle dans le développement économique cas d'Algérie**, thèses doctorat en sciences économiques, université d'Oran 2, faculté des sciences économiques et commerciales et sciences de gestion, 2016.

IV- Document de Travail:

1. Cahyadi, Gundy, et al. "**Singapore's economic transformation.**" *Global Urban Development: Singapore Metropolitan Economic Strategy Report*, 2004.

2. Chao-Wei Lan, "**SINGAPORE'S EXPORT PROMOTION STRATEGY AND ECONOMIC GROWTH (1965-84)**", University College, London, Development Planning Unit, Working Paper No.116, 2001.

3. Department of Statistics, Ministry of Trade & Industry, Republic of Singapore, **YEARBOOK OF STATISTICS SINGAPORE**, 2019.

4. Keen Meng Choy, 2016, "**The inflation process and expectations in Singapore**", *BIS Paper*, (89w), 2016.

5. Khan Habibullah, "**Social policy in Singapore: a Confucian model?**", Washington, DC: World Bank Institute, 2001.

6. Kumar Sree and Siddique Sharon, "**The Singapore success story: public-private alliance for investment attraction, innovation and export development**". United Nations Publications, Sales No.: E.09.II.G.123, 2010.

7. Lauren Phillips, **Growth and the Investment Climate: Progress and Challenges for Asian Economies**, working paper, March 2006.

8. Ministry of Trade and Industry Republic of Singapore, **ECONOMIC SURVEY OF SINGAPORE 2018**, February 2019.

9. Nayak Dinkar and Rahul N. Choudhury. "**A selective review of foreign direct investment theories.**", ARTNeT Working Paper Series, N.143, 2014.

10. OCED, **Benchmark Definition of Foreign Direct Investment**, Fourth Edition, Paris, 2008

11. Ohno Izumi and Kitaw Daniel, "**Productivity movement in Singapore**", Japan International Cooperation Agency, and National Graduate Institute for Policy Studies, Handbook of National Movements for Quality and Productivity Improvement (Kaizen), Project Report, December 2011.

12. Paul Schreyer and Francette Koechlin, "**Purchasing power parities – measurement and uses**", Paris: OECD, March 2002.
13. Tan Augustine, "**Official efforts to attract FDI: Case of Singapore's EDB**", Conference on Industrial Globalization In The 21st Century: Impact And Consequences For East Asia And Korea, 2-3 August 1999.
14. Unctad, **World Investment Report: Transnational Corporations, Extractive Industries and Development** New York and Geneva, 2007.
15. Unctad, **World Investment Report: Trends and Determinants**, New York and Geneva, 1998.
16. Unctad, **World Investment Report, Country Fact Sheet: Algeria**, 2019.
World Bank, **Doing Business 2020: Comparing Business Regulation in 190 Economies**, Washington, DC: World Bank, 2020.
17. World Bank, **Investment Climate Reforms: An Independent Evaluation of World Bank Group Support to Reforms of Business Regulations Independent Evaluation Group Studies**, November 2015.
18. World Bank, **World development report 2005 : a better investment climate for everyone**, 2005.
19. World economic forum, **The global competitiveness report 2017-2018**
Zsolt Krajcsik, "**A Review Of The Economic Growth And Development Theories**," Enterprise Theory and Practice Doctoral School (ETPDS) Working Papers 13, Faculty of Economics, University of Miskolc, 2015.

V- Site Internet:

1. http://archive.unu.edu/hq/academic/Pg_area4/Thee.html
2. <http://iefpedia.com>
3. <http://kokminglee.125mb.com/economics/charofgrowth.html>,
4. <http://www.andi.dz/index.php/ar/cadre-juridique/accords-conventions>
5. http://www3.weforum.org/docs/FOP_Readiness_Report_2018.pdf
6. <https://data.worldbank.org/country/algeria>
7. <https://encyclopedia.thefreedictionary.com/Offshore+bank>
8. <https://eresources.nlb.gov.sg/history/events>
9. <https://eservices.mas.gov.sg/fid/institution?sector=Banking&category=Local%20Bank>

- 10.<https://icsid.worldbank.org/en/Pages/resources/Investment-Treaties.aspx>
- 11.<https://investmentpolicy.unctad.org/international-investment-agreements>
- 12.<https://www.apec.org/Groups/Committee-on-Trade-and-Investment/Investment-Experts-Group1>
- 13.<https://www.a-star.edu.sg/Collaborate/industry-sectors/pharmaceuticals-biologics>
- 14.<https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/rankorder/2253rank.html>
- 15.<https://www.heritage.org/index/about>
- 16.<https://www.investopedia.com/terms/r/realgdp.asp>.
- 17.<https://www.investopedia.com/terms/w/wholesalebanking.asp>
- 18.<https://www.miga.org/about-us>
- 19.<https://www.nrf.gov.sg/about-nrf/national-research-foundation-singapore>.
- 20.https://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/330.htm,
- 21.<https://www.singstat.gov.sg/modules/infographics/economy>
- 22.<https://www.tablebuilder.singstat.gov.sg/publicfacing/createDataTable.action?refId=17086>

الملحق رقم 01: انتقاء فترة الإبطاء المثلى للنموذج المتعلق بحالة الجزائر

VAR Lag Order Selection Criteria
 Endogenous variables: LGDP LFDI LGNE LEXPO LEX
 Exogenous variables: C
 Date: 01/25/22 Time: 19:53
 Sample: 1990 2018
 Included observations: 26

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-43.93301	NA	2.97e-05	3.764077	4.006019	3.833748
1	101.1759	223.2445*	3.01e-09*	-5.475068*	-4.023418*	-5.057046*

* indicates lag order selected by the criterion
 LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
 FPE: Final prediction error
 AIC: Akaike information criterion
 SC: Schwarz information criterion
 HQ: Hannan-Quinn information criterion

الملحق رقم 02: نتائج تقدير نموذج ARDL (1,1,1,1) المختار بواسطة فترة الإبطاء المثلى

Dependent Variable: LGDP
 Method: ARDL
 Date: 01/25/22 Time: 20:07
 Sample (adjusted): 1991 2018
 Included observations: 26 after adjustments
 Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
 Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
 Dynamic regressors (1 lag, automatic): LFDI LGNE LEXPO LEX
 Fixed regressors: C
 Number of models evaluated: 16
 Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LGDP(-1)	0.545577	0.193324	2.822083	0.0123
LFDI	0.001309	0.001482	0.883467	0.3901
LFDI(-1)	-0.002448	0.001648	-1.485550	0.1568
LGNE	0.398043	0.098620	4.036110	0.0010
LGNE(-1)	-0.167341	0.141858	-1.179637	0.2554
LEXPO	0.338894	0.018531	18.28777	0.0000
LEXPO(-1)	-0.189756	0.070570	-2.688893	0.0161
LEX	-0.403568	0.104414	-3.865070	0.0014
LEX(-1)	0.291486	0.095025	3.067480	0.0074
C	-5.294197	2.308796	-2.293056	0.0357
R-squared	0.999208	Mean dependent var	7.894578	
Adjusted R-squared	0.998762	S.D. dependent var	0.503346	
S.E. of regression	0.017711	Akaike info criterion	-4.945580	
Sum squared resid	0.005019	Schwarz criterion	-4.461697	
Log likelihood	74.29254	Hannan-Quinn criter.	-4.806239	
F-statistic	2241.914	Durbin-Watson stat	2.016550	
Prob(F-statistic)	0.000000			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

الملحق رقم 03: نتائج اختبار الحدود

ARDL Bounds Test
Date: 01/25/22 Time: 20:10
Sample: 1991 2018
Included observations: 26
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	4.144170	4

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.2	3.09
5%	2.56	3.49
2.5%	2.88	3.87
1%	3.29	4.37

الملحق رقم 04: نتائج القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة المشكلة للنموذج

Test Equation:
Dependent Variable: D(LGDP)
Method: Least Squares
Date: 01/25/22 Time: 20:10
Sample: 1991 2018
Included observations: 26

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LFDI)	0.001309	0.001482	0.883467	0.3901
D(LGNE)	0.398043	0.098620	4.036110	0.0010
D(LEXPO)	0.338894	0.018531	18.28777	0.0000
D(LEX)	-0.403568	0.104414	-3.865070	0.0014
C	-5.294197	2.308796	-2.293056	0.0357
LFDI(-1)	-0.001139	0.001688	-0.674663	0.5095
LGNE(-1)	0.230702	0.094615	2.438333	0.0268
LEXPO(-1)	0.149137	0.067259	2.217358	0.0414
LEX(-1)	-0.112082	0.026526	-4.225399	0.0006
LGDP(-1)	-0.454423	0.193324	-2.350573	0.0319
R-squared	0.988536	Mean dependent var		0.033695
Adjusted R-squa...	0.982087	S.D. dependent var		0.132329
S.E. of regression	0.017711	Akaike info criterion		-4.945580
Sum squared re...	0.005019	Schwarz criterion		-4.461697
Log likelihood	74.29254	Hannan-Quinn criter.		-4.806239
F-statistic	153.2962	Durbin-Watson stat		2.016550
Prob(F-statistic)	0.000000			

الملحق رقم 05: انتقاء فترة الإبطاء المثلى للنموذج المتعلق بحالة سنغافورة

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LGDP LFDI LGNE LREER LER
Exogenous variables: C
Date: 01/25/22 Time: 20:16
Sample: 1990 2018
Included observations: 27

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	96.04626	NA	8.10e-10	-6.744168	-6.504198	-6.672812
1	232.7427	212.6389	2.15e-13	-15.01798	-13.57816*	-14.58984
2	265.4497	38.76383*	1.50e-13*	-15.58886*	-12.94920	-14.80395*

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

الملحق رقم 06: نتائج تقدير نموذج ARDL (1,2,0,1,1) المختار بواسطة فترة الإبطاء المثلى

Dependent Variable: LGDP
Method: ARDL
Date: 01/25/22 Time: 20:26
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): LFDI LGNE LREER LER
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 162
Selected Model: ARDL(1, 2, 0, 1, 1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LGDP(-1)	0.595107	0.106869	5.568579	0.0000
LFDI	0.034244	0.013630	2.512357	0.0224
LFDI(-1)	0.013660	0.014159	0.964761	0.3482
LFDI(-2)	-0.039831	0.015713	-2.534897	0.0214
LGNE	0.396331	0.103999	3.810912	0.0014
LREER	-1.004235	0.358115	-2.804224	0.0122
LREER(-1)	0.331134	0.283846	1.166599	0.2595
LER	-0.868957	0.186485	-4.659658	0.0002
LER(-1)	0.474669	0.205321	2.311835	0.0336
C	3.428589	1.288248	2.661436	0.0164
R-squared	0.998984	Mean dependent var	25.72136	
Adjusted R-squared	0.998447	S.D. dependent var	0.606755	
S.E. of regression	0.023913	Akaike info criterion	-4.350655	
Sum squared resid	0.009721	Schwarz criterion	-3.870716	
Log likelihood	68.73385	Hannan-Quinn criter.	-4.207944	
F-statistic	1857.978	Durbin-Watson stat	1.414843	
Prob(F-statistic)	0.000000			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

الملحق رقم 07: نتائج اختبار الحدود

ARDL Bounds Test
Date: 01/25/22 Time: 20:27
Sample: 1992 2018
Included observations: 27
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	13.52947	4

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.2	3.09
5%	2.56	3.49
2.5%	2.88	3.87
1%	3.29	4.37

الملحق رقم 08: نتائج القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة المشكلة للنموذج

Test Equation:
Dependent Variable: D(LGDP)
Method: Least Squares
Date: 01/25/22 Time: 20:27
Sample: 1992 2018
Included observations: 27

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LFDI)	0.042069	0.019473	2.160329	0.0453
D(LFDI(-1))	0.052881	0.022264	2.375213	0.0296
D(LREER)	-0.722705	0.548090	-1.318588	0.2048
D(LER)	-1.280437	0.249300	-5.136132	0.0001
C	4.227184	2.071106	2.041027	0.0571
LFDI(-1)	0.001269	0.051189	0.024784	0.9805
LGNE(-1)	0.019605	0.246088	0.079669	0.9374
LREER(-1)	-0.547356	0.312785	-1.749944	0.0982
LER(-1)	-0.457540	0.247530	-1.848425	0.0820
LGDP(-1)	-0.077305	0.283622	-0.272562	0.7885
R-squared	0.906028	Mean dependent var		0.077970
Adjusted R-squa...	0.856278	S.D. dependent var		0.085878
S.E. of regression	0.032557	Akaike info criterion		-3.733523
Sum squared re...	0.018019	Schwarz criterion		-3.253583
Log likelihood	60.40256	Hannan-Quinn criter.		-3.590812
F-statistic	18.21162	Durbin-Watson stat		2.014633
Prob(F-statistic)	0.000000			

ملخص

تهدف هذه الدراسة لقياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في كل من الجزائر وسنغافورة خلال الفترة الزمنية الممتدة من (1990-2018)، وهذا من خلال الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL)، حيث قسمت الدراسة إلى أربعة محاور أساسية، كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وكذلك على التحليل القياسي الإحصائي.

توصلت الدراسة إلى أنه في حالة الاقتصاد الجزائري وفي الفترة قصيرة الأجل تبلغ مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر 0.013% في الناتج المحلي الإجمالي، أما خلال الفترة طويلة الأجل فقد أظهرت وجود أثر سلبي على الناتج المحلي الإجمالي قدره 0.025%، بينما في حالة الاقتصاد السنغافوري أظهرت الدراسة وجود أثر إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي قدره 0.342%، ونفس الأمر للفترة طويل الأجل التي بينت وجود أثر إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي قيمته 0.199%.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة، الجزائر، سنغافورة.

Abstract

This study aims to measure the impact of foreign direct investment on economic growth in Algeria and Singapore during the time period (1990-2018) by using the Autoregressive Distributed Lag Model, It was divided into four sections main axes, it was also relied on the descriptive method, the analytical method, and also the econometric and statistic analysis.

The study concluded that in the case of the Algerian economy and in the short-term period, the contribution of foreign direct investment is 0.013% in the gross domestic product, As for the long-term period, it showed a negative impact on GDP of 0.025%, While in the case of the Singaporean economy, the study showed a positive impact on the gross domestic product of 0.342%, The same was true for the long-term period, which showed a positive impact on the GDP of 0.199%.

Keywords: FDI, economic growth, Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL), Algeria, Singapore.